محاضرات في

تحليل الإقتصاد الكلي

دكتور

أحمد أحمد السيد

أستاذ الإقتصاد وعميد المعهد العالي
للعلوم التجارية والإدارية بالعريش

دكتور

رجب محمد حفني

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد
والتنمية الريفية بجامعة قناة السويس

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

سورة البقرة (٣٢)

إهداء إلـــــي

رسول البشرية .... سيدنا محمد (صلي الله عليه وسلم)

وطلاب البكالوريوس والدراسات العليا

محتويات الكتاب

تقديم

تهدف دراسة تحليل الإقتصاد الكلي إلي الوصول للأسلوب الذي يكفل مواجهة المشاكل الإقتصاديه القومية ، فسواء كان الهدف الاقتصادى القومى الذى تسعى الدول الى تحقيقة هو النمو الاقتصادى او المزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومى او رفع المستوى الاستهلاكى او تحقيق التشغيل الكامل او تجنب البطالة بانواعها او تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الامد القصير او الطويل او استمرار التوازن فى ميزان المدفوعات او محارب التضخم بانواعة او تحقيق علاقة مستقرة بين الدخل والاسعار فان دراسة مثل هذة المشاكل وحلولها يتم عن طريق المعرفة التامة لادوات التحليل الكلى اولا ثم معرفة القيم الاجتماعية او الفلسفة الاقتصادية التى يسير عليها جهاز الحكم القائم فى اى من المجتمعات او الدول .

وبناء علي ما تقدم ، فإن الكتاب يتضمن تسع فصول إلي جانب المراجع العربيه والأجنبيه والتطبيقات العمليه . ففي الفصل الأول : مفاهيم أساسيه ، فإنه ينطوي علي دراسة وتوضيح منهج التحليل الإقتصادي الجزئى ، والنظام الإقتصادي ، واستعراض بعض المفاهيم الأخري المستخدمه في الإقتصاد الكلي ، أما في الفصل الثاني ، فإنه يشتمل علي دراسة الحسابات القوميه من خلال الدخل القومي وميزان المدفوعات ، في حين يتناول الفصل الثالث بعض نظريات الإقتصاد الكلي كالنظريه الكلاسيكيه والنظريه الحديثه لكنز ، والتوازن الكلي ونموذج ISو LM

أما الفصل الرابع من الكتاب ، فقد اهتم بدراسة الإستهلاك القومي (الطلب الإستهلاكي) من خلال دراسة الإستهلاك كداله في الدخل ، والداله الإستهلاكيه في المدي الطويل والعوامل الأخري المؤثره علي دالة الإستهلاك

القومي ، بينما الفصل الخامس ، فإنه يتناول دراسة الإستثمار متضمنا خمس أجزاء هي : مضاعف الإستثمار ، والإستثمار ومضاعف التوظيف ، والكفاءه الحدية لرأس المال ، والمرونه الداليه الإستثماريه ، في حين تناول الفصل السادس دراسة السياسة الإقتصاديه (السياسه النقديه والسياسة الماليه) ، أما الفصل السابع فقد اهتم بدارسة النقود والبنوك من خلال التعرف علي النقود وسعر الفائده في الفكر الكينزي ، والبنوك المركزيه ، والعمليات المصرفيه ، في حين تناول الفصل الثامن والتاسع التضخم والدورات الإقتصاديه ٠

والله عز وجل نسأل أن يكون هذا الكتاب مفيدا لكل من يلجأ إلي هذا العمل المتواضع ، فمعذرة مقدما عن أي خطأ أو إغفال ٠ فرأينا علي صواب ويحتمل الخطأ ورأي الآخرين علي خطأ ويحتمل الصواب ٠

أحمد أحمد السيد ، رجب محمد حفني

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

- أولا: منهج التحليل الإقتصادي الكلي
- ثانيا: النظام الإقتصادي
- ثالثا: بعض المفاهيم الأخري المستخدمه في الإقتصاد الكلي

الفصل الأول
مفاهيم أساسية

أولا : منهج التحليل الاقتصادى الكلى Macroeconomic Approach

يعتبر التحليل الاقتصادى الكلى فى الواقع هو اسلوب لدراسة النشاط الاقتصادى العام عن طريق استخدام نماذج او نظريات تتعلق بمجاميع كبيرة عامة او متوسطات لمقادير اقتصادية ، وهذا يعنى انة على الرغم من ان التحليل الكلى والجزئى يتعلقان بالنشاط الاقتصادى الا انهما يعالجان المشاكل او يدرسونها باساليب متباينة ومختلفة .

ويتناول التحليل الكلى المعاصر موضوعات مألوفة يتعلق معظمها بمجموع الدخل القومى ومكونات النشاط الاقتصادى التى تعمل على تحديد هذا الدخل او هى جزء منة او العلاقة فيما بينها فى تحديد الدخل . ومن هذة الموضوعات على سبيل المثال الناتج القومى الصافى والاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى وحجم التشغيل او التوظيف و المتوسط العام العام للاسعار او المتوسط العام لعوائد عناصر الانتاج كمتوسط الاجور وسعر الفائدة . ومجموع النقد المتداول ومجموع الائتمان الذى يخرج من النظام المصرفى وحجم التجارة الخارجية ....وهكذا . ويمكن دراسة حركيات او تغيرات النشاط الاقتصادى باسلوب التحليل الكلى ومنها على سبيل المثال التغيرات فى حجم الدخل القومى ، ونمو الدخل ومعدل هذا النمو والتراكم الراسمالى وتزايد الاستهلاك والاثار الناتجة عن تزايد الاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى وميزان المدفوعات واتجاهاتة واتجاهات الاسعار بصفة عامة ، كالميل التضخمى والميل الانكماشى .

ولما كان الهدف من دراسة التحليل الكلى هو الاستفادة من تلك الدراسة والوصول الى الاسلوب الذى يكفل مواجهة المشاكل الاقتصادية

القومية ، فسواء كان الهدف الاقتصادى القومى الذى تسعى الدول الى تحقيقـه هو النمو الاقتصادى او المزيد من الرفاهية عن طريق زيادة النـاتج القـومى او رفع المستوى الاستهلاكى او تحقيق التشـغيل الكامـل او تجنـب البطالـة بانواعها او تحقيق الاستقرار الاقتصادى فـى الامـد القصـير او الطويـل او استمرار التوازن فى ميزان المدفوعات او محارب التضخم بانواعة او تحقيـق علاقة مستقرة بين الدخل والاسعار فان دراسة مثل هذة المشاكل وحلولهـا يـتم عن طريق المعرفة التامـة لادوات التحليـل الكلـى اولا ثـم معرفـة القـيم الاجتماعية او الفلسفة الاقتصادية التى يسير عليها جهاز الحكم القـائم فـى اى من المجتمعات او الدول .

أهمية دراسة الإقتصاد الكلي أو الشامل :

يعتبر التحليل الإقتصادي الشـامل ذو أهميـه بالغـه عمليـا ونظريـا فـي الموضوعات التاليه أهمها :

أ – فهم طبيعة البينان الإقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الإجماليـه فـإن دراسة سلوك الدخل القومي والناتج القومي والعماله وغيرها مـن المتغيـرات يمكن قياسها وتحليل أثرها علي وظائف البنيان الإقتصادي .

ب – في السياسات الاقتصادية حيث دراسة السكان ، التضخم ، عجز ميـزان المدفوعات ، انخفاض الإنتاجيه تساعد في حل المشاكل القوميه والتي لايمكـن حلها عن طريق الأسلوب الفردي .

جـ – في البطاله العامه ، وذلك من خلال دراسة الطلـب الكلـي والعـرض الكلي ، حيث تحدث أيضا له كنتيجة لعجز الطلب الفعال ، وللقضاء عليا يجـب رفع الطلب الفعال بزيادة الإستثمار الكلي ، النـاتج الكلـي ، الـدخل الكلـي ، الإستهلاك الكلي .

د – في الدخل القومي : وذلك لتقييم الإنجاز الكلي للبنيـان الإقتصـادي فـي صورة دخل قومي .

هـ – في النمو الإقتصادي : حيث يمكن استخدام وسائل واساليب الإقتصاد الشامل في تقييم موارد وقدرات وطاقة البنيان الإقتصادي ، وبذلك يمكن وضع خطط لزيادة الدخل القومي ، الناتج والعماله ويمكن تنفيذ هذه الخطط لرفع مستوي التنميه الاقتصادية في البنيان الإقتصادي في مجموعه .

و – في المشاكل النقدية : من خلال دراسة التغيرات في حجم النقود ، التضخم ، الكساد والأساليب النقديه والماليه والرقابة المباشره لمعالجة المشاكل النقديه في ألبنيان الإقتصادي ككل .

ر – في الدورات الإقتصادية : بتحليل أسباب التقلبات الاقتصادية .

ز – للتعرف علي سلوك الوحدات الفردية :من خلال دراسة الطلب الكلي وأثره علي الطلب الفردي علي السلع ، وكذا دراسة الحاله العامه لمتوسط التكاليف في البنيان الإقتصادي وأثره علي ارتفاع تكاليف المنشأه ، وكذا فإن دراسة الوحدات الفرديه يصعب إجراؤها دون دراسة الإقتصاد الكلى .

وبصفة عامه يمكن القول أن دراسة الإقتصاد الكلي توضح طبيعة البنيان الإقتصادية بدراسة الدخل القومي ، الإنتاج ، الإستثمار ، الإدخار ، الإستهلاك ، كما أنها تلقي بالضوء علي حل مشاكل البطاله والتضخم وعدم الإستقرار الإقتصادي والنمو الإقتصادي .

ثانيا : النظام الإقتصادي : Economic System

عباره عن علاقات بين الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المكونه للمجتمع والإطار الإداري والتشريعي والعادات والتقاليد التي تعمل من خلالها هذه الوحدات الاقتصادية ، ولأي نظام اقتصادي مجموعه أهداف معياريه يمكن إيجازها فيما يلي :

أ – توظيف كامل مستمر للموارد :

رغم السعي لتوظيف كافة الموارد المتاحه بكفاءه فلا بد من بقاء جزء من الموارد البشريه عاطله (إما لضرورة أن يبقي مؤقتا خارج سوق العمل ، أو لعدم

توافر وظائف في مجال خبراتهم) ، واصطلح علي أن بقاء ٤% من القوي العامله في بطاله يعتبر مقبولا ، بل ويعني مجازا التوظيف الكامل للمقتصد ٠

ب – احداث نمو اقتصادي قوي ومستقر :

. منتظم لامتصاص صافي القوي العامله الإضافيه حتي لا يحدث تراكما للبطاله . أن يكون النمو كافيا لتقديم السلع والخدمات المطلوبه لاستمرار ارتفاع مستوي . ـشه ٠

ج – بيئة خاليه من التلوث :

إن تلوث الأرض والماء والهواء أصبح .. من التكاليف الإجتماعيه الواجب أن يدفعها المقتصد لإحداث نموا اقتصاديا قويا ولهذا لابد من دفع التكاليف المقابله للمحافظه علي عدم التلوث في ظل النمو الإقتصادي المطلوب.

د – مستوي أسعار مستقر :

لابد من بقاء القوه الشرائيه لوحدة النقود عند المستوي الذي يشجع الإستثمار والإنتاج وتوظيف الموارد في المقتصد ، هذا لا يعني ثبات مستوي الأسعار ولكن تجنب تحرك الأسعار نحو التضخم (أو الكساد) لأن هذا سوف يهدم نموذج النمو المنتظم والمستمر للنشاط الإقتصادي ٠

ه – عدالة توزيع الدخل :

يرجع التفاوت الكبير في الدخول بين الفئات المختلفه إلي عوامل يمكن التحكم فيها وأخري حتميه مثل القدره الطبيعيه والذكاء والتعليم والتدريب ، وحجم الموارد المملوكه ملكيه خاصه وقوي السوق ، ولا تعني عدالة التوزيع تساوي التوزيع ، ولكن هذا الهدف يعني بالتحديد البحث عن طرق مقبوله لتعديل العوامل الممكن التحكم فيها والتي تؤدي إلي سوء التوزيع غير المرغوب فيه ، وهذه العوامل مثل السياسات السعريه أو أساليب معالجة الإحتكار ٠

و – توافر الأمن الإقتصادي للأفراد :

وهذا هدف إنساني يعني توفير التأمين الإجتماعي كمساعده فعليه للأفراد المعدمين والعاجزين عن الكسب ٠

ر – حرية الاختيار:

إن الديمقراطية هي مظلة لكـل مـن السياسـة والاقتصـاد ، فحريـة الانتخاب والتعبير عن الرأي تعني أيضا حرية اختيـار نـوع العمـل والسـلع المرغوب شراءها ، وحرية الاستثمار ، ولكن يقتضي ذلك (كما فـي الحريـة الديمقراطية السياسية) وضـع ضـوابط وقيـود لممارسـة تلـك الحريـة أو الديمقراطية الاقتصادية ، فقد تعني القيود لبعض الأفراد أو الفئات أو الأنشـطة الاقتصادية إتاحة فرصه أكبر لحرية الاختيار والممارسة لغالبية الأفراد .

وسوف يثار سؤال وهو هـل يمكـن تحقيـق الأهـداف الاقتصـادية المعيارية للمجتمع عمليا ؟ أم هي مبادئ مثاليه ؟ إن نظـره مـن قـرب لهـذه الأهداف المعيارية تبدو وأنها لا تعطي مؤشرات أو معايير محدده للحكم علـي مدي تحقيقها مثل ما هو المعدل الأمثل للنمو الاقتصـادي القـوي والمسـتقر ؟ إلي أي مدي يمكن للمجتمع تحمل تكاليف حماية البيئة ؟ ما هي حدود الحريـة أو حرية الاختيار الاقتصادية ؟ إلي أي مدي وما هو معيـار حـدود اسـتقرار الأسعار بين التضخم والكساد ؟ علاوه علي ذلك فإن بعـض الأهـداف تميـل للتعارض فيما بينها ، فمثلا التوظف الكامـل ربمـا يتعـارض مـع اسـتقرار الأسعار أي تلاشي التضخم ، والنمو الإقتصادي القوي يتعارض مع المحافظـه علي عدم تلوث البيئه .

هذا يعني أن أي مقتصد لابد وأن يواجـه مشـكله وضـع أولويـات لقراراته المتعلقه بالسياسه الاقتصادية ، فربما يتبني النظام الإقتصـادي فلسـفه التضحيه بالإستهلاك المرتفع حاليا في سبيل نمو اقتصـادي قـوي ومـن ثـم مستوي معيشه أفضل في المستقبل غير القريب .

وعلي ذلك فإن مبدأ التضحيه ووضع أولويات بين البـدائل للإختيـار هي من أهم النقاط التي تواجه متخذي القرارات الاقتصادية وراسميها فـي أي مجتمع ، والتوليفه المثلي والبرنامج الزمنـي لتشـغيل الأهـداف الاقتصـادية

المعياريه هي جوهر التفرقه بين النظم الاقتصـادية المعاصـره فـبعض هـذه النظم يري أن الإقتصاد الموجه (النظام الإشتراكي) أنسـب السـبل لتحقيـق التوظف الكامل مع النمو الإقتصادي القـوي والسـريع ، والـبعض يـري أن حرية القرار الإقتصادي المطلقه للوحدات الاقتصادية (النظـام الرأسـمالي) هي السبيل ويتجه الإقتصاديون المعاصرون إلي أن وجـود النظـام المخـتلط متمثلا في التدخل المعنوي التأثير من السلطات الحكوميه في تخطيط وفـرض بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة عيوب السوق الحـر أو سـوق المنافسـه البحته دون القضاء عليه هو أنسب النظم ٠

وننوه أن أي نظام اقتصادي يهدف إلي تحقيـق مسـتوي أكبـر مـن الرفاهيه لأفراده وذلك من خلال مجموعه وظائف هي تحديد ماذا تنـتج وكـم تنتج ؟ وكيف تنتج ؟ وكيفية توزيع الناتج النهـائى ؟ وتوزيـع الانتجـه عـى مختلف الفترات الزمنيه فى المدى المتناهى القصـر الـى جانـب توسـيع او الحفاظ على الطاقة الانتاجية للبنيان الاقتصادى من خلال التحسـين المسـتمر للتكنولوجيا واساليب الانتاج ، كما انه من وظائف النظـام الاقتصـادى تقـيم مستوى الكفاية التى يستخدم بها المجتمع موارده الاقتصـادية بالنسـبة لطـرق الانتاج وكفائتها ، وتوزيع الناتج وكفاته حيث تكون طرق الانتـاج غيـر كفـه عندما اذا اعيد توزيع الموارد بين انتاج السلع والخدمات امكن زيـادة الكميـه المنتجه من احداها دون الاقلال من الاخرى ، ويكون التوزيع غيـر كفـأ لـو أعيد التوزيع بين الأفراد او الفئات وأدى ذلك الى زيادة اشـباع احـد الافـراد دون الانقاص من اشباع فرد اخر ٠

ثالثا : بعض المفاهيم الأخرى المستخدمة فى الاقتصاد الكلى

تستخدم بعض المفاهيم الاقتصادية بكثرة فى الاقتصاد الشـامل وهـذه المفاهيم يجب التعرف عليها وذلك لامكانية فهم موضوعات الدراسة فـى هـذا المقرر ، من هذه المفاهيم المتغيرات ، العلاقات الداليـه والمعـالم ، النمـوذج الاقتصادى ، التوازن ٠

أ - المتغيرات : Variables

يعرف المتغير بأنه قيمة قابلة للقياس يتم دراستها والاهتمام بتغيراتها اما لاهميتها او لتأثيرها على متغيرات أخرى ، ومن هذه المتغيرات السعر ، الكمية المطلوبه ، الكمية المعروضة ، الدخل القومى ٠

وتنقسم المتغيرات الى المتغير المتدفق **Flow Variable** والتغير المخزون **Stack Variable** ويعرف المتغير المتدفق بأنه قينة قابلة للقياس لها محور زمنى ، أى يقاس خلال فتره زمنيه معينة ومن أمثلة الدخل القومى ، الاستثمار ، الاستهلاك ، الكمية المعروضة الكمية المطلوبه ، الادخار (فالادخار عباره عن ما يدخره المجتمع يوميا أو شهريا أى فى فتره من الزمن) ٠ اما المتغير المخزون فهو قيمة قابلة للقياس ليس لها محور زمنى أى تقاس فى لحظة زمنيه مثل الثروه ، رأس المال ، المدخرات (التى تمثل رصيد المجتمع فى لحظة زمنية معينة نتيجة لتراكم الادخار سابقا) ، وبمعنى اخر لو نظرنا الى سرعة السياره في الساعه مثلا فهي تمثل متغير متدفق أما وزن السياره فهو متغير مخزون ٠

وتوجد بعض المتغيرات التي لا تدخل ضمن المتغيرات المخزونه أو المتفقه وتسمي متغيرا تسبيه حيث تمثل نسبة بين متغيرين متدفق أو مخزون إلي مخزون متدفق إلي مخزون أو العكس ، فمثلا السعر ليس له محور زمني وهو عباره عن نسبة بين القيمه والكميه وكلاهما متغير متدفق، وكذا نسبة الإهلاك متدفق إلي مخزون (رأس المال) ٠

وتتضمن بعض المشاكل الرئيسيه في النظريه الاقتصادية علاقات بين تدفقات ومخزون ، فالمتغيرات المخزونة عامه تتغير فقط عن طريق تغير التدفقات ، فرصيد المجتمع من رأس المال يزيد عن طريق التدفقات ، فرصيد المجتمع من رأس المال يزيد عن طريق زيادة الإنشاءات الجديده عن استهلاك رأس المال ، ويعتبر التمييز بين المتغيرات المتدفقه والمخزونه في

الإقتصاد غايه في الأهميه نظرا لأن عدم التمييز بينهمـــا يــؤدي إلـــي الخلــط وسوء الفهم لبعد النظريات الأساسيه في الإقتصاد الشامل مثل نظرية الإســراع ، والعلاقه بين النظريات التدفقيه والمخزونه لسعر الفائده وغير ذلك ٠

ب -العلاقات الداليه والمعالم: Functional volationships and parameters

تعتبر العلاقات الداليه أحد المفاهيم العامه في علــم الإقتصـــاد الســليم وتستخدم الآن هذه العلاقات لوصف الظواهر الاقتصادية بــدلا مــن الإعتمــاد علي مناقشة الإتجاهات والأسباب ، ويدل وجود العلاقة الداليه بــين متغيــرين أو أكثر علي أن قيمة هذه المتغيرات مرتبطه ارتباطا أوحــدا **unique** ويعنـــي ذلك أن التغير في قيمة متغير معين يرتبط بصوره منتظمه ومتوقعه بـــالغيرات في المتغير الآخر أو المتغيرات الأخري ٠ وبإيجاز فإن العلاقه الداليـــه عبـــاره عن علاقة طبيعيه بين متغيرين أو أكثر أحدهما تابع والآخــر مســتقل بحيــث يرتبط التغير في المتغير التابع بالتغير المستقل ٠ ومــن أمثلـــة هــذه العلاقـــه الداليه دالة الطلب في النظريه السعريه حيث تبين العلاقه بين الكميه المطلوبـــه والسعر ، وتبين هذه العلاقه الإرتباط العكسي بين الكميـــه المطلوبـــه والســـعر وتكتب هذة العلاقه الداليه فى الصورة الثنائية **Binariaitc** الاتية:

ك ط = د (س)

حيث ك ط : الكميه المطلوبه من سلعه معينه ، س : يبين السعر.

وسبق علمنا من النظريه السعريه أن الكميه المطلوبه لا تتوقــف علـــي سعر السلعه ، وضع الإعتبار فقط ولكن تتوقف أيضـــا علـــي أســـعار الســـلع الأخري البديله والمكمله والدخل والأزواق وعوامل أخري ، وبناء علـــي ذلــك يمكن كتابة العلاقه الطلبيه في الصوره المتعدده المتغيرات **Nultivariate** :

ك١ ط = د (س ١ ، س ٢ ، ٠٠٠٠ ، س ن ، ل)

حيث ك١ط الكميه المطلوبه من السلعه ، س١ يمثل سعر نفس الســلعة ، س٢ ، ٠٠٠ س ن أسعار السلع البديله والمكمله ل تمثل دخل المستهلكين ٠

وتبين الداله الطلبيه الثنائيه العلاقه بين الكميه المطلوبـه مـن سـلعه معينه وسعر هذه السلعه عند ثبات جميع العوامل الأخري المؤثره علي الطلب مثل أسعار السلع الأخري والدخل ثابته ٠ ومن المعلوم أن تغييـر أحـد هـذه العوامل المفترض ثباتها يؤدي إلي انتقال العلاقه الطلبيه الثنائيه إمـا بالزيـاده أو النقصان ، ويعني اعتبار ثبات العوامل الأخري عند مسـتوي معـين مـن العلاقه الطلبيه الثنائيه اعتبار هذه العوامـل معلمـات perameters أو ظـروف خارجيه ، أي أن المعالم أو الثوابت هي مجموعه مـن المتغيـرات المسـتقله نفترض ثباتها عند دراسة العلاقة بين متغير تابع واحد و المتغيرات المستقلة.

وتنقسم العلاقات الاقتصادية الي أربعة أنواع هي :

١- **العلاقات السلوكيه** Behabieral

وتصف أو تبين علاقات دالية بين المتغيرات الاقتصـادية مثـل دالـة الطلب ، دالة الإستهلاك ، العلاقه بين الطلب علي النقود وسعر الفائده ٠

٢ - **العلاقات التعريفيه** Identities or Definitions

ولا تتضمن علاقات دالية ولكن تبين مكونات متغير معين مثل الـدخل عباره عن الإنفاق الإستهلاكي مضافا إليه الإدخار ، ومثل هذه العلاقه لا تبـين أي صوره من العلاقات الداليه ولكنها تتضمن تعريفا للدخل ٠

٣- **العلاقات التكنيكيه** Technical relationships

العلاقات التكنولوجيه بين المتغيرات مثل الداله الإنتاجيه ٠

٤ - **القيود التنظيميه** Institutional constraints

وتعكس القوانين والقواعد المنظمة للسـلوك داخـل المجتمـع مثـل الضرائب والتسعير الجبري للأسعار ٠

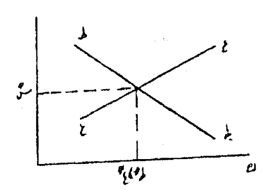
هـ- النموذج الإقتصادي Economic Model

يتكون النموذج الإقتصادي من مجموعه مـن العلاقـات الاقتصـادية تشمل كل علاقه منها علي متغير واحد علي الأقل بشرط أن يظهـر فـي أحـد

العلاقات الأخري في النموذج علي الأقل ، ويعتبر نموذج السـوق مـن أبسـط النماذج الاقتصادية وأكثرها شيوعا ، ويربط هذا النموذج بين علاقتـي الطلـب والعرض لتحديد السعر والكميات المتبادله من سلعه معينه ، ويمكن كتابة هـذا النموذج كالآتي :

ط = ط (س)	(١)
ع = ع (س)	(٢)
ط = ع	(٣)

حيث ط ، ع تمثلان الكميات المطلوبه والمعروضه من سـلعه معينـه علي الترتيب ، س سعر هذه السلعه •



شكل (١)

ويوضح الشكل (١) هذا النموذج والمفتـرض ضـمنيا عنـد الرسـم وجود علاقه طرديه بين السعر والكميه المعروضه أي أن منحنـي العـرض ع ع موجب الميل (د ع/د س > صفر) بينما العلاقـه عكسـيه بـين السـعر والكميـه المطلوبـه أي أن منحنـي الطلـب ط ط سـالب الميـل (د ط/د س< صفر) ويتحدد السعر س والكميات المطلوبه والمعروضـه ط ، ع والتي تعبر عنها المعادله رقم (٣) في النموذج .

وحتي يكون النموذج الإقتصادي نافعا أي يعطي قيما متوقعه للمتغيرات يجب أن يكون كاملا **Complete** ومن وجهة النظر الرياضيه يكون النموذج الإقتصادي كاملا عندما يتكون من عدد من المعادلات يعادل عدد المتغيرات المجهوله ، كما يجب أن تتقاطع معادلات النموذج حتي يمكن تحديد قيم المتغيرات فافتراض أن الطلب علاقه عكسيه والعرض علاقه طرديه يضمن تقاطع معادلات نموذج السوق وأخيرا يجب أن يعطي النموذج قيما للمتغيرات منطقية من وجهة النظر الاقتصادية ، فمثلا لا يجب أن يسمح النموذج الإقتصادي للسوق بأسعار سالبه .

د -التوازن Equilibrium

يعتبر التوازن أحد المفاهيم الرئيسيه في علم الإقتصاد، خاصة عند دراسة النماذج الاقتصادية ، وتبين المعادله الثالثه في نموذج السوق التوازن بين قوي العرض والطلب ، ويطلق علي النظام أنه في حالة توازن إذا لم تبد متغيراته الرئيسيه أي تغير يذكر ، هذا بالإضافه إلي عدم وجود قوى تؤدى الى تغير هذه المتغيرات وربما كان من الافضل القول أنه فى حالة وجود قوى مؤثره فانها تكون جميعا فى حالة توازن . وقد تبين من نموذج السوق أن سعر التوازن س هو نتيجة لتوازن قوى العرض والطلب ويمكن للبائعين والمشتركين التعامل عند هذا السعر ، كما أن هذا السعر يظل سائدا مادامت نفس معادلتى العرض والطلب قائمتين . ويجب ان يؤخذ فى الاعتبار أنه فى كثير من الاحيان لا توجد حالات التوازن بين القوى الاقتصادية المحددة للمتغيرات ، وفى هذه الحالة لا تفقد قاعدة التوازن أهميتها بل تصبح هامه فى معرفة اتجاه هذه المتغيرات نحو التوازن أوبعيدا عنه . وتتعدد أنواع التوازن وفقا لنوع المتغيرات التى يشملها النموذج متدفقة أو مخزونه :

١ – التوازن الكامل Full Equlibrium

الحالة التى يكون فيها المتغيرات المتدفقة والمخزونه فى حالة استقراره وهذا يعنى الدرجة الاولى أن المتغيرات التدفقية وهى التى تضيف (أو تخفض) الى المخزون تكون فى حالة توازن أى تساوى الصفر ٠ وهذا النوع من التوازن يصف حالة السكون فى البنيان الاقتصادى وفقا للمنهج الكلاسيكى فى علم الاقتصاد حيث يكون رصيد المجتمع من رأس المال ثابتا حينما يكون الادخار والاستثمار (تدفقات) مساويه للصفر ، ويعتبر مثل هذا النوع من التوازن – أى حالة السكون ذو قيمة ضئيلة فى المجتمعات المعاصرة والتى تتميز بالديناميكية من حيث استمرار تكوين رأس المال **Capital Formation** .

٢ – توازن المدى القصير أو توازن التدفقات :Shortrun or Flow Equilibrium

هذا النوع ذو أهمية خاصه فى الاقتصاد الشامل وفيه تكون المتغيرات التدفقيه (وليس بالضرورة المخزونه) فى حالة استقرار ، أى لا تبدى هذه التغيرات أى تغيرا أو ميلا للتغير ، ويمكن التفرقة بين النوعين السابقين عن التوازن أى التوازن فى المدى الطويل (توازن الارصده او المخزون) وتوازن المدى القصير (توازن التدفقات) بمثال السياره ٠ فعند قياده السيارة تضغط على الوقود وباستمرار الضغط تتزايد سرعة السيارة حتى تصل للسرعة المرغوب فيها (متغير السرعه فى حالة توازن) ومتغير السرعة متغير تدفقى ووصوله الى التوازن يعنى توازن مدى قصير ، ولكن ليس معناه ان رصيد السيارة من الوقود فى حالة توازن ، حيث ينخفض الوقود باستمرار من الخزان حتى يصل الى الصفر وهنا تصل السرعة ايضا الى الصفر ، وعند هذه النقطة يتحقق توازن فى المدى القصير وتوازن فى المدى الطويل ٠

٣- التوازن المتحرك Moving Equilibrium

أحدث انواع التوازن فى الفكر الاقتصادى ، وفيه تنمو الارصـــده أى المتغيرات المخزونه بنفس نسبة النمو فى المتغيرات المتدفقــة ، أى أن النســبه بين التغير فى الارصدة الى التغير فى التدفقات تظل ثابتــه وهــذ النــوع مــن النمو يسمى النمو التناسبى propational growth .

هـ- التحليل الاقتصادى *Economic Analysis*

هو تكنيك علمى لدراسة العلاقات والاوضاع الاقتصـــادية المختلفــة ويشمل نوعين اولهما : التحليل الاقتصادى الاســـتاتيكى analysis static وقــد يكون هذا التحليل بسيطا او مقارنا ، ويبحــث التحليــل الاســـتاتيكى البســيط simple static فى نقطة من نقط التوازن ، أما التحليــل الاســـتاتيكى المقــارن comparative static وهو أنواع التحليل الأستاتيكى ويختص هذا النوع ممــن التحليل بمقارنة نقط توازن مختلفة مصاحبة لتغيــر ظــروف خارجيــة عــن النموذج ٠ ويركز التحليل الاستاتيكى بفرعيه البسيط والمقــارن علــى دراســة نقط التوازن ٠ ثانيهما : من الواضح أن النوع الاول من التحليل لا يبحث فــى الوقت الذى يجب ان يمر حتى يتحقق التوازن أو الكيفيــة التــى مــرت بهــا المتغيرات حتى وصلت الى حالة التوازن ويختص بهذه الموضــوعات النــوع الثانى وهو التحليل الديناميكى analysis dynamic ويبحث فى حــالات عــدم التوازن disequilibrium والتفسير ٠

ويعتبر التحليل الديناميكى للظواهر الاقتصادية غايــة فــى الاهميــة نظرا لاتصاف البنيان الاقتصادى بعدم الثبات وميلــه الــى التغيــر ، ويبنــى التحليل الديناميكى على اساس ان قيمة متغير معــين لا تتوقــف علــى قيمــة المتغيرات الاخرى فقط ، بل ايضا على قيمتها وقيمته فى الفتــرات الســـابقة ، وهناك حالات معينة تحتم التحليل الديناميكى للظواهر الاقتصادية ومــن امثلــة

ذلك الاستجابة المتأخره **lags** لتأثير متغير معين ، فاستثمار اليوم يتوقف على سعر الفائدة فى اليوم السابق كذلك التعود فى السلوك **habituation** قد يؤدى الى عدم ثبات الظاهره فمثلا انفاق الفرد على سلعة معينة يتوقف على مستوى استهلاكة منها فى الفترات السابقة ، هذا بالاضافة الى ان الاثر التراكمى **comulant** يحتم تحليل الظواهر تحليلا ديناميكيا فرأس المال فى المجتمع ما هو الا تراكم للاستثمارات فى السنوات السابقة ومدخرات اليوم ما هى الا مجموع الادخار فى الايام السابقة ٠

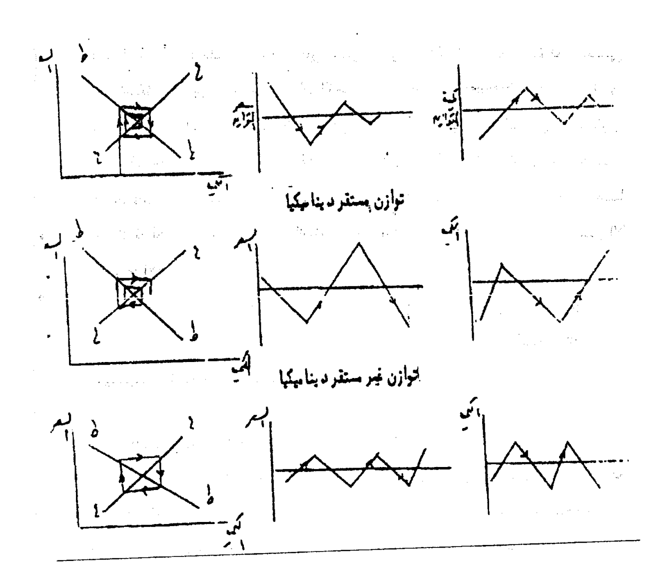
ويعتبر النظام الذى تظهر فيه أحد هذه الصورای التأخر فى الاستجابه والتعود والتراكم نظاما ديناميكيا او حركيا ٠ ويشمل التحليل الديناميكى ثلاث حالات تسمى بالنظرية العنكبوتيه هى :

١- نظام مستقر ديناميكيا Dynamic Staybility

وفيه تتجه متغيراته نحو قيم التوازن والذى يبين ظاهرة الاستجابة المتأخرة للتغير فى المتغيرات ، فالكمية المعروضة هذا العام من محصول معين ما هى الا دالة لسعر الموسم السابق ، وليست لسعر هذا العام.

٢- نظام غير مستقر ديناميكيا : Dynamic Unstaybility

إذا ما ابتعد متغيراته عن قيم التوازن ٠ لم تبتعد او تقترب المتغيرات من قيم التوازن) ٠ شكل (٢)



شكل (٣)

الفصل الثاني

الحسابات القومية

أولا : الدخل القومي

ثانيا : ميزان المدفوعات

الفصل الثاني

الحسابات القومية

أولا : الدخل القومي :

توجد بعض المفاهيم الأساسيه المرتبطه بمفهوم الدخل القـومي ، لابـد من الإحاطه بها للفهم الكامل لعمل الإقتصاد القومي من ناحية وحساب الـدخل القومي من ناحية ثانيه ، من هذه المفاهيم الإنتاج القـومي ، النـاتج القـومي ، الناتج المحلي ، الدخل القومي ، صافي الناتج المحلي ، صافي الناتج القـومي ، صافي الدخل المحلي ، صافي الناتج القومي ، صافي الدخل المحلـي ، الـدخل الشخصي ، الدخل القابل التصرف فيه ، الدخل الحقيقـي ، الـدخل النقـدي ، الدخل المتوسط ٠٠٠٠ والإنفاق القومي .

١ – الإنتاج القومي :

القيمه النقدية لمجموع السلع والخدمات المنتجه فـي الإقتصـاد خـلال فترة معينه (عادة سنه) ، وفي حالة الخدمات التي تقدمها الحكومه مجانـا أو بأسعار لا تتناسب تكلفتها مثل خدمات التعلـيم والصـحه والطـرق والـدفاع والأمن و ٠٠٠ فإن الإتجاه الغالب هو إدخالها فـي الإنتـاج القـومي بحسـب التكلفه التي تحملتها الحكومه في سبيل أدائها فـي شـكل أجـور ومرتبـات ، وبصفه عامه كل ما تكلفه عنصر العمل اللازم لأداء هذه الخدمات .

٢ – الناتج القومي (إجمالي الناتج القومي)

أن مفهوم الإنتاج القومي كما سبق بيانه غير ذي جدوي في بيان حجـم النشاط الإقتصادي ، حيث يتضمن الإزدواج في الحساب حيث إنتاج مشـروع ما قد يكون مدخل لمشروع آخر وبالتالي يتكرر الحساب لهـذا الإنتـاج فمـثلا إنتاج القمح ثم الدقيق ثم الخبز لا يصلح جمع قيمة القمح والدقيق الخبـز معـا حيث في هذه الحاله جمع قيمه القمح ثلاث مرات كقمـح منـتج وكجـزء مـن الدقيق وكجزء من إنتاج الخبز ، ولذلك يتم الحساب وفقا للقيمـه المضـافه أي

قيمة الإنتاج المضاف ومن هنا يظهر مفهوم الناتج القومي والذي يعـرف بأنـه مقياس نقدي لجميع السلع والخدمات النهائيه المنتجه في الدولـه خـلال سـنه مقدره قيمتها بالأسعار الجاريه ٠ ويجب ملاحظة أنه إلي جانب التركيز علـي السلع والخدمات النهائيه لتجنب ازدواج الحساب عن طريـق حسـاب القيمـه المضافه ، فهناك سلع وخدمات مثل تربيـة الأم لأولادهـا وتعلـيم المـدارس لأبناءه لا تدخل ضمن الناتج القومي حيث لا يمكن تقدير قيمتها بأسعار السـوق ، كما أن المعاملات التي لا تنشأ في السنه المعينـه أو التـي لا تسـاهم فـي الإنتاج لا تحسب في الناتج القـومي مثـل بيـع وشـراء الأسـهم والسـندات والأصول أو السلع القديمه ، وكـذلك التأمينـات والمعاشـات والفائـده علـي القروض العامه (الدين العام) فهي مجرد تحويلات بـين أفـراد لا تضـيف للإنتاج شيئا ، كما أن الأرباح والخسائر الناجمه عـن تغيـر قيمـة الأصـول الرأسماليه نتيجة لتغير أسعار السوق لا تحسب في إجمالي الناتج القومي ٠

٣ – الناتج المحلي: Local Income

إن الفرق بين الناتج القومي والناتج المحلي هو صافي ما تحصل عليـه عوائد عوامل الإنتاج من العالم الخارجي ، حيث يمثل النـاتج المحلـي قيمـة السلع والخدمات المنتجه بصوره نهائيه داخل الحدود الجغرافيـه للدولـه دون النظر إلي جنسية من ساهم في إنتاجها ، أي إذا توافر لـدينا النـاتج المحلـي الإجمالي ونريد الحصول علي الناتج القومي الإجمالي ، فإننـا نضـيف إلـي المحلي ما تحصل عليه عوامل الإنتاج المحليه من العالم الخارجي ثـم نطـرح منه المدفوعات التي تدفعها الدوله لعوامل الإنتاج الأجنبيـه ٠ فلـو أن النـاتج المحلي ٥٠٠٠ مليون جنيه في سنة ما ، والناتج القومي ٤٨٠٠ مليـون جنيـه في نفس السنه يعني أن عوامل الإنتاج الأجنبيه قد حصلت علي دخل أكبر مـن عوامل الإنتاج المحليه التي تعمل خارج الدوله بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه ٠

٤ – الدخل القومي : National Income

إن الدخل القومي هو الوجه الآخر للناتج القومي ، حيث يؤدي الإنتاج إلي توزيع دخول علي عناصر الإنتاج الأوليه التي أدت إلي ظهور الناتج ، ومن هذه الزاويه تحصل علي ما نسميه بالدخل القومي والذي يعرف بأنه : مجموع دخول الأفراد في سنه معينه ، أو بمعني آخر عباره عن مجموع دخول العمل (الأجور والمرتبات والمكافآت ٠٠٠٠) ودخول الملكيه (أرباح وفوائد وريع) ، أو هو مقياس نقدي تجميعي لما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائيه خلال فترة زمنيه معينه ٠

٥ – صافي الناتج القومي : Net National Product

عباره عن صافي القيمه النقدية للسلع والخدمات المنتجه " بالأسعار الجاريه " خلال سنه معينه ، وهو صافي الناتج القومي أو الدخل القومي ، ويحسب صافي الناتج القومي بطرح الإهلاك من إجمالي الناتج القومي ، وفي حالة الطريقة الإنفاقيه يطرح الإهلاك من إجمالي الإستثمار الخاص المحلي حيث يتبقي صافي الإستثمار الخاص

٦ – صافي الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج :

عباره عن مجموع ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وإيجار وفائده وأرباح ، ويسمي الدخل القومي بالأنصبه الموزعه ، ودائما أقل من صافي الناتج القومي بأسعار السوق ، ويمثل الفرق بينهم بالضرائب غير المباشره التي تدخل في مكونات سعر السوق وبذلك يكون صافي الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج = صافي الناتج القومي بأسعار السوق – الضرائب غير المباشره ٠

٧ – صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج :

عباره عن صافي الناتج القومي بتكلفة عنصر الإنتاج مطروحا منه صافي الدخل من الخارج ٠

٨ – الدخل الشخصي : Personal Income

هو مقياس للمبالغ التي يحصل عليها الأفراد بالفعل في دولة مــا فــي سنة معينه ، وهو الدخل الذي يهتم به الأفراد فهو الدخل الذي يصل لأيــديهم ، وهذا الدخل يختلف عن الدخل القومي حيــث يضــاف إلــي الــدخل القــومي المدفوعات التحويليه التي تؤديها الحكومه وقطاع الأعمال إلي القطاع العــائلي ، ويخصم من الدخل القومي ما يلي :

١. الأرباح غير الموزعه التي تحتفظ بها الشركات ٠
٢. اشتراكات التأمينات الإجماعيه ٠
٣. الفرق بين الأجور المستحقه والأجور الموزعه ٠
٤. الضرائب علي الأعمال (شركات)

٩ – الدخل القابل التصرف فيه : Disposalle Income

عباره عن الدخل الفعلي الذي يمكن للأفراد أو عــائلاتهم إنفاقــه ، أي أنه عباره عن الدخل الشخصي مطروحا منه الضــرائب الشخصــيه (مثــل ضرائب الدخل وعلي السياره) أي يعكس الدخل المتاح والذي قد ينفــق علــي السلع والخدمات أو يدخر جزء منه وبذلك يمثل الإنفاق الإستهلاكي والإدخــار ، وعلي ذلك فإنه يطرح كل من (الضرائب غير المباشره والضرائب المباشــرة علي الأشخاص ومدخرات المنشآت والضرائب المباشره علي المنشــآت) مــن الدخل القومي ثم إضافة المدفوعات التحويليه تحصل علي ما يســمي بالــدخل القابل التصرف فيه ٠

١٠ – الدخل الحقيقي : Real Income

هو الدخل المحسوب بالأسعار الثابته وذلك باستخدام الأرقــام القياســيه للأسعار ، ولذا يكون أكثر استقرارا ويصلح لقياس النمو الإقتصــادي ٠ بينمــا الدخل المحسوب بالأسعار الجاريه يســمي الــدخل النقــدي أي قيمــة الســلع والخدمات المنتجه في صورة نقود بالأسعار الجاريه ، فإنه لــن يبــين الحالــه

الحقيقيه للبنيان الإقتصادي ، حيث يتأثر بمستوي الأسعار وتذبذبها ارتفاعا وانخفاضا ولذلك يفضل استخدام مفهوم الدخل الحقيقي ، والعلاقة التاليه تربط بين المفهومين حيث :

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجاريه (النقدي)}}{\text{المستوي العام للأسعار في سنة القياس}} \times ١٠٠$$

فعلي سبيل المثال إذا كانت سنة الاساس هي ١٩٨٠ ، ويبلغ الناتج القومي النقدي في عام ١٩٩٠ حوالي ٥٠ مليون جنيه ، وكان الرقم القياسي للأسعار في نفس السنه (١٩٩٠) هو ٢٠٠% هذا يعني أن الدخل الحقيقي في عام ١٩٩٠ هو

$$\frac{٥٠}{٢٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥ \text{ مليون جنية}$$

وعلي هذا طالما ظل مستوي الأسعار ثابت فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتا ، ويتغير عكسيا مع تغير مستوي الأسعار ٠

١١ – الدخل الفردي أو متوسط الدخل :

عباره عن ما حصل عليه كل فرد في الدوله من دخل في المتوسط خلال عام ، ونحصل عليه بقسمة الدخل القومي للدوله علي عدد سكان الدوله في نفس العام ، وبطبيعة الحال فإنه لا يحدث عمليا أن كل فرد ينال نفس مقدار الدخل الذي يناله الآخرين ، ولكن فكرة المتوسط للتعبير في صورة رقم واحد عن مقدار الدخل الذي حصل عليه الفرد في الدولة في عام من الأعوام.

ومن البديهي أنه كلما زاد الدخل القومي بالنسبه لعدد السكان زاد هذا المتوسط ، وبحساب متوسط الدخل الحقيقي أو الدخل الفردي الحقيقي باستخدام معادلة التحويل في النقطه السابقه ، نتمكن من معرفة مستوي

المعيشه للسكان مع الأخذ في الإعتبار التوزيع العادل أو غير العـادل للـدخل القومي في الدوله ، حيث هناك أفراد تحصل علـي أقـل وأعلـي مـن هـذا المتوسط وحسب أهمية كل مجموعه يتضح عدالة التوزيع من عدمه .

١٣ - الإنفاق القومي :

تبين أن الناتج القومي هو قيمة ما حققه الإقتصاد القـومي مـن إنتـاج مضاف من سلع وخدمات في فترة معينه ، وترتب علي هـذا النـاتج توزيـع دخول علي عناصر الإنتاج التي شاركت فيه ، وهذه تكـون الـدخل القـومي ، والحلقه الأخيره في هذه الدوره هو إنفاق هذا الناتج القـومي ، هـذا الإنفـاق عباره عن مجموع ما ينفق علي الإستهلاك فيشتمل علي الإسـتهلاك الخـاص والإستهلاك العام (إنفاق الحكومه) ، والجزء المتبقي من الدخل القـومي بعـد الإستهلاك يطلق عليه الإدخار ، وهذا الإدخار غالبـا مـا يـذهب لأغـراض الإستثمار أي الإنفاق لزيادة الثروه أو رصـيد رأس مـال المجتمـع ، سـواء بالإضافه إلي راس المال الثابت أو إلـي المخـزون السـلعي أو رأس المـال المتداول .

ومن ذلك فإن الإنفاق يتم في مجالات الإستهلاك والإستثمار المحلـي ، وبإعادة الصياغه لإجمالي الناتج القومي أو مجمل الناتج القومي فإنـه يتضـمن الإستهلاك الخاص + الإستهلاك الحكـومي ، الإسـتثمار + (الصـادرات - الواردات) . وهذه المتغيرات تحدد مستوي الدخل القومي .

طرق حساب الدخل القومي

يمكن قياس إجمالي الناتج القومي بإحـدي الطـرق التاليـه وبالتـالي حساب الدخل القومي .

أ- الطريقه الدخليه (طريقة الدخول المكتسبه): Income Approach

في هذه الطريقه نحصل علي الدخل القومي أو إجمالي النـاتج القـومي بحساب العائد الذي يدفع لعناصر الإنتاج وذلك بجمع البيانات التالية :

١. الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الأفـــراد كـــأجر عمـــال شـــاملة الأجـــر الإضافي والعمولات والتأمين .. وكذلك الدخول الصافيه فـــي قطـــاع المهـــن الحره والحرف والذين يعملون لحسابهم الشخصي .

٢. الفائده الصافيه المكتسبه التي يحصل عليها الأفراد من مصـــادر مختلفـــه مثـــل الفائده علي راس المال الخاص المستثمر .

٣. الإيجارات من الملكيه الخاصه ســـواء إيجـــارات الأراضـــي أو المســـاكن أو المصانع أو محال تجاريه .... بما في ذلك غيجار الأصول التي يســـتخدمها مالكوها .

٤. الأرباح : المكتسبه وحصص الأسهم والأربـــاح غيـــر الموزعـــه والضـــرائب المباشره علي الشركات .

٥. الضرائب غير المباشرة : حيث تحصل عليها الحكومه وتدخل ضـــمن إجمـــالي الناتج القومي .

٦. إهلاك الأصول الراسماليه حيث تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي .

٧. المدفوعات التحويليه : مثل المعاشات والتأمين ضد البطاله والفائده علي الـــدين العام جميعها لا تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي

وعلي ذلك يكون **إجمالي النـــاتج القـــومي =** الأجـــور والمرتبـــات + الايجارات + الفوائد + الأرباح + حصص الأسهم + الأرباح غير الموزعـــه + الضرائب المباشره + الضرائب غيـــر المباشـــره + الإهـــلاك – المـــدفوعات التحويليه .

ب : طريقة التدفقات السلعية (الطريقه الإنفاقيه) :Flow Product Approach

ويشمل إجمالي الناتج القومي في هذه الحاله إجمالي الإنفـــاق علـــي الســـلع والخدمات في خلال سنه ويتكون من :

١. الإنفاق الإستهلاكي الخاص (الشخصي) علي السلع (معمره أو استهلاكيه) والخدمات (طبيه، تعليميه ٠٠٠٠) وبما في ذلك قيمة الإستهلاك الذاتي .

٢. الإستثمار الخاص المحلي : الإنفاق علي الإستثمارات الجديده والإحلال للسلع الرأسماليه القديمه (الإستثمارات الحقيقيه أي الإضافه إلي رصيد راس مال المجتمع) كما يضاف التغير في المخزون وكذلك الإهلاك للأصول الرأسماليه ، ولا تحسب قيمة التغير في الأوراق الماليه (الأسهم والسندات) حيث لا يعتبر استمثارا حقيقيا .

٣. صافي الإستثمار الأجنبي (أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) .

٤. الإنفاق الحكومي علي السلع والخدمات : من مرتبات الموظفين والشرطه والجيش والأدوات والمشاريع الحكوميه

وطبقا لذلك فإن **إجمالي الناتج القومي** = الإنفاق الإستهلاكي الشخصي + إجمالي الإنفاق الإستثماري الشخصي المحلي + الإنفاق الحكومي + صافي الإستثمار الأجنبي .

جـ : طريقة القيمه المضافه : Added Value Approach

تعرف القيمه المضافه بالفرق بين قيمة المواد المنتجه والمواد المستخدمه في كل مرحله من مراحل الإنتاج ، وكذلك بالنسبه للقطاعات فتهتم بتقدير الزياده التي يضيفها كل قطاع من قطاعات الإنتاج خلال العمليه الإنتاجيه علي قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخري . ثم تجمع هذه الفروق لكل المراحل أو الإضافات لكل القطاعات ليتم الحصول علي القيمه المضافه أي أن القيمه المضافه عباره عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطه خلال كل مرحله من المراحل الإنتاجيه وبالتالي فهي طريقه تعالج مشكله الإزدواج في الحساب وتبين الأهميه النسبيه للقطاعات الاقتصاديه في تكوين الناتج القومي ، وكذلك تبين أهمية السلع الوسيطه .

مثال لطريقة حساب القيمة المضافة :

القطاع	قيمة الناتج	قيمة المدخلات	القيمه المضافه
الزراعه	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
الصناعه	٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠
أخري	٧٠٠	٣٥٠	٣٥٠
الإجمالي	١٤٠٠	٦٥٠	٧٥٠

وبتتبع القوانين والعلاقات التاليه تتضح العلاقه التي تربط بين المفاهيم السابق تناولها وحسابات الدخل القومي في مجتمع مفتوح ووجود تدخل حكومي :

١-**مجمل الناتج القومي** = الإنفاق الإستهلاكي الخاص + الإنفاق الإستثماري الخاص المحلي + الإنفاق الحكومي + صافي الإستثمار الأجنبي ٠

٢- **صافي الناتج القومي** = مجمل الناتج القومي – أهلاك راس المال ٠

٣-**الدخل القومي** = صافي الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج = صافي الناتج القومي – الضرائب غير المباشره ٠

٤-**الدخل الشخصي** = الدخل القومي + المدفوعات التحويليه (منح + هبات + معاشات) – (الأرباح الموزعه + ضرائب الشركات (الأعمال) + أقساط التأمين والمعاشات) ٠

٥-**الدخل القومي القابل التصرف فيه** = الدخل الشخصي – الضرائب المباشره (الشخصية)

*وتوجد عديد من المشاكل عند إجراء هذه الحسابات أو التقديرات والتي لا يتسع المجال هنا لمناقشتها تفصيلا ، ولكن نشير إليها فقط والتي منها حساب دخول المواطنون والمقيمون في دولة أخري ، وصعوبة تقدير بعض السلع نقديا مثل تربية الأمهات للأطفال ، وكذلك صعوبة الفصل بين السلع الوسيطة

والنهائيه ، وكذلك الدخول الناتجه من أعمال غير شرعيه مثل المقامره ، ومشاكل المدفوعات التحويليه فهي جزء من الدخل الفردي وكذلك الإنفاق ولكن لا يقابلها إنتاج فهي لا تحسب ضمن الدخل القومي ، أضف إلي ذلك تغير قيمة الاصول الرأسماليه نتيجة لتغير الأسعار ، وكذلك التغير في المخزون وتكاليفه ، وإهلاك رأس المال ، وكذلك تغير الأسعار وعدم أستقرار قيمة النقود ، وصعوبة التقدير النقدي لبعض الخدمات مثل خدمات الأمن والدفاع ومشروعات الري أو الكهرباء وأخيرا مشكلة الإستهلاك الذاتي .

ومما سبق فإن مكونات الناتج المحلي في الإستهلاك القومي الخاص والإستهلاك الحكومي والإستثمار والتجاره الخارجيه وتتحدد مستوي الدخل القومي بهذه المتغيرات وكذلك الطلب الكلي كما سيرد لاحقا .

ثانيا : ميزان المدفوعات

هو أحد صور الحسابات القوميه الأساسيه ويهتم بتوضيح علاقات الوطن الاقتصادية مع العالم الخارجي ، ويعرف ميزان المدفوعات علي أنه " سجل نظامي وكامل للصفات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقمين في بقية دول العالم خلال فتره زمنيه معينه عادة سنه " والمقصود بالسجل النظامي الكامل أنه كشف أو بيان أحصائي يجمع وينظم ويبوب بصوره منتظمه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فتره معينه ، ويحدد الموقف المالي للدوله إزاء الدول الأخري ، وبالتالي حقوقها والتزاماتها تجاه الغير . ويشمل ميزان المدفوعات عدد من هذه السجلات كل منها يظهر التعامل مع دولة ما أو تكتل أما الصفات الاقتصادية فتعني كل عمل يترتب عليه انتقال الحقوق المتعلقه بالسلع والخدمات الاقتصادية من شخص إلي آخر سواء كان الإنتقال بمقابل أو بدون مقابل ، **ويمكن حصر عناصر ميزان المدفوعات فيما يلي :**

أ – الصادرات والواردات المنظوره :

تشمل الصادرات المنظوره السلع التي يبيعها المقيمون في دولـة مـا إلي المقيمين خارج هذه الدوله ، وتنتقل إليهم عبـر حـدودها الدوليـه ، أمـا الواردات المنظوره فتشمل السلع التي يشتريها المقيمون فـي دولـة مـا مـن المقيمين في خارج هذه الدوله وتأتي إليهم عبر حدودها الدوليه .

ب – الصادرات والواردات غير المنظوره (التجاره غير المنظوره) .

وهذه مثل خدمات السياحه ، والنقل ، البنـوك ، شـركات التـأمين ، (نفقات السياح في دولة سياحيه تعتبر إيرادات (صادرات غيـر منظـوره) ، نفقات السياح الوطنيين في الخارج تعتبر مدفوعات للعالم الخـارجي (واردات غير منظوره) .

جـ – مدفوعات الفوائد والأرباح وريع العقارات :

حيث تعتبر هذه المبالغ والتي يحولها لامستثمرون الأجانب إلي دولهـم متحصلات لدولهم ، وفي نفس الوقت تعد مدفوعات في الدوله المستثمر فيهـا، والعكس بالعكس .

د – مدفوعات من طرف واحد :

وتشمل التعويضات والهدايا والمساعدات الماليه التي ترسلها دوله إلـي أخري (وتعد مدفوعات للدوله المانحه ومتحصلات للدوله المتلقية) .

هـ – حركة رؤوس الأموال :

وتشمل تحركات القروض الطويلة والمتوسـطة المـدي والإعتمـادات التجاريه وكذلك رؤوس الأموال العائده إلي وطنها .

و – حركات العملات الأجنبيه واحتياطي الذهب :

سواء كان انتقال الذهب لتسديد عجز في ميزان المـدفوعات أو بيعـه من رصيد الدوله المدينه لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أيضا .

ويوضح الجدول التالي قيود ميزان المدفوعات بصفه عامه ٠

الإيرادات (الجانب الدائن)	المدفوعات (الجانب المدين)
١- الصادرات المنظوره	الواردات المنظوره
٢- الصادرات غير المنظوره	الواردات غير المنظورة
٣- عوائد الإستثمارات بالخارج ، أي ما تقدمه البلاد الأخري من عوائد للدوله	عوائد الإستثمارات الأجنبيه ، أي ما تدفعه الدوله للعالم الخارجي من عوائد
٤- القروض الأجنبيه ، أي ما تقدمه البلاد الأخري للدوله من قروض	القروض للخارج ، أي ما تقدمه الدوله ورعاياها إلى البلاد الأخري منقروض
٥- المنح والهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدوله أو رعاياها من الدول الأخري ورعاياها	المنح والهبات والمساعدات التي تمنحها الدوله إلي الدول الأجنبيه ٠

انواع موازين المدفوعات :

قد تتعدد موازين المدفوعات وقد تختصر حسب الإمكانيات الإحصائيه للدوله وحسب الهدف من التقسيم وبصفه عامه يمكن التمييز بين الموازين التاليه :

أ- الميزان التجاري Balance of Trade

يبين قيمة الصادرات والواردات المنظوره خلال عام (الصادرات والواردات السلعيه) وبذلك فهو يمثل عنصر واحد فقط من معاملات الدوله مع العالم الخارجي ، لذلك تختلف أهميته حسب دوره في مزيان المدفوعات حيث يمثل جزءا كبيرا في مزيان المدفوعات في الدول الناميه التي تعتمد علي السلع الزراعيه والمواد الأوليه والبترول في صادراتها ، وكلما زادت أهمية التجاره غير المنظوره تقل أهمية الميزان التجاري ٠

ب – ميزان الخدمات :

يحتوي علي العمليات غير المنظوره والتي تتم مـــع العـــالم الخـــارجي (مثل انفاق السياح ، ونقل السلع الأجنبيه علي السفن الوطنيه ، ايفـــاد بعثـــات علميه من الخارج للوطن أي السياحه والملاحه والخدمات التعليميـــه ٠٠٠٠٠، وجميعها تدخل ضمن الصادرات غير المنظـــوره وتحقـــق تمامـــا مـــا تحققـــه صادرات السلع المنظوره للخارج ، كما أن الإتجاه العكس أي إنفـــاق الســـياح الوطنيين في الخارج ونقل سلع وطنيه علي ســـفن أجنبيـــه وإرســـال بعثـــات تعليميه للخارج ٠٠٠٠ كلها تمثل جانب الواردات غير المنظوره ٠

جـ – ميزان العمليات الجاريه :

يشمل هذا الميزان كل من الميزان التجاري وميـــزان الخـــدمات ، أي يسجل كل الحقوق والديون الناشئه عن تبادل السلع والخـــدمات خـــلال الســـنه التي يشير إليها الميزان ، ويطلق علي هذا الميزان ميزان الصـــفقات الدخليـــه لأنه يتناول المعاملات التي يمكن أن تنســـب للـــدخل القـــومي حيـــث تعتبـــر الصادرات المنظوره وغير المنظوره مصدرا من مصادر الدخل القـــومي ، أي جزء من الإنتاج الجاري للإقتصاد القومي ، كما أن الواردات المنظوره وغيـــر المنظوره تعتبر وجها من أوجه الإنفاق في الدخل القومي ، وغالبـــا مـــا يعبـــر البعض عن العمليات الجاريه بالتجاره الخارجيه ، أما إذا ما اضيفت العمليـــات الرأسماليه أو تحركات الذهب تسمي التجاره الدوليه ٠

د – ميزان العمليات الرأسماليه :

ويعبر عن الرصيد الصافي الناتج عن التحويلات الرأسماليه سواء مـــن الخارج أو الداخل ، ويشمل انتقال رؤوس الأموال (منح) هبات ، قـــروض ، تعويضات) وجميعها لا تتميز بالدوريه (مثل المعاملات الجاريـــه) وبالتـــالي لا يمكن اعتبارها كمصدر من مصادر الدخل الجاري ٠

هـ - ميزان حركات الذهب :

حيث يعتبر الذهب وسيله دفع لسداد العجز في ميزان المعاملات الجاريه عن طريق تصدير الذهب للخارج، أو تسوية الفائض في ميزان المعاملات الجاريه عن طريق استيراد الذهب من الخارج، أما إذا كان انتقال الذهب لأغراض صناعيه أو تجاريه يعتبر كسلعه عاديه ويسجل في حسابات التجاره المنظوره.

توازن ميزان المدفوعات

بصفه عامه فإن ميزان المدفوعات كوحده لا بد أن يتعادل حسابيا خلال فترة الحساب (عادة سنه) ٠

وإذا ما زادت المدفوعات للدوله عن المتحصلات فيقال أنه يوجد عجز **Deficit** في ميزان المدفوعات ٠ وعلي الدوله في هذه الحاله العمل علي تسوية هذا العجز ويكون عن طريق آخر غير الميزان التجاري الحالي ويتمثل ذلك في :

١- خط الدفاع الأول وهو الإحتياطيات من الذهب أو العملات الأجنبيه ٠

٢- السحب من الأرصده المودعه للدوله بالخارج ٠

٣- السحب من صندوق النقد الدولي ٠

٤- بيع أسهم وسندات للدوله بالخارج ٠

٥- الإقتراض من العالم الخارجي ٠

وجميعها تعتمد علي تحركات رأس المال ودخوله وزيادة المتحصلات وتسوية العجز ٠أما إذا زادت المتحصلات عن المدفوعات فإن الميزان به فائض **Surplus** ، وهي أيضا حالة اختلال وعدم توازن ، والعلاج أيضا بعيدا عن الميزان الجاري الحالي وذلك بتشجيع خروج راس المال للخارج وعكس الحالات السابقه في حالة العجز ، وفي حالة استمرار الخلل يلزم إجراءات ماليه ونقديه لعلاج ذلك، وسوف نورد تعريف سعر الصرف لفهم ماسبق٠

سعر الصرف Exchange rate

يعرف سعر الصرف بأنه نسبة التبادل بين الوحـده النقديـه الوطنيـه والوحدات النقدية الأجنبيه أي حدد قيمـة الوحـده النقديـه الوطنيـه مقومـا بالوحدات النقدية الأجنبيه ، فمثلا يقال أن الجنيه المصري يسـاوي ٠,٣ دولار كما يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات الوطنيه التـي تـدفع ثمنـا لوحدة من العمله الأجنبيه ، فمثلا الدولار الأمريكي = ٣,٣٩ جنيـه مصـري ، والريال السعودى = ٠,٨٩ جنيه مصري وهكذا .

ويحدد سعر الصرف كأي سعر بالعوامل التي تحدد الطلب والعـرض، حيث تطلب العمله في أي دوله لشراء سلع وخدمات من هذه الدولـه ، ويقابـل هذا الطلب عرض لهذه العملات أيضا لشراء السلع والخـدمات فـي الإتجـاه العكسي ٠ وتوجد قواعد أو نظريات لتحديد سعر الصرف منها قاعـدة الـذهب ونظرية تعادل القوه لاشرائيه ، وسعر الصرف في ظل الرقابه علـي النقـد ، وسوف نقتصر هنا علي مناقشة تحديد سعر الصرف تبعا لنظرية تعادل القـوه الشرائيه ٠حيث تقوم هذه النظريه علي أساس أن الطلب علي النقـود الأجنبيـه ليس لذاته بل بسبب ما تمثله من قوه شرائيه في بلـدها وعلـي ذلـك فسـعر الصرف الذي يدل علي مبادله عمله بعمله بلد آخر إنما يعبر عن مبادلـه قـوه شرائيه بأخري ٠ وعلي ذلك فسعر الصرف لا بد أن يتحدد في وضع التـوازن وحرية التجاره عند مستوي يحقق التوازن بين القوه الشرائيه لمقدار العمـلات المختلفه التي يتم مبادلتها طبقا لسعر الصرف ٠ فبفرض القوه الشرائيه للجنيـه تعادل القوه الشرائيه ل ٢ دولار أمريكي داخل الولايـات المتحـده الأمريكيـه وحدث تغير للقوه الشرائيه في أي من الدولتين أو كلاهما فإن :

$$\text{سعر الصرف الجديد} = \text{سعر الصرف السابق} \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في أمريكا}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في مصر}}$$

الفصل الثالث

بعض نظريات الاقتصاد الكلي

أولا : النظرية الكلاسيكيه ٠

ثانيا : النظريه الحديثه لكنز

ثالثا : التوازن الكلي ونموذج Is و LM

الفصل الثالث

بعض نظريات الاقتصاد الكلي

أولا : النظرية الكلاسيكية :

سبق ان تبين ان المنتجين يسترشدون بالاسعار في تحديد الكميات المنتجة من السلع وذلك بهدف تجسيم الارباح ، ويتحقق ذلك عدم تعادل سعر السوق مع التكلفة الحديثة للعنصر الانتاجي موضع الاعتبار كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$س = ت\ ح$$

حيث :

س = سعر السوق ، ت ح = التكلفة الحدية

$$ت\ ح = \frac{الاجر}{الناتج\ الحدي\ العادي} = \frac{ج}{أ\ ح}$$

أي ان ج = ت ح × أ ح = س × أ ح

وبصورة اخري $أ\ ح = \frac{ج}{س}$

ومن السابق يتبين ان العلاقة بين الاجور والاثمان هي التي تحدد مقدار ما يوظفه المنتج من عنصر العمل ، فلو ارتفعت الاثمان والاجور بنفس النسبة فلن يوجد امام المنظم ايه حافز لتوظيف عدد اقل من العمال ولا عدد اكثر منهم اذا ما حدث انخفاض في الاثمان والاجوار بنفس النسبة .

وعلي هذا الاساس وباعتبار ان المشروعات الانتاجية تخضع لظـاهرة تناقص الانتاجية الحدية عند توظيفها لعدد اكبر من العمال ، فستتنتج النظريـة الكلاسيكية ان الحجم الكلي لتوظيف العمال في المجتمع سـوف يتوقـف علـي المستوي السائد للاجور وعلاقتها بالاسعار السائدة في السوق للمنتجات ٠

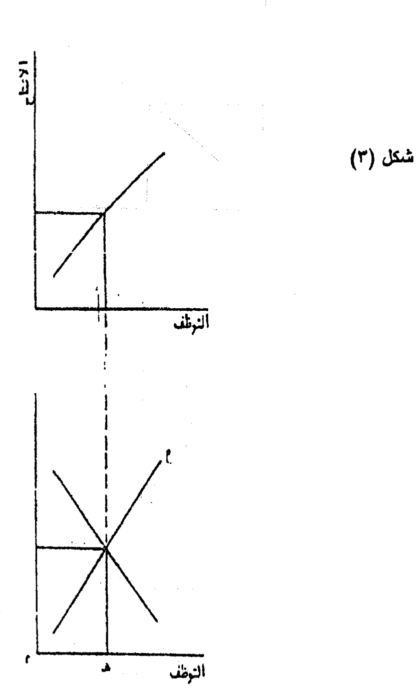
ويمكن تلخيص التحليل الكلاسيكي في هذا الموضوع فـي ان البطالـة تؤدي الي ضرورة الخفض في الاجور النقدية وان هذا الخفض بالتـالي ومـع افتراض ثبات كمية النقود وسرعة تداولها وثبات الاسعار سـوف يـؤدي الـي التوسع في التوظيف والانتاج الا ان تصريف مقادير متزايدة من الانتـاج لـن يتم الا بتخفيض الاسعار الامر الذي يؤدي الي خفض الاسعار ولكـن وبنسـبة اقل من نسبة انخفاض الاجور وعلي الرغم من هذا الانخفـاض فـي الاسـعار سوف يقلل من الحافز علي التوسع في الانتاج الا انه لن يقضـي عليـه تمامـا نظرا لاختلاف نسبة الخفض بينهما وفـي حالـة انخفـاض الاسـعار دون أي زيادة في الانتاج فسوف تتواجد لدي الافراد ارصده خاملة امـا اذا انخفضـت الاسعار بنسبة اقل من انخفاض الاجور فان هذا سيوجد الحافز الي التوسع فـي الانتاج في الوقت الذي حد معه الانتاج سـوقا للتصـريف ٠ ويشـير الفكـر الكلاسيكي الي انه اذا لم يكن انخفاض الاجور (وما يترتب علـي ذلـك مـن انخفاض الاسعار بدرجة اقل) كافية لتوظيف جميع العاطلين فمـن الممكـن ان تخفض الاجور مرة أخري ويستمر ذلك حتي يتحقق التوظف الكامـل وكـذلك ايضا الانتاج الكلي الامثل ٠

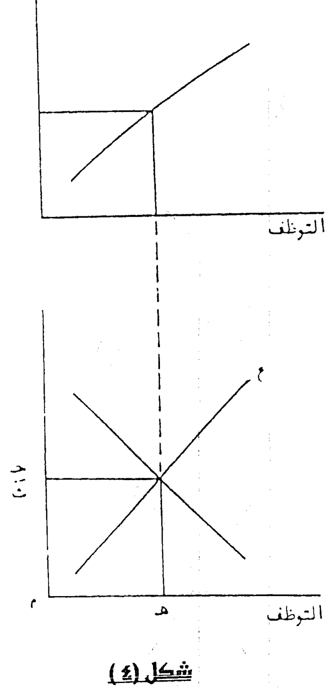
ويمكن توضيح الفكر الكلاسيكي في التوظيف والاجـور و الاثمـان أو الاسعار بالشكل رقم (٣) ٠ حيث يتبين من الجزء العلوي من الشـكل ان دالة الانتاج الكلي (ج) والتي تمثل علاقة طردية بين الانتاج الكلـي وحجـم التوظيف تزيد بمعدل متناقص تأثرا بتناقص الانتاجية للحديثـة بزيـادة معـدل التوظف كما يتبين من الجزء السفلي من الشـكل ان منحنـي عـرض العمـل

ومنحني الطلب علي العمل والمشتق من الانتاجية الحدية للعمل (أ ح) يتلاقيا محددين حجم التوظيف الكامل (م ه) وكذلك الاجر الحقيقي والذي يبلغ (م ح) واذا فرض ان الاجر يكون في مستوي اعلي من الاجر التوازني فان هذا سيعني ان الطلب علي العمل يكون اكبر من عرض العمل الامر الذي يترتب عليه ارتفاع الاجر النقدي حيث يتبين ان ارتفاع الاسعار يرفع من قيمة الناتج الحدي للعمل فيزداد الطلب الذي لا يجد عرضا يستجيب معه في الزيادة الامر الذي يؤدي الي ارتفاع الاجور ٠ ويكون الاجر التوازني (جـ/س) أي الاجر النقدي مقسوما علي سعر السوق وبارتفاع الاسعار فان الاجر الحقيقي يكون (جـ/س) وهو اقل في حقيقته من الاجر التوازني الاول الامر الذي يدفع المنظمين الي التوظيف ، ونظرا لعدم استجابة العرض فسوف يؤدي ذلك الي ارتفاع الاجور الي المستوي الذي يصل معه الاجر الحقيقي الي الاجر التوازني الحقيقي قبل ارتفاع الاسعار ٠

ويتبين من التحليل السابق ان الفكر الكلاسيكي يشك كثيرا في الاجراءات التي تعمد الي سياسة تثبيت الاجور وذلك عن طريق التكتل النقابي او التشريعات القانونية او غير ذلك من الاجراءات ٠ ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (٤) حيث تبين ان الاجر التوازني (م ج) والذي تحدد بتلاقي العرض والطلب يحقق التوظيف الكامل ٠ فاذا تعمد المجتمع الي رفع الاجور جزافيا الي المستوي (م ح) ، فان هذا سوف يترتب علية تناقص في حجم التوظيف والانتاج الكلي ٠ وذلك لان الاسعار سوف ترتفع نسبيا لانها اذ لم ترتفع فسيكون الاجر الحقيقي(م ح) اكبر من الاجر التوازني (م ج)وسيتجه المنتجون الي انتاج كميات اقل الا ان نقص الانتاج دون ارتفاع الاسعار امر غير ممكن نظرا لثبات كمية النقود وسرعة تداولها ومن ثم فسوف يؤدي نقص الانتاج الي ارتفاع الاسعار ٠

شكل (٣)





شكل (٤)

ثانيا : النظرية الحديثة لكينز :

في ظل دراسة نظرية الانتاج او المنشأ او الصناعة معينة يتوقف حجم التوظيف في المشروع علي عدد العمال الذي يراه المنظم كفيلا بتحقيق اقصي ربح ممكن ٠ ونعني بالطلب علي منتجات المنشأة او الصناعة منحني الكميات التي تشتري عند سلسلة اثمان معينة ٠ بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة يتوقف حجم التوظف علي قرارات جميع المنظمين مجتمعين ويطلق " كينز " علي العوامل الرئيسية التي تحدد مستوي التوظف الطلب الكلي والعرض الكلي ، وعند أي مستوي معين من التوظف للعمال وليكن " س " نجد ان ثمن العرض الكلي هو عبارة عن الكمية الكلية للنقود التي يري المنظمون انه يجب الحصول عليها من بيع الانتاج الكلي ٠ يجب ان تكون هذه الكمية للنقود التي يتوقع المنظمون الحصول عليها كافية لتجعل مستوي توظيف هذا العدد معينا من العمال هو التكلفة الكلية للانتاج الذي يقوم به هذا العدد من العمال ، أي انه حد ادني يتعين تغطيته اولا لما اقدم ارباب الاعمال علي هذا المستوي من التوظيف ، طالما ان المنظمين كمجموعة لا يتوقعون تغطية تكاليفهم عند توظيف وحدة العمال فاننا لابد وان نتوقع هبوطا في حجم التوظف أي سوف يكون عدد العمال اقل من س ٠

ومن ناحية اخري فان ثمن الطلب الكلي عند أي مستوي من التوظف هو كمية النقود التي يعتقد جميع المنظمون انهم سوف يحصلون عليها حقا ، من بيع انتاج هذا العدد الموظف من العمال ، فهي تمثل المقبوضات المتوقعة عند حجم معين من التوظف الممنوح للعمال ٠

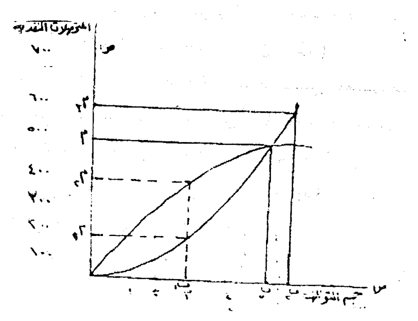
أي انه يوجد لدينا ثمن الطلب الكلي وثمن العرض الكلي عند كل مستوي من مستويات التوظف في الاقتصاد القومي ، ومن ثم يتسني لنا تكوينات منحنيات تمثل الطلب الكلي والعرض عند مستويات التوظيف المختلفة ٠ فمنحني العرض الكلي يوضح ما يجب ان يحصل عليه المنظمون

من النقود كحد ادني لكي يستمروا في توظيف اعداد مختلفة من العمـــال فهـــو يمثل كمية التوظيف الي يري المنظمون عرضها عند المستويات المختلفة لمـــا يجب ان يحصلوا عليه من النقود نتيجة بيع انتاجهم كمـــا ان منحنـــي الطلـــب الكلي يوضح من الناحية الاخري ما يتوقع المنظمون الحصول عليه من النقـــود عند نفس مستويات التوظيف أي اذا استخدموا نفس الاعداد مـــن العمـــال كمـــا يتضح من الجدول التالي :

حجم التوظف عدد العمال (بالملايين)	المتحصلات الواجبة (العرض الكلي)	المتحصلات المتوقعة (الطلب الكلي)
١	٤٠	٢٢٠
٢	١٠٠	٣٤٠
٣	١٨٠	٤٢٠
٤	٣٠٠	٤٨٠
٥	٥٠٠	٥٠٠
٥,٥	٥٢٠	٦٢٠

وتبدو الفكرة اكثر نضوجا اذا قمنا بتشكيلها بيانيـــا كمـــا يتضـــح مـــن الشكل رقم (٥) ٠

المحور (س) يمثل حجوم مختلفة من التوظـــف (مـــن٠الـــي٥,٥) مليون عامل ٠المحـــور (ص) يمثـــل كميـــات مختلفـــة مـــن المبيعـــات أي المتحصلات النقدية للمبيعات والتي يحصل عليها كل المنتجين فـــي الاقتصـــاد القومي من بيع الانتاج أي بعبارة اخري انفاق المجتمع علي انتاج المنظمين ٠



شكل (٥)

منحني العرض الكلي (ع ك) يوضح عدد الرجـال الـذين يمـنحهم المنظمون توظفا عند مستوي من المقبوضات التي يرون ضـرورة الحصـول عليها فلو ان ما يجب ان يحصلوا عليه هو الكمية أ م (٢٠٠ مليـون جنيـه) فانهم سوف لا يستخدمون عددا من العمال يزيد عن الكميـة أ ب (٣ مليـون عامل) والمنحني (ط ك) يمثل الطلب الكلي ويوضـح كميـة النقـود التـي يتوقف المنظمون الحصول عليها اذا ما استخدموا كميات مختلفة من العمـل ٠ فلو ان عدد العمال المستخدمين كان أ ب ، (٣ مليون عامل) فان المنظمـون يتوقعون الحصول علي الكمية أ م ٢ ، (٤٠٠ مليون جنية) نتيجة بيـع السـلع المنتجة ٠

وواضح من الشكل ان منحني العرض الكلي يرتفع بـبطء فـي بـادئ الامر ثم تزداد درجة ارتفاعه كلما ازدادت كمية المقبوضات النقدية نتيجة بيـع منتجات الصناعة ٠ وبعبارة اخري فان تكلفة الانتاج لن تزداد بحدة وبسـرعة في البداية واذا استمرت كمية المقبوضات النقدية للمنظمين فـي الزيـادة فـان

حجم التوظف يستمر في الزيادة حتي يستوعب النشاط الانتاجي كـل الـراغبين في العمل هذا المجتمع (خمسة ونصف مليون عامل) .

ومن الشكل (٥) يتضح ان العـدد الكلـي للعمـال الـراغبين فـي الحصول علي عمل هو أ ب (٥,٥ مليون عامل) وما ان تصـل المتحصـلات النقدية الي الكمية م م٣(٦٢٠ مليونا) فان الجهاز الانتاجي يكون قد اسـتوعب الكمية المعروضة من العمل جميعها . وان اية زيادة في المتحصلات النقديـة للمنظمين أي ان زيادة في انفاق المجتمع عن الكمية أ م٣ لن تؤدي الي زيـادة التوظف للعمال . فمرونة عرض العمل هبطت الـي الصـفر حينمـا وصـل الانفاق الاهلي الي الكمية أ م٣ .

ومن ناحية اخري يتم الاتجاه الذي يأخذه منحني الطلب الكلـي (ط ك) علي ان المنحني يرتفع بسرعة عند بدء زيادة التوظف ولكن معـدل الارتفـاع يقل نوعا ما حينما تصل الي مستويات عالية من التوظف . هذا هـو المشـاهد في الحياة العملية فعندما يكون الدخل عند مستويات منخفضـة فـان المجتمـع يكون في الفقر بحيث لا يمكن توقع حدوث مدخرات بدرجة تذكر .

ومنحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي تحـدد فيمـا بينهمـا كميـة التوظف التي يعرضها المنظمون فعلا . فطالمـا ان الكميـات النقديـة التـي يتوقعها المنظمون نتيجة عرض مستوي معين من التوظيف أعلي مـن الكميـة التي يجب ان يحصلوا عليها لجعل هذا المستوي من التوظـف ممكنـا ، فـان المنافسة بين المنظمين سوف تؤدي الي زيادة حجم التوظف .

وبعبارة اخري طالما ان هناك فرصا طيبة لتحقيق زيـادة فـي حجـم التوظف وطبعا هذه الفرص متاحة طالما ان ثمن الطلب الكلي يزيد عـن ثمـن العرض الكلي فان قوي المنافسة تدفع المنظيم الي زيادة حجم التوظف .

ومن ثم نجد ان المنافسة بين المنظمـين سـوف تعمـل علـي زيـادة التوظف طالما انه اقل من الكمية أب (خمسة ملايين) (راجـع شـكل ٥)

وواضح من الشكل رقم (٦) ان ثمن الطلب الكلي اعلي من ثمن العرض الكلي طالما ان حجم التوظف لم يتعدي الكمية أ ب ٠

ولكن لو زاد عدد العمال عن الكمية (أ ب) فان منحني الطلب الكلي يقع الي يمين منحني العرض الكلي وب هذه الحالة يري المنظمون ان المتحصلات النقدية مقابل مبيعاتهم سوف تكون اقل من الحد الادني الذي يجعل زيادة التوظيف امرا ممكنا ، فهم يتوقعون التعرض للخسائر اذا زاد عدد العمال المستخدمين في الانتاج عن الكمية (أ ب) ومن ثم نجد أن هذه النظرية تعمل علي خفض عدد العمال الي المستوي أي الكمية أ ب (٥ مليون عامل) .

ومن ثم نجد ان حجم التوظف في مجتمع ما انما يتحدد عند نقطة تقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض وان التوازن يسود الحياة لاقتصادية عندما تكون كمية المتحصلات النقدية التي يتوقعها ارباب الاعمال والمنظمين معادلة تماما للكمية التي يجب ان يحصلوا عليها لكي تجعل توظف هذا العدد من العمال امرا ممكنا ، أي معادلة تماما لذلك الحد الادني الذي يضمن تغطية تكاليف الانتاج ٠

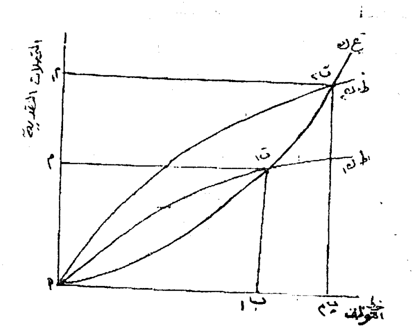
ومن الشكل رقم (٦) يتضح ان هذا التوازن يسود عند النقطة (ب) حينما يكون حجم التوظف (أ ت) (٥ مليون عامل) ومجموع المتحصلات النقدية أم (٥٠٠مليون جنيها) وان هذه هي نقطة التوازن الوحيدة التي يسمح بها المنحنيات ط ك و ع ك ٠

ومن الجائز قطعا وجود اكثر من موقف واحد يتحقق عنده التوازن في الحياة الاقتصادية ٠ ويظهر لنا هذا بوضوح من الشكل رقم (٦) حيث المنحني ع ك يمثل العرض الكلي و ط١ك ، ط٢ك يمثلان منحنيات الطلب الكلي عند مستويين مختلفين من التوظف الاولي عند كمية التوظف أ ب والثاني عند الكمية أ ب ٠

وواضح من الشكل انه عند نقطة التوازن (ت١) يظل عدد من العمال غير موظف تمثله ب ١ ٠ أي انه من الممكن جدا ان يسود التوازن الحياة الاقتصادية بالرغم من وجود البطالة ٠ وهو مالم تسلم النظرية الكلاسيكية بامكان حدوثه ٠ فالمنظمين لن يقبلوا علي اعطاء عمل لكل الاشخاص الراغبين أي الكمية أ ب١ في هذه الحالة مالم يتوقعوا ان يكون انفاق المجتمع علي الانتاج الكلي هو الكمية أ م١ فعند الكمية (أم١) فقد يتعادل الطلب الكلي ط٢ك مع العرض الكلي ع ك ويكون ما يتوقع المنظمون الحصول عليه نتيجة بيع انتاجهم يعادل ما يجب ان يحصلوا عليه لا مكان استخدام كل الاشخاص الراغبين في العمل ٠

ومن السهل ان نستنتج اذا انه ليس هناك من عائق يحول دون الوصول الي حاله يسودها التوظف الكامل للعمل ٠ فالبطالة يمكن ان تختفي من المجتمع اذا ما كان حجم الطلب الكلي كبيرا وكافيا بحيث يبغري ارباب الاعمال علي اعطاء عمل لكل راغب فيه ٠

والوضح الذي يسود فيه التوازن الحياة الاقتصادية عند المستوي الذي يحقق التوظف الكامل يعتبر دون شك انسبا لاوضاع أي الوضع الذي يحقق التوازن المثالي وتكون العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي مثالية ٠ ولكن ليس هناك من الاسباب ما يجعلنا نعتقد ان هذه الحالة العامة ومن ثم يمكن لنا ان نقول بان النظرية التقليدية كانت تسرف في التفاؤل ٠



شكل (٦)

ويجدر بنا هنا ان نشير الي ان منحني الطلب الكلي هو محور نظريـــة التوظف ونقطة الارتكاز الرئيسية فيها اذ ان الموارد الكلية للمجتمع لـــن تقـــدم استخدامها الاستثمار فيها ما لم يكن الطلب الكلـــي كبيـــرا كافيـــا ٠ ومنحنـــي الطلب الكلي يتأثر بالحالة النفسانية بدرجة أكبر مما يتأثر بعوامل التقدم الفنـــي للانتاج ٠ فالمنحني يوضح كمية النقود التي يتوقع ان ينفقهـــا المجتمـــع علـــي منتجات للصناعة عند مستويات انتاجية مختلفة فمنحني الطلـــب الكلـــي يمثـــل المتحصلات النقدية التي يتوقعها المنظمون او الانفـــاق الكلـــي المتوقـــع مـــن جمهور المشترين عند سيادة مستويات مختلفة من التوظف والوجه الاخير اهـــم للتحليل الذي ستتبعه ٠ وانفاق المشترين يكون اما علي الســـلع الاســـتهلاكية او الانتاجية ٠ ومن ثم يكننا ان نقول ان شكل منحني الطلـــب الكلـــي عنـــد كـــل مستوي من مستويات التوظف يتوقـــف علـــي انفـــاق افـــراد المجتمـــع علـــي الاستهلاك من ناحية وانفاقهم للاستثمار من ناحية اخري ٠

وبينما يتوقف منحني الطلب الكلي علي العوامل النفسية نجد ان منحـــي العرض الكلي يتوقف لحد كبير علي العوامل الفنية وظروف الانتاج الكميــة ٠ فهو يتوقف علي الموارد من الرجال والالات والمواد الخـام الموجــودة لــدي المجتمع ٠

والطلب الكلي في دراستنا أهمية خاصة ولا سيما انه اهمل في تحليــل المدرسة الكلاسيكية ولذا سنفترض سريان نفس احوال العرض الكلي كما هــو ثم ندرس العوامل التي تحدد منحني الطلب الكلي ٠ أي اننـــا نــود ان نعــرف كيف ان المجتمع في ظل موارد معينة وخبرة فنية معينة يحقــق فــي الابقــاء علي مستوي التوظف السائد ٠وبما ان افترضنا ثبات منحني العــرض الكلــي فالاهمية حينئذ ستكون لتقلبات منحني الطلب الكلــي ٠ والطلــب الكلــي هــو عبارة عن الدخل القومي كما سيتضــح لنـــا والاخيــر بــدورة تتوقــف علـــي الاستثمارات والانفاق علي الاستهلاك فاي تغير فـــي هــذين الشــقين ســوف يحدثان تغيرا في حجم الطلب الكلي سواء بالنقص او بالزيادة وبالتـــالي تغيــرا في حجم التوظيف ٠ فان كان هذا التغير بالنقص مثلا فان هذا يــؤدي لــنقص في حجم لتوظيف ، وتنحصر مهمتنا اذا في معالجة البطالة التي تحدث وقتئــذ اذ تهدف من الاعتماد علي الطلب الكلي علاج البطالة ومن العرض الكلي الـــي رفع مستوي الكفاية الانتاجية وزيادة الانتاج الذي قد يتصــف بعــدم المرونـــة ونتلاقي بذلك حدوث الظاهرة السريعة لاثار زيادة الطلب الكلي والتـــي تتمثــل في التضخم ٠

ولا عجب ان يفسر افتراضنا سريان نفس ظروف واحــوال العــرض الكلي كما هي بانه اقل أهمية وانما هذا الفرض واقعـــي ولاســيما فـــي المــدة القصيرة ، اذ الملاحظ في حالة وجود بطالة ان المجتمعات المتقدمة اقتصـــاديا لا تهتم كثيرا بتحقيق وفورات في تكاليف الانتاج وفي جعــل عــرض الســلع اكثر كفاية بقدر ما تهتم بخفض كمية الانتاج ولكن ما ان نصل الـــي التوظيــف

الكامل وبدرجة اكبر عندما يحدث التضخم الا ويتضح أهمية رفع الكفاية الانتاجية ، بل ويصبح زيادتها هو الامل الوحيد في تحقيق التقدم الاقتصادي . اما الحال في المجتمعات النامية والمختلفة فيختلف عن هذا الوضع اذ يجب ان تعطي اهتماما خاصا لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي .

الطلب الفعال :

لقد راينا كيف ان تقاطع منحني الطلب الكلي والعرض الكلي يحدد مستوي التوظيف الذي يسود الحياة الاقتصادية ، وانه عند مستوي التوظف السائد تصبح كمية النقود التي يتوقع المنظمون الحصول عليها معادلة لما يجب ان يحصلوا عليه ، بذلك يتسني للمنظمين تغطية تكاليف انتاجهم ويسود التوازن الحياة الاقتصادية ومثل هذه الحالة من التوازن يمكن اعتبارها شبيهه تماما بالتوازن المؤقت الذي يسود السوق عند تعادل الطلب علي السلعة مع العرض . اما مدي بقاء هذا التوازن قاصر يتوقف علي دقة توقعات المنظمين ونصيبها من الصحة .

فلو ان توقعات ارباب الاعمال كانت سليمة وصحيحة فان هذه الحالة من التوازن انما تدل علي ان ارباب الاعمال انما يغطون تكاليف انتاجهم ويمكن اعتبارها حالة من حالات التوازن في الفترة القصيرة .

ولو ان توقعات ارباب الاعمال لم تكن سليمة فان منحني الطلب الكلي سوف يتغير (وقد يتغير منحني العرض الكلي ايضا حتي نصل الي نقطة توازن في الاجل القصير يكون الطلب الفعلي محققا لتوقعات ارباب الاعمال . فلو ان الطلب الفعلي كان اقل من الطلب المتوقع مثلا . فان ارباب الاعمال سوف يرون ان الانفاق علي انتاجهم اصبح اقل ومن ثم سوف يقللون من انتاجهم فيهبط مستوي التوظف ويحدد ارباب الاعمال التوقعات المستقبلة في المدة القصيرة علي ضوء الاحوال السائدة مع تعديلات طفيفة فمن المعقول ان يبني المنتجون توقعاتهم علي اعتبار ان النتائج المحققة في

الحاضر القريب سوف تستمر مالم تكن هناك اسبابا قاطعة تحملهم علـــي توقـــع حدوث تغير فلو ان التوازن في السوق كان بحيث ان الطلب الفعلي اقــل مـــن الطلب المتوقع فمن المعقول ان نفترض ان تقدير الطلب المتوقـــع انمـــا بنـــي علي اسراف في التفاؤل ومن ثم ســوف لا يبـــالغ المنتجــون فـــي تقـــديراتهم وسرعان ما نصل الي توازن في الفترة القصيرة يكـــون فيـــه الطلـــب الكلـــي المتوقع معادلا للطلب الكلي المحقق وبالمثل لو ان الطلب الفعلي كان اكبر مـــن الطلب المتوقع فان معناه ان المنظمين كانوا حذرين في رسم تقـــديراتهم ولابـــد من اعادة النظر في تقديراتهم بحيث تمثل الـــي الصـــعود حتـــي تصـــل الـــي التوازن .

ونطلق علي مستوي التوازن للمدة القصيرة للطلب الكلي الـــذي يحـــدد مستوي التوظيف في المدة القصيرة الطلب الفعال فهو ذلك الطلب الكلي الـــذي يصبح فعالا لانه يعادل ثمن العرض الكلي ، وعلي هذا يمثـــل موقفـــا يســـوده التوازن في الفترة القصيرة فهو يتميز عن ايه نقطة اخري علي منحني الطلـــب الكلي اذ تمثل موقفا من مواقف التوازن التي تتحقق فعلا .

وواضح أن الطلب الفعال قد يصاب بالقصور والنقص مع ذلك يســـود الحياة الاقتصادية التوازن في الفترة القصيرة عند مستوي يقـــل عـــن مســـتوي التوظف الكامل ، وهذا مالم يتصوره الاقتصاديون الكلاســـيك اذ افترضـــوا ان الطلب الكلي دائما من الكبر بحيث يتعادل مع ثمـــن العـــرض الكلـــي المقابـــل للتوظف الكامل .وفي اية مجتمع نجد ان الطلب الفعال يمثل كمية النقود التـــي تنفق علي منتجات الصناعة وبعبارة اخـــري يمكـــن اعتبـــاره عائـــد عوامـــل الانتاج. فالمتحصلات النقدية لارباب الاعمال انما يدفعونها فـــي شـــكل اجـــور وفائدة وريع وربح .ومن ثم نجد ان الطلب الفعال يعادل كميـــة النقـــود التـــي يحصل عليها جميع افراد المجتمع أي الدخل القومي . وهو يمثل ايضـــا ثمـــن اوقية انتاج المجتمع .

فلا شك ان الانتاج القومي الكلي هو نفس المتحصلات النقدية من بيع الانتاج ومن حيث ان الانتاج يتكون اما من سلع استهلاكية أو سلع انتاجية فان الطلب الفعال انما يعادل الانفاق القومي الكلي علي سلع الاستهلاك والانفاق الكلي علي سلع الاستثمار .
ويمكن كتابته في شكل المعادلة التالية :

الطلب الفعال = الدخل القومي
= قيمة الانفاق القومي
= الانفاق علي سلع الاستهلاك + الانفاق علي سلع الاستثمار

وعلي هذا فان حجم التوظف الذي يتوقف علي الطلب الفعال انما يتوقف بدوره علي كمية الانفاق علي الاستهلاك وعلي الانفاق علي الاستثمار . ومن ثم نجد ان التحليل الكينزي يري ان تحقيق مستوي عال من التوظف انما يتسني بتحقيق مستوي عال من الانفاق علي الاستهلاك والانفاق علي الاستثمار او كليهما معا ولما كان الانفاق علي الاستهلاك يكاد يكون ثابتا ولاسيما الفترة القصيرة فان الاهمية تتركز علي الاستثمار .

ومن الواجب ان نذكر ان الطلب الفعال يتولد اما عن الانفاق الخاص أي خاص بالافراد والمشروعات الخاصة او الانفاق الحكومي وان الانفاق الحكومي " العام " قد اخذت أهمية في التزايد كمصدر من مصادر التوظف ولذا فانه يمكننا ان نضع معادلة الطلب الفعال السابق ذكرها كالاتي :

الطلب الفعال = الانفاق " أي انفاق القطاع الخاص " علي الاستهلاك + الانفاق الخاص علي الاستثمار + انفاق الحكومي علي كل من الاستهلاك والاستثمار .

ثالثاً : التوازن الكلي ونموذج IS و LM

(1) التوازن في أسواق السلع Equilibrum in Commodity Markets

لقد سبق لنا أن افترضنا تغيرا في أحد عناصر الطلب القومي ، وهـذا التغير كان في الجزء المستقل عن إجمالي الناتج القومي ، بالإضافه إلـى أننـا لم نضع كل عنصر من عناصر الطلب تفصيلا أي لم نعوض عنه بـالمتغيرات التي تؤثر فيه وتحدده ، أما الآن فإننا سوف ندمج نظرية الكافيه الحدية لـرأس المال في الإستثمار في نموذج تحديد إجمالي الناتج القومي لنجـد أن المسـتوي التوازني لإجمالي الناتج القومي يتغير عكسيا مع معدل الفائدة .

جدول Is لاقتصاد مكون من قطاعين

اذا افترضنا لدينا نموذج لاقتصاد مكـون مـن قطـاعين (العـائلي - الأعمال) فأن المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي يتحقق عندما

الاستثمار = الادخار

ث = خ

حيث إن إجمالي الناتج القومي يساوي الإنفاق القومي الكلي

ولهذا فإذا اعتبرنا معادلتي الإستهلاك والإستثمار كالآتي :

س = أ + ب ج د ، ج د = ج

ث = ثَ أي مقدار معين (ثابت) من الإستثمار ، أ و ب = هما معالم الدالة

فإن

ج = أ + ب ج + ثَ

ويكون المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي كالآتي :

$$ج = \frac{أ + ثَ}{١ - ب} \quad ....(٤)$$

ويلاحظ في نموذج توازن الإقتصاد القومي السابق والمبـين بالمعادلـه رقم (٤) أن الإنفاق الإستثماري (ثَ) مستقل عن إجمالي الناتج القـومي أي حددته قوي خارج النموذج .

والآن دعنا نفرض أن الإستثمار داله في معـدل الفائـده كمـا سـيتم دراسة ذلك في موضوع الطلب علي الإستثمار ، أي أن

$$ث = ثَ - ت\ د \quad .... (٥)$$

حيث ان :

ث = الإستثمار الكلي .

ثَ = الجزء من الاستثمار المستقل عن معدل الفائدة .

ت = هو التغير في حجم الإستثمار عند تغير معدل الفائدة بمقدار الوحدة ،

د = معدل الفائدة ،

وعند ذلك فإن المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي يتحدد كالآتي :

$$ج = أ + ب\ ج + ثَ - ت\ د$$

$$ج - ب\ ج = أ + ثَ - ت\ د$$

$$\text{إذن ج} = \frac{\text{أ + ث – ث د}}{\text{١ – ب}} \quad \text{.......... (٦)}$$

ومن المعادلة رقم (٦) يتضح أن إجمالي الناتج القومي يتغير عكسيا مع معدل الفائده لأن الإستثمار له علاقه عكسيه مع معدل الفائده وتسمي المستويات التوازنيه لإجمالي الناتج القومي والتي تكون متسقه مع معدلات الفائده المختلفه بجدول Is .

ولزيادة إيضاح فكرة اشتقاق جدول (Is) فإننا نسوق المثال الآتي :

مثال :

بفرض أن :

ث = ٥٥ – ٢٠٠ ر (دالة الإستثمار)

خ = – ٤٠ + ٠,٢ ج (دالة الإدخار)

المطلوب : إحسب المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي عند معدلات الفائده ٩% ، ٧% ، ٥% ، ٣%

الحاله الأولى : إذا كان معدل الفائدة ٩%

علما بانة يمكننا تحديد المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي باستخدام العلاقة الآتية :

الإستثمار = الإدخار

ث = خ

٥٥ – ٢٠٠ ر = – ٤٠ + ٠,٢ ج

$$\text{إذن } ٥٥ - ٢٠٠ \times \frac{٩}{١٠٠} = -٤٠ + ٠,٢\text{ ج}$$

$$= ٥٥ - ١٨ = -٤٠ + ٠,٢\text{ ج}$$

$$٣٧ = -٤٠ + ٠,٢\text{ ج}$$

$$٧٧ = ٠,٢\text{ ج}$$

$$\text{إذن ج} = \frac{٧٧}{٢} \times ١٠ = \frac{٧٧٠}{٢} = ٣٨٥\text{ مليون جنيه}$$

<u>**الحاله الثانيه**</u> : إذا كان معدل الفائدة ٧% فإن :

$$\text{ث} = \text{خ}$$

$$٥٥ - ١٠٠ \times \frac{٧}{١٠٠} = -٤٠ + ٠,٢\text{ ج}$$

٥٥-٧= -٤٠+ ٠,٢ج

٤٨= - ٤٠ + ٠,٢ج

٤٨+٤٠ = ٠,٢ ج

إذن ج = $\frac{٨٨}{٢}$ ×١٠=٤٤٠ مليون جنيه

<u>الحاله الثالثه</u> : إذا كان معدل الفائده ٥% فإن

ث = خ

٥٥-٢٠٠× $\frac{٥}{١٠٠}$ = -٤٠+٠,٢ ج

٥٥-١٠=-٤٠+٠,٢ج

٤٥=-٤٠+٠,٢ج

٨٥=٠,٢ج

ج = $\frac{٨٥}{٢}$ × ١٠ = ٤٢٥ مليون جنيه

الحالة الرابعه : إذا كان معدل الفائده هو ٣% فإن :

ث = خ

$$٥٥ - ٢٠٠ \times \frac{٣}{١٠٠} = -٤٠ + ٠,٢ج$$

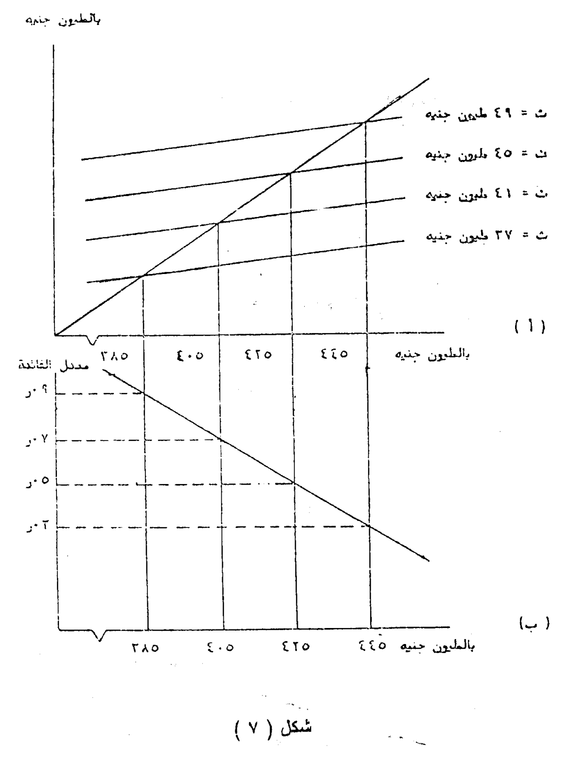
٥٥- ٦ = -٤٠+٠,٢ج

٤٩ = -٤٠+٠,٢ج

٨٩=٠,٢ج

$$\text{إذن ج} = \frac{٨٩}{٢} \times ١٠ = ٤٤٥ \text{ مليون جنيه}$$

ولابد أن يتضح جليا من دراسة الأربعة حالات السابقه أن انخفاض معدل الفائدة من ٩% إلي ٧% مثلا ، قد أدي إلي زيادة حجم الإستثمار من ٢٧ مليون جنيه إلي ٤١ مليون جنيه ، وبالتالي أدي إلي زيادة المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي من ٣٨٥ مليون جنيه إلي ٤٤٠ مليون جنيه آخذين في الإعتبار أثر مضاعف الإستثمار .



بالمليون جنيه
ث = ٤٩ مليون جنيه
ث = ٤٥ مليون جنيه
ث = ٤١ مليون جنيه
ث = ٣٧ مليون جنيه
(أ)
٣٨٥
٤٠٥
٤٢٥
٤٤٥
بالمليون جنيه
معدل الفائدة
٠٩ر
٠٧ر
٠٥ر
٠٣ر
(ب)
٣٨٥
٤٠٥
٤٢٥
٤٤٥
بالمليون جنيه

شكل (٧)

ولهذا يمكننا القول بأن المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي والذي يساوي ٣٨٥ مليون جنيه متسقا مع معدل فائدة ٩% بينما أن المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي والذي يساوي ٤٤٠ مليون جنيه متسقا مع معدل فائدة ٧% ٠

ويلاحظ أن تحليلنا لأثر تغير سعر الفائده من ٩% إلي ٧% علي المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي يتحقق أيضا علي أسعار الفائدة ٥% ، ٣% ٠٠٠ وهكذا ، لذلك فإنه يمكننا تمثيل العلاقه المتسقه بين المستويات التوازنيه المختلفه لإجمالي الناتج القومي مع معدلات الفائده المختلفه في الشكل البياني رقم (٧)

<u>(أ) الإشتقاق الجبري لمعادلة Is لاقتصاد مكون من قطاعين فقط :</u>

يتضح مما سبق أن دالة Is هي عباره عن العلاقة بين المستويات التوازنيه لإجمالي الناتج القومي ومعدل الفائده ، فإذا كان لدينا دالة الطلب علي الاستثمار فإننا ببساطه يمكننا اشتقاق دالة Is لجدول Is ومن ثم نستطيع الحصول علي المستويات التوازنيه المختلفه لإجمالي الناتج القومي عند معدلات الفائده المختلفه ، ولإيضاح ذلك اعتبر المثال التوضيحي الآتي :

<u>مثال :</u>

إذا كان لدينا

ث = ٥٥ - ٢٠٠ ر

خ = - ٤٠ + ٠,٢ ج

فإن المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي يتحقق عندما :

ث = خ

٥٥- ٢٠٠,٠ = -٤٠ +٠,٢ ج

٩٥- ٢٠٠,٠= ٠,٢ج

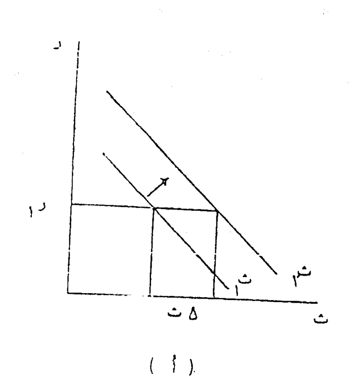
إذن ج = ٤٧٥-١٠٠,٠

وهذه هي معادلة Is لاقتصاد مكون من قطاعين فقط .

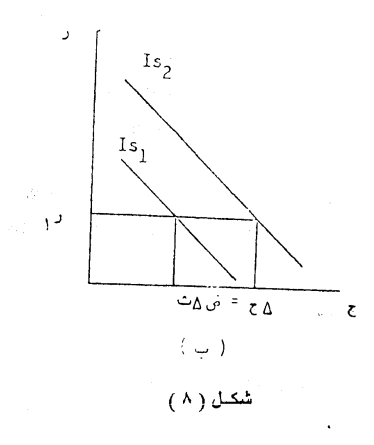
(ب) – انتقال منحني Is:

إنه من الأهمية بمكان أن نحدد المتغيرات التي تسبب انتقال منحني Is إلي أعلي أو إلي أسفل ، وذلك لأن الإنتقال يعني تغير المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي عند نفس معدل الفائدة .

ويمكننا بصفه عامه أن نقول أن أي تغير مستقل عن إجمالي الناتج القومي Autonomous في عناصر الإنفاق القومي (الطلب) تؤدي إلي انتقال Is انتقالا متوازيا إلي أعلي أو إلي أسفل حسب طبيعة التغير ، فالتغير بالزياده يؤدي إلي انتقال Is إلي اليمين والتغير بالنقصان يؤدي إلي انتقال Is إلي اليسار مع ملاحظة أن درجة الإنتقال محكومه بقيمة التغير في عنصر الإنفاق بالإضافه إلي قيمة المضاعف (ض).ويوضح شكل (٨) أثر التغير المستقل في الطلب علي الإستثمار علي المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي.



(أ)



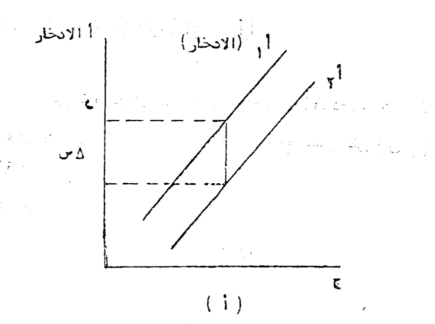
(ب)

شكل (٨)

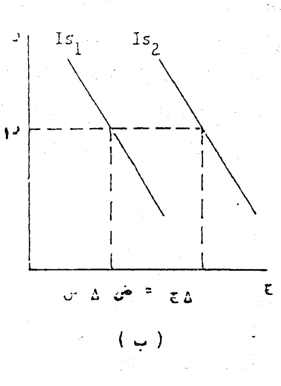
ففي شكل (٨-أ) نلاحظ أن الطلب علي الإستثمار قد زاد بمقدرا ث وأدي ذلك إلي انتقال منحني الطلب علي الاستثمار إلي اليمين من ث إلي Δ ث وقد أدت ذلك إلي زيادة المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي بالمقدار ض Δ ث كما في شكل رقم (٨-ب) مما أدي بالتالي إلي انتقال المنحني ١ Is إلي اليمين حتي وصل إلي الوضع ٢ Is.

ولزيادة إيضاح فكرة انتقال منحني Is وأثر ذلك علي المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي ، فإننا نفرض مثلا أن هناك نقص في الجزء المستقل من الإدخار من إجمالي الناتج القومي (الدخل الممكن التصرف فيه) ، ويؤدي ذلك بالطبع إلي زيادة الجزء المستقل من الإستهلاك عن إجمالي الناتج القومي (الدخل الممكن التصرف فيه) كما يتضح ذلك في شكل (٩ - أ) ومهمتنا الآن هي تحديد أثر تلك الزياده المستقله في الإستهلاك علي المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي الذي يتحدد بانتقال منحني Is إلي اليمين وإلي أعلي كما يبينه شكل (٩ - ب) .

الشكل (٩-أ) يوضح أن هناك نقصا في الإدخار مما أدي إلي انتقال منحني الإدخار جهة اليمين وهذا النقص في الإدخار قد وجه إلي الإستهلاك بمعني أن الاستهلاك قد زاد بمقدار Δ س وقد أدت تلك الزياده في الإستهلاك إلي زيادة المستوي التوازني لإجمالي الناتج القومي بمقدار ض Δ س كما في شكل رقم (٩- ب) وأدي ذلك بالتبعيه إلي انتقال المنحني ١ Is إلي اليمين حتي وصل إلي الوضع ٢ Is .



(أ)



(ب)

شكـــل (٩)

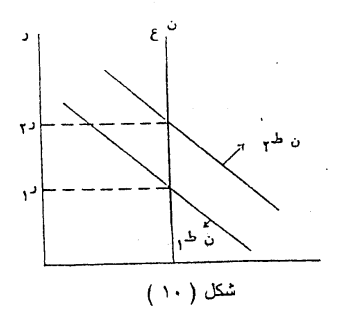
The LM Schedule LM جدول

من الواضح أن التوازي في القطـــاع النقــدي مـــن الإقتصـــاد القومي يتحقق عند تساوي الطلب (ن ط) مع المعروض (ن ع) مـــن النقود

أي أن

ن ط = ن ع

ففي شكل (١٠) نجد أن الطلب علي النقود يكون ن ط ١عنـــد مستوي الدخل ج أ وعند مستوي أعلي من الدخل ج ٢ يكـــون الطلـــب النقود ن ط ٢ لذلك يتحقق التوازن في سوق النقود عند معدل الفائـــده ر ١ وذلك إذا كان الدخل هو ج ا ر ٢ عند مستوي الدخل ج ٢ .ويوضـــح التوازن في سوق النقود عند تغير مستوي الدخل من ج ١ إلي ج ٢



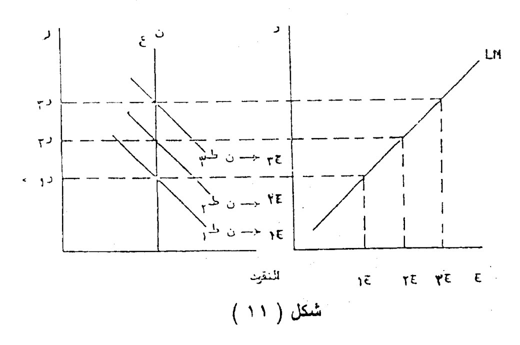
شكل (١٠)

ونخلص إلي أنه إذا اعتبرنا أن الكميه المعروضه من النقود هـي ن ع فإنه تنشأ علاقات بـين الـدخل (ج) ومعـدل الفائـدة (ر) عنـد مستويات التوازن بين الطلب والعرض علي النقود ، وهـذه العلاقـات بين الدخل (ج) ومعدل الفائده (ر) عند مستويات التوازن المختلفـه في سوق النقود تشكل ما يسمي بجدول L

(أ) الاشتقاق البياني لمنحنى LM Derviation of LM Schedule

افترض أن الكميه المعروضه من النقود ثابته (ن ع) كمـا فـي شكل رقم (١١) فإن الكميه المطلوبه من النقود سـوف تزيـد بزيـادة مستويات الدخل (ج)

ويتحقق التوازن بين الكميه المطلوبـه مـن النقـود والكميـه المعروضه منها عند معدلات الفائد هى ر ١ ، ر ٢ ، ر ٣ ٠٠الخ عنـد مستويات الدخل ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ ٠٠الخ علـي الترتيـب ، وتسـمي العلاقات المتسقه بين معدلات الفائده ومستويات الدخل المختلفـه عنـد توازن سوق النقود بجدول **LM** كما في شكل رقم (١١)



شكل (١١)

(ب) الإشتقاق الجبري لمنحني LM

افترض أن لدينا دوال الطلب والعرض علي النقود كما يأتي:

ن ع = ٢٠٠ مليون جنيه

ن ١ = ٠,٢٥ ج

ن ٢ = ٥٠ – ٢٠٠ ر

نعلم أن التوازن في سوق النقود يحدث عندما تتساوي الكميه المطلوبه مع الكميه المعروضه من النقود ،

أي أن : **ن ط = ن ع**

٠.٢٥ج +٥٠-٢٠٠ = ٢٠٠

٠,٢٥ج = ١٥٠+٢٠٠ ر

إذن ج = ٦٠٠+٨٠٠ر

وهذه هي دالة **LM** وكما هو واضح فهي علاقه بين الدخل ومعدل الفائده عند مستويات التوازن المختلفة .

(جـ) انتقال منحني LM Shifts in the LM Curve

ينتقل منحني **LM** نتيجة لتغير الطلب أو العرض علي النقــود وذلك لأن التوازن في سوق النقود يحــدث عنــدما تتســاوي الكميــه المطلوبه مع الكميه المعروضه من النقود .

ونحن نعلم أن منحني **LM** يمثل المســتويات المختلفــه مــن التوازن في سوق النقود وعلي ذلك فإن أي تغيير في الكميه المطلوبــه أو الكميه المعروضه من النقود سوف تؤدي إلي انتقــال منحنـــي **LM** إما اتجاه الإنتقال فيتحدد حسب طبيعة التغير فـــي الطلـــب والعـــرض علي النقود فيمكنا القول بصفه عامه أن منحني ينتقل إلي اليمـــين فـــي

حالة زيادة الكميه المعروضه من النقود وفي حالــة انخفــاض الطلــب علي النقود ، وينتقل منحني **LM** إلي اليسار في حالــة نقــل الكميــه المعروضه من النقود وفي حالة زيادة الطلب علي النقود وذلــك كمــا يتضح من شكل رقم (١٢) حيث يتضح أن زيادة الكميه المعروضــه من النقود من ن ع ١ إلي ن ع ٢ أدت إلي انتقــال منحنــي **LM** ناحيــة اليمين وذلك لأن زيادة الكميه المعروضــه مــن النقــود أدت إلــي أن التوازن بين الكميه المعروضه والمطلوبه مــن النقــود عنــد مســتوي الدخل ج ٣ قد تحقق عند معدل فائده ر ٢ بدلا من ر ١

شكل (١٢)

(٣)التوازن الآني في أسواق السلع والنقود

Similtaneous Eauilibrium in the Money and Commodity Markets

لقد قدمنا بدراسة التوازن في أســواق الســلع والنقــود علـــي التوالي • والجدير بالملاحظات أن دراسة توازن أسواق الســلع تمــت باستقلال تام عن توازن أسواق النقود والعكس صحيح أيضا •

أما في هذا الجزء سنقوم بدمج هذين السوقين مع بعضــهما أي ننفي عملية الاستقلال هذه ، وسوف نري أنه نتيجة لهــذا الــدمج فــإن ضرورة التوازن الآني في أسواق السلع والنقــود تســتلزم أن يكــون المستوي التوازني للدخل ومعدل الفائده في كلا الســوقين متســاوي • وأخيرا سوف نقوم بتحليل ودراسة أثر انتقال كل من Is ، LM علـــي المستوي التوازني للدخل •

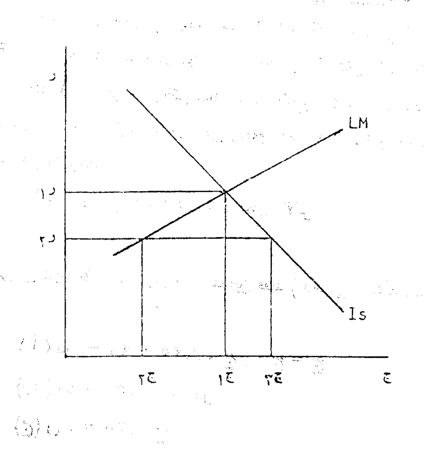
أولا – توازن أسواق السلع والنقود :

Monetary and Commodity Equilibrium

اتضح من دراستنا للتوازن في أسواق الســلع أن منحنـــي Is يمثل علاقه عكسيه بــين الــدخل (ج) ومعــدل الفائــده (ر) عنــد مستويات التوازن المختلفه

ووجدنا عند دراستنا للتوازن في أســواق النقــود أن منحنـــي LM يمثل علاقه طرديه بين الدخل (ج) ومعدل الفائــده (ر) عنــد مستويات التوازن المختلفه • ولهذا فإنه يمكننا تمثيل أو وضع كل مــن Is و LM في شكل بياني واحد حيث يمثل المحور الرأســي معــدلات

الفائده (ر) والمحور الأفقي مستويات الدخل المختلفه (ج) كما هـو مبين في شكل (١٣) فـإذا اعتبرنـا أن منحنـي Is يمثـل حـالات التوازن في أسواق السلع ومنحني LM يمثـل حـالات التـوازن فـي أسواق النقود .



شكل (١٣)

فإن معدل الفائده (ر ٢) يمثل حالات التوازن بين الطلب والعـرض علي النقود عند مستوي الدخل ج ٢ بينما يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبـه والمعروضه من السلع عند نفس معدل الفائده (ر ٢) عنـد مسـتوي الـدخل (ج ٣) وبفحص شكل رقم (١٣) نجد أنه لا يوجد سوي معدل فائده واحـده فقط (ر ١) الذي يتحقق عنده التوازن الآني في أسواق السـلع والنقـود عنـد نفس مستوي الدخل (ج ١) ويتحدد هذا المعدل عند نقطة تقاطع Is و LM.

ثانيا : الحل الجبري لإيجاد نقطة التوازن الآتيه في اسواق السلع والنقود

يعتمد الحل الجبري لإيجاد نقطة التوازن الآتيـه فـي اسـواق السـلع والنقود علي معرفة معادلة كل من Is و LM وبحل هاتين المعادلتين آنيا فإنـه يمكننا تحديد نقطة التوازن والتي تمثل نقطة تقاطع Is ، LM والتـي يتحـدد نها معدل الفائده ومستوي الدخل التي يتحقق عنـدها تـوازن أسـواق السـلع والنقود في آن واحد .

ولزيادة إيضاح هذه الفكره دعنا نعتبر الآتي :

مثال

افترض أن لدينا اقتصاد مكون من قطاعين فقط (العائلي – الأعمـال) حيـث أن :

(أ) س = ٩٠ + ٠,٦٢٥ ج د ، ج = ج د

(ب) ث = ١٥٠ – ١٠٠ر

(ج) ن ١ = ٠,٢٥ ج

(د) ن ٢ = ٥٠ – ٢٠٠ر

(هـ) ن ٢ = ١٨٠ مليون جنيه

الحل :

(١) توازن سوق النقود .

نحن نعلم أن سوق النقود يتحقق فيه التـوازن عنـدما تكـون الكميـه المطلوبه من النقود مساويه للكميه المعروضه منها أي أن

ن ع = ن ١ + ن ٢

١٨٠=٠,٢٥ج +٥٠ – ٢٠٠ر

ر = ٠,١٢٥ ج - ٦٥

وهذه هي معادلة **LM**

(٢) توازن أسواق السلع

ونحن نعلم أيضا أن اسواق السلع يتحقق فيها التوازن عندما

ج = س + ث

ج = ٩٠ _ ٠,٦٢٥ ج + ١٥٠ – ١٠٠ ر

إذن ١٠٠ر=٢٤٠ –٠,٣٧٥ ج

وهذه هي معادلة **Is**

وأخيرا فإن توازن أسواق السلع والنقود آنيا يتحقق عندما

Is = LM

أي أن

١٠٠ر= ٢٤٠-٠,٣٧٥ج   **Is**

بالطرح ١٠٠ر= ٦٥٠+٠,١٢٥ ج   **LM**

صفر = ٣٠٥ –٠,٥ج

إذن   ج = ٦١٠ مليون جنيه

وبإجراء عملية الإحلال في معادلتي Is و LM فإننا نحصل علي الآتي

ر = ٠,١١٢٥ ، ش = ١٣٨,٧٥ مليون جنيه

س = ٤٧١,٢٥ مليون جنيه ، ن ١ = ١٥٢,٥ مليون جنيه

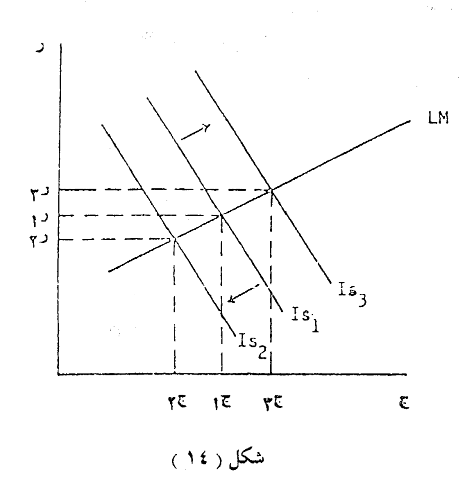
ن ٢ = ٢٧,٥ مليون جنيه

ونخلص مما سبق إلي أن التوازن الآني في أسواق النقود والسلع يتحقق عند معدل فائده ٠,١١٢٥ ومستوي دخل ٦١٠ مليون جنيه ، وأن أي معدل فائده أكبر أو اقل من ٠,١١٢٥ لا يحقق التوازن الآني في اسواق السلع والنقود لأن مستوي الدخل الذي يحقق هذا التوازن الآني سوف يتغير .

ثالثا : تغير الطلب علي الاستثمار وأثره علي وضع التوازن

من المعروف أن انتقال Is و LM بغير حالة التوازن في أسواق السلع وأسواق النقود ومن ثم تتغير حالة التوازن الإقتصادي لكل من مستوي الدخل ومعدل الفائده .

فانخفاض حجم الطلب علي الإستثمار يؤدي إلي تغير حالة التوازن الأصليه ويتضح ذلك من شكل رقم (١٤) والذي يبين أن انتقال Is_1 إلي IS_2 أي إلي اليسار نتيجة لانخفاض حجم الإستثمار يؤدي إلي تغير حالة التوازن الأصليه ويصل الإقتصاد إلي حالة توازن جديده فيها ج ١ قد انخفض إلي ج ٢، ر ١ قد انخفضت إلي ر ٢ .



شكل (١٤)

أما إذا زاد حجم الطلب علي الإستثمار فإن ذلك سوف يؤدي إلي تغير حالة التوازن الأصليه بانتقال منحني Is ١ إلي اليمين حتي يعمل إلي الوضع Is ٣ كما هو مبين في شكل رقم (١٤) ٠

<u>الحساب الجبري لتغير الطلب علي الإستثمار وأثره علي وضع التوازن ٠</u>

عند دراستنا لأثر تغير الطلب علي الإستثمار وأثره علي وضع التوازن بيانيا لم نستطع تحديد قيمة التغير الذي حدث لكل من الدخل ومعدل الفائده ، ولحسن الحظ فإن التصوير الجبري لحالة التوازن الأصليه والتعامل معها عند تغير حجم الطلب علي الإستثمار

يمكننا من حساب قيمة هذا التغير علي متغيـرات الإقتصـاد القـومي المتمثله في الدخل ، معدل الفائدة .

ولإيضاح ذلك فإننا سوف نعتبر وضع التوازن الآتي :

مثال :

(١) **سوق النقود**

معادلة LM هي

١٠٠ر = ٠,١٢٥ ج – ٦٥

حيث

ن ١ – ٠,٢٥ ج

ن ٢ = ٥٠–٢٠٠ر

ن ع = ١٨٠ مليون جنيه

(٢) **سوق السلع**

س = ٩٠ _ ٦٢٥. ج

ث = ١٥٠ – ٠,١٠٠

الحالة الأولي :

عند انخفاض الإستثمار المستقل عن معدل الفائده بمقدار ١٠ مليون جنيه ، فإن حالة توازن سوق السلع تكون علي الصوره الآتية:

س = ٩٠+٠,٦٢٥ ج

ث = ٤٠– ١٠٠ر

ج = س + ث

إذن ج = ٩٠ + ٠,٦٢٥ ج + ١٤٠ – ١٠٠ر

١٠٠ر = ٢٣٠ – ٠,٣٧٥ ج (معادلة IS)

ويتحقق التوازن في سوقي السلع والنقود عندما :

$$IS = LM$$

إذن ١٠٠ر = ٢٣٠ – ٠,٣٧٥ ج

١٠٠ ر = ٦٥+٠,١٢٥ ج بالطرح

صفر = ٢٩٥– ٠,٥ ج

إذن ج = ٥٩٠ مليون جنيه

وبالتعوض في معادلتي Is و LM فإننا سوف نجد أن

ر = ٠,٠٨٧٥ ، س = ٤٥٨,٧٥ مليون جنيه

ث = ١٣١,٢٥ مليون جنيه، ن ١ = ١٤٧,٥ مليون جنيه

ن ٢ = ٣٢,٥ مليون جنيه

الحاله الثانيه

عند زيادة الإستثمار المستقل عن معدل الفائده بمقدار ١٠ مليون جنيه فإن حالة توازن سوق السلع تكون علي الصورة الآتية

س = ٩٠ + ٠,٦٢٥ ج

ث = ١٦٠–١٠٠ر

ج = س + ث

ج = ٩٠+٠,٦٢٥+١٦٠–١٠٠ر

١٠٠ر=٢٥٠–٠,٣٧٥ج معادلة Is

ويتحقق التوازن في سوق السلع والنقود عندما

$$Is = LM$$

إذن ١٠٠ر = ٢٥٠-٠,٣٧٥ ج

١٠٠ر = ٦٥+٠,١٢٥ج بالطرح

صفر = ٣١٥ - ٠,٥ ج

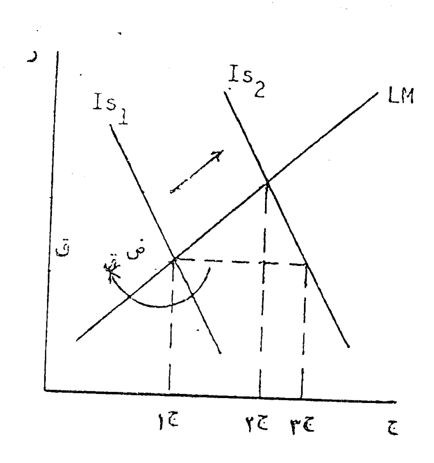
إذن ج = ٦٣٠ مليون جنيه

وبالتعويض في معادلتي Is و LM فإنه يمكن الحصول علي قيم المتغيرات المختلفه كما سبق في الحاله الأولي .

رابعا- تغير الإنفاق الحكومي والضرائب كل منهما علي وضع التوازن.

جدير بالذكر أن كل من الإنفاق الحكومي والضرائب هي متغيرات أساسيه داخله في استنتاج معادلة Is ولهذا فإننا لابد أن نتوقع أن تغير أي منهما لا بد وأن يؤثر علي وضع Is أو بانتقاله إلي اليمين أو اليسار فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلي انتقال منحني Is إلي اليمين بمقدار ض ق Δ ق (مضاعف الضرائب × التغير الإنفاق الكلي) ولكن دعنا نتساءل هل يزيد المستوي التوازني للدخل بمقدار ض ق Δ ق ؟

في الواقع أن الزياده في المستوي التوازني للدخل يكون أقل من ض ق Δ ق لأنه بزيادة المستوي التوازني للدخل يزداد الطلب علي النقود بغرض المعاملات ويبقي جزء صغير منها لغرض المضاربه ، ويؤدي ذلك بالطبع إلي ارتفاع معدل الفائده مما يؤدي إلي انخفاض حجم الطلب علي الإستثمار مما يعوض بعضا من أثر زيادة الإنفاق الحكومي كما في شكل رقم (١٥) .



شكل (١٥)

خامسا – تغير كمية النقود وأثرها علي وضع التوازن :

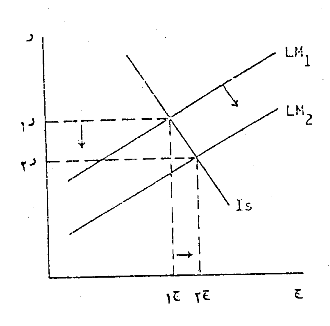
علمنا مما سبق أن منحني **LM** ينتقل **Shift** إلي اليمين أو إلي اليسار نتيجة لواحده من الآتي :

١- التغير في الطلب علي النقود بغرض المحاملات والإحتياط .

٢- التغير في الطلب علي النقود بغرض المضاربه .

٣- التغير في المعروض من النقود .

فإذا افترضنا أن الكميه المعروضه من النقود قد زادت فإن ذلك سوف يؤدي إلي انتقال منحني **LM** إلي اليمين كما في شكل رقم (١٦)و هذا الإنتقال قد أدي إلي زيادة المستوي التوازني للدخل (ج) وانخفاض معدل الفائدة (ر).



شكل (١٦)

ونخلص مما سبق إلي أن زيادة الكميه المعروضه من النقود تؤدي إلي انخفاض معدل الفائده (ر) وهذا بدوره يؤدي إلي زيادة حجم الطلب علي الإستثمار (ث) مما يؤدي في النهاية إلي زيادة المستوي التوازني للدخل .

الفصل الرابع

الإستهلاك القومي (الطلب الإستهلاكي)

أولا : الإستهلاك كداله في الدخل ٠

ثانيا : الداله الإستهلاكيه في المدي الطويل

ثالثا : العوامل الأخري المؤثره علي دالة الإستهلاك القومي

الفصل الرابع

الإستهلاك القومي (الطلب الإستهلاكي)

يشكل الإستهلاك القـومي بشـقيه (الخـاص والحكـومي) المكـون الرئيسي في الناتج القومي ، إلا أن الإستهلاك الخاص يعد المكون الأكبر مـن مكونات الطلب الكلي ، حيث يتراوح بين ٥٠-٧٠% من الـدخل فـي معظـم الحالات • وأية تغيرات في هذا الإنفاق ستؤدي إلي إحداث آثار ملموسـه فـي مستوي النشاط الإقتصادي • ويعرف الإستهلاك علي أنه القـدر مـن النقـود المنفق علي السلع والخدمات التي تحقق إشباعا مباشرا وعلي هذا الأساس فـإن السياره التي يشتريها المستهلك تعتبر استهلكت عند توقع عقد شرائها •

وسوف يتم مناقشة ما يلي في هذا الموضوع :

١. الإستهلاك كداله في الدخل (طبيعـة الدالـه الإسـتهلاكيه) ومفهـوم الـدخل المستخدم في دالة الإستهلاك)
٢. الداله الإستهلاكيه في المدي الطويل •
٣. العوامل الأخري غير الدخل المؤثره علي الإستهلاك •

أولا – الإستهلاك كداله في الدخل :

يطلق علي العلاقه التي تربط بين مستوي الدخل ومستوي الإسـتهلاك في الأقتصاد القومي الداله الإستهلاكيه، والتي توضـح كميـة الإنفـاق التـي يرغب المستهلكون في إنفاقها علي السلع والهخدمات الإسـتهلاكيه عنـد كـل مستوي من الدخل، ويمكن كتابة هذه الداله في الصوره:

س = أ + ب ج

حيث : س– تشير إلي الإنفاق الإستهلاكي ، د = تشير إلـي الـدخل القومي .

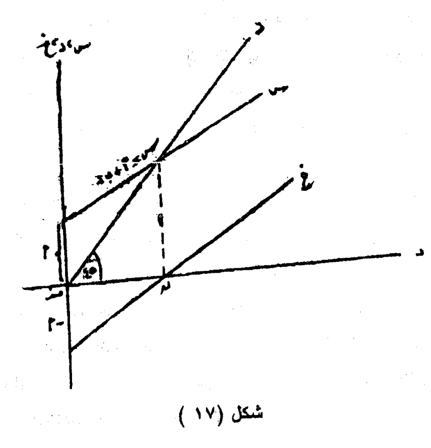
وقبل مناقشتنا لخواص أو سمات هذه الداله والمفاهيم المختلفه المرتبطه بها والداله الإدخاريه المرافقه للداله الإستهلاكيه ، سوف نناقش مفهوم الدخل المستخدم في الداله الإستهلاكيه ، فهل المقصود به هو الدخل القومي (مجموع عوائد عناصر الإنتاج أي ما يكتسبه أفراد المجتمع) ؟ أم الدخل القابل للتصرف فيه (مقياس للقوه الشرائيه الإجماليه المتاحه لدي الأفراد ، أي الدخل القومي مضافا إليه التحويلات الحكوميه ومطروحا منه الضرائب المباشره والأرباح غير الموزعه ؟ وهل الدخل الحقيقي أم الدخل النقدي ؟ وهل الدخل الحالي أم دخل الفترة السابقه ؟ وهل الدخل الكلي أم دخل الفرد ؟ ٠

نظرا لأن العامل المباشر في التأثير علي قرارات الأفراد الخاصه بالإستهلاك والإدخار هو الدخل القابل للتصرف فيه (المتاح) وليس الدخل القومي ، فإن المقصود بالدخل في الداله الإستهلاكيه هو الدخل المتاح وليس الدخل القومي ، كما أنه عادة ما يتم استخدام القيم الحقيقيه للدخل ، أي الدخل المسحوب بالأسعار الثابته حيث يتم استبعاد أثر التغير في الأسعار من كل من الدخل والإستهلاك باستخدام الرقم القياسي لأسعار السلع الإستهلاكيه ٠ كما أنه يفضل استخدام البيانات الخاصه بالدخل الفردي (الدخل الكلي علي عدد السكان) في تقدير دالة الإستهلاك ، حيث زيادة السكان مع بقاء الدخل ثابت سوف تؤدي إلي انخفاض مستوي الرفاهيه الاقتصادية لأفراد المجتمع ، أي تعديل الإنفاق الإستهلاكي ، ونظرا لوجود فتره زمنيه بين استحقاق الدخل والحصول عليه (المرتب في نهاية الشهر ، والأرباح في نهاية العام) لذا فإن العلاقه تكون بين الإستهلاك في الفترة الحاليه والدخل في الفتره السابقه٠

<u>أ – الداله الإستهلاكيه في المدي القصير :</u>

مما سبق فإنه يمكن تعريف الداله الإستهلاكيه بأنها العلاقه بين

الإستهلاك (كمتغير تابع) والدخل (كمتغير مستقل) وكما سبق يمكـن كتابـة الداله في الصوره س = أ + ب د وبالتعويض عـن قـيم افتراضـيه للـدخل ومعلومية أ ، ب نحصل علي القيم القابله للأسـتهلاك ، ويمكـن توقيـع هـذه البيانات نحصل علي الشكل (١٧)



شكل (١٧)

<u>ومن الشكل يتبين سمات الداله الإستهلاكيه في المدي القصير والتـي نوجزهـا فيما يلي :</u>

١. أن دالة الإستهلاك داله خطيه متزايده ، أي يمثلها منحنـي عبـاره عـن خـط مستقيم ، وهذا معناه ثبات النسبه بين الزياده في الإستهلاك المصاحبه للزيـاده في الدخل ، أي بزياده الدخل فإن الطلب الإستهلاكي سيزيد بنفس النسبه دائمـا بغض النظر عن حجم هذه الزياده أو مستوي الدخل الأصلي .

٢. تقطع جزء موجب من المحور الرأســي (أ) وهــذا يعنــي أن الإســتهلاك لا ينعدم بانعدام الدخل ، أ ي عندما مستوي الدخل القومي يســاوي صــفر فــإن الإنفاق الإستهلاكي يساوي الجزء (أ) ، وهو ما يعبــر عــن أن المســتهلكين سيلجئون إلي استنزاف الثروات أو المدخرات الســابقه أو الإســتدانه ، وعلــي ذلك فإن الجزء (أ) يسمي الإستهلاك التلقائي أي المستقل عن الدخل ٠

٣. ظهور الإدخار السالب من نقطة الأصل حتــي نقطــة تســاوي الــدخل مــع الإستهلاك (ن) والتي ينعدم عندها الإدخار ، ثم بعــد هــذه النقطــه يظهــر الإدخار الموجب حيث يكون الدخل الموجه للإنفاق أكبر من حجم الإستهلاك.

٤. الداله الإدخاريه المرافقه للداله الإستهلاكيه تقطع جــزء ســالب (- أ) مــن المحور الرأسي مساويا لنفس الجزء المقطوع بالداله الإستهلاكيه ، وعلي ذلــك فإن دالة الإدخار تشتق من الداله الإستهلاكيه ، حيث الدخل يتم التصرف فيــه عن طريق الإستهلاك أو الإدخار (الإمتناع عن الإســتهلاك) ، ففــي حالــة افتراض بقاء الدخول ثابت فإن الوسيله الوحيده لزيادة الإدخــار هــو تخفــيض الإستهلاك والعكس بالعكس ٠ وعلي ذلك يطرح مستوي الإستهلاك من الــدخل نحصل علي الإدخار ٠

د = س + خ

خ = د – س   وحيث س = أ + ب د

خ = د – (أ + ب د) = د – أ – ب د

= -أ – (أ – ب) د = – أ + ج د

حيث (ج) تمثل الميل الحدي للإدخار ، وسوف يتم مناقشة ذلك فــي الجــزء التالي :

ب – بعض المفاهيم المرتبطه بالداله الإستهلاكيه والداله الإدخاريه :

من الممكن استخلاص بعض المعلومات من دالتي الإستهلاك والإدخار لمعرفة كيفية استجابة المستهلكون للتغيرات في الدخل . ومن هذه المعلومات المفاهيم التاليه :

١. الميل الحدي للإستهلاك (ميل دالة الإستهلاك): م . ح . س

ويعرف بأنه التغير في الإنفاق الإستهلاكي مقسوما علي التغير في الدخل الذي أدي إلي هذا التغير في الإنفاق الإستهلاكي ، أي Δ س/ Δ د ويشير هذا المفهوم إلي كيفية توزيع الزياده في الدخل بين الإستهلاك والإدخار ، وعادة ما يكن أقل من الواحد الصحيح ، أي زيادة دخل المجتمع بمقدار معين فإنه لايستهلك بأكمله ولكن يستهلك جزء منه ويدخر الجزء الآخر . وافترض كينز أنه ثابت وهذا الإفتراض له دلاله هامه حيث ثبات الميل الحدي للإستهلاك يعني الإستقرار النسبي للإنفاق الإستهلاكي بالرغم من التقلبات الدخليه ، وهذا معناه أن المكون الثاني للدخل (الإنفاق الإستثماري) هو المسئول عن التقلبات الرئيسيه في البنيان الإقتصادي ، وعلي ذلك فإن الميل الحدي للإستهلاك يفيد في تخطيط الإستثمار لتحقيق مستوي الدخل المرغوب ، حيث لا بد لزيادة الإنتاج والعماله أن ينفق المجتمع علي الإستثمار مبلغا موازيا للجزء المدخر من الدخل .

أما افتراض أن الميل الحدي للإستهلاك أقل من الواحد وموجب أي (صفر < م ح<١) ذو دلاله اقتصاديه هامه أيضا حيث يشرح :

- الإحتمال النظري للتوازن عند مستويات أقل من العماله الكامله ، حيث يترتب علي هذا الفرض اتساع الفجوه بين الدخل والإستهلاك بزيادة الدخل ، مما يصعب ملء هذه الفجوه بالإنفاق الإستثماري ، الأمر الذي يؤدي الي توازن البنيان الإقتصادي عند مستويات دخليه أقل من مستوي العماله الكامله .

- الإستقرار النسبي للبنيان الإقتصادي : حيث يؤدي هذا الفرض إلي مضاعف موجب وبالتالي فإن الزياده في الإستثمار ستؤدي إلي زياده في الدخل ، مما قد يحقق توازن مستقر في البنيان الإقتصادي وتجنب التقلبات الواسعه في النشاط الإقتصادي ٠

٢. **الميل المتوسط للاستهلاك (م م س)**

عباره عن النسبه بين الإستهلاك إلي الدخل ، أي عباره عن حجم الإستهلاك عند أي نقده مقسوما علي حجم الدخل عند هذه النقطة م م س = س / د وبيانيا فإن م م س عند نقطة ما علي دالة الإستهلاك عباره عن ميل الخط المسقيم الواصل بين نقطة الأصل وهذه النقطه ٠ ويمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح ، وذلك عندما يكون الإستهلاك أكبر من الدخل ومفهوم الميل المتوسط للإستهلاك له دلاله اقتصاديه هامه ، حيث يبين الجزء من التكاليف الكليه لمستوي معين من الإنتاج القومي والذي من المتوقع استرداده من بيع السلع والخدمات الإستهلاكيه ، كما أنه كلما زاد م م س دل ذلك علي أن البنيان الإقتصادي نامي ، بينما يكون منخفضا في البنيانات الاقتصادية المتقدمه ٠

العلاقه بين م ح س ، م م س

أنه للحصول علي الميل الحدي للإستهلاك يتم مفاضلة دالة الإستهلاك بالنسبه للدخل ، وبقسمه الدخل نحصل علي م م س ٠

الداله الإستهلاكيه س = أ + ب د

١. **بالتفاضل بالنسبه للدخل** $\frac{\Delta س}{\Delta د}$ = صفر + ب = م ح س

٢. **بقسمة الداله علي الدخل**

$$\frac{\text{س}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}}{\text{د}} + \text{ب} = \text{م م س}$$

وهذا معناه أن $\text{م م س} = \frac{\text{أ}}{\text{د}} + \text{م ح س}$ **أى أن** $\text{م م س} > \text{م ح س}$

وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك يتجه للإنخفاض مع زيادة الدخل ٠

٣. **<u>المرونه الإستهلاكية :</u>**

عباره عن التغير النسبي في الإلأستهلاك نتيجة التغير النسبي في الدخل ،

أي $$\frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} \div \frac{\Delta \text{د}}{\text{د}} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} \times \frac{\text{د}}{\text{س}} = \text{م ح س} \times \frac{1}{\text{م م ح}}$$

أي المرونه الإستهلاكيه = م ح س / م م س

<u>٤ – الميل الحدي للإدخار : (م ح خ) أو ميل الداله الإدخارية :</u>

عباره عن التغير في الإدخار نتيجة التغير في الدخل أي Δ خ / Δ د ويشير إلي كفية توزيع الزياده في الدخل بين الإستهلاك والإدخار ٠

٥– <u>الميل المتوسط للإدخار م م خ :</u>

عباره عن حجم الإدخار مقسوما علي حجم الدخل خ / د ويشير إلي الجزء من التكاليف الكليه لمستوي معين من الإنتاج والمتوقع استرداده عند بيع السلع الرأسماليه وزيادته تدل علي البنيانات الاقتصادية المتقدمه ، والعكس بالعكس ٠

<u>العلاقه بين م م خ ، م ح خ :</u>

يتم ذلك أيضا بأستخدام الداله الإدخاريه حيث :

خ = − أ + ج د

- **بالتفاضل بالنسبه للدخل** $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = \text{صفر} + \text{ج} = \text{م ح خ}$

- **بقسمة الداله علي الدخل** $\frac{\text{خ}}{\text{د}} = \frac{-\text{أ}}{\text{د}} + \text{ج} = \text{م م خ}$

وهذا معناه أن $\text{م م خ} = \frac{-\text{أ}}{\text{د}} + \text{م ح خ}$ **أى أن** $\text{م م خ} < \text{م ح خ}$

وهذا أيضا معناه أن م م خ يزداد بزيادة الدخل

٦- <u>المرونه الإدخاريه :</u>

عباره عن التغير النسبي في الإدخار نتيجة التغير النسبي في الدخل

<u>العلاقه بين الإستهلاك والإدخار :</u>

سبق بيان أن : الدخل = الإستهلاك + الإدخار

أ – بقسمة طرفي المعادله علي الدخل :

الميل المتوسط للإستهلاك + الميل المتوسط للإدخار = ١

م م س + م م خ = ١

ب – بالتفاضل بالنسبه للدخل =

الميل الحدي للإستهلاك + الميل الحدي للإدخار = ١

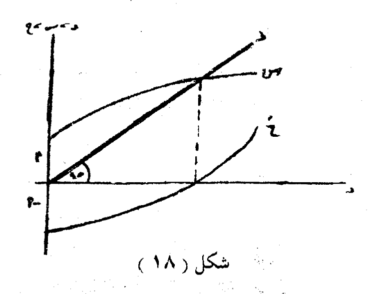
م ح س + م ح خ = ١

(جـ) الداله الإستهلاكيه من بيانات ميزانية الأسره :

هي دراسة السلوك الإستهلاكي من بيانات ميزانية الأسـره (بيانـات خاصه بدخل الأفراد واستهلاكهم في فترة زمنيـه معينـه – وتسـمي بيانـات مقطعيه) ، من أهم الدراسات في هذا الخصوص دارسة أرنت انجل في عـام ١٨٧٥ في ألمانيا حيث استنبط عدة أنماط للعلاقه بـين الأنفـاق والإسـتهلاك والدخل الأسري لمجموعات الإنفاق المختلفه – وقد عرفت هذه الأنماط العامـه – فيما بعد بقوانين أنجل للإستهلاك والتي تتلخص فيما يلي :

- كلما زاد دخل الأسره كلما انخفضت النسبه المئويه المنفقـه مـن هـذا الدخل علي الغذاء .
- كلما زاد دخل الأسره تظل النسبه المئويه المنفقه علـي الملابـس كمـا هي تقريبا .
- كلما زاد دخل الأسره زادت النسبه المئويه من هذا الدخل التـي تنفـق علي التعليم والترفيه والإستمتاع ويكون معدل هذه الزياده ثابتا .
- مهما تغير الدخل فتظل النسبه المئويـه منـه المنفقـه علـي المسـكن (الإيجار) والوقود والإناره كما هـي ويجـدر الإشـاره إلـي أن هـذه القوانين عامه ، أي هناك انحرافات بين الأسر وبعضها .

ويتين أن دالة الإستهلاك من ميزانيات الأسره داله متزايده لدخل الأسره ، ولكنها تتزايد بمعدل متناقص ، أي تتميز بتناقص الميل الحدي للإستهلاك (شكل ١٨) علي عكس الحال من الداله الإستهلاكيه القوميه السابق تناولها حيث الميل الحدي للإستهلاك يتسم بالثبات .



شكل (١٨)

ونظرا لاختلاف توزيعات الدخل بارتفاع الدخل مما قد يؤدي إلي انتقال الداله الإستهلاكيه واحتمالات حدوث تغير في السلوك الإستهلاكي للأسره مع ارتفاع الدخل ، إلي جانب احتمالات قيام الأسر عند زيادى دخلها بتقليد غيرها في الإستهلاك مما يؤدي إلي تغيير خط الإستهلاك ، ولكل ذلك لا يمكن تقدير دالة الإستهلاك القوميه من بيانات ميزانية الأسره ، حيث توضح البيانات المقطعيه كيف يختلف الإستهلاك عندما يختلف الدخل بين العائلات عند مستويات الدخول المختلفه ، ولكن دالة الإستهلاك الكليه ينبغي أن توضح كيف يتغير الإستهلاك الكلي عندما يتغير الدخل الكلي وعلي المستوي التجميعي – وليس علي مستوي العائله الواحده ، ولهذا السبب فبالرغم من الفائده الكبيره لبيانات ميزانية الأسره لدراسة السلوك الإستهلاكي إلا أنها لا تعطي دليل واضح عن العلاقه بين الإستهلاك الكلي والدخل الكلي.

(د) تقدير دالة الإستهلاك من السلاسل الزمنيه :

من استخدام بيانات السلاسل الزمنيه عن تقديرات الدخل القومي والإستهلاك يمكن تقدير العلاقه بينهما ، وتبين أنها تتفق تماما مع الإفتراضات التي قدمها كينز ، أي أن دالة الإستهلاك المذكوره سابقا وهي داله خطيه ٠

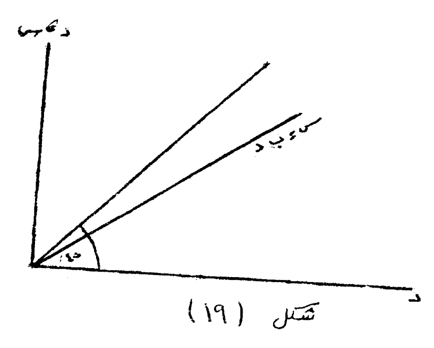
وعلي ذلك فتتميز العلاقه بين الدخل والإستهلاك بالثبات وبالتالي يسهل التنبؤ بها ، حيث مجرد معرفة حجم الإنفاق الإستهلاكي المتوقع يمكن تحديد حجم الإنفاق الإستثماري أو الحكومي اللازم للمحافظه علي التوازن عند مستوي التوظف الكامل ، حيث عند تقدير الدخل عند مستوي التوظف الكامل وحساب الإستهلاك المتوقع عند هذا المستوي من الدخل ، فإن الفرق بين الدخل والإستهلاك عباره عن الإنفاق غير الإستهلاكي ٠

ثانيا : الداله الإستهلاكيه في المدي الطويل :

في المدي الطويل لا يمكن أن يزيد الميل المتوسط للإستهلاك عن الواحد صحيح ، حيث أن زيادة الإستهلاك عن الدخل الممكن التصرف فيه يعني أن أفراد المجتمع يقترضون من البنوك ، ولكن بعد فتره معينه ستتوقف البنوك عن منحهم القروض ، وعليه سوف تعود الأوضاع إلي الحاله المعتاده والتي يقل فيها الإستهلاك عن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ، وإلا (مع استمرار زياده الإستهلاك عن الدخل) أدي ذلك إلي تصفية رأس المال القومي الذي تراكم لدي المجتمع ٠

ومن تقدير دالة الإستهلاك في المدي الطويل (التي أوضحها سيمون كورنتس Simon Kuznets والتيقدرها علي الفتره من ١٨٦٩ – ١٩٣٨ في الولايات المتحده الأمريكيه) تبين أنها داله خطيه تنبع من نقطه الأصل أسفل خط ٤٥ ٥ كما هو مبين بالشكل رقم (١٩) وبذلك فإن الجزء الثابت من الداله يساوي صفر ، أي انعدام الإستهلاك بانعدام الدخل أي تأخذ الداله

الصوره س = ب د ويكون الميل الحدي للإستهلاك يساوي الميل المتوسط للإستهلاك في المدي القصير يحدث لها انتقال ولكن لم يفسر أسباب هذا الإنتقال ٠



شكل (١٩)

مما سبق يتضح الإختلاف بين الداله الإستهلاكيه في المدي القصير (والتي تتسم بوجود علاقه غير نسبيه بين الدخل والإستهلاك ، حيث يقل الميل الحدي عن الميل المتوسط) وبين الداله الإستهلاكيه في المدي الطويل (وفيها العلاقه نسبيه حيث يتساوي الميل الحدي والميل المتوسط للإستهلاك) وترجع الأهميه الاقتصادية لذلك أنه في حالة سيادة أن الميل الحدي يقل عن الميل المتوسط تعني أن أي زياده في الدخل ستؤدي إلي زياده في الإستهلاك بنسبة أقل ٠ وهذا يستدعي أن يتجه كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستثماري إلي التزايد بنسبة أكبر حتي يمكن المحافظه علي مستوي التوظف الكامل ٠

وفيما يلي بإيجاز مجموعه من الدراسات حول الداله الإستهلاكيه في المدي الطويل لتفسير انتقالها واختلافها عن الداله الإستهلاكيه في المدي القصير ٠

أوضح أرثر سميث A. Smitheies : في دراسته أن هذا الإنتقال يرجع إلي مجموعه من العوامل هي :

عوامل مرتبطه بالصفات السكانيه : وهي زيادة درجة التحضر حيث يتجه سكان المدن إلي التزايد بدرجة أكبر من سكان الريف ، والتغير في التوزيع العمري للسكان (كبار سن ، صغار سن) أو التركيب النوعي (ذكور ، إناث) ٠

مجموعه عوامل مرتبطه بظهور سلع استهلاكيه جديده (وخاصة السلع الكماليه) والتي تدخل في الأسواق باستمرار وتدرج ضمن أنماط الإستهلاك العاديه ٠

وهذه العوامل السابقه تتم بصوره مستقله عن الدخل وتؤدي إلي انتقال دالة الإستهلاك إلي أعلي (انتقال الداله من س ١ إلي س ٢ في المدي القصير)

كما أوضح ديورنبري Duesenbarry : (والذي بنى تحليله على العوامل السيكلوجيه المختلفه وتأثيرها علي سلوك المستهلك) الآتي :

أن أنماط الإنفاق الخاصه بالمستهلكين لا تعد مستقله عن بعضها البعض ولكن المستهلك يحاول دائما المحافظه علي مستوي استهلاكه بالنسبه للآخرين (مستوي معيشته) ٠

حجم الإستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقه على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائله قدر اعتماده علي المركز النسبي للعائله في سلم توزيع الدخل (رغم أن الإستهلاك يتغير بنفس نمط التغير في الدخل من زياده أو نقصان) ٠ لا يستطيع المستهلك تكييف استهلاكه تماما مع الدخل حيث أن

الإستهلاك يرتبط عاده بدخل الفتره السابقه ٠

في حالة الكساد ينخفض الدخل وينخفض الإستهلاك ولكن بمعدل أقل من معدل انخفاض الدخل ، لأن المستهلك يحاول الإعتماد علي مدخراته (حيث يضع حدودا دنيا لمستويات المعيشه للابقاء عليها) ٠

في حالات الزواج يرتفع الدخل ويرتفع الإستهلاك ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الدخل ، حيث يحاول المستهلك استعواض مدخراته التي سبق استنزافها في حالات الكساد ٠ وهذا ما يوضح اختلاف الداله في المدي القصير عنها في المدي الطويل ٠

بينما أوضح مليتون فريد مان M.Friedman أن هناك جزء من افستهلاك يرتبط بدخل متوقع في المستقبل ، أي أنه يربط بين الإستهلاك والدخل التالي ، وبني دراسته علي افتراضين :

ينقسم الإستهلاك إلي :

- استهلاك مدي طويل (استهلاك دائم) ٠
- استهلاك مدي قصير (استهلاك دائم + دخل انتقالي)٠

ويري أن الإستهلاك الدائم داله للدخل الدائم والإستهلاك الإنتقالي داله للدخل الإنتقالي ٠ وأن الدخل الإنتقالي قيمته المتوقعه تساوي صفر ، حيث يتحقق نتيجة لمكاسب غير متوقعه ، وبالتالي فإن الدخل في المدي القصير قد يكون أعلي أو أقل من نظيره في المدي الطويل ، وذلك يتوقف علي ما إذا كان الدخل الانتقالى موجبا او سالبا . كما ان الاستهلاك الانتقالى ايضا قيمتة المتوقعة تساوى صفر ،حيث لا توجد علاقة منتظمة بين الاستهلاك الانتقالى والدخل الانتقالى ٠

ثالثاً-العوامل الاخرى المؤثرة على دالة الاستهلاك القومى :

(١) العوامل الموضوعية ٠
(٢) العوامل الذاتيه

١) **العوامل الموضوعية :**

وتتميز هذه العوامل الموضوعية عن العوامل الذاتيـه المـؤثره علـي الإنفاق الإستهلاكي بإمكانية قياسها ٠ وتضم هذه العوامل الموضـوعية العوامل التالية :

أ - توزيع الدخل :

يعتبر النموذج التوزيعي للدخل بين أفراد أو طبقات المجتمع مـن أهـم العوامل المحدده للإنفاق الإستهلاكي وترجع هذه الظاهره إلي ارتفـاع الميل الحدي للإستهلاك وانخفاض الميل الحدي للإدخار للأفـراد ذوي الدخول المنخفضه والعكس صـحيح بالنسـبه للأفـراد ذوي الـدخول المرتفعه ٠ وعلي ذلك فإذا كان النمط التوزيعي للدخول نمطـا عـادلا فإن هذا يعني زيادة الإنفاق الإستهلاكي عما إذا كان نمطا غير عـادلا ٠ ومن ثم فمن المتوقع أن القوانيين والتشريعات التي من شأنها زيـادة العداله في توزيع الدخل مثل اتباع نظام الضرائب التصاعديه وتطبيـق قوانين الإصلاح الزراعي، ورفع أجـور الطبقـات العاملـه، سـوف تؤدي إلي زيادة دخول الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للإسـتهلاك بمعدل يفوق زيادة دخـول الطبقـة ذات الميـل الحـدي المـنخفض للإستهلاك (الأغنياء) وبالتالي تؤدي إلي انتقال الدالـة الإسـتهلاكيه إلي أعلي أي زيادة الإنفاق الإستهلاكي ٠ وتعتبر القوانين الإشـتراكيه التي شرعت في مصر في بداية الستينات خير دليـل علـي ذلـك ، إذ

ترتب علي هذه القوانين انتقال جزء من مصـــادر الـدخل مـن أيـدي الأغنياء إلي أيدي الطبقة العامله ذوي الـدخول المنخفضـه والمعـدل الحدي المرتفع للإستهلاك ٠

ب - الأسعار النسبية :

تؤثر أسعار السلع والخدمات تأثيرا ملموسـا علـي اسـتهلاك الأفراد منها فإذا ارتفع سعر إحدي السلع مثلا وظل سعر سلعه أخـري بديلة لها ثابتا فإن المستهلك سيزيد من استهلاكه من السلعه التي تظـل سعرها ثابتا علي حساب السلعه التي ارتفع سعرها وهذه الحقيقه يمكـن أن تطلق عليها الأسعار النسبيه ومن هنا يتبـين أن الأسـعار النسـبيه للسلع تؤثر تأثيرا واضحا علي الإستهلاك من السلع المختلفـه بالنسـبه للأفراد ٠ وعلي الرغم من ذلك فإن تأثيرها يكاد يكـون منعـدما مـا علي الإستهلاك الكلي للمجتمع وحيث أن زيادة الإستهلاك مـن سـلعه سوف يقابله نقصا في الإستهلاك من سلعه أخري ٠

ج - السياسة الماليه للمؤسسات :

تؤثر السياسة المالية للمؤسسات فيما يختص بالأساليب المتبعه في توزيع الأرباح علي الإستهلاك تأثيرا واضحا وذلـك عـن طريـق تأثيرها علي الدخول ٠ فإذا قامت إحدي المؤسسـات بتوزيـع جميـع الأرباح علي الإسم فإن ذلك سـوف يكـون لـه أثـر مشـجعا علـي الإستهلاك والعكس صحيح ٠ وبطبيعـة الحـال يتوقـف مـدي أثـر السياسات الماليه للمؤسسات علي الإنفاق الإستهلاكي علي مدي أهميـة أرباح هذه المؤسسات في الدخل القومي فعندما تـزداد هـذه الأهميـه يكون سياستها أكثر أثرا علي الإنفاق الإستهلاكي والعكس صحيح ٠

د – سعر الفائدة :

يري كثير من الإقتصاديين أن سعر الفائده يعتبر ذو أثر فعـال علي الإنفاق الإستهلاكي وذلك باعتباره يؤثر علـي القـرار الخـاص بالتصرف في الدخل بين الإستهلاك والإدخار ، وأيضـا لأثـره علـي دخول حاملي السنات ، وفيمـا يتعلـق بـالأثر الأول بسـعر الفائـده والخاص بالقرار الخاص بكيفية التصرف في الدخل مـن الإسـتهلاك والإدخار فيعتبر هذا الأثر ضـئيلا نسـبيا خاصـة إذا مـا علمنـا أن الأفراد عادة ما يدخرون لأهـداف أخـري مثـل تحسـين الوضـع الإقتصادي أو التحوط وليس تأثرا بسعر الفائـده وذلـك فـي معظـم الأحوال وفيما يتعلق بالأثر الثاني لسعر الفائده والخاص بأثرهـا علـي دخول حاملي السندات فبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر علي أهمية هـذا النوع من الدخل في الدخل القومي .

هـ – السياسة الماليه الحكومية :

تضم السياسة الماليه الحكوميـه شـقين رئيسـيين الأول هـو السياسه الضريبيه والثاني هو السياسـة الإنفاقيـه ، وتـؤثر السياسـة الماليه الحكوميه عي الإستهلاك عن طريق أحد شـقيها . فـإذا أرادت الحكومه تشجيع الإستهلاك وزيادة الإنفاق الإستهلاك فيمكنها أن تقـوم بتخفيض الضرائب الشخصيه أو رفع المدفوعات التحويليـه للأفـراد الأمر الذي يترتب عليه بالتالي زيادة الدخل القابـل للتصـرف فيـه ، ومن ثم زيادة الإنفاق الإستهلاكي والعكس صحيح إذا أرادت الحكومـه الحد من الإنفاق الإستهلاكي .

و – الصفات السكانية :

يؤدي تغير الصفات السكانيه مثل تغير التركيب الحضري والريفي ، والتركيب العمري والنوعي للسكان إلي تغير الإنفاق الإستهلاكي فعلي سبيل المثال تحول السكان من الريف إلي الحضر يؤثر علي الإنفاق الإستهلاكي وذلك لاختلاف العادات الإستهلاكية بين الريف والحضر ٠

٢) **العوامل الذاتيه :**

تعتبر العوامل الذاتيه من العوامل المؤثره علي الإستهلاك ، وإن كانت غير قابله للقياس ٠ ومن هذه العوامل ما يأتي :

أ- تأمين المستقبل

كثيرا ما يلجأ الأفراد إلي الإدخار تأمينا للمستقبل وتحوطا للظروف غير المتوقعه كالعجز والمرض والحوادث وغيرها ٠ وبطبيعة الحال يؤثر ذلك علي الإستهلاك ٠ فإذا ما اتصف المجتمع بدرجة عاليه من عدم الإستقرار كلما زاد أثر هذا العامل علي الإستهلاك ، في حين كلما تواجد في المجتمع نظم قويه للتأمين والمعاشات كلما تضاءل تأثيرها علي الإنفاق الإستهلاكي ٠

ب – التقليد :

كثيرا ما يلجأ بعض الأفراد إلي تقليد الغير في استهلاك سلع معينه ، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا علي الإنفاق الإستهلاكي ٠

جـ - الرغبه في التقدم الإقتصادي :

إذا اتصف أحد المجتمعات بالرغبه في تحسين الوضع الإقتصادي فإن هذه الرغبه سوف تدفعهم لرفع معدلات الإدخار علي حساب زيادة الإنفاق الإستهلاكي ومن ثم فإن هناك تناسبا عكسيا بين الرغبه في التقدم الإقتصادي والزياده في الإنفاق الإستهلاكي ٠

د - الحيطة الماليه للمؤسسات :

تميل بعض المؤسسات إلي حجز جزء من الأرباح لزيادة معدل الإحتياطي وذلك بهدف مقابلة الظروف غير المتوقعه في المستقبل مثل انخفاض الأسعار أو تغيير الأساليب الإنتاجيه الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا علي الإستهلاك ٠

الفصل الخامس

الاستثمار

أولا : الإستثمار التلقائي والإستثمار التبعي

ثانيا : مضاعف الإستثمار

ثالثا : الإستثمار ومضاعف التوظيف

رابعا : الكفاءه الحديه لرأس المال

خامسا : المرونه الداليه الإستثماريه

الفصل الخامس

الاستثمار

الاستثمار هو عبارة عن أضافة جديدة الي الاصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع وحيث ان حجم الإنتاج وبالتالي الدخل الذي يحصل عليه المجتمع يعتمد علي الطاقات الانتاجية الموجودة فيه وكفاءة تشغيلها يكون الاستثمار من العوامل الاساسية المحددة لمستوي الانتاج والدخل ٠ ويتناول الجزء التالي فيما يلي عرضا موجوزا للعلاقة بين الاستثمار والدخل او ما يعرف بالدالة الاستثمارية هذا بالاضافة الي العلاقة بين الاستثمار والارباح المتوقعة وسعر الفائدة وايضا دراسة لاهم العوامل المؤثرة علي الانفاق الاستثماري في البنيان الاقتصادي القومي ٠

أولا : الاستثمار التلقائي والاستثمار التبعي :

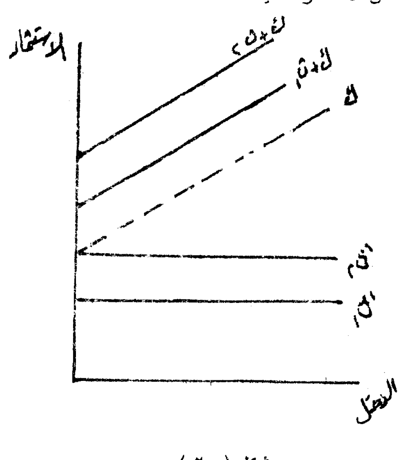
استندت نظرية كينز في تحديد مستوي الدخل القومي ككل علي افتراض ان الاستثمار يعتبر متغير مستقل وذلك استنتاجا من ان فرض الاستثمار تكون محددة مسبقا وقد يكون لهذا الافتراض مبرره وخاصة ان هناك العديد من العوامل المترابطة والمتشابكة المؤثرة علي الانفاق الاستثماري الامر الذي يجعل دراسة الدالة الاستثمارية عملية من الصعوبة بمكان وقد افترض كينز في نظريته الخاصة بالكفاءة الحدية للاستثمار ان الانفاق الاستثماري يعتبر متغيرا تابعا ودالة للمتغيرات للريع وسعر الفائدة كما ان كينز وفي دراسة طويلة المدي قد اعتبر الاستثمار متغيرا تابعا لمتغير اخر وهو تراكم راس المال وقد اعتبرها هارود واخرين ان الاستثمار يعتمد بالدرجة الاولي علي معدل النمو في الدخل وسيتناول هذا الجزء عرضا لهذه العلاقات ٠

١ – الاستثمار التلقائي:

يعرف الاستثمار التلقائي أو المستقل علي انه الاستثمار الـذي لا يتبـع مستوي الدخل أو ان قيمته لا تتوقف علي مستوي الـدخل ٠ بـل انـه يتـأثر بعوامل اخري كالسياسة العامة أو التطـورات التكنولوجيـة ٠ واسـتنادا الـي المفهوم السابق فيمكن توضيح الاستثمار التلقائي في الصورة التالية :

ثَ = مقدار ثابت

وهذا يعني ان الانفاق الاستثماري علي السلع الرأسمالية الجديدة يظـل ثابتا علي الرغم من تغير الدخل القومي او انه يمكن ان يتغير علي الرغم مـن ثبات الدخل القومي ويوضح الشكل رقم (٢٠) طبيعة الدالـة الاسـتثمارية في حالة ما اذا كان الاستثمار تلقائيا ٠



شكل (٢٠)

ويتضح من هذا الشكل المشار اليه ان الاستثمار التلقائي يقاس علي المحور الرأسي ، في حين يقاس الدخل علي المحور الافقي • ويتبين أن الخطين الافقين ث١ ، ث٢ يمثلان مستويين للاستثمار التلقائي حيث ان كل منها يمثل مستوي من الاستثمار لا يتغير بتغير الدخل القومي • وبطبيعة الحال يمثل المستوي (ث/٢) مستوي اعلي من الاستثمار من (ث/٢) وهكذا الانتقال في الدالة الاستثمارية لا يكون بتأثير الدخل وانما بتأثير عوامل اخري مثل المستوي التكنولوجي •

واذا كان الهدف هو تحديد مستوي الدخل كما سبق توضيحة فيجب اضافة قدر الاستثمار الثابت (التلقائي) الي منحني الاستهلاك (ك) وبطبيعة الحال تكون المسافة بين منحني الاستثمار ث١ ، ث٢ هي مساوية للمسافة بين (س+ث١) •

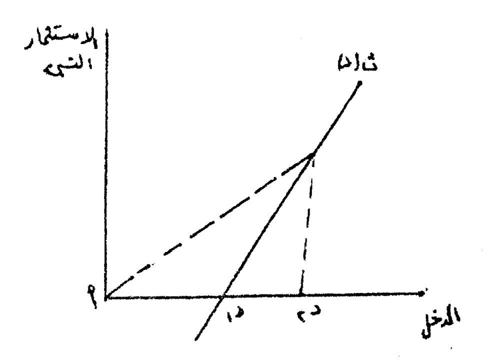
ويعتبر الاستثمار التلقائي مفهوما مقبولا في الاقتصاديات المخططة خاصة في الدول الاشتراكية ، وكذلك في حالة اقتصاديات الحروب حيث يحدد الاستثمار في مثل هذه الحالات مسبقا •

٢- الاستثمار التبعي :

ينظر الي الاستثمار في بعض الاحيان علي انه دالة متغيرة بتغير الدخل القومي ، وعلي ذلك يمكن ان يعرف الاستثمار التبعي علي انه ذلك الاستثمار الذي تحدد كميته وفقا لمستوي الدخل القومي • والافتراض الاساسي في هذا التحليل هو ان التغيرات في معدلات الارباح تتمشي الي حد كبير من التغيرات في الدخل التي في ضوئها يجري اصحاب النشاط الخاص بتعديلات في قراراتهم الاستثمارية •

يوضح الشكل رقم (٢١) الدالة الاستثمارية التبعية حيث يبين المحور الرأسي الاستثمار التبعي ، ويوضح المحور الافقي الدخل • ويبين المنحني (ث د) الانفاق الاستثماري عند المستويات الدخلية المختلفة • ويتجه

هذا المنحني الي اعلي والي اليمين ، وهذا يعني ان العلاقة بين الانفاق و الاستثمار والدخل علاقة طردية ويتبين ايضا ان الدالة الاستثمارية (ث د) تقطع المحور الافقي من اسفل مما يدل علي انه من الممكن ان يكون الاستثمار سالبا عند المستويات الدخلية المنخفضة ويوضح الشكل رقم (٢١) ان كمية الاستثمار التبعي تبلغ الصفر عند المستوي الدخلي (د ١) وتبلغ (ن د ٢) عند المستوي الدخل (د ٢) ٠



ويمكن استنتاج مفهومين رئيسيين للدالة الاستثمارية الاول يطلق عليه الميل المتوسط للاستثمار والثاني ويطلق علية الميل الحدي للاستثمار ٠

ويمكن ان يعرف المفهوم الاول (الميل المتوسط للاستثمار علي انه النسبة بين الاستثمار والدخل كما يمكن ان يعرف المفهوم الثاني (الميل الحدي للاستثمار (علي انه التغير في الاستثمار منسوبا الي التغير في الدخل٠ وتوضح العلاقتين التاليتين المفهومين السابق الاشارة اليهما ٠

الميل المتوسط للاستثمار = $\frac{\text{ث}}{\text{د}}$ = $\frac{\text{الاستثمار}}{\text{الدخل}}$

الميل الحدي للاستثمار = $\frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{د}}$ = $\frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الدخل}}$

يوضح الشكل رقم (٢١) السابق الاشارة اليــة انــه عنــد مســتوي الدخل (د٢) يكون الميل المتوسط للاستثمار هــو ظــل الزاويــة (ن أ د) هــو يعادل ن ٢/ د ٢ أ كما يتضح ايضا ان الميــل الحــدي للاســتثمار توضــحه العلاقة التالية : د (ث)

الميل الحدي للاستثمار = $\frac{\text{د (ث)}}{\text{د (د)}}$ = **ظل الزاوية (ن د أ ٢)**

= $\frac{\text{ن د ٢ د (د)}}{\text{د ١ د ٢}}$

وللميل المتوسط للاستثمار والميل الحدي للاستثمار اهمية فــي النظــام الاقتصادي في وضع هذه الاهمية في الميل المتوسط للاســتثمار ســاعد علــي معرفة ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه الي استثمار فــي معــدات رأســمالية جديدة أو النسبة المئوية من الموارد الكلية التــي تخصــص لانتــاج المعــدات الرأسمالية اما الميل الحدي للاستثمار يساعد علي تفسير مقادير التقلبــات فــي

حجم الانفاق الاستثماري الخاص عندما يتغير مستوي الدخل أي تساعد الي حد ما في القاء بعض الضوء علي ما يسمي بظاهرة المعجل ٠

ويوضح الشكل رقم (٢٠) انتقال الدالة الاستثمارية وبمعني انتقال هذه الدالة وارتفاع الاستثمار بمقدار (ث، ث٢) علي الرغم من عدم تغير مستوي الدخل القومي ويمكن تفسير انتقال منحني الاستثمار التبعي علي انه تغير في احد معالم او فروض هذه العلاقة الدالية مثل سعر الفائدة وتركيب التكاليف في البنيان الاقتصادي ٠

ومن الجدير بالذكر انه ليس هناك ما يستلزم بالضرورة ان يكون انتقال الدالة الاستثمارية انتقالا موازيا الا انه فرض في الشكل رقم (٢٠) ثبات الميل الحدي للاستثمار ويعتبر هذا التبسيط لا يتحتم ان يطابق الواقع اذ قد يكون الميل الحدي للاستثمارات منخفضا خلال مستويات الدخل المنخفضة تأثيرا بوجد طاقات عاطلة في الشكل مكدسات من المخزون السلعي او اصول تختفي في مستويات الدخل المرتفعة الامر الذي يحتمل ان يكون الميل الحدي للاستثمار مطرد الزيادة خلال كل مرحلة من مستويات الدخل المرتفعة ٠

الاستثمار التبعي الديناميكي :

يمكن اعتبار الاستثمار الحالي دالة للتغير في مستوي الدخل أي أن :

ث = ث (د) حيث ان :

ث = د ر – ٢ د ر – ٢

ويمكن كتابة الدالة الاستثمارية الديناميكية كالاتي :

ث ز = ل د ز – ١

حيث ان :

ث ز = الاستثمار في الفترة الحالية

ل = الميل الحدي للاستثمار

د ز – ١ = التغير في الدخل

واذا فرض ان ل = ٢ ، د = ١٠ مليون جنية فان ث ز = ٢ مليون جنية واذا فرضنا قيمة معينة للاستثمار في سنة الاساس يمكن تبعا لهذه الدالة تحديد قيمة الاستثمار التبعي في الفترات اللاحقة ويطلق علي هذا النوع من التحليل تعبير التحليل الفتري .

ثانياً : مضاعف الاستثمار :

يساعد مفهوم الميل الحدي للاستهلاك علي التعرف بطريقة حسابية علي الاثر الذي يحدث لحجم الدخل القومي نتيجة زيادة الاستثمار وتقوم فكرة مضاعف الاستثمار علي اساس ان كل انفاق يتدفق الي المشروعات ويمثل دخلا جديدا للعناصر المستخدمة فيها وكل دخل جديد سينفق منه جزء طبقا للميل الحدي للاستهلاك يتدفق في الدورة الثانية الي مجموعة من الافراد . دخل ، فانفاق جزئي ، هكذا .

فاذا فرض ان استثمار جديد قدرة ٢٠٠ مليون جنية قد اضيف الي الاستثمار الكلي بالمجتمع ونفرض ان الميل الحدي للاستهلاك سبقي مستقرا ، فان الاضافات المتتابعة في الحل تمكن تمثيلها بالمتوالية الهندسية التالية :

الزيادة في الدخل =

$$٢٠٠ + ٢٠٠ \times \frac{٧}{١٠} + ٢٠٠ \times \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٢} + ٢٠٠ \times \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٣}$$

$$+ ٢٠٠ \times \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٤} + \text{.........} + \text{الى } \infty$$

$$\therefore \Delta د = ٢٠٠ \left[١ + \frac{٧}{١٠} + \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٢} + \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٣} + \left(\frac{٧}{١٠}\right)^{٤} + \ldots\ldots\ldots + \text{الى } \infty \right]$$

$$\therefore = ١٠٠ \left(\frac{١}{١٠/٧} \right) = ٢٠٠ \times ٣,٣٣ = ٦٦٦$$

وهذا يعني ان الزيادة النهائية في الدخل بتأثير المضاعف والتي نتجت عن استثمار جديد قدرة ٢٠٠ مليون جنية تبلغ حوالي ٦٦٦ مليون جنية ٠

ومن السابق يتبين ان **مضاعف الاستثمار** في هذا المثال يمكن ان يستنتج من قانون المتوالية الهندسية اللانهائية التي اساسها كسر موجب اقل من الواحد الصحيح والاساس هنا الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم فيمكن اعتبار مضاعف الاستثمار او ما يطلق علية احيانا مضاعف الدخل انه مقلوب الميل الحدي للادخار كما هو مبين من العلاقة التالية ٠

مضاعف الاستثمار =

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار}} = \frac{١}{\text{م ح خ}}$$

ويمكن اثبات العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاف باسلوب اخر فالمضاعف يبين مقدار الزيادة في الدخل الناشئة عن الزيادة في

الاستثمار ، كما انه من المعروف ان كل زيادة في الدخل سوف تـوزع علـي كل من الاستهلاك والادخار والذي يفترض انه يتدفق ليمثل استثمارا اضافيا

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}}$$

حيث ان : د = ك + ث

$$\text{ث} = \text{د} - \text{ك} \quad \text{.........................} \ (٧)$$

$$\text{م} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}} \ ، \ \therefore \ \Delta \text{د} = \text{م} \times \Delta \text{ث} \quad \text{............} \ (٨)$$

وبالتعويض عن (ث) بقيمتها في المعادلة رقم (٧) يستنتج الاتي :

$$\Delta \text{د} = \text{م} \, \Delta (\text{د} - \text{ك})$$

وبقسمة طرفي المعادلة علي Δ د

$$\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{د}} = \text{م} \left(\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{د}} - \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \right)$$

$$\therefore \ ١ = \text{م} \left(١ - \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \right)$$

م ح ك + م ح خ = ١

م ح خ = ١ − م ح ك

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{١ - \text{م ح ك}} = \frac{١}{\text{م ح خ}}$$

ومن الناحية النظرية تتراوح قيمة المضاعف بين ∞ والواحد الصحيح وذلك علي اعتبار ان الميل الحدي للاستهلاك يتراوح ما بين ١٠٠ % والصفر بمعني ان الادخار النهائي اما ان يكون صفرا أو معادلا لكل الزيادة في الدخل .

ثالثاً : الاستثمار ومضاعف التوظيف :

ان كل اضافة الي الانفاق ستعني ضرورة زيادة الطاقات الانتاجية تلك التي تستلزم زيادة مستوي التوظيف ثم يليها زيادة اضافة في الدخل .. فزيادة في الانفاق وادخار ويمول الاستثمار الجديد فزيادة في الانتاج والتوظف وهكذا يمكن تمثيل هذا التأثير التضاعفي المتراكم في العلاقة التالية:

زيادة في الانفاق الاستثماري ← زيادة في الطاقات الانتاجية ← زيادة في مستوي التوظيف ← زيادة في الدخل ← زيادة في الاستثمار ← زيادة في الطاقات الانتاجية ← وهكذا .

وقد اعطي المفكر الاقتصادي دبلارد وفي كتابه عن النظرية العامه لكينز هذا النموذج العددي للمتغيرات المحتملة وذلك كما موضح بالجدول رقم (٤)، حيث يتبين انه في مستويات الدخل المنخفضة (١٠٠ مليون) لا يمسح الدخل بالادخال فتفرض عدم وجود استثمار ، وفي هذه الحالة نفترض ان الانتاج يخلق الطلب طبقا لقانون ساي . واذا ما تتبعنا زيادة الدخل نجد ان أول استثمار قدرة مليون جنية سيؤدي الي زيادة الدخل بمقدار ١٠ مليون جنية حيث ان الميل المتوسط للاستهلاك يبلغ ٩٩ % . ومتوسط الميل الحدي للاستهلاك ما بين (١٠٠ ، ١١) هو ٩٠ % فيكون متوسط المضاعف عشرة والزيادة التالية في الدخل (الي ١٢٠ مليون) تؤدي الي وجود ثغرة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري قدرها ٣ مليون جنية هذه الثغرة تؤول الي الاستثمار ثم

تزداد هذه التغرة الي ٥،٥ مليون وهكذا ۰ اذا يتضح ان الاستثمار يزداد بزيادة الدخل وفي هذه الحالة يتبين ان مستوي التوظف ازداد من ۳۰ مليون فرصة عمل الي ٦٠ مليون فرصة عمل ۰

جدول (٤)

التوظف	الدخل	الاستهلاك	الاستثمار	م ح ك	المضاعف	م م ك
٣٠	١٠٠	١٠٠	–	–	–	١
٣٣	١١٠	١٠٩	١	٩	١٠	%٩٩
٣٦	١٢٠	١١٧	٣	٨	٥	%٩٨
٣٩	١٣٠	١٢٤,٥	٥,٥	.٧٥	٤	%٩٦
٤٣	١٤٠	١٣١,٥	٨,٥	.٧٠	٣,٣	%٩٤
٤٥	١٥٠	١٣٨	١٢	٦٥	٢,٨٥	%٩٢
٤٨	١٦٠	١٤٤,٠	١٦	.٦٠	٢,٥	%٩٠
٥١	١٧٠	١٤٩,٥	٢٠,٥	.٥٥	٢,٢١	%٨٨
٥٤	١٨٠	١٥٤,٥	٢٥,٥	.٥٠	٢	%٩٦
٥٧	١٩٠	١٥٤,١	٣١,٠	.٤٥	١,٨١	%٨٤
٦٠	٢٠٠	١٦٣	٣٧,٠	.٤٠	١,٦٦	%٨٢

ونود فيما يلي بعض الملاحظات الخاصة بالمضاعف :

١- قد يتحقق في مرحلة قاع الكساد في الدورة الاقتصادية ان يكون متوسط الميل الحدي للاستهلاك اكبر من الواحد الصحيح ، وذلك لان الاستهلاك في هذه الحالة قد يفوق الدخل اذ يعيش المجتمع علي المخزون السلعي ولان عددا كبير من الأفراد يعيشون علي مدخراتهم السابقة ۰

٢- القيمة الفعلية للمضاعف في الواقع تساعد علي استقرار الظروف الاقتصادية ويقدر المضاعف في الدول الرأسمالية مثل انجلترا والولايات المتحدة الامريكية من حوالى ٣،٢,٥ ومن الطبيعى ان هذا المستوى للمضاعف يساعد على الاستقرار النسبى اذ انه لو كان المضاعف كبيرا لكان اى تقلب

فى الاستثمار يؤدى الى تقلبات واسعة فى كل من الانتاج والدخل ومستوى التوظف .

٣- يكون الإنفاق الاستثماري المطلوب فى الدول الفقيرة لسد التغيرات بين الدخل والاستهلاك قليلا نسبيا عند مقارنته بالدول الغنية ،وذلك لارتفاع رقم المضاعف فى الاولى عن الثانية والا انه يجب التحفظ فى تعميم هذا المنطق نظرا لعدم توفر شرط انطباق المضاعف فى الدول الفقيرة كما هو الحال فى الدول الغنية ٠

٤- يمكن استنتاج مضاعف التوظف من الجدول السابق الإشارة اليه فهناك التوظف الأولى او الاصلى الذى يؤدى الى زيادة فى الدخل فالطلب فتوظيفا ثانوي ٠٠٠وهذا بدورة يؤدي الي توظيف اكثر من مرحلة ثالثة أو رابعة وهكذا ويمكن توضيح هذه العلاقة التتابعة التراكمية في الصورة التالية:

توظيف اولي ←—— زيادة في الدخل ←—— زيادة في الإنفاق الاستثماري ←—— زيادة في التوظف (توظف ثانوي) ←—— زيادة في الاستثمار ←—— زيادة في الدخل ←—— ٠٠٠٠ وهكذا ٠

٥- يتضح أيضا من الجدول رقم (٤) مقدار الاستثمار اللازم لتحقيق مستوي التوظف الكامل ٠ ومن الواضح انه بعد الوصول الي هذه المرحلة من التوظف الكامل يدخل المجتمع في مرحلة التضخم الاقتصادي وتكون الزيادة في الدخل عبارة عن زيادة نقدية فقط وليست حقيقية ٠

٦- تستنتج النظرية العامة انه في حالات البطالة ، وحيث تكون الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص ضعيفة بينما تتسع الثغرة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لابد وان تكون الدولة علي استعداد للتدخل لسد الثغرة بالتوسع في الإنفاق ٠

ويمكنه الإشارة الي ان السياسة الاقتصادية السليمة هي تلك التـــي تهـدف دائما الي جعل الاستثمار الكلي (الخاص والعام) في مســتوي بحيــث يســد الثغرة بين الاستهلاك والدخل ، وان يكون هذا الاســتثمار الكلــي العــام فــي المستوي الذي يحقق التوظف الكامل ، وهنا يمكن الافتراض الجــوهري فــي النظرية الكينزية والذي يتمثل في ان الثغرات في حجم الاستثمار وذلك اذا مــا عرف الميل للاستهلاك .

رابعاً : الكفاءة الحدية لرأس المال :

يختص تعبير الكفاءة الحدية لرأس المال بالشق الثابت من رأس المــال كالمصانع والآلات وجميع معدات الإنتاج المعمرة ويعتبر رأس المــال الثابــت هو المحور الرئيسي لنظرية كينز وذلك لسببين الأول هو رأس المــال الثابــت يكون جزءا كبيرا بالدور الديناميكي لتوقعات المنظمــين بالمســتقبل حيــث ان السلع المعمرة تربط الحاضر بالمستقبل .

وتعتبر الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائــدة محــدد ان لكميــة الاستثمار التي يدروها تحدد كمية التوظف اذا ما تحدد الميل للاستهلاك .

وتعتبر الكفاية الحدية لرأس المال مرادفة لكلمــة الربحيــة أو مقــدار الربح المتوقع والكفاية الحدية هنــا يقصــد بهــا فاعليــة أو ربحيــة الأصــل الرأسمالي أي بنسبة عائدة الــي تكلفتــه أو بعبــارة أخــري قــدرة الواصــل الرأسمالي علي تحقيق كسب .

وتعرف الكفاية الحدية الأصل ما علي انها اعلي نسبة للعائد الــي التكلفــة يمكن الحصول عليها من وحدة إضافية من هذا الأصل واذا فرضــنا ان (ع) تمثل العائد المتوقع من الأصل في فترة زمنية معينة وان (س) تمثــل تكلفــة الأصل او سعر العرض فان الكفاءة الحدية لرأس المال يمكن تمثيلها بالمعادلــة التالية :

$$\text{الكفاية الحدية لرأس المال} = \frac{\text{ع}}{\text{س}}$$

ويعتبر التعريف السابق للكفاية الحدية لرأس المال قاصرا علي السلع ذات العائد الثابت من سنة لاخري • ويبين العائد في هذه الحالة (ع) كمية الدخل السنوي الناتج عن بيع خدمات المعدات الرأسمالية الجديدة •

ومن الطبيعي ان يكون العائد في السنوات المختلفة متغيرا وليس ثابتا اما سعر العرض (س) فهو التكاليف الأصلية للاستثمار والتي تدفع بالمنظم الي شراء او إنتاج وحدة جديدة من السلعة الرأسمالية وقد اطلق كينز علي سعر السوق للوحدة من السلعة الرأسمالية سعر الطلب •

ويستخرج سعر العرض بتخفيض العائد المستقبل بسعر الخصم موازي للكفاءة الحدية لرأس المال في حين ان سعر الطلب يستخرج بتخفيض العائد المستقبل بسعر خصم موازي لسعر الفائدة في السوق •

ومن ثم فان سعر العرض يتأثر بالتغيرات في اجور العمال والنواحي التكنولوجية • ويوضح الجدول رقم (٥) العلاقة بين العائد المتوقع وسعر العرض لسلعة رأسمالية بافتراض ان هذا العائد ثابت سنويا •

جدول رقم (٥)

سعر العرض (س)	العائد السنوي (ع)	الكفاية الحدية (م)
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠ %
١٠٠٠٠	٨٠٠	٨ %
٢٠٠٠٠	١٠٠٠	٥ %

ويتضح من الجدول السابق ان الكفاءة الحدية لرأس المال (م) تنخفض اما نتيجة لانخفاض العائد (ع) وارتفاع سعر العرض (س).

ويبين هذا الجدول الكفاءة الحدية لرأس المال علي انها النسبة المئوية للعائد علي الانفاق النقدي لمعرفة ما اذا كان هذا الانفاق يتمشي مع قاعدة معظمة الربح ٠

اما اذا كان العائد المتوقع يتغير من سنة الي اخري خلال العمر الانتاجي للسلعة الرأسمالية فان الكفاءة الحدية لرأس المال تعرف علي انها عبارة عن سعر الخصم الذي يحقق مساواة القيمة الحاضرة لسلسلة العائد السنوي للسلعة الرأسمالية بسعر العرض لها أي أن :

ثمن العرض = الغلات المتوقعة مخصومة ٠

وبمعني آخر :

$$\text{ثمن العرض} = \frac{ع_1}{(1+ر)^1} + \frac{ع_2}{(1+ر)^2} + \frac{ع_3}{(1+ر)^3} + \frac{ع_ن ك}{(1+ر)^ن}$$

حيث ان :

ع = الغلات المتوقعة للاصل في السنوات المتتابعة ٠

ر = الكفاية الحدية لرأس المال ٠

ويمكن توضيح التعريف السابق للكفاءة الحدية لرأس المال باحد الامثلة الافتراضية فاذا فرض ان اصلا رأسمالية من المتوقع ان يغل ١١٠٠ جنية في نهاية السنة الاولي ومبلغ ٢٤٢٠ جنيها في نهاية السنة الثانية ، وان هذا الاصل لا يصلح للاستغلال الا لسنتين فقط ٠ فاذا كانت تكلفة بناء هذا الاصل هي ٣٠٠٠ جنية فان كفايته الحدية تكون ١٠ % وذلك لان هذه القيمة هي التي تجعل تكلفة بناء الأصل مساويا للغلات المخصومة

$$\text{ثمن العرض (٣٠٠٠ جنية)} = \frac{١١٠٠}{(١+ ٠,١٠)} + \frac{٢٤٢٠}{(١+ ٠,١٠)^٢}$$

$$\frac{٢٤٢٠}{١,٢١} + \frac{١١٠٠}{١,١٠} = ٣٠٠٠$$

أي أن $٣٠٠٠ = ١٠٠٠ + ٢٠٠٠$

واذا فرض ان نقصت الغلات المتوقعة في هــذا المثــال فــان معــدل الخصم يكون اقل من ١٠% وذلك يتحقق التعادل بين ثمــن العــرض للاصــل وجملة غلاته المتوقعة بعد الخصم ٠ كما انــه لــو زاد ثمــن العــرض عــن ٣٠٠٠جنية فان معدل الخصم يكون اقل ايضا ٠ أي كلمــا زادت تكلفــة بنــاء الاصل كلما قلت ربحيته اذا ما بقيت الغلات التي يغلها كما هي ٠

واذا كانت نسبة ١٠% هذه تمثل اعلي عائد يمكن الحصول عليــة مــن اصل رأسمالي جديد فان هذه النسبة تمثل الكفاية الحدية لرأس المال المســتثمر في هذا الاصل وباعتبار ان الكفاية الحدية لرأس المال يمكن ان يعتبــر عنهــا كنسبه مئوية فانه يصبح من السهل مقارنتها بسعر الفائدة ٠

ففي المثال السابق مناقشته بفرض ان سعر الفائدة كــان اقــل مــن ١٠% فيكون من الافضل استثمار رأس المال في الاصــل موضــع الاعتبــار والعكــس صحيح في حالة ارتفاع سعر الفائدة عن ١٠ % اذ انه عندما تكــون ســعر الفائــدة اقل من ١٠% فان استثمار الاموال في الاصل سوف تقل عائدا المتحصــل عليــة مما لو اودع رأس المال في أحد البنوك نظير الفائدة والعكس صحيح ٠

ووفقا لما سبق فانه اذا كان من الممكن الحصــول علــي قــروض نقديــة بفائدة اقل من ١٠% فان الافتراض لاقامة الاصل يحقق عائدا بمثــل الفــرق بــين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (١٠%) فاذا فرض مثلا ان ســعر الفائــدة يبلغ ٥ % تكون القيمة الحالية للاصل في المثال السابق كالاتي :

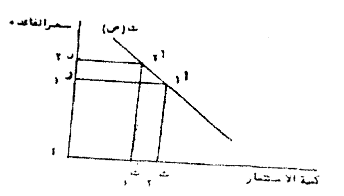
$$\frac{١١٠٠}{(١,٠٥)} + \frac{٢٤٢٠}{(١,٠٥)^{٢}} = ١٠٤٧,٦٢ + ٢١٩٥,٠١ = ٣٢٤٢,٦٣$$

وقد اطلق كينز علي هذه القيمة الحالية ثمن الطلب أي ان ثمن الطلب لاي اصل من الاصول هو مجموع الغلات المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة السائد في السوق وثمن العرض هو مجموع الغلات المتوقعة مخصومة بالكفاية الحدية لرأس المال • وبطبيعة الحال انه كلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد عدد الاصول الرأسمالية التي يزيد ثمن طلبها عن ثمن عرضها وبالتالي كلما زاد الاقبال علي تكوين اصول رأسمالية جديدة • ويمكن التعرف علي كيفية تصرف المستثمرين او الافراد في رؤوس اموالهم وهل يستثمرونها في اصول رأسمالية نقدية في البنوك مثلا •

وذلك عن طريق مقارنة سعر العرض بسعر الطلب فعند زيادة سعر الطلب عن سعر العرض يؤخذ هذا دليلا علي زيادة ربحية الاستثمار في الاصل الرأسمالي عن الاستثمار النقدي ومن ثم الاقبال علي الاستثمار في الاصل وعلي العكس من ذلك اذا أنخفض سعر الطلب عن سعر العرض دل علي ان الاستثمار النقدي افضل من الاستثمار في بناء الاصل • اما عند تعادل كل من سعر العرض وسعر الطلب فانه يتوازي لدي المستثمر كلا الاتجاهين من الاستثمار النقدي او الاستثمار في صورة الاصل حيث تتعادل الربحية المتوقعة من أي منهما • وبطبيعة الحال يمكن الوصول الي النتائج السابقة عند مقارنة الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة •

وتجدر الاشارة في هذا المجال الي ضرورة التعرف علي العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار فيتبين التحليل السابق ان حجم الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة دالة عكسية بسعر الفائدة أي ان كمية الاستثمار ترتفع بانخفاض سعر الفائدة وتنخفض بارتفاعه • وقد اطلق كينز علي

هذه العلاقة الدالية بين الاستثمار وسعر الفائدة تعبير جدول الكفاءة الحديـة لـرأس المال • ويوضح الشكل رقم (٢٢) هذه العلاقة الدالية •



ويتضح من الشكل رقم (٢٢) ان المحور الرأسي يمثل سعر الفائـدة (ر) كما يبين المحور الافقي كمية الاستثمار في السـلع الرأسـمالية الجديـدة ويبين المنحني ث (ر) مستويات الاستثمار المختلفة عند المستويات المختلفـة لسعر الفائدة ويبين ان هذا المنحني ذو ميل سالب وهو يعكـس بـذلك العلاقـة بين العكسية وبين سعر الفائدة والانفاق الاستثمار • وتفتـرض هـذه العلاقـة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة فرضا ضمنيا يتمثل في علاقة معينة بـين الكفاية الحدية لرأس المال والانفاق الاستثماري وذلـك ان كـل نقطـة علـى منحني (ث ر) تمثل مستوي معين للكفاية الحدية لرأس المال وبطبيعة الحـال يقابلها مستوي معين من الانفاق الاستثماري في السلع الرأسمالية الجديدة •

وتتصف العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال والانفـاق الاسـتثماري في المعدات والسلع الرأسمالية الجديدة بانهـا علاقـة عكسـية أي ان ارتفـاع الانفاق الاستثمارى يؤدي الي انخفاض الكفاية الحدية لـرأس المـال والعكـس صحيح •

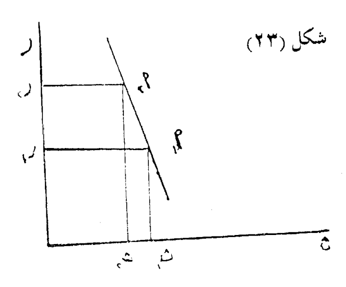
<u>ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بسببين هما :</u>

١- يترتب علي زيادة الانفاق الاستثماري علي احدي السلع الرأسـمانية كالمنـازل مثلا الي زيادة المعروض منها عن الطلب عليها وبالتـالي انخفـاض الكفايـة

الحدية لرأس المال في مثل هذا النوع من الاستثمار • ويعتبر كينــز ان هــذا العامل ذو تأثير ضئيل نسبيا في المدي القصير اذ قــورن بــأثره فــي المــدي الطويل وذلك لاعتقاده ان انتاج السلع الرأسمالية الجديدة في المــدي القصــير يكون ضئيلا اذا ما قورن برصيد المجتمع من هذه السلع •

٢- يترتب علي زيادة الانفاق الاستثماري علي احدي الســلع الرأســمالية ارتفــاع التكلفة الحدية لانتاج هذه السلع الرأسمالية ومن ارتفاع سعر عرضــها ويعتقــد ان هذا العامل ذو اثر فعال في المدي القصير •

شكل (٢٣)



ويتضح من الشكل رقم (٢٣) ان الكفاية الحدية لــرأس المــال قــد ارتفعت من م١ث١ الي م٢ث٢ عندما انخفض حجم الانفاق الاستثماري مــن أث١ الي أث٢ وعموما يتوقف القرار بالاستثمار او عدمه كما ســبق ان بينــا علــي مدي العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة الســائد فــي الســوق واستنادا الي ما سبق فان تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي ومــا يتضــمنه ذلك من تحقيق اقصي ربح في البنيان الاقتصادي القــومي يقتضــي ضــرورة تعادل كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وذلك كما هــو موضــح في المعادلة التالية :

م (ث) = ر

حيث : م = الكفاية الحدية لرأس المال ، حيث ث = كمية الاستثمار ٠

ر١ = سعر الفائدة السائد في السوق ٠

ويوضح الجدول رقم (٦) مثالا افتراضيا لكيفية تطبيق المعادلة السابقة علي قرارات الانفاق الاستثماري (التوازن للسلع الرأسمالية بصفة عامة)٠

ث	م ث	ر	التغير في المستوي الاستثمار
مليون جنية	%	%	
١٠	٨	٤	موجب
٢٠	٦	٤	موجب
٣٠	٤	٤	توازن
٤٠	٣	٤	سالب
٥٠	صفر	٤	سالب
٦٠	٢٠	٤	سالب

ويتبين من الجدول رقم (٦) ان ارتفاع الكفايــة الحديــة لــرأس المال عن سعر الفائدة المحدد يؤدي الــي زيــادة اقبــال المســتثمرون علــي الاستثمار في السلع الرأسمالية ومن ثــم يكــون التغيــر فــي حجــم الانفــاق الاستثماري تغيرا موجبا في حين ان انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عــن سعر الفائدة يؤدي الي تغير سالب في حجم الانفاق الاستثماري كمــا تبــين ان التوازن يتحقق عندما تتعادل كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

خامساً : مرونه الدالية الاستثمارية :

تعبر عن مرونة الدالة الاستثمارية علي مدي اسجابة المنظمين للتغيــرات الطفيفة في سعر الفائدة ٠ وتعرف مرونة الدالة الاســتثمارية بالنســبة لســعر الفائدة بالمعادلة التالية :

علي القرارات الاستثمارية وذلك لضآلة الفــرق بـين القيمــة الحاضــرة فــي الحالتين السابق الاشارة اليهما ·

وقد يكون الانفاق الاستثماري غير مرن بالنسبة لسعر الفائــدة عنــدما يكون مصدر معظم هذا الانفاق الاستثماري هو الارباح المتراكمية للمؤسســات · ويمكن تفسير ذلك بان هذه الامــوال تكــون مملوكــة للمؤسســات وليســت مقترضة ولا يحسب عليها سعر فائدة · وبطبيعة الحال يعتبــر هــذا التفســير قاصرا حيث انه من الواجب علي مثل هــذه المؤسســات وتحقيقــا لمعظمــة الارباح تحسب سعر فائدة علي اموالها المستثمرة لتوازي علــي الاقــل ســعر الفائدة الذي كان من الممكن الحصول علية اذا ما استثمرت الامــوال اســتثمارا ماليا بحتا ·

وعموما يعتبر مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة ذو اهميــة خاصة من الناحية العلمية اذ انه يبين مدي فاعلية تغير سعر الفائــدة وتــأثيره علي حجم الانفاق الاستثماري · واذا ما كانت الدالة الاســتثمارية غير مرنــة فان ذلك يؤخذ دليلا قاطعا علي عدم فاعلية استخدام سعر الفائدة للتــأثير علــي حجم الانفاق الاستثماري سواء كان الاثر هو التوسع في الانفــاق الاســتثماري أو الانكماش فيه ·

سادساً :عوامل انتقال الدالة الاستثمارية :

قد ينتقل جدول الكفاءة الحدية لرأس المال على أعلى أو الى أسفل الأمر الذي يترتب عليه زيادة أو تناقص الانفاق الاستثماري وذلك عند جميع مستويات سعر الفائدة .

ويوضح الشكل رقم (٢٠) انتقال الدالة الاستثمارية حيث تبين أن هذه الدالة انتقلت بكاملها الى أعلى أو الى أسفل .

وتعتبر تغيرات الانفاق الاستثماري الناشئة عن تغير جدول الكفاءة الحدية لرأس المال أي انتقال الدالة الاستثمارية بالتالي تغير الانفاق الاستثماري ذو أثر أكثر أهمية عن التغيرات التي يترتب عليها تغير سعر الفائدة .

ونظراً لأهمية التغيرات الناشئة عن انتقال الدالة الاستثمارية فيجب الوقوف على العوامل المؤدية لهذا الانتقال أو المؤثرة عليه . ويعتقد كينز وكثير من المفكرين الاقتصاديين أن جميع العوامل التي من شأنها أن تزيد الثقة لدي قطاع الأعمال تعتبر من القوي الديناميكية المؤثرة على انتقال الدالة الاستثمارية .

وعموما يمكن تقسيم العوامل المؤدية الى انتقال الدالة الاستثمارية الى نوعين من العوامل الأولى وتعتبر من العوامل من داخل النظام الاقتصادي وتعرف بالعوامل أو المتغيرات الخارجية .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية فتتمثل في قوي النظام الاقتصادي نفسه ، وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية فهي قوي خارجية ذلك أثر على النظام الاقتصادي . ويوضح الجدول رقم (٧) عوامل انتقال الدالة الاستثمارية الداخلية والخارجية ، ويعتبر التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على انتقال الدالة الاستثمارية ذو أهمية خاصة عند رسم السياسة الاقتصادية أو حساب التوقعات فإذا كان الهدف هو رسم سياسة قصيرة

المدي فاننا نفترض استقرار وثبات العوامل أو المتغيرات الخارجيـة ، وبـذلك فان حجم الاستثمار ، يتوقف فقط علي المتغيـرات الداخليـة . أمـا اذا كـان الهدف هو رسم سياسة الاستقرار معدل الاسـتثمار فانـه يمكـن افتـراض أن العوامل الداخلية .

اما اذا كان الهدف هو رسم سياسة الاستقرار معـدل الاسـتثمار فانـه يمكن افتراض أن العوامل الداخلية سهلة المنال ويمكن التحكم فيها فـي المـدي الطويل وذلك بالمقارنة بالعوامل الخارجية . ومن الجدير بالذكر أنة تبين ممـا سبق أن الدالة الاستثمارية تعتبر دالة غير مستقرة وغير متوقعـة فـي معظـم الاحوال بعكس الحال بالنسبة الدالة الاستهلاكية .

جدول رقم (٧) يوضح عوامل انتقال الدالة الاستثمارية

عوامل داخلية	عوامل خارجية
مستوي الدخل أو معدل تغيره	الاختراع والتكنولوجيا
مستوي واتجاه الطلب الاستهلاكي	نمو وتركيب السكان
رصيد رأس المال الراهن	الموارد الطبيعية
الاجور النقدية	نفسية المستهلك
أسعار عناصر الانتاج	السياسة المالية والنقدية للدولة
نشاط التبادل في الأوراق المالية	المناخ السياسي
	الحركات العمالية
	المنظمات القانونية والاجتماعية
	التجارة الخارجية
	الحروب والثورات

سابعاً : مبدأ العجلة والاسراع :

مما سبق يتبين أن الاستثمار يؤثر علي الدخل عن طريقة تأثيره علــي الانفاق الاستهلاكي . وقد أطلقنا علي القيمة العددية لمضاعفة الدخل والناتجــة عن الاستثمار مضاعف أو مكرر الاستثمار .ويتبين أنه عنــد حســاب قيمــة المضاعف قد اغفل تأثير الزيادة في الــدخل علــي الاســتثمار أي أن زيــادة الاستثمار (نتيجة للعلاقة التكاملية) ترفع من الاستهلاك وبالتالي تــؤدي الــي زيادة الدخل (الي هنا انتهي تأثير المضاعف وهذه الزيادة في الدخل بــدورها تؤدي الي زيادة الاستثمار ثم زيادة الدخل مرة ثانية ويطلق علي هــذا التــأثير الاخير أي التأثير في الاتجاه العكسي تعبير مبدأ العجلة والاسراع .

واستنادا الي ما سبق فان زيادة الاستثمار تؤدي الي زيادة الاســتهلاك ويتوقف معدل الزيادة في الاستهلاك علي الميل الحــدي للاســتهلاك ، ثــم ان زيادة الدخل الناشئة عن طريق زيادة الاستهلاك تؤثر بدورها علــي الاســتثمار ويتوقف مدي الاثر في هذه الحالة علي الميل الحدي علي قيمة كل مــن الميــل الحدي للاستهلاك ، والميل الحدي للاستثمار واذا ما أخذنا هذين الاثــرين فــي الاعتبار يصبح المضاعف كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{و} - \text{ب}}$$

حيث :

و = الميل الحدي للاستهلاك .

ب = الميل الحدي للاستثمار .

ومما سبق يتبين أنه في حالة سيادة مبــدأ العجلــة أو الاســراع فــان القيمة المضاعفة تكون أعلي من نظيرتها في حالة عدم وجود هذا المبدأ .

الفصل السادس

السياسة الاقتصادية

أولا : السياسة النقديه

ثانيا : السياسة الماليه

ثالثا : التوليفه المثلي من عناصر السياسة الإقتصادية

الفصل السادس

السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية على انها مجموع البرامج والاساليب التي تضعها وتنفذها السلطات التنفيذية المختصة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة ، وتستهدف السياسة الاقتصادية ضمن ما تستهدف تلافي تقلبات الدخول الفردية وما ينشأ عن ذلك من تقلبات العمالة والاجور والاسعار الناشئة بدورها عن مختلف العوامل التي تدفع بحجم النشاط الاقتصادى الى عدم الاستقرار وتعد التقلبات الناشئة عن الدورات الاقتصادية الانكماشية والتضخم اهم انواع التقلبات التي يتعرض لها حجم النشاط الاقتصادى وتنقسم السياسات التي يمكن للسلطة التنفيذية اتباعها لتفادى تلك التقلبات الى قسمين اساسين هما السياسة النقدية والسياسة المالية .

اما السياسة النقدية فيعقد بها مجموعة البرامج والاساليب التي يمكن عن طريقها للسلطة التنفيذية ان تؤثر فى الكمية المعروضة من النقود وبالتالى تؤثر على مستويات الفائدة التي تسود السوق وبالتالى تؤثر على منحنى (...) أو مما يؤدى الى التأثير على مستوى الدخل القومى النقدى وبالتالى [illegible] التقلبات التي [illegible] الاسعار والعمالة ، اما السياسة المالية [illegible] على مجموعة البرامج والاساليب التي يمكن استخدامها للتأثير على حجم الحصيلة الضريبية والانفاق الحكومى وبعبارة اخرى فالسياسة المالية هى فى واقع الامر الا السياسة المتعلقة بوضع وتنفيذ الميزانية العامة للدولة والانفاق الحكومى اما انفاق حكومى استهلاكى ينفق على مختلف سلع استهلاكية كما هو الحال فى مشتروات الحكومة من ادوات الكتابة والاثاث وغير ذلك من الانفاق الذى لا يترتب عليه توسيع الاستثمار الحكومى والذى يؤدى الى ازدياد رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية كما هو الحال فى

الانفاق الحكومي الخاص بانشاء ورصف الطرق او التشييد والبناء وغير ذلك من والاوجه الاستثمارية الاخرى .

وتختلف السياسة النقدية عن مثيلتها المالية ليس فقط في اساليب وبرامج كل منهما بل انهما يختلفان ايضا في الهيئة التي تقوم بتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم كل منهما فالسياسة النقدية يقوم البنك المركزي بتخطيطها وتنفيذها في حين تقوم وزارة الخزانة والاقتصاد بتخطيط وتنفيذ السياسة المالية ورغم اختلاف اساليب كل من السياستين والهيئات المخططة والمنفذه لهما فانه يلزم أن يكون هناك نوع من التناسق والتكامل حتى يؤديا الهدف المنشود وهو تلافي تقلبات النشاط القومي وبعبارة أخرى فاذا ما كان النشاط الإقتصادي يعاني من التضخم فانه يلزم أن تتكامل كل من السياستين الماليه والنقدية لعلاج المشكله بحيث لا تتعارض اساليب الأولى مع الثانيه وكذلك الحال فيما لو كان النشاط الإقتصادي يعاني من الإنكماش أو الركود .

أولاً : السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بتخطيط السياسة النقديه وتنفيذها وذلك بالتحكم في الكميه المعروضه من النقود وذلك باتباع عدة اساليب منها عمليات السوق المفتوحه وسعر الخصم والسياسات الائتمانيه والإحتياطي القانوني والسياسات التشريعيه ومن المعروف أن البنك المركزي هو بنك الدولة فهو لا يتعامل مع الأفراد كما أنه يقوم باصدار أوراق البنكنوت والسيطره على النشاط المالي والمصرفي في البنوك التجاريه ، والبنك المركزي لا يستهدف في المقام الأول تحقيق الربح أو على العكس من ذلك لأنه يستهدف تحقيق الرفاهيه الاقتصاديه عن طريق تحقيق الإستقرار والعماله الكامله واطراد نمو النشاط الإقتصادي دون الدخول في التضخم أو دون الوقوع في فجوات انكماشيه .

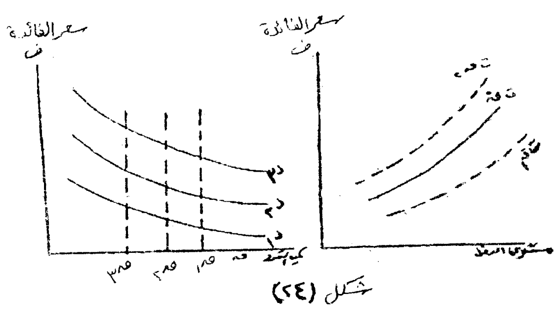
ومن الجدير بالذكر أن البنوك التجاريه تقوم بخلق الإئتمان وذلك بالسماح بالسحب علي المكشوف لتمويل أوجه عده من أوجه نشاطها وعلي ذلك فإن حجم وسائل الدفع في المجتمع يكون عادة أكبر بكثير من حجم البنكنوت المتداول لمقابلة الظروف الطارئة غير المتوقعه ، ويقوم البنك المركزي بالإشراف علي نشاط البنوك التجاريه لتفادي تعرض أزماتها إلي أزمات قد تؤدي بها إلي الإفلاس .

أما عمليات السوق المفتوحه فيقصد بها دخول البنك المركزي إلى سوق الأوراق الماليه بيعا وشراء وبالتالي التأثير علي حجم البنكنوت المتداول فإذا ما كان البنيان الإقتصادي يعاني من حالة الركود فإن البنك المركزي يدخل سوق الأوراق الماليه مشتريا للأوراق الماليه المختلفه (سندات حكوميه وغير حكوميه) وبذلك يؤدي البنك إلي ازدياد عرض النقود وبالتالي انخفاض سعر الفائده وبالتالي انتقال منحني (ت ق) إلي اليمين وبالعكس في حالات الرواج أو التضخم يلجأ البنك إلي دخول سوق الأوراق الماليه مشتريا وبالتالي يتناقص عرض النقود ، مما يؤدي إلي انتقال منحنى (ت ق) إلى اليسار .

أما سعر الخصم فيقصد به السعر الذي يقبل البنك المركزي خصم الكمبيالات به ذلك لأن أحد نشاط البنوك التجاريه يتناول خصم الكمبيالات للجمهور الذي يتعامل معه ، ونظرا لرغبة تلك البنوك في إرسال تلك الكمبيالات لمضاعفة عملياتها التمويليه فإنها تقوم بدورها بخصمها لدى البنك المركزي بسعر عادة أقل محققه بذلك ربحا وسيوله نقديه تمكنها من تمويل عمليات تجارية أخرى وفي أوقات الكساد يخفض البنك المركزي سعر الخصم مما يشجع البنوك التجاريه علي خصم ما لديها من كمبيالات وبالتالي ازدياد المعروض من النقود مما يؤدي إلي نقل منحنى (ت ق) إلى اليمين وبالعكس في فترات الرواج أو التضخم يلجأ البنك المركزي إلي رفع سعر

التجاريه بالإضافه إلي الإحتياطات القانونيه بخلق احتياطيات غير قانونيه ذلــك حتي تضمن توافر أصول نقديه تمكنها من مجابهة الظــروف الطارئــه غيــر المتوقعه إذا ما ازداد سحب النقود منها وقد يقوم البنك المركزي بتقديم النصــح والإرشاد إلي البنــوك التجاريــه فيمــا يتعلــق باحتياطياتهــا وإحجــام تلــك الإحتياطيات مما يؤثر علي حجم الإئتمان وبالتالي علي منحني (ت ق) .

وقد يلجأ بعض الدول إلي التشريع لضمان سلطة البنك المركزي علــي بنوك الودائع وفي مثل هذه الأحوال تضمن تشريعات الدوله للبنــك المركــزي إشرافا كاملا علي بنــوك الودائــع مــن حيــث معــدلات الســيوله النقديــه والإحتياطيات وفي مثل هذه الأحوال تلزم بنوك الودائع بأن تلتزم بالمســتويات التي يحددها البنك المركزي ومثل هذا التشريع يضمن للبنك المركــزي ســلطه أكثر اتساعا وأكثر فاعليه وقوة في تحديد حجم الإئتمان مما يؤدي إلــي فاعليــة أكثر وقوة أعمق للسياسه النقدية .



شكل (٢٤)

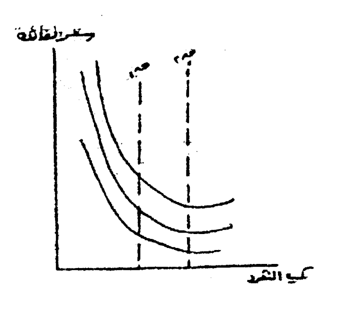
ويبين شكل (٢٤) تأثير تغيير عرض النقــود (ق) علــي منحنــي (ت ق) فإذا كانت الكميه المعروضه من النقــود هــي (ق°) فــإن (ت ق) المتحصل عليه يكون (ت ق°) فإذا ما كان الهدف زيادة الدخل النقــدي (إذا

كان الإقتصاد القومي يعاني من الكساد) تـزداد كميـة النقـود عـن طريـق السياسه النقديه إلي (ق ١) مما يؤدي إلي انتقال منحني (ت ق°) إلـي (ت ق ١) أو بالتالي انخفاض سعر الفائده وازدياد الدخل القومي النقدي والعكـس بالعكس إذا كان البنيان الإقتصادي يعاني من التضخم فإنه يلزم اتبـاع سياسـة انكماشيه – أي انتقال الكميه المعروضه من النقود (ق°) إلـي (ق ٢) ممـا يؤدي إلي رفع سعر الفائده وبالتالي انتقال منحنـي (ت ق) إلـي (ت ق ٢) مما يؤدي إلي رفع سعر الفائده وإنقاص الدخل القومي النقدي .

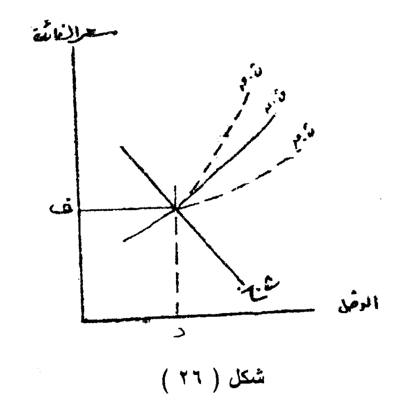
ومن الجدير بالذكر أنه إذا كانت منحنيات تفضيل السيوله تتسـم بقـدر كبير عدم المرونه (شكل ٢٥) فإن ذلك قد يقتضي تغييـرات واسـعه فـي حجم النقود لإحداث الغرض المنشود وواضح من هذا الشكل أن زيـادة النقـود عن (ق ٢) لن تؤدي إلي تغيير مستويات سعر الفائده وبالتالي لـن تكـون السياسه النقدية ذات آثر يذكر فبزيادة كمية النقود عـن (ق ٣) لـن يترتـب علي ذلك تغير سعر الفائده وانتقال (ت ق) وبالتالي فـإن السياسـه النقديـه تكون غير ذي أثر .

ومن ناحية أخري فإن السياسه النقديه قد تكون غير فعاله إذا مـا كـان منحني (ث خ) يقطع الجزء الأفقي من منحني (ت ق) (شكل ٢٦)

ويمثل شكل (٢٦) هذه الحاله حيـث يقطـع منحنـي (ث خ) منحني (ت ق) محدد مستوي من الدخل القومي النقدي قـدره (ز) وسـعر الفائده قدره (ف) ففي مثل هذه الحاله إذا ما كان الهدف هـو زيـادة الـدخل النقدي فلا مناص من العمل علي انتقال (ث خ) إلي أعلاه ولن يتـأتي مثـل ذلك إلا عن طريق التأثير علي الإستثمار ولن يتأتي ذلك إلا باستخدام السياسـه الماليه .



شكل (٢٥)



شكل (٢٦)

ثانياً : السياسه الماليه :

لايمكن الإستناد إلي السياسه النقديه وحدها كأساس لعلاج التقلبات التي يتعرض لها الدخل القومي بل في كثير من الأحيان قد يؤدي الإعتماد علي السياسه النقديه وحدها إلي فشل السياسه الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوه ويمكن تبسيط مشكلة تقلب المستوي العام للأسعار بالقول بأن تلك التقلبات تتحدد أساسا بتقلبات الإنفاق الإجمالي لكل من الدوله وقطاع الأعمال وجمهور المستهلكين في ظل تفشي البطاله وظهور الطاقات الإنتاجيه المعطله والموارد العاطله فإن تقلبات الإنفاق الإجمالي قد تؤثر في الإنتاج دون تأثير ملموس علي الأسعار أما في ظل العماله الكامله فإن ازدياد الإنفاق الإجمالي ينعكس بدوره في صورة ارتفاع الأسعار وعليه فإن التحكم في التنظيم يقتضي بالضروره التحكم في الإنفاق الإجمالي .

وتتناول السياسه الماليه كلا من السياسه الضريبيه وسياسة الإنفاق الحكومي وبعباره أخري فالسياسة الماليه هي مجموعة الإجراءات والتشريعات والبرامج المتعلقه بالإنفاق الحكومي والضرائب ومن الناحيه النظريه يمكن تصور برنامج ضريبي شديد الوطأه يمكن في ظله التحكم في الإستهلاك والإستثمار بحيث يمنع أي ارتفاع في المستوي العام للأسعار حتي في غياب عوامل التحكم الأخري غير أن مثل هذا البرنامج سيؤدي إلي الحد من ازدياد إنتاج السلع والخدمات .

السياسه الماليه والتحكم في التضخم

تعد السياسه الماليه علاجا ناجحا للازدياد في الطلب الفعال عن السياسه النقديه كما أنها أقل خطوره وفي الحقيقه فإن استخدام السياسه النقديه للتحكم في ازدياد الطلب الفعال يتميز بخصائص معينه حيث أنها نادرا ما تكون ذات فاعليه إلا إذا استخدمت بقوه شديده قد ينجم عنها آثار خطيره وقد يكون من المفيد معرفة المقدار اللازم لترتفع به سعر الفائده في فترات

التضخم قبل أن يؤثر ذلك تـأثيرا فعـالا علـي كـل الإنفـاق الإسـتهلاكي والإستثماري وفي الحقيقه فإن تأثير رفع سعر الفائده علي الإستثمار قد يكـون بطريق غير مباشر عن طريق ما ينتاب سوق المال من افتقـاد الثقـه وسـيادة النزعه التشاؤميه وليس عن طريق الأثر المباشر لرفـع سـعر الفائـده علـي الإستثمار والإستهلاك وبعباره أخري فإن اللجوء إلي السياسه النقديه للحد مـن التضخم نادرا ما لا يكون فعالا إذا ما كانت تسلك الأساليب متوسـطة الوطـأه في حين أن القوه في استخدم اساليب السياسه النقديه ربما عرقلت نمو البنيـان الإقتصادي القومي مؤدية بذلك إلي آثار خطيره لا يمكن مجابهتها .

ويستدل من الشواهد التاريخيه علي أن أساليب السياسه النقديـه غالبـا ما كانت غير فعاله في الحد من الضغوط التضخميه ففي خلال فترة مـا بعـد الحرب العالميه الأولـي (١٩١٩ - ١٩٢٠) عجـزت عـن أسـعار الفائـده المرتفعه عن الحد من تضخم الأسعار وعليه فإن اللجوء إلي أسـاليب السياسـه الماليه مصحوبه باساليب السياسه النقديه يـؤدي إلـي الـتحكم فـي التضـخم وتحقيق الإستقرار والرخاء للإقتصاد القـومي ويتطلـب هـذا الأمـر اتخـاذ الإجراءات التاليه :

١- لابد أن تستهدف السياسه الماليه في المقام الأول للعمـل علـي خلـق فـائض ضخم في الميزانيه ويتطلب ذلك بدوره تخفيض الإنفاق الحكـومي إلـي أقـل مستوي ممكن ، كما يجب عدم تخفيض الإنفاق الحكومي إلـي أقـل مسـتوي ممكن كما يجب عدم تخفيض المعدلات الضريبيه كما يلزم اسـتخدام فـائض الميزانيه في تسديد قروض الحكومه المختلفه من البنوك والأفراد ممـا يـؤدي إلي انقاص احتياطيات البنوك وبالتالي مما يحـد مـن قـدرتها علـي خلـق الإئتمان.

٢- يجب أن تستهدف السياسه الماليه مقاومة أي ضغط يسـتهدف زيـادة الأجـور ازديادا تضخميا وبعباره أخري فإن الإستثناء الوحيد لتلك السياسـه أن تكـون

زياده الأجور مصحوبه بزيادة الإنتاجيه ففي هذا الحال فقـط يمكـن السـماح بازدياد الأجور وحتي في هذه الحاله يجـب أن يكـون الإزديـاد محـدود أو متناسبا مع مقدار الإزدياد في الإنتاجية ٠

٣- يجب تقييد حرية الأفراد علي اسـتعمال الإئتمـان وبعبـاره أخـري يلـزم أن تستهدف السياسه الماليه الحد من قدرة اقتراضهم من الهيئات التي يعملون بهـا ولو من البنوك التجاريه ٠

٤- يجب التوسع في بيع السندات الإدخاريه (مثل شهادات الإستثمار) وفـي هـذا السبيل يلزم اتباع سياسه إعلاميه واسعهة النطاق تحقق الهدف المنشود ٠

٥- يجب الحد من الإستثمار في الخدمات إلا في أضيق الحدود وإلا فـي القنـوات التيثيريه الضروريه .

٦- قد يتطلب مكافحة التضخم اللجوء إلي نظام توزيع السـلع بالبطاقـات وتحديـد الأسعار لعدد معين من السلع والخدمات ٠

هذا ولقد نادي كثير من الإقتصاديين بـاللجوء إلـي السياسـه الماليـه وحدها كسبيل للتحكم في التضخم إلا أن مثل هذا الراي مردود عليه بـأن ذلـك لا يتفق وطبيعة السياسه النقديه فالنظام المصرفي والنقدي لابد أن يتسـم بقـدر كبير من المرونه ليؤدي وظيفته الطبيعيه ٠

دور النقود في السياسه الماليه

يري الكثيرون أن السياسه الماليه والتمويل بالعجز تعبيـر إلا أن ذلـك ليس صحيحا علي أي حال فازدياد الإنفاق الحكومي يؤدي إلـى ازديـاد تيـار الدخل القومي بغض النظر عن الطريقه المتبعه فـي التحويـل إلا أن التـأثير التوسعي لذلك الإنفاق يتوقف بدوره علي الطريقه المتبعه في التحويل وبصـفه عامه فهناك ثلاث طرق رئيسيه للتحويل وهي :

١- الإقتراض من النظام المصرفي (البنوك) ٠
٢- الإقتراض من الجمهور ٠
٣- تعديل النظام الضريبي ٠

فإذا لجأت الحكومه إلي الإقتراض من البنوك فإن الكميه المعروضه من النقود تزداد أما إذا لجأت الدوله إلى تحويل برامجها عن طريق الإقتراض من الجمهور فإن ذلك يؤدي إلي التخلص من الودائع التي ربما بقيت فيما عدا ذلك في صورة أرصده عاطلة أما إذا استخدمت الضرائب التصاعديه كسبيل للتمويل فإن ذلك قد يؤدي إلي الحد من مدخرات الفئات مرتفعة الدخول في المجتمع دون تأثر يذكر علي الإنفاق الإستهلاكي أما إذا لجأت الدوله إلي الضرائب غير المباشره (ضرائب المبيعات مثلا) فإن الدخل قد يزداد بنفس مقدار ازدياد الإنفاق الحكومي وعلي ذلك فإن التأثير التوسعي للإنفاق الحكومي يتغير بتغير طريقة التمويل ٠

ومن المهم في هذا الصدد دراسة العلاقه بين الأساليب الماليه الحكوميه والكميه المعروضه من النقود ، وفي هذا المجال فإن هناك سؤالان يفرضنان نفسيهما فمن ناحية هل يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي (أو الإستثمار الخاص) والمحول بطرق لا يترتب عليها ازدياد كمية النقود إلي زيادة الطلب الفعال وبالتبعيه الدخل القومي ؟ ومن ناحية أخري فهل يؤدي ازدياد كمية النقود بطرق لا تتعلق مباشرة للإنفاق علي السلع والخدمات الي ازدياد الطلب الفعال ؟ وتتوقف إجابة هذين السؤالين علي مرونة كل من دالة تفضيل السيوله والدالة الإستثماريه بالنسبه لسعر الفائده كما تتوقف علي ما إذا كانت الداله الإستهلاكيه تنتقل إلي أعلا أم إلي أسفل نتيجة لتغيرات سعر الفائده وفيما يلي نناقش حالات ثلاث لبيان تأثير مرونة تلك الدول بالنسبه لسعر الفائده ٠

الحالة الأولي :

إذا ما كان منحني تفضيل السيوله (ت) غير مرون علـي الإطـلاق بالنسبه لسعر الفائده (أي إذا كانت النقود تستخدم لغرض المعـاملات فقـط) فتستخدم لغرض المعاملات فقط) فإنه يترتب علـي ذلـك أن تصـبح الدالـه الإستثماريه مرنه لتغيرات سعر الفائده كمـا أن الدالـه الاسـتهلاكيه لابـد وأن تنتقل إنه يترتب علي ذلك أن تصبح الداله الإستثماريه مرنـه لتغيـرات سـعر الفائده كما أن الداله الإستهلاكيه لابد وأن تنتقل إلي أعلا بتناقص سعر الفائـده وفي ظل هذه الظروف فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلي ازدياد الدخل القـومي النقدي وعليه ففي مثل هذه الأحوال فإن السياسه النقدية وحدها يمكن أن تكـون علي جانب كبير من الفاعليه في رفع الدخل النقدي كما لا تظهر الحاجـة فـي ظل هذه الظروف لاستخدام السياسه الماليه ٠

ففي ظل الظروف سالفة الذكر فإن ازدياد كمية النقود إمـا أن ينتهـي مباشرة إلي أسواق السلع والخدمات وإما قد ينتهي إلي تلـك السـواق بطريـق غير مباشرة عن طريق تأثير انخفاض سعر الفائده وتـأثيره علـي الإسـتثمار وبالرجوع إلي شكل (٢٦) فإن زيادة كمية النقود مـن (ق ١) إلـي (ق ٢) يؤدي إلي ازدياد الدخل والمبيعات إلي مسـتوي يـؤدي إلـي ازديـاد النقـود المطلوبه بالمعاملات وعند هذا المستوي فإن الجمهور لن ينظر إلـي الزيـاده في النقود علي أنها إضافه صافيه إلي الدخل المنفق ٠

وفي ظل الظروف سالفة الذكر فيما يتعلق بالدوال (ت ، ث) والدالـه الإستهلاكيه فإن الإنفاق الحكومي غير المستند إلي ازدياد كمية النقود سـيكون غير ذي أثر ذلك لأن ازدياد الإنفاق العام يتطلب بدوره ازديـاد كميـة النقـود اللازمه للمعاملات وفي مثل تلك الظروف سالفة الذكر فإن الدوله سـتلجأ إلـي تمويل إنفاقها العام غير المصحوب بزيادة كمية النقود عن طريق بيع السـندات الحكوميه مما يؤدي إلي ارتفاع أسعار الفائده أو قد تلجأ الدوله إلـي تخفـيض

الإستهلاك وباستخدام هذه الأساليب يمكن للحكومه تجميع الأرصـده اللازمـه للتمويل غير أن هذه الأساليب وإن أدت إلي ازدياد الإنفاق الحكـومي إلا أنهـا بدورها ستؤدي إلي انقاص مستويات الإستثمار الخاص (عـن طريـق رفـع سعر الفائده) أو إنقاص مستويات الإستهلاك وعليه فإن الإنفـاق الحكـومي إن لم يكن مصحوبا بازدياد كمية النقود وفي ظل القروض سـالفة الـذكر قـد لا يكون له أي تأثير علي الدخل القومي .

الحاله الثانيه :

إذا كانت دالة تفضيل السيوله (ث) تتصف بأنهـا مرنــه لحـد مـا بالنسبه لسعر الفائده في حين ظل الإستثمار مرنـا بالنسـبه إلـي (ف) فـإن ازدياد كمية النقود غير المصحوب بزيادة الإنفـاق المـالي الحكـومي تـؤدي جزئيا إلي ازدياد مستوي الدخل النقدي إلا أن الإزدياد في الدخل سيكون نسـبيا أقل منه في الحالة الأولي . ويتأتي ذلك نتيجة لأن دالة (ث) علـي درجـة من المرونه بالنسبه لسعر الفائده وطبقا لذلك فإن شطرا من النقود الجديد سـيعد بمثابة إضافه إلي الدخل الممكن التصرف فيه بينما يجـورد الإحتفـاظ بشـطر منه في صورة أرصده عاطلة وعليه فإن الدخل لن يزداد بنفس نسـبة ازديـاد الكميه المعروض من النقود .

ومن ناحية أخري فإن الإنفاق المالي الحكومي غير المصحوب بزيـادة الكميه المعروضه من النقود سيؤدي جزئيا إلي ازدياد الدخل النقـدي فالإنفـاق الحكومي غير المصحوب بزيادة عرض النقود في ظل ظروف الحالـه الثانيـه سيؤدي إلي تلافي النقص في الإستثمار الخاص الناشيء عـن ارتفـاع سـعر الفائده .

الحالة الثالثه :

في ظل هذه الحاله سنفترض أنه إما أن داله (ت) لا نهائيه المرونـه بالنسبه لسعر الفائده او ان كلا من الدالة (ت) والدالة الاستهلاكية غير حساسـة

على الاطلاق لتغيرات سعر الفائدة فتحت اى من تلك الظـروف فـان زيـاده كمية النقود غير المصحوبة بالانفاق المالى ستكون غير فعالة على الاطلاق فـى تحقيق ازديار الدخل القومى ٠

فاذا ما كان (ت) تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فان زيـادة الكميـة المعروضة من النقود بمفردها (اى دون ان تكون مصحوبة بالسياسة الماليـة) ستؤدى الى ازديار حجم الارصدة العاطلة فقط وبعبـارة اخـرى فـان زيـادة الكمية المعروضة من النقود لن تؤدى الى رفع مستوى الانفاق الخـاص ومـن ناحية اخرى فاذا ما كان كل من الدالة الاستثمارية والدالة الاسـتهلاكية غيـر حساسين تماما لتغيرات سعر الفائدة فان ازياد كمية النقـود لـن يـؤثر علـى الانفاق الخاص حتى ولو كانت مرونة دالة تفضيل بالنسبة لسعر الفائـدة اقـل من لا نهاية ٠

وعلى هذا الاساس فانه اذا كانت مرونه دالة تفضـيل السـيولة بالنسـبة لسعر الفائدة ما لا نهاية فانه يكون من الممكن عن طريـق الانفـاق التغيـرى الحكومى الحصول على النقود اللازمة للمعاملات مـن الارض العاطلـة دون رفع سعر الفائدة وعليه فانه لن يترتب على ذلك تأثير سـيء علـى كـل مـن الاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص حتى لو كانا اقل حساسية لسعر الفائـدة ومن ناحية اخرى فانه اذا كان كل من الدالة الاستثمارية والدالـة الاسـتهلاكية غير حساسية على الاطلاق لتغيرات سعر الفائدة فان ازدياد سعر الفائـدة لـن يؤثر تأثيرا سيئا على الاسـتهلاك الخـاص والاسـتثمار الخـاص وسـيجرى الحصول على النقود اللازمة للمعاملات من الارصدة العاطلة ولكـن باسـعار فائدة اكثر ارتفاعا غيران ارتفاع سعر الفائدة لـن يـؤثر تـأثيرا سـيئا علـى الاستثمار الخاص او على الانفاق الاستهلاكى حيـث ان هـاتين الـدالتين قـد رفضنا انهماغير حساسيتن على الاطلاق بالنسبة لتغيرات سعر الفائـدة وعليـه فان السياسة المالية (المستهدفة لزيادة الانفاق التغيرى الحكومى) حتـى ولـو

لم تكن مدعمة بالسياسة المالية (أى دون زيادة الكمية المعوضة من النقود) ستؤدى الغرض المستهدف منها فى صورة رفع مستوى الدخل النقدى .

وفى الحياة الواقعية فان الفروض الخاصة بالحالة الاولى تصف لعد كبير ظروف مجتمع غنى الموارد الطبية غير متقدمة صناعيا ويحقق نموا سريعا ومتزايدا فى هذه الحالة فان نظرية الكمية والسياسة النقدية يمكن ان يلعبا دورا هاما وفى الواقع فان تلك الظروف هى التى ادت الى سيادة النظرية الكلاسيكية اما الفروض الخاصة بالحالة الثالثة فانها تصف حالة بنيان اقتصادى على جانب كبير من التقدم ذو قطاع صناعى ضخم تتوافر لديه الاساليب التكنولوجية المتقدمة والمعدات الرأسمالية لاكثر كفاءة ، اما فروض الحالة الثانية فهى تبدو بصفة عامة اكثر احتمالا تحت الظروف الطبيعية وتحت هذه الظروف فان دالة تفضيل السيولة تتصف بشىء من المرونة بينما بعد كل من دالتى الاستثمار والاستهلاك اقل تأثرا بسعر الفائدة وفى هذه الظروف فان كل من السياسة المالية والسياسة النقدية يكمل بعضها بعضا وكلاهما لاغنى عنها لوضع الاخرى موضع التنفيذ وبعبارة اخرى فان الاستناد الى احدها يمكن ان تكون فعالة جزئيا فقط.

برامج السياسة المالية :

يمكن تقسيم برامج السياسة المالية الى ثلاث اقسام اساسية يلجأ الاقتصاد القومى الى اى منها لتفادى التقلبات الدورية فى كل من الدخل والعمالة .

١- الميزانية المتوازنة :

يمكن تنفيذ برنامج الميزانية المتوازنة اما على اساس قدر ثابت من الانفاق الحكومى خلال مختلف سنى الدورة او على اساس ازديار الانفاق الحكومى فى خلال سنوات الرواج نظرا لازديار الحصيلة الضريبية مع

تخفيض الانفاق الحكومى خلال سنوات الكساد والناشئة بـدورها عـن نقـص الحصيلة الضربية واذا ما كان الانفاق الحكومى ثابتا على مدار الـدورة فـان ذلك يعنى خفض المعدلات الضريبية فى فترات الرواج وازديادهـا فـى سـنى الكساد وذلك حتى يتسنى جعل الايرادات كافية لمجابهـة بنـود المصـروفات الثابته ٠

<u>٢- الميزانية المحققة للاستقرار :</u>

يطالب هذا النوع من برامج السياسة المالية حجم الانفاق العـام علـى مدار الدورة التجارية على ان يتحدد حجم ذلك الانفاق على اساس الاحتياجـات الاجتماعية المتسعة مع قيم المجتمع كما تنادى هذه السياسة الماليـة بمعـدلات ضريبيه ثابته والمعدله لتحقق توازن الميزانيه عند مستوي عماله يبلغ حـوالي ٩٣% وعليه فإن مستوي العمال الكامل وهو ما يـوازي ٩٦% مـن المـوارد انبشريه) يؤدي إلي تحقيق فائض بالميزانيه نظرا لثبات المعـدلات الضـريبيه أما إذا ما كان مستوي العماله يقل عن ٩٣% فإن الميزانيه ينشـأ بهـا عجـز حيث تنكمش الحصيله الضريبيه نتيجة لتراجع الدخول ٠

ويري أنصار هذا المبدأ أن تحقيق عجز بالميزانيه في سنوات الكسـاد نتيجة لتناقص الإنفاق الخاص بمعدل يقل عن التمويل الضريبي كما أنـه فـي سنوات الرواج فإن تحقيق فائض بالميزانيه ينشأ عن طريق ازديـاد الحصـيله الضريبيه بمعدل يزيد عن معدل ازدياد الإنفاق الخاص وبعبـاره أخـري فـإن هذا البرنامج يؤدي إلي تحقيق الإستقرار للبنيان الإقتصادي القومي ٠

غير أن الميزانيه المحققه للإستقرار تفترض (في ظل خطتها للإنفـاق العام وتركيبها الضريبي) إن البنيان الإقتصادي القومي متجهه أتوماتيكيا نحـو العماله الكامله كما أنها تفضل في أن تأخذ في الحساب الأساسي الـذي تسـتند إليه حالات الرواج والسرعه التي يمكن أن يتحول بها الإقتصاد القـومي إلـي الركود وصعوبة إيقاف الركود إذا ما بدأت العوامل المؤديه إليه فـي التفاعـل

وأما القول بأن الإقتصاد القومي يميل بطبيعة إلي تحقيق العماله الكامله فيتفق بعينه مع قانون ساي ومن ناحية أخرى فان عوامل الاستقرار الذى يستند اليه البرنامج عوامل مخففة لا يمكن ان تفلح فى علاج كساد شديد الوطأة او تضخم واسع النطاق وفضلا عن ذلك فان هذه السياسه تفضل فى ان تأخذ فى الاعتبار النمط الاستهلاكى وعلاقته بالدخل فالنمط الاستهلاكى يتغمر مع الزمن غمر ان مثل هذا التغير يتسم بالبطء الشديد وبالاضافة الى هذا فان هذا البرنامج لا يقدم اى تأكيد لان الاقتصاد القومى سيبلغ حده العمالة الكاملة فى سنوات الرواج .

٣- الميزانية التعويضية :

يتسم هذا النوع من السياسات المالية بأنه سريع الاستجابة شديد المرونة يمكن تعديله بسرعة غير امه لا يتسق مع التخطيط طويل الامد والسياسات المتضمنة لمشروعات التنمية والاسكان والاشغال العامة ويتطلب هذا البرنامج نظاما ضريبيا مرنا ففى خلال سنى الكساد يلزم ان تقوم الدراسة بالتوسع فى الانفاق وعلى الاخص الانفاق الاستثمارى كما يجب خفض معدلات الضرائب وبعبارة اخرى يجب ان تعمل الدولة على تحقيق عجز فى الميزانية ويؤدى خفض معدلات الضرائب الى ازديار الدخول الممكنة التصرف فيها مما يشجع الانفاق الاستهلاكى ومما يؤدى الى خفض معدلات الفائدة التى ربما يؤثر على الاستثمار الخاص ومن ناحية اخرى فان التوسع فى البرنامج التغييرى الحكومى يؤدى الى نقل منحنى (ت ق) الى اليسار مما يؤدى الى ازديار الدخل النقدى للمجتمع ومما يؤدى الى ارتفاع معدلات الاجور والعمالة .

اما فى سنوات الرواج فيجب على الدولة ان ترفع من المعدلات الضربية من ناحية يجب ان تنكمش الانفاق الاستثمارى الحكومى وبذلك تحقق الدولة فائضا فى الميزانية ويترتب على رفع معدلات الضرائب ازديار

الحصيلة الضريبية مما يؤدى الى الحد من الاستهلاك والاستثمار الخاص كما ان تخفيض الاستثمار الحكومى يؤدى الى انتقال منحنى (ت ق) الى اليمين مما يؤدى بالتبعية الى انكماش الدخل النقدى وبالتالى الى الحد من ارتفاع الاسعار والاجور ٠

ثالثاً : التوليفه المثلي من عناصر السياسة الإقتصادية :

والسؤال الذي لاشك سيواجه واضع السياسه الاقتصادية يتمثل في كيفية الإختيار من بين السياستين (الماليه والنقدية) أو توليفة منهما للعمل علي زيادة مستوي الناتج والدخل (إذ لم يكن الإقتصاد قد بلغ حد التشغيل الكامل) ٠

رأينا من قبل أنه يمكن اللجوء إلي سياسة نقديه توسعيه فعن طريق زيادة عرض النقود، ينتقل، ينتقل منحني (ت ق) ناحية اليمين، فينخفض سعر الفائده ويرتفع مستوي الدخل ٠ كما يمكن أن نستخدم السياسة الماليه التوسعيه لينتقل منحني (ت ق) ناحية اليمين، فينخفض سعر الفائده والدخل. والأكثر من هذا يمكن تحقيق الزياده في الدخل عن طريق دمج بعض إجراءات السياستين معا ويعتبر اختيار السياسه الاقتصادية الملائمه من أهم وأعقد الموضوعات التي تجابه الخبراء والتنفيذيين الإقتصاديين إذ أنه ثمة اختلاف شديد حول مرونة وفعالية أي من السياستين، والسرعه التي يمكن معها استخدام أي منهما كأداة (للإستقرار الإقتصادي) وسنكتفي بتوضح أثر هذه السياسات علي مكونات (عناصر) الطلب الكلي المختلفه لأن هناك فارقا شاسعا بين السياستين: الماليه والنقدية في هذا الصدد ٠

ويقع أثر السياسة النقديه علي تلك العناصر من الطلب الكلي التي تكون شديدة الحساسيه لتغيرات سعر الفائده، مثل الإنفاق الإستثماري عموما، والإستثمار في المباني السكنيه بصفة خاصه وعلي عكس ذلك فإن تأثير السياسه الماليه يتوقف علي نوعية السلع التي تشتريها الحكومه (السلع

التموينيه أو معدات الـــدفاع) وعلـــي أنـــواع الضــــرائب (علـــي الأربـــاح) والمدفوعات التحويليه المختلفه (إعانات البطاله مثلا) فهذه السياسة تؤثر فـــي النهايه علي مستوي الطلب الكلي والدخل، ولكنها تختلف فـــي تأثيرهـــا علـــي قطاعات الإنتاج أو فئات المستفيدين المختلفه، فتخفيض الضرائب يـــؤدي إلـــي زيادة مباشره في الإنفاق علي الإستهلاك كما تؤدي إعانة الإستثمار إلي زيـــادة الإنفاق الإستثماري ... وهكذا.

الفصل السابع
النقود والبنوك

أولا : النقود وسعر الفائده في الفكر الكنزي

ثانيا : البنوك المركزيه

ثالثا : العمليات المصرفيه : التنظيم والهيكل

الفصل السابع
النقود والبنوك

أولا : النقود و سعر الفائدة في الفكر الكينزي:

تضمنت النظرية العامة لكينز تحليلا واستنتاجات تتعلق بمستوي العمالة ومعدل الفائدة والنظام النقدي وقد تعمد ان يدرج تلك الابواب الثلاثة ضمن كتابة المشهور " النظرية العامة العامة للتوظف والفائدة والنقود " حتي يوحي بالعلاقة الوطيدة بينها واثرها علي الحياه الاقتصادية بوجه عام ٠

وعالم الدراسات الاقتصادية مدين لذلك المفكر العظيم بالكثير من التجديد الذي ادخله علي دراسة علم الاقتصاد ولا يستطيع ناقد مهما كان متحيزا ان ينكرفضل جون مينارد كيزليس فقط لما جاء به من حديث مبتكر بل لان جراته العلمية وخروجه عن القيود الفكرية التي خلقها المدرسة الكلاسيكية قد نبها الاذهان الي افاق جديدة في علم الاقتصاد وفتحا لابواب كثير من البحوث والاراء القيمة التي ندرس " الثوره الكينزية " لما كتب لها ان تنتشر ٠

ولا يمنعنا الاعتراف بفضل كينز العلمي من التنبه الي ضرورة تصحيح اخطاء شائعة بالنسبة لنظرياته واستنتاجاته فقد كان كينز يكتب في سن ما بعد الازمة العالمية الكبري عام وكان متأثرا بطابع خاص من النظم الاقتصادية وكانت مشاهدته التي بني عليها استنتاجاته مستمده الي حد كبير من واقع الاوضاع القائمة في انجلترا والمراحل التي مربها التطور بأن استنتاجات نظريات كينز واراءه تنطبق علي جميع النظم الاقتصادية وانها صحيحة بالنسبة لجميع الدول والمجتمعات الا يتوافر وشروط معينة ٠

أن كينز حينما كان يعالج المشاكل الاقتصادية ويتحـري الـدوافع وراء الازمات لم يكن يفكر في النظم السائده في الدول غير الصناعية أو في الـدول المتخلفة فالاراء – والاستنتاجات التي اوردها لا تنطبق برمتها علي الاوضـاع الاقتصادية في جمهوريتنا او الهند مثلا وان كان الجـائز القـول بـأن بعـض الظواهر الاقتصادية والبعض فقط – قد يمكن تفسـيرها جزئيـا علـي ضـوء الاراء الكينزية ٠

وان كان هذا التحذير ينطبق بصورة عامة علي اراء كينز فيما يتعلـق بمستوي التوظف والدخل ومضاعف الاستثمار مـثلا فانـه ينطبـق بصـورة خاصة علي ارائه في معدل الفائدة ٠ فدراسة التحليل الكينزي لمعـدل الفائـدة تفترض نموذجا لنظام اقتصادي قائم علي اساس الرأسـمالية الحـره حيـث لا تتدخل السلطات المركزية الا في توجيه السياسـة النقديـة للـبلاد بالاسـاليب التقليدية المعروفة ٠ فالنظام الاقتصادي الذي افترضه كينـز – أو الـذي بنـي عليه استنتاجاته – نظام يسود مجتمعـا متقـدما مـن النـاحيتين الصـناعية و الرأسمالية ، تتوافر فيه وسائل الائتمان المصرفي ، ويقوم علـي أسـاس حريـة النشاط الخاص مع قام اسلطة المركزية بكل ما مـن شـأنه خدمـة هـذا النشـاط وحماية ، لا منافسته او محاولة لقضاء عليه ٠

وخلاصة القول أن الاراء الكينزية ليسـت المفتـاح السـحري لحـل المشكل الاقتصادية في كل زمان ومكان – كما يظن البعض ولا هـي بالكلمـة الاولي والاخيره في عالم الدراسات الاقتصادية رغم الاعتـراف بانهـا تعتبـر تجديدا وابتكارا يستحق كل تقدير وبخاصة لانهـا سـاعدت الدارسـين لعلـم الاقتصاد علي الخروج من القيود التي كانت تفرضها علينا النظريـات السـابقة التي كانت تعتمد اغلبها علي التوازن الجزئي اقتصاديات السكون ٠

ولما كان التحليل الكينزي لمعدل الفائد يعتمـد علـي دراسـة النظـام النقدي المصرفي ، كما يعتمد علي تفهم فكـرة الادخـار والاسـتثمار ، فمـن

الصواب ان تكون فكرة مقتضية مبسطة عن النقود ووظائفها قبل الخوض في جوهر النظرية الخاصة بتحديد معدل الفائدة علي أساس طلب وعرض النقود.

١ – طبيعة النقود :

النقود عباره عن سلعه تتسم بأنها تحقق نفعا بطريق غير مباشر ولكن الطلب عليها لأسباب تختلف عن السلع افستهلاكيه والتي تطلب لأنها تحقق نفعا مباشرا حيث تشبع الرغبات عن طريق استنفاذها ، وعن السلع الرأسماليه وهي أيضا نافعه حيث تغير من طبيعة المنتجات إلي منتجات أخري أكثر نفعا

وتتمثل الشروط الواجب توافرها في السلعه لتصبح نقودا في :

- أن تحوز قبولا عاما لدي أفراد المجتمع : كوسيله لسداد الديون أو سداد قيمة سلعه أخري ، وصفه القبول صفه أجتماعيه لا ترتبط بالصفات الفيزيقيه للسلعه ، فلو صار العرف بين الأفراد(اعتقد الأفراد) في المجتمع أن السلعه المستخدمه لها قبول عام أصبحت نقودا ٠ ولذا ظهرت العمله الذهبيه ، الفضيه ، الورقيه ، السبائك وكلها كانت مقبوله ، وقد ينشأ القبول العام بقانون يقرر أن سداد الديون بهذا (الشيء).
- تجانس وحداتها: بحيث تكون أي منها بديلا تاما لغيرها ولا يكون لدي الفرد تفضيل لوحده علي وحده أخري أي رد القرض (نقود) يكون بالمثل وليس بعينه.
- القابليه للتجزئه: حيث تكون قابله للتجزئة إلي وحدات ذات قيمه ملائمه لتسهل المعاملات الصغيره (الجنيه ينقسم إلي أجزاء منها النصف والربع ٠٠)
- صعوبة التلف: عدم القابليه للتلف بسهوله ، أي يكون معمرا نسبيا حيث يكثر تداول النقود بين أيدي كثيره ٠
- سهولة الحمل: لسهولة حمل القدر الكافي لشراء ما يلزم الفرد لذلك صدرت أوراق بنكنوت فئات كبيره مثل ١٠٠ جنيه في مصر ٠

٢ - وظائف النقود :

عندما نتكلم عن النقود فاننا نقصد كل ما يقوم بوظيفة النقود سواء كانت نقودا معدنية او ورقية ، رمزية أو الزامية ، ويمكننا تلخيص وظائف النقود *كما يلي :*

أ - **النقود وسيط للمبادلات :**

فهي واسطة يقبل الجميع التعامل بها يقبلونها عند استلام حقهم قبل الغير ويدفعونها للغير عند القيام بالتزامات فهي وسيط معترف به في المبادلات كالبيع والشراء مهما كان نوعها ·

ب - **النقود وسيط للقيم او وحدة للمعاملات الحسابية :**

فهي بالنسبة لقيم السلع والخدمات كالياردة أو المتر بالنسبة للاطوال والابعاد وواضح ان نظام المقايضة اصبح غير ملائم للحياة الاقتصادية في المجتمع الحديث ومن ثم كان من اللازم ايجاد مقاس موحد (جنية أو قرش أو شلن أو دولار) تقاس به قيم السلع فتسهل بذلك المعاملات والمبادلات ·

جـ - **النقود وسيلة للاحتفاظ بالثروات :**

أي انها " مخزن " للقيمة فهي لا تبلي ولا تفقد قيمتها بالتقادم ولا تحتاج الي صيانة كبعض انواع الثروة ·لذلك كان من السهل علي الافراد الذين يريدون ادخار ثروة ان يدخرونها في شكل نقود أو كودائع في أحد البنوك ·

د - **النقود مقياس للدفع بالاجل :**

فهي الوسط الذي تعقد علي أساس القروض ·بها تدفع في الامد القصير والامد الطويل وهي التي تقرض الي المقترضين وبها تتم جميع المعاملات الاجلة ·

ويلاحظ ان وظائف النقود كوسيلة للاحتفاظ بثروة او وحدة المعاملات الاجله مستمدة من الميزه أو الخاصية التي تميز النقود عن غيرها من السلع

فالنقود لا تفقد قيمتها بمرور الزمن ولا خوف علي من يقرض نقود أو يختـزن ثروة أن يخسر بمرور الوقت نتيجة لتغير في قيمة حقه او قيمة ثروتـه • واذا طرأ تغير جوهري علي قيمة النقود ، فلاشك انها ستفقد مزيتهـا التـي تجعـل الافراد يفضلونها كمخزن للثروات أو وسيط للمعاملات الاجلة • يحـدث هـذا مثلا في حالات التضخم العنيفة ، حيث نجد الافـراد يتهربـون مـن التعامـل بالنقود ويفضلون التعامل بنقود دولـة أخـري أو بالـذهب أو يعـودون الـي المقايضة •

٣ – الطلب علي النقود :

يقصد بالطلب علي النقود رغبة الافراد في الاحتفاظ بـالنقود كاصـول نقدية حاضرة لاستخدامها فى احدي الوظائف التي اشـرنا اليهـا ، ويجـب ان نفرق بين الطلب علي النقود والطلب علي رؤوس الاموال اذ عندما تشير الـي الطلب علي النقود انما نريد أن نتحري الدوافع التي تجعـل الافـراد يفضـلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة معـدة للاسـتعمال فـي تحقيـق الرغبـات والقيـام بالالتزامات • نريد بمعني اخر ان نتحري السبب الـذي مـن اجلـه يفضـل الافراد الاحتفاظ بنقود سائلة والطلب علي النقود او كما يسمية كينـز تفضـيل السيولة يتوقف، علي ثلاثة دوافع هامة نلخصها فيما يلي :

أ – دافع المعاملات: Transactions

يريد الافراد الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بجميع المعاملات الازمة لهـم في حياتهم الاقتصادية • فهناك حاجات دورية تتحدد يوميا او عدة مرات فـي اليوم كالاكل والانتقال الي محل العمل ، واشباع هذه الحاجـات يتطلـب دفـع الثمن ، فعلي الفرد اذن ان يحتفظ بكمية من دخله في شكل نقود سـائلة حتـي يقوم باشباع حاجاته وبعض الالتزامات قد يتجدد اسبوعيا او شهريا مثـل دفـع ايجار المسكن واستهلاك الكهرباء ، أو كل ستة اشهر كمـا فـي حالـة دفـع مصاريف المكالمات التليفونية أو سنويا كما في حالة دفع قسـط التـأمين • ولا

يقتصر دافع المعاولات علي المستهلك بل ان المنظم ايضـا عليـه ان يحـتفظ بنقود سائلة لكي يدفع الاجوار الاسـبوعية او المرتبـات الشـهرية او لشـراء المواد الخام اينما تستدعي حالة الانتاج ٠

ومن الواضح ان كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض (دافع المعـاملات) تتوقف علي دخل الفرد هناك فرق مثلا بين ما يريد الفرد الاحتفاظ به كنقـود سائلة لهذا الغرض اذا كان دخله عشرة جنيهات في الشهر اذا كان دخله مائـة جنية شهريا كذلك بالنسبة لمنظم فكلما كان حساب التشغيل اكبر كلمـا توقعنـا ان تكون المعاملات علي نطاق اوسع وبذا تزيد كمية النقود السائلة التي يجـب علي المنظم الاحتفاظ بها للقيام بالتزاماته

ب – دافع الاحتياط : Precautionary

ان كمية النقود التي يريد الافراد الاحتفاظ بها سائلة تحت هـذا البنـد مستمدة بوجه عام وظيفة النقود " كمخزن للقيمة أو وسـيلة للاحتفـاظ بثـروة فالفرد قد يفكر في الطوارئ والظروف الاستثنائية التي تضـطره الـي القيـام بأعباء مالية غير متوقعة كحالات المرض أو الكوارث أو الفصل من الوظيفـة او غير ذلك من الاخطاء التي لا تعلمها الا الله ٠ وربما كـان الاحتيـاط مبنيـا علي التفكير في ظروف مستقلة سعيدة اذ يفكر الفرد في ايام اصطياف او ايـام الاعياد والافراح فيحتفظ برصيد نقدي في احدي البنوك أو بنقـود سـائلة فـي جيبه احتياط " للزيادة في المصـاريف التـي تتطلبهـا مثـل تلـك الظـروف والمناسبات ٠

و يقال ان كمية النقود المطلوبة بدافع الاحتياط تتوقـف علـي ميـول الافراد وطبائعهم ٠ فالفرد الذي يعمل ليومه كانه يعيش غـدا ، لا يفكـر فـي الطوارئ أو الكوارث ولايهتم بالافراح والمناسبات ومن لن يفكر في الاحتفـاظ بنقود سائلة يستخدمها في ظروف مستقبله غير متوقعة ٠ وعلي العكـس مـن ذلك نجد ان الفرد الحريص يبالغ في توقع الحوادث والاحتياط لها ٠ كمـا اننـا

نجد ان التفاؤل يسود الافراد (وبخاصة العمال ورجال الاعمـــال) فـــي حالـــة الرواج الاقتصادي وعلي العكس من ذلك يسود التشاؤم والتخوف من الخســـائر في حالات الكساد . " فنجد الافراد ميالبين الي الاحتفاظ بكمية اكبر من النقـــود بدافع الاحتياط وبصورة عامة تتوقف الكمية التي يطلبها الافـــراد مـــن النقـــود السائلة بدافع الاحتياط علي مستوي دخلهم ، اذ تكون كبيرة نســـبيا كلمـــا كـــان الدخل كبير وضئيلة كلما كان مستوي الدخل منخفضا .

جـــ - دافع المضاربات : Speculations

يريد بعض الافراد الاحتفاظ بكميـــة مـــن النقـــود لا ســـتخدامها فـــي المضاربات المستقبلة ومثلهم في ذلك كمثل من يحتفظ بنقود ليغلمـــر بهـــا فـــي ميدان السابق او لعب الاوراق أو الرهانات أملا في الحصول علي كســـب دون تعب او جهد والمضاربات التي يقصدها كينز هـــي المضـــاربات فـــي ســـوق الاوراق المالية .ولنضرب لذلك مثلا مبسطا .

هناك سندات مضمونة (سندات حكومية ممتـــازة أو ســـندات الدرجـــة الاولي) وهذه السندات تعطي دخلا ثابتا ، أي تدفع لحامليها فوائد ثابته مهمـــا تغيرت الظروف واذا فرضنا ان قيمة سند الدرجة الاولي هذا مائة جنيـــة وانـــه يدفع فائدة ثابتة بواقع ٤% سنويا فمن المتوقع ان يكون سعر الفائدة هذا قريبـــا من مستوي الفائدة علي الاسهم والاوراق - الماليـــة الاخـــري ، مـــع مراعـــاة الفروق الناتجه عن درجة المخاطره النسبية التـــي تشـــملها الخاصـــة اذا مـــا قورنت بسندات الحكومة المضمونه ذات الدخل الثابت .

وسنفرض للسهولة ان الدخل الثابت هذا الذي تغله السندات المضـــمونة بواقع ٤% يتعادل مع المستوي العام لســـعر الفائـــدة ، أي اننـــا نفتـــرض ان مستوي الفائدة علي انواع الاسهم الاخـــري هـــو ايضـــا ٤% ســـنويا فلـــو ان المستوي العام لسعر الفائدة انخفض الي ٢% سنويا فلابـــد ان نتوقـــع ارتفـــاع ثمن السند الحكومي المضمون ذي الدخل الثابت الي ٢٠٠ جنية .

وذلك لان مائه جنيه "تستثمر " فى مشاريع خاصة تغـل ٢%سـنويا ، بينما السند الحكومى الواحد وقيمته الاسمية مائه جنيه يغل ٤% وبصـفة دائمـة ثابتة فكان دخله الثابت هذا يعادل الفوائد علـى مـائتى جنيـه تسـتثمر فـى المشاريع الاخرى لذلك يزيد الاقبال على السندات الحكومية المضمونة ويرتفـع ثمنها واذا فرض ان ارتفع متوسط سعر الفائدة الى ٨% سنويا فمـن المتوقـع ان تنخفض قيمة السندات المضمونة ذات الدخل الثابت الى خمسين جنية للسـند وهكذا فاننا نجد فليق المضاربين يشترى السندات الحكومية بسعر مائة جنيه حاليـا ليضارب ويبيعها فى المستقبل بمبلغ ٢٠٠جنيه هذه هى المضـاربة لان سـعر الفائدة فى الظروف المستقبلة غيرمضمون او معروف وواضح ان كمية النقـود السائلة التى يحتفظ بها الافراد بدافع المضاربات تتوقف على المسـتوى العـام لسعر الفائدة وما يتوقع الافراد ان يكون عليه سعر الفائدة فى المسـتقبل . فـاذا توقع المضاربون انخفاض سعر الفائدة فى المستقبل اقبلوا على شراء السـندات الحكومية المضمونة لبيعها بسعر اعلى عندما يرتفع الثمن فى المستقبل فتكـون حينئذ كمية النقود السائلة فى ايدى الافـراد قليلـة (اى النقـود المخصصـة للمضاربات).وعلى العكس من ذلك اذا توقع الافراد انخفاض قيمـة السـندات المضمونة فانهم يفضلون الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقود السائلة.

خلاصة القول ان الطلب على النقود ، اى تفضيل الافـراد الاحتفـاظ بنقود سائلة بثلاثة دوافـع هـى دافـع المعـاملات، ودافـع الاحتيـاط ودافـع المضاربات، وحين نتكلم عن زيادة طلب الافراد على النقود فاننا نقصد زيـادة تفضيل الافراد للاحتفاظ بنقود سائلة فاذا كان مجمـوع النقـود المطلوبـة (ن) امكننا القول بان تلك الكمية تتكون من جزئين :

احدهما يحتفظ به الافراد بدافع المعـاملات والاحتيـاط ولـيكن (ن١).

والاخريحتفظ به الافراد بدافع المضاربات ونرمز له بالرمز (ن٢).

فكان ن= ن١+ن٢.

وقد اشرنا ان (ن١) تتوقف علي مستوي الدخل كما ان (ن٢) تتوقف علي سعر الفائدة .

أي ان ن١ = س ن (ل)

ن٢ = (ص ن (ف))

ونقصد من هذه الرموز ان كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربات (ن٢) تتوقف علي السيولة النقدية كما تتاثر بسعر الفائدة ويلاحظ ان (ن٢) هذه تتوقف في الحقيقة علي سعر الفائد المتوقع في المستقبل لا علي سعر الفائدة الحالي بالمعني الحصيح . اذن ما العلاقة ؟ العلاقة هي ان التغيرات المتوقعة في سعر الفائدة مرتبطة الي حد بعيد بسعر الفائدة في الوقت الحالي. هناك علاقة عملية بين سعر الفائدة والمستقبل وسعره الحالي. فاذا كان معدل الفائدة في وقت ما مرتفعا ، فمن المعقول ان يتوقع الافراد انخفاضه مرة اخري بعد مضي مدة من الزمن . وارتفاع سعر الفائدة حاليا معناه انخفاض في اثمان السندات ذات الدخل الثابت . وهذا الانخفاض في الوقت الحالي لابد ان يتبعه ارتفاع مرةاخري في المستقبل – وسيأتي تفصيل ذلك عند دراسة التقلبات الاقتصادية .

هناك اذن ثمن يعتبر ثمنا عاديا او معقولا لتلك السندات المضمونة ذات الدخل الثابت . فاذا كان ثمنها السائد حاليا اقل من هذا الثمن " العادي " فمن المنتظر انها سترتفع في المستقبل ولذا يقبل الافراد علي شرائها وارتفاع سعر الفائدة معناه انخفاض قيمة السندات المضمونة حاليا وتوقع ارتفاعها مستقبلا ، ولذل نجد الافراد يحولون نقودهم السائلة الي سندا مضمونة ، ولا نجد الكثير منهم يحتفظون بنقودهم لغرض المضاربة ويحدث العكس اذا توقع الافراد انخفاضا مستقبلا في قيمة تلك السندات بالنسبة لان ثمنها حاليا يعد مرتفعا، فنجد الافراد في هذه الحالة يفضلون الاحتفاظ بنقود سائلة ، ومن لديه

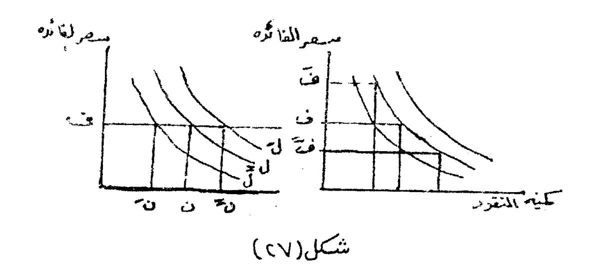
سندات مضمونة يتخلص منها بيعيا حتي لا يتعرض لخسارة اذا انتظر وباعها في المستقبل (حين يرتفع سعر الفائدة وتنخفض قيمة السندات) .

ونلاحظ هنا الفرق بين كينز ومن سبقه من الاقتصاديين الذين اعتبروا ان الافراد يفاضلون بين النقود والسلع فيحولون النقود الي سلع اذا توقعوا ارتفاع في اثمان الاخيره (السلع) أي انخفاض في قيمة النقود . ان كينز يعرض علي هذا الزعم ويقول ان انخفاض السلع مثلا قد يؤدي الي اعراض الافراد عن الاحتفاظ بسلع او اعراضهم عن شراء سلع ، ولكن ليس ذلك ان الطلب علي النقود يزداد . قد تنخفض اثمان السلع ولكن يبقي سعر الفائدة كما هو فيحول الافراد نقودهم الي سندات من الدرجة الاولي .

٤ – عرض النقود :

ان النقود ليست كسلعة من السلع تتمدد وتنكمش انتاجيا طبقا للتغير في الظروف، ولكن كمية النقود المعروضة في أي وقت هي في الواقع كمية النقود المتداولة في ايدي الافراد سواء نقدا متداولا أم ودائع مصرفية . فكمية النقود المعروضة في وقت ما هي كمية محدودة ثابتة معروفة قد يستعملها الافراد عدة مرات (أي تزداد بسرعة تداولها) وتودع في المصارف ، ثم تسحب للتعامل وتنتقل من ايدي افراد الي ايدي غيرهم ولكن كمياتها ثابتة في فترة معينة ، وكمية النقود في مجتمع اقتصادي معين تتوقف علي النظام المصرفي لهذا المجتمع وعلي السياسة المتبعة في خلق الائتمان أو خلق الودائع . ودراسة النظام المصرفي والنظم النقدية تتطلب اسهابا في عدد من النقط ليست هي موضع دراستنا هنا . فلنكتف اذن بالقول ان كمية النقود المعروضة ثابتة في وقت معين وهي عبارة عن مجموع النقود الموجودة في حيازة الافراد (مهما اختلفت اشكال تلك النقود – معدنية – ورقية ، مصرفية ودائع ......الخ) .

والان بعد ان عرفنا ان كمية النقود المطلوبة تتوقف علي سعر الفائـــدة من ناحية (ذلك الجزء الذي يتحدد بدافع المضاربات) . علي مستوي الـــدخل من ناحية اخري (ذلك الجزء الذي يتحدد بدافعي الاحتيـــاط والمعـــاملات) . يمكننا ان نستنتج اثر تغييرات سعر الفائدة والدخل علي كمية النقـــود المطلوبـــة ويمثل ذلك شكل (٢٧) . فنجد انه في حالة ما يكون ســـعر الفائـــدة (ف) ومستوي الدخل (ل) تتحدد الكمية المطلوبة من النقـــود عنـــد (ن) امـــا اذا تغير مستوي الدخل وانخفض الي (ل) مع بقاء سعر الفائدة كمـــا هـــو فـــان الكمية المطلوبة من النقود تقل وتتحدد عند (ن) ، ويحدث العكس ، أي تزيـــد الكمية المطلوبة من النقود الي (ن) اذا ارتفع مستوي الدخل الـــي (ل) مـــع بقاء سعر الفائدة علي كمية النقود المطلوبة اذ ابقي مستوي الدخل كمـــا هـــو . ويتبين ذلك ايضا من شكل رقم (٢٧) حيث في مستوي مـــن الـــدخل (ل) وسعر فائدة (ف) تتحد كمية النقود المطلوبة عند (ن) اما اذا ارتفـــع ســـعر الفائدة وبقي الدخل كما هو تقل الكمية المطلوبة من النقود وعلي العكـــس مـــن ذلك تزيد الكمية المطلوبة من النقود الي (ن) لو أن سعر الفائدة انخفض الـــي (ف) وبقي مستوي الدخل كما هو .



شكل (٢٧)

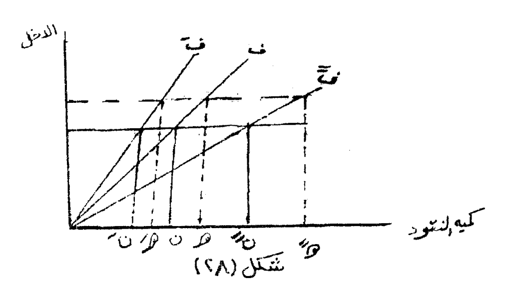
وقد نحاول النظر الي هذا الاستنتاج بصورة اخري كما هو موضح في الشكل رقم (٢٨) في هذا الشكل يقاس مستوي الدخل علي المحور الرأسي، وكمية النقود المطلوبة علي المحور الافقي . فنجد أن كمية النقود المطلوبة في مستوي معين من الدخل وسعر فائدة (ف) هي (ن) واذا ارتفع سعر الفائدة الي (ف) نقصت الكمية المطلوبة من النقود الي (ن) كما ان نقص سعر الفائدة الي (ف) يؤدي زيادة الكمية المطلوبة من النقود الي (ن).

كما اننا نلاحظ في هذا الشكل ايضا ان ارتفاع مستوي الدخل كما يبينه الخط المتقطع – يؤدي الي تغير كميات النقود المطلوبة بأسعار الفائدة المختلفة ، فبعد ارتفاع مستوي الدخل نجد ان سعر الفائدة (ف) تقابله كمية النقود المطلوبة التي تحددها النقطة (ه) وسعر الفائدة (ف) تقابله كمية تحددها النقطة (ه) وسعر الفائدة (ف) تقابلة كمية تحددها النقطة (هـ).

بعد أن عرفنا كيف يتغير الطلب علي النقود بتغير سعر الفائدة من ناحية ومستوي الدخل من ناحية أخري . يمكننا أن نكون منحني للطلب علي النقود في مستوي معين من الدخل هذا المنحني الذي رمزنا له في الشكل رقم (٢٨) بالرمز (س ن) أي سيولة نقدية ، يبين بنا كيف يزيد الطلب علي النقود كلما انخفض سعر الفائدة وكيف يقل كلما ارتفع سعر الفائدة . وهذا المنحني (س ن) هو منحني السيولة النقدية في مستوي معين من الدخل ، فاذا عرفنا كمية القنود المعروضة – أي الموجودة في وقت معين ، امكننا ان نستنتج سعر الفائدة السائد فعلا .

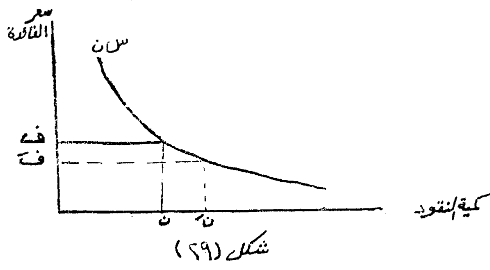
يتضح هذا من الشكل (٢٨) حيث يتحدد سعر الفائدة عند المستوي (ف) اذا كانت الكمية المعروضة من النقود تحددها النقطة (ن) . ويجدر بنا ملاحظة ان المنحني (س ن) مشتق من مستوي دخل معين فرضنا ثباته وعلية فاذا تغيرت كمية النقود المعروضة لسبب من الاسباب او بطريقة من

الطرق واصبحت تحددها الكمية (ن) فلا بد ان ينخفض ســعر الفائــدة الـــي المستوي (ف).



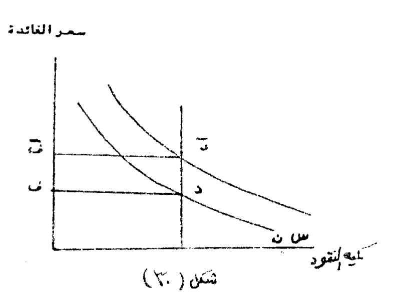
شكل (٢٨)

اما اذا بقيت كمية النقود ثابتة وتغير موضع منحني السيولة النقديــة – كان ينتقل الي اليمين كما هو مبين في الشكل رقم (٢٩) ، فيتحتم ان يرتفــع سعر الفائدة فاذا حدث مثلا ان تغير الطلب علي النقود بالزيــادة – أي اصـــبح الافراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة عن ان يشتروا بها سندات فــلا بــد ان يرتفع سعر الفائدة مع فرض كمية النقود المعروضة ثابتة .



شكل (٢٩)

يمثل هذه الحالة الشكل البياني التالى(٣٠) حيث تنتقل نقطة التـــوازن مـــن (د) سعر الفائدة من (ف) الي (ف) اذا تغير منحني السيولة النقدية وانتقل الـــي المستوي (س ن) ٠



شكل (٣٠)

ثانيا : البنوك والأعمال المصرفية

في هذا الجزء سنقوم بدراسة البنوك و المصارف ، و يجب علينـــا أن ننظر إلي طبيعة النظام المصرفي ، وأن نتفهم الطريقة التي تخلق بها البنـــوك نقود الودائع ، وأيضا ، الطريقه التي يتم بها تنظيم عـــرض النقـــود بواســـطة السلطات النقدية ٠

أ - نشأة البنوك وتطورها :

البنك هو عبارة عن مؤسسة تتعامل في النقود ، ويمكن القـــول بصـــفة عامه ، أن البنوك تسحب النقود الزائده من الناس الـــذين ليســـوا فـــي حاجـــة لاستعمالها في الوقت الحاضر ، وتقوم بإقراضها إلى أولئك الذين يكونون فـــي حاجة لاستعمالها لأغراض منتجة ٠

والبنوك الحديثة قد تطورت من بدايات صغيره جدا • فالبنوك في أولي مراحل تطورها كانت عبارة عن صياغ ، وفي أوربا كانوا أيضا صيارفة يقومون بمبادلة العملات ، وحيث أن الصياغ يتعاملون في المعادن الثمينه ، فإنه كان عليهم أن يرتبوا لتأمين خزائنهم • وقد بدأ الأفراد الذين لديهم نقودا زائده أو ذهب في إيداع معادنهم الثمينه تدريجيا لدي مثل هؤلاء الأشخاص ، لقد كان هذا - بطريقة بدائية - هو بداية ما يسمي ببنوك الودائع، فالصياغ كانوا يصدرون إيصالات ، مقابل المعدن الذي يتسلمونه ، وحيث أن كل واحد كان يعتقد في نزاهتهم ومقدرتهم علي دفع هذه الإيصالات ، فإن هذه الإيصالات ، عن طريق الخبره وبمرور الوقت ، بدأت تنتقل من يد إلي يد سدادا للإلتزامات بدلا من ضرورة تحويلها أولا إلي ذهب • هذه الإيصالات هي أصل أوراق البنكنوت •

وقد اكتشف أن نسبه صغيره من المعدن المودع لديهم هو الذي يسحب بواسطة المودعين ، لذلك فإنهم بدأوا في عمل ربح بإقراض جزء من هذه الودائع ، في هذا الإقراض ، لم يكن الذهب دائما هو الذي يعطونه ، وإنما أصدروا إيصالاتهم ، التي تتداول بين الناس كما لو كانت ذهبا ، وهكذا، فالبنوك أصدرت مقادير من هذه الإيصالات تزيد عدة مرات عن القدر النهائي المودع لديهم •

وبالتدريج بدأ العمل المصرفي ينتقل من الأفراد إلي المشروعات المساهمه • وقد مضي وقت طويل قبل أن تكتشف الدوله خطر السماح لكل بنك بإصدار أوراق نقديه ، وبالتدريج أخذت وظيفة إصدار البنكنوت من البنوك العاديه وعهد بها تحت تنظيمات صارمه ، إلي البنوك المركزيه •

وقد اكتشفت البنوك في نفس الوقت طرقا جديده لخلق القوة الشرائيه ، فقد سمحت لعملائها بإصدار شيكات ضد الودائع القائمه لصالحهم • هذه الودائع لم تكن بالضروره هي النقود التي " أودعت " فعلا بواسطة العملاء ،

إنها يمكن أن تخلق بواسطة البنوك عن طريق سماحه بما يعرف " بتسهيلات السحب علي المكشوف ، أو بواسطة تقديم قروض مقابل أوراق ماليه ، وطالما أن البنك يكون متأكدا من أنه يحتفظ بنسبه مأمونه من الإحتياطيات النقديه ، فإنه يستطيع أن يخلق حجما كبيرا من الإئتمان عن طريق تقديم قروض أو إعطاء تسهيلات سحب علي المكشوف ٠

ب – أنواع البنوك :

لقد حدث قدر كبير من التخصص فى البنوك فيما يتعلق بمجال نشاطها ، وفيما يلي الأنواع الرئيسيه للبنوك ٠

١- البنوك التجاريه : وهذه تعمل أساسا في تمويل التجاره الداخليه ، وأيضا تقوم بأعمال مصرفيه عاديه أخري كقبول الودائع ، وتقديم القروض ، وخصم الأوراق التجاريه ٠

٢- البنوك الصناعيه : هذه مؤسسات تتخصص في تمويل الصناعه ، إنها تقوم بتقديم قروض لفترات طويله للأفراد الذين يقومون بتنفيذ مشروعات صناعيه ٠

٣- البنوك الزراعيه : مثل هذه البنوك تقدم تمويل طويل وقصير الأجل للزراعيين ، ورأس المال طويل الأجل مطلوب لتملك وتحسين الأرض وشراء المعدات الثقيله ، ورأس المال قصير الأجل ضروري للإنفاق الجاري علي البذور والأسمده ، والأجور ٠٠٠الخ ٠

٤- بنوك الصرف : الوظيفة الرئيسيه لمثل هذه البنوك هي شراء وبيع العملات الأجنبيه ، وبالأصح حقوق علي عملات أجنبيه ، في شكل ، كمبيالات ، حوالات مصرفيه ـ تحويلات تلغرافيه ٠٠٠الخ ٠

٥- بنوك الإدخار : هذه مؤسسات تقدم تسهيلات للأفـراد ، عـاده محـدودي الدخل ، لادخار نقودهم ، وتقوم مكاتب البريد فـي مصـر بـأداء هـذه الوظيفه بطبيعة الحال ، البنوك الأخري تقبل ودائع ادخاريه .

٦- البنوك المركزيه : البنك المركزي هو أهم مؤسسه في النظـام المصـرفي للبلد في الحقيقه إنها تراقب بطريق مباشر وغيـر مباشـر نشـاط كافـة البنوك الأخري .

وينبغي أن يلاحظ أن كافة هذه البنوك تتداخل من حيث وظائفها فـي عدة نواحي ، أسمائها توضح فقط الوظائف الأوليـه التـي تتخصـص فيها ، فالوظائف المصرفيه العامه هي صفه مشتركه للجميع بـدرجات متفاوته .

جـ - وظائف البنوك التجاريه .

يمكن القول عموما أن هناك ثلاثة وظائف رئيسيه تقـوم بهـا البنـوك التجاريه هي :

١- قبول الودائع .
٢- تقديم القروض .
٣- خصم الأوراق التجاريه .

١ - قبول الودائع :

هذه الوظيفه سهمة للغايه لأن البنـوك تعتمـد أساسـا علـي الأمـوال المودعه لديها بواسطة الجمهور ، والودائع من ثلاثـة أنـواع : (١) ودائـع جاريه أو تحت الطلب (٢) ودائع ثابته أو آجلة (٣) ودائع ادخاريه .

والبنك لا يدفع عمليا أية فائده علي الودائع الجاريه أو تحت الطلـب ، إنها يمكن أن تسحب جزئيا أو بالكامل في أي وقت بإصـدار شـيكات ، أمـا

الودائع الثابته فإنها سميت كذلك لأنها تترك لدي البنك لمـده ثابتـه معينـه لا يمكن أن تسحب قبل انقضائها إلا بعد إخطار البنك ٠ والبنك يدفع علـي مثـل هذه الودائع فائده أعلي ٠ أما الودائع الإدخاريه فإنها يمكن أن تسحب مـرة أو مرتين أسبوعيا ٠ وهناك أيضا حدود لجملة المسحوبات الأسبوعيه ٠

وفي الواقع العملي ، نسبة صغيره فقط هي التي تسحب في أي وقـت معين ولكن طالما أن المسحوبات تحدث ويمكن أن تحدث ، فإنه يكـون علـي البنك أن يحتفظ بنسبه معينه من أصوله في شكل سائل ٠ أما الباقي فإنه يمكـن أن يقرض لفترات مختلفه ٠ هذا يقودنا إلي الوظيفه الثانيه للبنوك التجاريه

٢ - تقديم القروض :

في هذا الخصوص ، يكون علي رجل البنـوك أن يتحمـل مسـئوليه كبيره ، فالبنك يحقق أرباحا عن طريق تقديم قروض ، ولكن البنك يتعامل فـي أموال الناس الآخرين ويتعين عليه أن يحتفظ بنقد سائل حاضر قمبالـة طلبـات المودعين ٠ ومن ثم فإنه لابد من مراعاة قدر كبير من الحـرص فـي مسـألة الإقراض والإحتفاظ باحتياطيات نقدية : فالبنك يجب عليـه أن يحقـق تـوازن دقيق ما بين لاسيوله والأربحيه ٠ فإذا هو احتفظ بأصـوله فـي شـكل زائـد السيوله ، فإنه يخسر الربح ، وإذا هو حاول أن يحقق ربح أكثـر مـن الـلازم فإنه قد لا يكون قادرا علي مقابلة طلبات المودعين ، إنـه يجـب أن يسـتهدف كل من السيوله والأربحية ٠

ويجب أن نلاحظ أن البنك لا يقوم فقط بإقراض أموال أودعـت فعـلا لديه بواسطة عملاؤه ، فالبنك نفسه يمكن أن يخلق ودائع وبالتالي يقدم سـلفيات تزيد كثيرا عن المبالغ التي أودعت لديه ٠ فبعد أن يقتنع البنك بـأن الغـرض الذي يكون القرض مطلوبا من أجلـه معقـولا اقتصـاديا ، وبعـد أن يتخـذ احتياطاته فيما يتعلق بالضمان ، فإنه يعطـي عميلـه الحـق فـي أن يسـحب شيكات٠ فالقرض هكذا يصبح وديعه لصالح العميل المعنـي ٠ فـإذا سـحب

العميل هذا المقدار ، عن طريق شيك أو عددا من الشيكات ، فـإن الـدفع يـتم لشخص ما ، هذه الشيكات ، بدورها ، تعود إما لنفس البنك أو البنـوك أخـري في البلد أو المدينه ٠ فهي تظهر كودائع لصالح مختلف الأفراد الذين تم الـدفع لهم ٠ وهكذا إنها " القروض هي التي تخلق الودائع " وفي الأزمنـه الحديثـه ، الودائع من " النقدية " قد تحولت إلي ودائع من " الإئتمان " ٠

٣ - **خصم الأوراق التجارية :**

خصم الأوراق التجاريه هو ، عمليا عبـاره عـن إقـراض لفتـرات قصيره ، فعلي سبيل المثال ، التاجر الذي لا يرغب في تجميد أمـوال كبيـره في الديون التجاريه ، قد يسحب كبياله علـي مدينـه ، وبعـد أن يـتم قبولهـا بواسطة ، أ، نيابة عن ، المدين فإنه يمكن أن يقوم بخصمها لدي بنكـه ٠ هـذا يسمح للتاجر في الحال بأن يتحصل علي النقود المستحقه له ، ناقصـا خصـم معين مقابل خسارة الفائده ومقابل عموله البنك ، هذه الكمبيالات تكـون عـادة لمدة ثلاثة أشهر ، وعندما يحين ميعاد استحقاقها ، فإن البنـك يحصـل علـي القيمه الإسميه للكمبياله ، وهكذا فالبنك يكسب ربحـا بالإضـافه إلـي تسـهيل التجارة ٠ هذه الكمبيالات تستحق الفع بعد فترات قصيره ، وإذا حدث الأسـوأ، فإنها يمكن أن يعاد خصمها لدي البنك المركزي ٠ هذه هـي طريقـة شـائعه للإحتفاظ بجزء من أصول البنك في شكل سائل ، ورجـال البنـوك يعتبـرون خصم الأوراق التجاريه استثمار ملائم جدا ، وفـي العصـر الحـديث تشـغل الأوراق التجاريه مركزا صغيرا بالمقارنه بأذون الخزانه في سوق الخصم ٠

ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسيه للبنوك التجاريه في جملة واحـده ، البنوك تقترض لتقرض ، فهي تقترض في صـورة ودائـع ، ودائـع ثابتـه ، ودائع ادخاريه ، ودائع جاريه في حسابات ٠ وتقرض بثلاث طرق (أ) سـحب علي المكشوف (ب) منح قروض (ج) خصم أوراق تجاريه ٠

إن البنوك تقترض لفترة قصيره وتقرض لفترة أطول ، فخصومها تستحق في وقت أقصر من قروضها ، وخصومها هي نقود وأصولها جزئيا نقود وجزئيا أشباه نقود ، والفائده التي يكون عليها أن تدفعها علي خصومها تكون لذلك أقل مما تكسب علي أصولها • وكلما كانت أشباه النقود هذه أقرب إلي النقود ، كلما قل الدخل الذي تدره • وكلما كانت أبعد عن النقود كلما كان العائد أكبر •

وفيما عدا الوظائف الرئيسيه السابقه ، تقدم البنوك التجاريه عددا من الخدمات الأخري للناس ، فهي تساعد علي تحويل الأموال من مكان إلي آخر ومن شخص إلي آخر عن طريق استعمال الشيكات ، وبعض البنوك تقوم بقبول الكمبيالات نيابة عن عملائها ، ومن ثم تجعلها قابلة للتداول بسهوله أكثر • وهي تقدم معلومات ونصائح لعملائها عن الأمور المتعلقه بالإستثمار، وبالإضافه إلي ذلك ، تقوم البنوك بتأدية خدمات متنوعه مثل حفظ الأشياء الثمينه والأوراق الماليه ، العمل كوكلاء وأمناء ، وكفلاء لعملائها ، شراء وبيع السندات والأسهم نيابة عنهم ، دفع الإشتراكات للنوادي والمؤسسات الخيريه علي فترات منتظمه ، الخ •

<u>٤ - خلق الإئتمان وحدوده :</u>

إن خلق الإئتمان هو إحدي الوظائف البارزه للبنك الحديث ، ويسمي البنك أحيانا بأنه مصنع لتصنيع الإئتمان ، دعنا نري ماذا تعني بخلق الإئتمان ، وكيف يتم خلقه بواسطة البنوك ، وأخيرا هل قدرة البنوك علي خلق الإئتمان مطلقه وغير محدوده أم أنها تخضع لبعض الحدود •

ليس خافيا أن البنوك لا تحتفظ باحتياطي نقدي يعادل مائة في المائه من ودائعها لكي تقابل طلبات المودعين ، فالبنك ليس مخزن أمانات تستطيع أن تحتفظ فيه بأوراق النقد أو المسكوكات التي في حوزتك وأن تطالب برد نفس هذه الأوراق أو المسكوكات بالذات عندما ترغب • فمن المفهوم عموما

أن الودائع التي يتسلمها البنك يقصد بها أن تقدم لآخرين · فعلـي المـودع أن يقنع ببساطه بوعد البنك أو تعهده بأن يدفع له حيثما يقدم طلبا بـذلك · وهـذا تستطيع البنوك أن تفعله بقدر صـغير جـدا مـن الإحتياطيـات ، لأن كافـة المودعين لن يأتوا لسحب نقود في آن واحد ، فالبعض يسحب ، بينمـا الـبعض الآخر يودع في نفس الوقت وهكذا فإن البنك قد مكن من بنـاء صـرح ضـخم من الإئتمان علي أساس احتياطي نقدي صغير · فالبنك قادر علي أن يقـرض نقودا وأن يتقاضي فائده بدون التخلي عن أرصدته النقديـه · وقـرض البنـك يخلق وديعه ، كما رأينا سابقا ، أو أنه يخلق ائتمانا بالنسبه للمقترض ·

وبالمثل ، يشتري البنك أوراقا ماليه ويدفع للبائع بشـيكاته الشخصـيه التي هي مرة أخري ليست نقده وإنما هي مجرد وعد بـدفع نقديـه ، والشـيك يودع في بنك ما وتخلق وديعه أو يخلق ائتمان بالنسبه لبائع الأوراق الماليـه · هذا هو خلق الإئتمان والتعبير ، خلق الإئتمان ، يتضمن موقفا عنـدما يحصـل بنك ما علي فائده ببسياطه عن طريق السماح لعميل بأن يسحب أكثر ممـا لـه في الحساب أو عن طريـق شـراء أوراق ماليـه والـدفع مقابلهـا بشـيكاته الشخصيه، ومن ثم يزيد مجموع الودائع المصرفيه ·

دعنا نري العمليه الفعليه لخلق الإئتمـان ، افتـرض أن عمـيلا أودع ١٠٠٠ جنيه لدي أحد البنوك ، فالبنك عليه أن يدفع له فائده ولذا فإنـه يجـب علي البنك أن يبحث عن استثمار مأمون ومربح لهذا القدر من النقـود · إنـه يجب أن يقرضه إلي شخص ما ، ولكن هذا القدر لايدفع فعلا للمقترض ، إنـه يستبقي بواسطة البنك لمقابلة التزاماته ، أي للدفع إلي أولئك من مودعيه الـذين يحتاجون لنقديه ويسحبوا شيكات لهذا الغرض · فخبرة البنك تدلـه علـي أنـه لهذا الغرض يكفي فقط الإحتفاظ بنسبه معينه من الإحتياطيـات النقديـه إلـي مجموع الإلتزامات ، وفي الدول المتقدمه مثل انجلترا ، تحتفظ البنـوك تقريبـا

بنسبه ١٠% ونسبه النقديه إلي الإلتزامات تكون أعلي كثيرا في الدول المتخلفه ، حيث لم تنموا بعد العادات المصرفيه ٠

افترض أن البنك ، الذي أودع فيه المودع ١٠٠٠ جنيه ، يحتفظ بـ ٢٠% كاحتياطي نقدي لمقابلة طلبات المودعين ، هذا يعني أنه حالما يتسلم البنك ١٠٠٠ جنيه ، فإنه سيفكر في تقديم قروض لغاية ٥٠٠٠ جنيه (يحتفظ بالخمس فقط كاحتياطي) ولذلك ، فإنه عندما يتقدم أحد رجال الأعمال إلي البنك بطلب قرض ٤٠٠٠ جنيه ، فإنه يكون متأكدا من أنه سيمنح سلفه إلي هذا الحد ، بالطبع يشترط أن تكون سمعته طيبه . فالبنك سيكون عليه التزامات كليه قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، بالرغم من أنه يكون لديه فقط ١٠٠٠ جنيه نقدا ٠ إنه هنا أن يأتي الإئتمان ، هذه لعمليه تكون ممكنه لأن المقترض لا يعطي القرض نقدا ، فقط يفتح حساب باسمه ويقيد المبلغ في الجانب الدائن ، إنه قد أعطي ببساطه دفتر شيكات ، أي الحق في أن يسحب شيكات كلما وعندما يحتاج لنقود ، وحتي عندما يسحب نقديه ، فإنها قد تودع في بنك آخر ، لأن رجال الأعمال لا يسعون لتدبير الأموال لدائنيهم ٠ وعندما يقوم رجل الأعمال المعين هذا بسحب شيكات علي بنكه ليدفع لدائنيه ، فإن هذه الشيكات تمرر بواسطتهم لبنوكهم الخاصه ، حيث يودع المبلغ في حسابهم ، فنادرا ما يتم سحب نقديه ٠ والبنوك تضبط التزاماتها المتبادله عن طري نظام للمقاصه بين البنوك ٠ وهكذا فالبنك يكون قد نجح في خلق ائتمان ٥٠٠٠ جنيه مقابل احتياطي نقدي ١٠٠٠ جنيه ٠

ولكن عملية خلق الإئتمان لن تتوقف عند هذا الحد ، فالبنوك عموما تحتفظ بأرصدتها النقديه الزائده لدي البنك المركزي ٠ لذا ، فإن جزءا من ال ١٠٠٠ جنيه تودع في البنك المركزي الذي يستخدمها بدوره كأساس لخلق ائتمان مماثل ٠ فتماما كما أن البنوك تقوم طوال الوقت بخلق الإئتمان (أي تقدم قروض) معتمده علي أرصدتها النقديه لدي البنك المركزي ، فبنفس

الطريقه تقوم فروع البنوك بتقديم قروض لعملائهــا لامحليــين معتمــده عــي موارد المركز الرئيسي ٠ وهكذا تتقدم حركة خلق الإئتمان بسرعه ٠

والطريقه الثانيه لخلق الإئتمان بســيطه جــدا ٠ فالبنــك يســتطيع أن يشتري أوراقا ماليه بدون أن يدفع أية نقديه ٠ فهو يصدر شــيكاته الشخصــيه ليدفع ثمن الشراء والشيك يودع في هذا البنك أو في بنك آخــر ٠ والإحتيــاطي النقدي الصغير الذي يحتفظ به البنك يكفي لمقابلة التزاما ينشأ عن هذه العمليــه أيضا ، إنه هكذا يتم بناء صرح ضخم من الإئتمان علي قاعــدة صــغيره مــن النقدية ٠

٥ – **حدود خلق الإئتمان :**

من العرض السابق لخلق الإئتمان ، يبدو أن " البنوك تحصــد دون أن تبذر " فهي تقدم قروضا أو تشتري أوراقا ماليه بدون أو تــدفع فعــلا نقديــه ، ولكنها تكسب فائده علي القروض التي تمنحها أو تكسب أرباحا علــي الأوراق الماليه التي تشتريها ٠ هذا أمر مغري جدا ، فهــي تحقــق أرباحــا بــدون أن تستثمر نقديه ٠ إنها سترغب بالطبع في تحقيق أكبر قدر ممكــن مــن الــربح بهذه الطريقه ، ولكنهالا تستطيع أن تستمر في توسيع الإئتمان إلي ما لا نهايــه فلمصلحتها الشخصيه ، ينبغي عليها أن تمتنع عن التمادي في هــذا الإتجــاه ، وهي فعلا تفعل ذلك لأنه معروف جديا أن الأرباح التي تحققها البنــوك ليســت كبيره جدا ، والحدود تنشأ من التزام البنك بمقابلة طلبات مودعيه ٠

وقد ذكر بنهام ثلاثة حدود علي قدرة البنوك علي خلق الإئتمان :

١- القدر لالكلي من النقديه في البلد ٠
٢- القدر من النقديه الذي يرغب الجمهور في حيازته ٠
٣- الحد الأدني لنسبة النقديه إلي الودائع التي تعتبرها البنوك مأمونه ٠

وبالنسبه ل(١) يمكن أن يقال أن الإئتمان يمكن أن يخلق علي أساس النقديه فكلما كبرت النقديه (أي النقود القانونيه) كلما كبر مقدار الإئتمان الذي يمكن خلقه علي فرض عدم حدوث تغير في (٢) ولكن مقدار النقديه الذي قد يكون لدي البنك يخضع لرقابة البنك المركزي • وسندرس هذا المؤثر فيما بعد ، هنا قد يكفي القول بأن البنك المركزي له احتكار إصدار النقديه ، إنه قد يزيدها أو ينقصها ، وسيتوسع الإئتمان أو ينكمش تبعا لذلك • فقدرة البنك المركزي علي التحكم في العمله هو المؤثر الرقابي علي مدي الإئتمان الذي يكون للبنوك القدره علي خلقه •

وينشأ الحد الثاني من عادات الناس فيما يتعلق باستعمال النقديه ، فإذا كان الناس متعودين علي استعمال النقديه وليس الشيكات ، كما هي الحال في مصر ، عندئذ حالما يتم منح الإئتمان بواسطة البنك إلي أحد المقترضين • فإنه سيقوم بسحب الشيك ويحصل علي النقديه ، وعندما ينخفض الإحتياطي النقدي للبنك بهذا الشكل ، فإن قوته علي خلق الإئتمان تنخفض بالتبعيه • ومن الناحية الأخري ، إذا كان الناس يستعملون النقديه فقط في المعاملات الصغيره جدا ، عندئذ لن يتم السحب علي الإحتياطي النقدي للبنوك ، وتظل قدرتها علي خلق الإئتمان كبيره ، هذه هي الحال في البلاد المتقدمه مثل الولايات المتحده ، وانجلترا ، والدول الأوربيه الأخري • هناك من النادر أن تحتفظ البنوك بأكثر من ١٠% كاحتياطي نقدي •

والقيد الثالث هو الأكثر أهميه ، إنه ينشأ من نسبة الإحتياطي التقليديه النقديه إلي الإلتزامات ، التي يجب علي البنوك أن تحتفظ بها لتأمين البنوك وللإحتفاظ بدرجة لاسيوله التي تعتبر مرغوبه • إنه من الواضح أنه عندما يخلق بنك ما ائتمانا أو يمنح قرضا ، فإنه يتحمل التزاما ، فهناك زياده في التزاماته وهناك بالمقابل انخفاض في نسبة الإحتياطي ، والبنك لن يدع النسبه تنخفض دون حد أدني معين ، وعندما يتم الوصول إلي هذا الحد الأدني ،

تنتهي قدرة البنك علي خلق الإئتمان ، فمنح أي ائتمان آخر سيحمل مخاطرة بالنسبه للبنك .

وإلي هذه الحدود يمكن أن تضاف حد رابع ، فالبنك لا يستطيع أن يخلق ائتمانا بدون أن يحصل علي أصول (في هذه الحاله تعهد المقترض بأن يدفع علي أساس بعض الضمان) ، والأصل هو شكل من أشكال الثروه . وهكذا فالبنك يحول فقط لاثروه الثابته إلي ثروه متداوله ، وبناء عليه ، فالبنك لا يخلق نقودا من الهواء ، إنه يحول الأشكال الأخري للثروه إلي نقود .
وللتلخيص، الشروط الأساسيه لخلق الإئتمان هي أن تحصل البنوك علي احتياطيات نقديه جديده، أن تكون راغبه في أن تقرض وأن يكون رجال الأعمال راغبين في أن يقترضوا ، وأن لا يقوم المقترضونب سحب مقدار القرض ، وإنما يكونوا قانعين بأن يتركوه في شكل وديعه لدي البنك ، فالمبادره تكون في أيدي المقترضين ، فالوديعه لا يتم خلقها في الواقع بواسطة القدر المقترض ، وإنما بواسطة القدر الذي لم يسحب .

البنوك المركزيه :

كل بلد الآن لديه بنك مركزي . إنه رمز للسياده والإستقرار المالي للبلد والبنك المركزي هو مؤسسه تكون مسئوله عن حماية الإستقرار المالي للبلد . إنه يحتفظ بالإحتياطيات النهائيه للبلد ، يراقب تدفق القوة الشرائيه - سواء كانت عمله أو ائتمان - ويعمل كبنك للدوله .

وفي السنوات الحديثه ، زادت أهمية البنوك المركزيه بدرجة كبيره . ويرجع هذا إلي عدة أسباب : الإعتماد المتبادل المتزايد للحياه الاقتصادية في داخل وفيما بين البلاد ، الحاجه المتزايدة لإدارة ومراقبة نظام العمله ، الإرتباك الذي تلي الحرب الأولي (١٩١٤ - ١٩١٨) في مسائل العمله والصرف ، الكساد العظيم في الثلاثينات والتحقق من أن السيطره علي

عرض النقود عن طريق البنوك المركزيه يمكن أن يجنب الدول بدرجة كبيـــره التقلبات الدوريه ، وعنصر التخطيط والتنظيم الذي أدخل في النظم الاقتصـــادية لمختلف الدول في السنوات الحديثه ، كل هذه العوامـــل قـــد أدت إلـــي زيـــادة أهمية وجود مؤسسه التي تستطيع أن تنسق ، تراقب وتعالج العوامل العديـــده ، اقتصاديه وماليه ، المعقده والمتعارضه التي تؤثر علي الإســـتقرار الإقتصـــادي في النطاق القومي والدولي ٠

<u>والمبادئ التي يدار علي أساسها البنك المركزي مختلفـــه تمامـــا عـــن المبادئ المصرفيه العادية ٠</u>

١- فالبنك العادي يدار من أجل الربح ، أما البنك المركزي فيقصد به مبـــدئيا أن يتحمل مسئولية حماية الإستقرار المالي والإقتصـــادي للبلـــد ، فالمبـــدأ المرشد للبنك المركزي هو أنه يجب أن يعمل من أجل الجمهور ولرفاهيـــة البلد ككل وبدون النظر للربح كاعتبار رئيسي ٠ وهكذا ، فاكتساب الـــربح بالنسبه للبنك المركزي هو اعتبار ثـــانوي ٠ إنـــه يعمـــل تحـــت رقابـــة مفروضه بواسطة قانون الدوله ومحرم عليه بشكل قـــاطع اســـتثمار نقـــود في مشروعات تنطوي علي مخاطره ٠

وهكذا فالبنك المركزي ليس مؤسسه تستهدف الـــربح ، إنـــه لا يعمـــل كمنافس للبنوك الأخري ٠ وهذا هو السبب في أنه نـــادرا مـــا يســـمح بفائده علي الودائع كما أنه لايستطيع أن يسلف نقـــودا مقابـــل ضـــمان عقار ثابت أو يمنح سحوبات علي المكشوف غيـــر مضـــمونه ، إنـــه مختص مبدئيا بالمحافظه علي يسار النظام المصرفي للبلـــد بأكملـــه ٠ لذلك فإنه يجب عليه أن يحتفظ بأصوله الشخصيه في شكل سائل بقـــدر الإمكان ٠

٢- البنك المركزي هو خزان للإئتمان ٠ فكافـــة البنـــوك الأخـــري والبيـــوت الماليه تستطيع أن تلجأ إليه وقت الحاجه ليسلفها ، بالطبع بـــثمن ، ولكـــن

البنك المركزي لا يستطيع أني سمح لأي مؤسسه أخري لتـــأتي للحصـــول علي مساعدته ويعطيها نقديه أو يأخذ منها أذون وأوراق ماليه .

٣- يجب علي البنك المركزي أن يتبع سياسة فعاله ، فلا ينبغي عليه أن يقــف موقف المتفرج عندما يحدث شيء خطأ بالنسبه لجهاز الإئتمان للدولـــه . إنه يجب أن يتخذ خطوات فعاله لمعالجة الموقف . ولهـــذا الغـــرض قـــد يلجأ إلي سلاحين: (١) معالجة سياسة ســـعر البنـــك . و (ب) عمليـــات السوق المفتوحه . وسنوضح فيما بعد كيفية عملهما :

٤- لتأدية وظائفه بكفاءه ، فإن البنك المركزي زود بصلاحيات خاصـــه : (أ) لقد أعطي احتكار إصدار أوراق البنكنوت ، (ب) جعل بنكا للحكومـــه (ج) إنه بنك البنوك ، وباكتساب هذا المركز ، فإنه يستطيع أن يراقب بفاعليـــه العمله والإئتمان ، وهذه الرقابه هي علة وجود البنك المركزي .

٥- وأخيرا ، لا يجب أن يكون البنك المركزي تابعا لأي حزب سياسي . إنـــه يجب أن يكون مستقلا عن كافة المؤثرات السياسيه ، حتـــي يســـتطيع أن يعمل بحريه ، وبلا خوف أو منه ، لمصلحة البلد ككـــل . ومـــع ذلـــك ، هنالك عادة تعاون وثيق بين الحكومه والبنك المركزي .

<u>وظائف البنوك المركزيه :</u>

تنحصر أهم وظائف البنك المركزي في الآتي :

١- **<u>إصدار أوراق البنكنوت :</u>**

في المرحله الأولي لتطور البنوك ، كان كل بنك تقريبا يتمتـــع بحـــق إصدار أوراق البنكنوت ، وقد أدي هذا إلي متاعب متكـــرره ، فقـــد أصـــدرت أوراق البنكنوت بمقادير زائده ، وقد أدي التضخم الناتج عن ذلك إلـــى إفســـاد نظام العمله وجلب نتائج اقتصاديه وماليه أخري خطيره . لـــذلك تعـــين علـــي الحكومه أن تمارس رقابة صارمه علي إصدار أوراق البنكنـــوت . وبالتـــدريج

بدأت تنتقل وظيفة إصدار أوراق البنكنوت إلي بنك الدوله الرئيسي - البنك المركزي ، والآن في كل بلد تقريبا يحتكر البنك المركزي حق إصدار أوراق البنكنوت . مثل هذا الإحتكار يعد في غاية الأهميه . لأنه يعطي وحدة لنظام إصدار أوراق البنكنوت . وعلاوه علي ذلك ، فأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي لها مكانه كبيره ، وحتي في أوقات اهتزاز الثقه . نادرا ما كانت تقدم لكي تصرف بالمسكوكات أو المعدن وفوق كل ذلك ، هذا الإحتكار يعطي البنك المركزي سيطره علي البنوك الأخري في مسألة توسع الإئتمان . طالما أن الإحتياطي النقدي هو الذي يمثل الحد النهائي لمثل هذا التوسع .

٢- **بنك للحكومه :**

والوظيفه الثانيه المهمه للبنك المركزي هي أنه يعمل كبنك للحكومه. فكافة أرصدة حكومة البلد يحتفظ بها لدي البنك المركزي . ولا يدفع البنك عادة فائده علي هذه الأرصده . ومن الناحية الأخري ، يؤدي البنك عدة خدمات للحكومه بوجه عام ، إنه الوكيل المالي للحكومه ، ويقدم النصح لها في المسائل المتعلقه بالعمله والصرف بالإضافه إلي التمويل . فالبنوك المركزيه في كل مكان تعمل كبنك للدوله ليس فقط لأنه من الأكثر سهوله واقتصادا للدوله ، ولكن أيضا للإرتباط الوثيق بين الماليه العامه والشئون النقديه ، فحيث أن النشاطات الماليه المختلفه للدوله يمكن أن تتداخل مع ظروف سوق النقد ، أسعار الصرف ، وسياسة الإئتمان للبنك المركزي ، فإنه يكون من الأفضل أن يعهد بالعمليات المصرفيه للدوله للبنك المركزي .

وإحدي الوظائف المهمه للبنك المركزي فيما يتعلق بالدوله هي تدبير القروض قصيرة الأجل ، هذا يتم عمله عادة عن طريق قيام البنك المركزي بخصم أذونات خزانة الحكومه إما مباشرة أو عندما تقدم بواسطة البنوك الأخري .

وهذا هو لتمكين الحكومه من مقابلـــة التزاماتهـــا الماليـــه الجاريـــه انتظـــارا لإيراداتها ٠ وفي أوقات الأزمات مثل الحرب ، مثل هذا الإقـــراض للحكومـــه يمكن أن يؤدي إلي تضخم خطير كما حدث فـــي حالـــة فرنســـا ، وألمانيـــا ، وغيرها من دول أوربا أثناء وبعد حرب ١٩١٤ فالتاريخ مليء بأمثلة للتضـــخم وانخفاض قيمة العمله الناجم عن خلق الإئتمان لصالح الدوله ، فـــي الحقيقـــه ، أثبتت التجربه أن الإقتراض الحكومي الزائد إما مباشرة من البنـــك المركـــزي أو بطريق غير مباشر عن طريق إعادة الخصم ، هو أسهل الســـبل ، وأحيانـــا هو السبيل الوحيد ، لجلب تضخم كبير ٠

فعندما يعطي البنك المركزي سلفا للحكومه مقابـــل أذون الخزانـــه أو الأوراق الماليه الحكوميه الأخري ، فإن النقود المنفقه بواسطة الحكومه يعـــاد إيـــداعها مرة ثانيه لدي البنوك التجاريه بواسطة أولئك الذين تسلموا المـــدفوعات ، هـــذا في الحقيقه يعني زيادة في أرصده البنوك التجاريه لدي البنك المركـــزي التـــي تعتبر كما رأينا مناسبه كالنقديه ٠ وعي أساس هذه النقديـــه ، تكـــون البنـــوك التجاريه قادره علي زيادة قروضها وسلفياتها ، وهكذا يبدأ التضخم ٠ لـــذلك ، إنه من الضروري أن يبقي البنك المركزي مستقلا عـــن الدولـــه حتـــي يكـــون قادرا علي مقاومة ضغط الأخيره من أجل الإئتمان ٠ وبـــالنظر إلـــي النتـــائج الخطيره للإقتراض الحكومي في بعض البلاد أثنـــاء وبعـــد الحـــرب العالميـــه الأولي ، فإن بعض البنوك المركزيه المنشأه حديثا (شيلي ، تشيكوســـلوفاكيا ، جنوب أفريقيا ، والهند) قد قيدت بواسطة القانون في مســـألة مـــنح قـــروض وسلفيات للحكومه ، ولكن مثل هـــذه القيـــود يجـــب أن ترخـــي فـــي أوقـــات الطوارئ٠

٣- بنك البنوك :

بوجه عام ، يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك بثلاثة طرق (١) كين للإحتياطيات النقديه للبنوك التجاريه (٢) كملجأ أخير للإقراض (٣) كك للمقاصه والتسويه والتحويلات المركزيه ٠

(١) عادة البنوك التجاريه للإحتفاظ باحتياطياتها النقديه لدي البنك المركزي قد تجورت ببطيء وارتبطت ارتباطا وثيقا بوظائف البنك المركزي كبنك للإصدار وكبنك للحكومه ٠ فقد كان من الملائم الإحتفاظ بالإحتياطيات النقديه لدي البنك المركزي لأن أوراق بنكنوته تحظي بأكبر قدر من الثقه ، وعمليات الحكومه المصرفيه تتم عن طريق هذه المؤسسه وفي البدايه كان الإحتفاظ بالنقديه لدي البنك المركزي ، اختياريا ، ثم أصبح فيما بعد التزام قانوني في معظم البلاد ٠

(٢) وهذا التقليد له عدة مزايا ، أولا : إنه يقتصد في استعمال النقديه ، فنقدية البلد يمكن أن تستعمل بفاعلية أكبر عندما تمركز عنه عندما تبعثر في خزائن بنوك عديدة ،ثانيا ، أنه يمكن البنوك التجاريه أن تزيد احتياطياتها فقط بواسطا خصم الكمبيالات لدي البنك المركزي في أوقات الحاجة بدلا من أن يكون عليها أن تعتمد علي مواردها الذاتيه ، ثالثا ، إنه يعطي البنك المركزي رقابة علي سياسات الإئتمان للبنوك الأعضاء كما سنري حالا ٠

(٣) البنك المركزي هو الملجأ الأخير للأقراض للبنوك التجاريه ، فعندما تستنفذ البنوك التجريه مواردها الذاتيه وتفشل في تكملة أموالها من الموارد الخارجية العاديه ، فإنه يمكن التعويل علي البنك المركزي ليعمل كمركز أخير للإقراض ٠ إنه يعمل في هذا الخصوص أساسا عن طريق عملياته لإعادة الخصم ٠ في المعني الضيق ، إعادة الخصم تطبق فقط

علي الكمبيالات التجاريه والزراعيه من الدرجة الأولي المقدمه إلي البنـك المركزي من البنوك التجاريه وسماسـرة الكمبيـالات ، الـذين يكونـون مؤقتا في حاجة لأموال ويريدون أن يحولوا بعضا من أصـولهم قصـيرة الأجل إلي نقديه ، وفي المعني الأوسع ، كما هو جاري الآن فـي معظـم البلاد ، إعادة الخصم يعرف بأنه " التحويل المباشـر أو غيـر المباشـر لائتمان البنك التجاري إلي ائتمان غضافي للبنـك المركـزي " . وهكـذا فإدة الخصم يعرف بأنه " التحويل المباشر أو غير المباشر لائتمان البنـك التجاري إلي ائتمان إضافي للبنك المركزي " . وهكـذا فإعـادة الخصـم تطبق أيضا علي أذون الخزانه وعلي القروض الإضافيه قصـيرة الأجـل للبنوك والمؤسسات الماليه الأخري المعموله بواسـطة البنـك المركـزي مقابل أذون أو كمبيالات وأوراق ماليه حكوميه .

، تسهيل إعادة الخصم يمكن البنوك التجاريه من أن تـؤدي عملهـا اليـومي أي أساس احتياطيات نقدية أصغر ، طالما أنها تستطيع دائما أن تعتمد علـي بنك المركزي في أوقات الأزمات . إنه يعطي مرونه وسيوله أكبر لأصـول بنوك التجاريه ، ومع ذلك فإنه ينبغي ألا يساء استعمال إعـادة الخصـم . ه يجب أن يلجأ إليه فقط في أوقات الطوارئ ولـيس فـي أوقـات النشـاط تجاري العادي . والبنك المركزي بدوره يجب أن يكون مسـتعدا للمسـاعده ي أوقات الضيق ، ولكنه يجب أن يكون أقل تساهلا فـي الأوقـات العاديـة ، ذا ضروري لتشجيع الإعتماد علي النفس بين البنوك التجاريه وللحفاظ علـي وة البنك المركزي للطوارئ . فمجرد الحقيقه بأنها تستطيع أن تحصـل علـي مساعدة من البنك المركزي في أوقات الطـوارئ كـاف للإبقـاء علـي ثقـة لجمهور في البنوك التجارية .

(٤) ووظيفة المقاصه المركزيه تؤدي بواسطة كافة البنوك المركـزي • وفـي بعض البلاد تعتبر مسألة تقليديه أو ملائمه ، وفي البعض الآخـر تعتبـر واجب مفروض بواسطة القانون • وهذه خطوة منطقيه من مركـز البنـك كأمين للإحتياطيات النقديه للبنوك التجاريه • فحيـث أن البنـوك تحـتفظ بالإحتياطيات النقديه لدي البنك المركزي ، فإن التسويات بينها يمكـن أن تتم بسهوله بواسطة قيود مدينه ودائنه في دفاتر البنك المركـزي • وفـي كثير من البلاد ، أقيمت بيـوت مقاصـه منفصـله لتسـوية الإلتزامـات المتبادله بين البنوك ، بما في ذلك البنك المركزي • في مثل هـذه الـبلاد الأرصده التي يتعين دفعها في النهايه يمكن أن تدفع بدون تحويلات نقديـه عن طريق مجرد قيود دفتريه في حسابات البنوك التجاريـه مـع البنـك المركزي •

وإذا كانت المقاصه تجري بشكل زائد ضـد بعـض البنـوك ، فـإن أرصدتها النقديه لدي البنك المركزي ستنخفض دون الحد المحدد أو التقليـدي ، في مثل هذه الحاله ، البنك المعني يمكنه أن يعيد الخصم مع البنـك المركـزي لبضعة أيام حتي يسد العجز في الأرصدة •

وطريقة تسوية الحسابات ، فضلا عن أنها سريعه ، تعتبـر اقتصـاديه فيما يتعلق باستعمال النقديه • إنها تقوي أيضا النظام المصرفي عـن طريـق خفض المسحوبات من النقديه في أوقات الأزمات • وعلاوه علي ذلـك ، إنهـا تمكن البنك المركزي من أن يزود بمعلومات عن حالة السيوله التي تحتفظ بهـا البنوك التجاريه بخصوص أصولها ، هذه المعلومات تساعد البنـك المركـزي في وظيفته الخاصه بالرقابه علي الإئتمان •

٤- **ملجأ أخير للإقراض :**

إنه واجب البنك المركزي أن يقابل الطلبات علي النقديه فـــي أوقـــات الطوارئ فعندما يسود الزعر بين الجمهور وتهتز ثقة النـــاس، وعنـــدما تكـــون البنوك الأخري مشغوله بتدبير أمورها ، فإن البنك المركـــزي يتقـــدم بجســـارة ليقدم النقديه ويهدأ من الزعر ، إنه البنك المركزي فقط هو الـــذي يســـتطيع أن يقابل مثل هذه المواقف للتفضيل الزائد للسيوله ٠ لهذا الغـــرض يوجـــد عـــادة نص في القانون الأساسي للبنوك المركزيه يسمح لهذه البنوك بإصدار بنكنـــوت فيما يجاوز الحد المسموح به طبقا للقانون ٠

٥- **مراقبة الإئتمان :**

الوظيفة الأكثر أهمية للبنك المركزي هي مراقبـــة الإئتمـــان ٠ ومراقبـــة الإئتمان تعني تنظيم ومراقبة سلفيات البنوك ٠ فليس خافيا أن طبيعـــة وحجـــم سلفيات البنوك له تأثير كبير علي حالة الإقتصاد ٠ فهناك مـــن الأوقـــات مـــا تحتاج فيها التجارة والصناعه إلي تمويل بينما تكون البنوك متهيبه ، في هـــذه الحاله يتعين علي البنك المركزي أن يتقدم لانعاش ســـلفيات البنـــوك ٠ وفـــي أوقات أخري أخري ، يكون إقراض البنوك زائدا عن الحدود المرغوبه أو أنـــه يتدفق إلي قنوات غير مرغوبه ، هنا يكون مـــن واجـــب البنـــك المركـــزي أن يكبح هذه الميول غير المرغوبه عن طريق تنظـــيم ومراقبـــة خلـــق الإئتمـــان بواسطة البنوك ٠

والوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبـــة وتوجيـــه الإئتمان هي :

١- **تغيير سعر الخصم :**

سعر الخصم – أو سعر البنك كما يسمي أحيانا – هو عبـــاره عـــن ســـعر الفائده الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك الأخري التجاريه نظيـــر إعـــادة خصم ما لديها من أوراق تجاريه وأذون حكوميه ، أو لقاء ما يقدمه إليهـــا مـــن

قروض وسلفيات بضمان هذه الأوراق أو بغيرها ، ففي معظم البلاد يلتزم البنك المركزي بإعادة خصم أوراق تجاريه وماليه معينه للبنوك التجاريه ، كما يلتزم بأن يعمل كملجأ أخير للإقراض بالنسبه لهذه البنوك .

وتغيير سعر الخصم يؤثر عادة علي حجم الإئتمان المصرفي ، حيث يترتب علي أجراء مثل هذا التغيير في تكلفة الإئتمان الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك التجاريه ، ولما كان التغيير في تكلفة الإئتمان الذي تحصل عليه البنوك التجاريه من البنك المركزي من شأنه أن يضطرها مبدئيا إلي تغيير ما تتقاضاه بدورها من فائده علي قروضها لعملائها . فإنه يترتب علي تغيير سعر الخصم تأثر حجم الإئتمان المصرفي .

فعلي سبيل المثال : إذا رغب البنك المركزي في تخفيض حجم الإئتمان المصرفي ، فإنه يبادر برفع سعر خصمه ، فتلجأ البنوك التجاريه بدورها إلي رفع سعر الفائدة قصير الأجل (أسعار الخصم وأسعار الفائده علي القروض والسلفيات) بالنسبه لعملائها ، فيقل تبعا لذلك إقبال هؤلاء علي الخصم وعلي طلب الإئتمان من البنوك التجاريه . هذا فضلا عن اتجاه بعض هؤلاء العملاء إلي رد ما عليهم من قروض وسلفيات البنوك وعدم التفكير في طلب تجديدها نظرا لما اصبحوا يواجهونه من زياده فيما يدفعونه من فوائد ، وهكذا يأخذ حجم الإئتمان المصرفي في الإنكماش .

وخلاصة القول أن طلبات منح الإئتمان التي توجه إلي البنوك التجاريه وثيقة الإرتباط بما تطالب به هذه البنوك من فوائد وخلافه . علي أن شروط منح الإئتمان تتمشي بوجه عام مع سعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي - أي بمعني آخر إذا عمد البنك المركزي إلي رفع سعر خصمه ، ارتفع بذلك سعر الفائده في البنوك التجاريه ، وفي أغلب الأحيان بنفس النسبه، وتكون النتيجه هي التقليل من طلبات الإئتمان المقدمه للبنوك .

وبعيدا عن هذا الأثر العام الأوتوماتيكي علي تكلفة الإئتمان المصرفي، فإن رفع سعر الخصم سيميل لأن ينتشر بوجه عام خلال هيكل أسعار الفائده في السوق علي مر الزمن ، ويتوقف مدي هذا الإنتشار إلي حد كبير علي طول الفتره التي يتوقع أن يدوم خلالها سعر الخصم المرتفع .

ومع ذلك ، فالأثر علي أسعار الفائده ليس هو الأثر الوحيد الممكن لتغيير سعر الخصم ، ففي بعض البلاد وضع قدر كبير من التركيز علي وظيفته ، كإشاره تحذير ، فعندما يرفع سعر الخصم ، يأخذ قطاع الأعمال هذا علي أنه " نذير سوء " فيتقدم بحذر أكبر ، يستمر أقل ، ويخفض المخزون . هذا الأثر علي الثقه ، قد عد من جانب بعض المسؤولين في بعض البلاد علي أنه أكثر أهميه من الأثر علي هيكل أسعار الفائده .

ومن الواضح أن فاعلية استخدام سعر الخصم كأداه للرقابه النقديه تستلزم تحقق شرطين :

- وجود سوق نقدي متطور .
- اعتماد البنوك التجاريه علي البنك المركزي في الحصول علي أرصده نقدية إضافيه .

وبوجه عام – يمكن الإستدلال علي حجم السوق النقدي المنظم في أي بلد بإحدي أو كلا النسبتين الآتيتين : نسبة النقود المصرفيه إلي العرض الكلي للنقود ، ونسبة مطلوبات الجهاز المصرفي (غالبا قروض ، وسلفيات ، وأوراق مخصومه) قبل القطاع الخاص إلي الدخل القومي .

وفي الواقع تقيس نسبة النقود المصرفيه إلي العرض الكلي للنقود درجة تطور النظام المصرفي أكثر من درجة تطور السوق النقدي في حد ذاته . ومع ذلك – فإلي الحد الذي يكون فيه تطور البنوك التجاريه مرادفا لتطور السوق النقدي ، فإن هذه النسبه قد تستخدم كمؤشر علي درجة نمو

السوق النقدي ، وفي معظم البلاد المختلفه ، من الصــعب وجــود أي هيئــات للإقراض ذات أهميه خلاف البنوك التجاريه • فليس هناك بيــوت للخصــم أو بيوت للقبول ، ومؤسسات الإدخار (بما في ذلك شركات التأمين علي الحيــاه) لا تزال في أولي مراحل التطور •

ومن المتوقع بالطبع أن تكون كلا النســبتين منخفضــه فــي اقتصــاد متخلف عنه في اقتصاد متقدم • فمن الطبيعي أن تزون نسبة النقود المصــرفيه إلي العرض الكلي للنقود أعلي في اقتصاد أكثر تقدما ، نظرا لأنه : مع النمــو الإقتصادي يكون هناك أيضا نمو مصاحب للنظــام المصــرفي • فمــع تقــدم الإقتصاد ، يأخذ حجم الوحدة التجاريه أو الصناعيه في الكبر ، ويميــل مقــدار التمويل الذاتي إلي الإنخفاض ، ويزيد الإعتماد علي الســوق النقــدي لتمويــل العمليات التجاريه والصناعيه ، والنتيجة الصافيه هــي أن متطلبــات الجهــاز المصرفي (القروض ، السلفيات ، الإستثمارات) قبل القطاع الخــاص تميــل لأن تزداد بسرعه أكبر من الدخل القومي ، وهكــذا مــن المحتمــل أن تزيــد النسبه الثانيه •

وطبيعي أنه في البلاد التي يكون فيها اقتراض البنوك التجاريــه مــن البنك المركزي أساسيا، يكون الأثر الإقتصادي المباشر لتغيير ســعر الخصــم الرسمي علي سلوك البنوك التجاريه أكبر منه في تلك البــلاد حيــث لا تلجــأ البنوك التجاريه إلا نادرا للإقتراض من البنــك المركــزي • فعنــدما يكــون إقراض البنك المركزي للبنوك التجاريه اساسيا ، فإنه من الطبيعــي أن نتوقــع أن تنعكس التغيرات في سعر الخصم في الحال علي أسعار الســوق النقــدي ، أما عندما يكون مثل هذا الإقراض إسميا فقط فإن الأثر سيكون ضعيفا للغايــه• وفي معظم البلاد المتخلفه ، نجد أن إقراض البنك المركزي للبنــوك التجاريــه لايعتد به كثيرا •

وخلاصة القول : أن سعر الخصم كسلاح في يد البنك المركزي في اقتصاد متخلف لم ينمو سوقه النقدي بدرجة كافيه ، ويتضاءل فيه اعتماد البنوك التجاريه علي البنك المركزي في الحصول علي أموال إضافيه ، هو سلاح ضعيف نسبيا للتأثير علي حجم الإئتمان المصرفي وعرض النقود ٠

٢- **القيام بعمليات السوق المفتوحه :**

إن سياسة تغيير سعر الخصم ليست سلاحا فعالا بالضروره ٠ وبوجه عام ، فما لم تتبع التغيرات في سعر الخصم بإجراءات أخري ، فإنه سيكون لها أثر ضعيف نسبيا علي سلوك البنوك التجاريه ٠ إنها قد توضح وجهة نظر البنك المركزي ، ولكن لا تفرضها مباشرة ٠ وعندما ينشأ موقف يشعر فيه البنك المركزي بالحاجه لتعزيز وجهة نظره بحزم أكبر ، فإنه قد يلجأ إلي سلاح مختلف ٠

والطريقه التي يجعل بها البنك المركزي سعر خصمه فعالا ، هي عن طريق دخول سوق النقد والمال بائعا أو مشتريا لأوراق ماليه وتجاريه بقصد التأثير علي حجم احتياطيات البنوك التجاريه ، وبالتالي علي مقدرتها علي تقديم الإئتمان وخلق النقود المصرفيه ٠

والأثر المبدئي للقيام بعمليات السوق المفتوحه من جانب البنك المركزي هو زيادة أو نقصان الإحتياطيات النقديه السائله للبنوك التجاريه ٠ وكمية النقود في التداول ٠ والزيادة أو النقص في احتياطيات البنوك التجاريه تزيد أو تحد من مقدرتها علي تقديم الإئتمان وخلق الودائع ، الأمر الذي ينجم عنه زيادة أو نقصان أكثر في كمية النقود في التداول ٠

فعن طريق بيع أوراق ماليه مثلا ، يخفض البنك المركزي أرصدة البنوك التجاريه لديه بمقدار مساو حيث أن مشتري هذه الأوراق سيكونوا عادة إما عملاء البنوك التجاريه ، أو البنوك التجاريه نفسها ، فإذا كان البيع

قد تم لأحد عملاء البنوك التجاريه (مثلا لأحد سماسرة الأوراق الماليه) فإنــه سيدفع ثمن هذه الأوراق بالسحب علي حســابه الجــاري لــدي هــذه البنــوك ولصالح البنك المركزي ، وإذا كان البيع قد تم لأحد البنوك التجاريه مباشــرة ، فإن هذا البنك سيدفع الثمن بالسحب علي رصيده لدي البنك المركزي ولصــالح الأخير ، وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجه هي نقصان حجــم ودائــع البنــوك التجاريه لدي البنك المركزي - التي هي عباره عن جــزء مــن الإحتياطيــات النقديه السائله التي تحتفظ بها البنوك التجاريه • ففي كلتا الحالتين سيتم الــدفع عن الأوراق الماليه المباعه عن طريق الخصم من حسابات البنــوك التجاريــه لدي البنك المركزي •

ومن الناحية الأخري ، فعن طريق قيامه ببيع اوراق ماليــه فــي الســوق المفتوحه سيخفض البنك المركزي أيضا ودائع عملاء البنــوك التجاريــه لــدي هذه البنوك إلي الحد الذي تكون فيه الأوراق قد بيعت إلي هؤلاء العمــلاء ، إذ يدفع العملاء الثمن للبنك المركزي بشيكات مســحوبه علــي حســاباتهم لــدي البنوك التجاريه التي يتعاملون معها • وعندما يرسل البنــك المركــزي تلــك الشيكات إلي البنوك المسحوبه عليها ، فإنها تقوم بخصم قيمتها علي الفور مــن أرصدة (ودائع) العملاء الذين سحبوها في دفاترها • والنتيجة هــي نقصــان ودائع العملاء لدي البنوك التجاريه التي هي عباره عن أحــد مكونــات النقــد المتداول •

وفي كلمة نقول: إن قيام البنك المركزي ببيع أوراق ماليــه فــي الســوق المفتوحه يقود في نهاية المطاف إلي نقصــان الإحتياطيــات النقديــه الســائله للبنوك التجاريه بغض النظر عن شخصية من يكون قــد اشــتري منــه هــذه الأوراق • وإذا كانت هذه العمليه تحدث في وقت تكون فيه البنــوك التجاريــه قد أقرضت واستثمرت بالكامل ، فإن الخساره الناتجه في الإحتياطيات الســائله قد تسبب انكماشا مضاعفا في حجم الإئتمان والودائــع المصــرفيه ، حيــث أن

هذه البنوك ستضطر في هذه الحاله ليس فقط إلي الإمتناع عن تقـديم قـروض جديده ، بل وإلي استدعاء بعض قروضها للسوق النقـدي كـي تحـافظ علـي مستوي السيوله المطلوب .

وإلي جانب مثل هذه الآثار الكميـه ، التـي تـنعكس فـي تغيـر حجـم الإحتياطيات النقديه السائله المتاحه للبنوك التجارية لأغراض التوسع في تقـديم الإئتمان وخلق النقود المصرفيه ، فقد تؤثر عمليات السـوق المفتوحـه أيضـا علي أسعار الفائده • فإذا قرر البنك المركزي القيام فجـأه ببيـع كميـه مـن الأوراق الماليه في السوق المفتوحه ، فإنه يعمل بذلك علي زيـادة المعـروض منها فجأه ، ومع بقاء الأشياء الأخري علي حالها لابد وأن يـؤدي هـذا إلـي انخفاض في أسعارها السوقيه ، ومن ثم إلي ارتفاع أسعار الفائده السوقيه .

ويلاحظ من هذا التحليل : أنه لكي تصبح سياسة عمليات السوق المفتوحـه مجديه من الناحيه العمليه ، وجب عليها أن تـؤثر مباشـرة فـي الإمكانيـات الماليه للبنوك التجاريه ، وأن يكون لها من الأهميه مـا يكفـي للتـأثير علـي السوق مهما تكن الإعتبارات التي تطرأ علي الموقف • ومن المتعـذر أحيانـا تحقيق هذين الشرطين فعندما يقوم البنك المركزي ببيـع الأوراق الماليـه فـي السوق المفتوحه بغرض التقليل من حجم الإئتمان ، فلا يمكنه الوصـول حتمـا إلي هذه النتيجه إلا في حالة ما إذا تعذر علي البنوك في نفس الوقـت تحقيـق السيوله اللازمة -- ولا حتي الإلتجاء إلي طلب السـلف أو إعـادة الخصـم • فالإنكماش الناتج في السوق عـن بيـع الأوراق الماليـه قـد يعـرض البنـك المركزي إلي طلبات من البنوك عموما لتعويضها عن المبـالغ التـي سـحبت نتيجة لبيع الأوراق الماليه بواسطته • فإذا هو أجاب البنـوك إلـي طلباتهـا ، فإنه يكون بذلك قد أعطي بيد ما أخذه باليد الأخري •

وقد دفع هذا بالبعض إلي اقتراح استخدام سعر الخصـم لتعزيـز وتقويـة مفعول عمليات السوق المفتوحه • فعندما يرغب البنك المركـزي مـثلا فـي

انتهاج سياسة نقديه مقيده ، فإنه يلجأ إلي بيع أوراق ماليه في السوق المفتوحه لتخفيض الإحتياطيات النقديه السائله للبنوك التجاريه ، وكنتيجة لذلك ترتفع أسعار الفائده وتميل البنوك التجاريه - تحت وطأة الضغط المتزايد علي مركز احتياطياتها - إلي زياده اقتراضها من البنك المركزي ٠ ولتثبيط خلق احتياطيات إضافيه عن طريق الإقتراض فإن البنك المركزي يستطيع عندئذ أن يرفع سعر خصمه تمشيا مع الإرتفاع في أسعار الفائده الأخري ٠ وهكذا ، يمكن استخدام سعر الخصم لتكملة وتقوية عمليات السوق المفتوحه ٠

وعلي العموم يستلزم نجاح عمليات السوق المفتوحه توافر شرطين :

أولا - وجود سوق متطور للأوراق الماليه ٠

ثانيا - الإحتفاظ من جانب البنك المركزي بحيازات كافيه من الأوراق الماليه لغرض القيام بعمليات السوق المفتوحه ٠

إن عمليات السوق المفتوحة تكون في الحقيقه غير ذات موضوع في غيبة سوق متسعه للأوراق الماليه ، كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفه اقتصاديا ، حيث يكون علي سلطات البنك المركزي أن تركن إلي أدوات أخري للرقابه خلاف عمليات السوق المفتوحه ببساطه لأن أسواق الأوراق الماليه في هذه البلاد تتصف بالضيق الشديد ٠ وبالإضافه إلي وجود سوق متسعه للأوراق الماليه ، فإن علي البنك المركزي أيضا أن يحتفظ بكميه كبيره من الأوراق الماليه من النوع الذي يصلح لأغراض عمليات السوق المفتوحه ٠ وإذا حدث وأن كانت كمية الأوراق التي يحوزها البنك المركزي غير كافيه ، فإنه من الممكن أن تنفذ ذخيرته قبل أن تتمكن مبيعات السوق المفتوحه من إحداث أي أثر ذات بال علي مركز احتياطي البنوك التجاريه ٠

وفي كافة البلاد المتخلفه تقريبا خولت البنوك المركزيه صراحة أو ضمنا سلطة ممارسة عمليات السوق المفتوحه ، كوسيله للتأثير علي

احتياطيات البنوك التجاريه وعرض النقود ٠ ولكنه بالنسبه لعدد كبير من هـذه البنوك ، لاتزال عمليات السوق المفتوحه متعذره عمليا بسـبب عـدم وجـود أسواق للأوراق الماليه التي يمكن أن تنفذ فيها العمليات في الأوراق الماليـه ٠ وفي بعض البلاد الأخري ، حيث لا تزال أسـواق الأوراق الماليـه متخلفـه ، فإن نطاق استخدام عمليات السوق المفتوحه كـأداه للرقابـه النقديـه لا يـزال محدودا جدا ٠

٣- تغيير نسبة الإحتياطي القانوني :

تحتم التشريعات المنظمه للإئتمان في معظم الدول علي كل بنك تجـاري بأن يحتفظ باحتياطي نقدي سائل يمثل نسبه معينه مما لديه من ودائع ٠ وذلـك في صورة رصيد دائن لدي البنك المركزي ٠ وهذا الإحتياطي القانوني يمثـل الحد الأدني لما يجب أن يحتفظ به البنك علي الدوام مـن احتياطيـات نقديـه سائله مقابل ما يلتزم به من ودائع ٠

وعلي ذلك – فإذا فرض وحدث لأي سبب مـن الأسـباب أن هبطـت جملة الإحتياطيات النقديه السائله لأي بنك تجاري إلـي الحـد الأدنـي الـذي يشترطه القانون ، فإن هذا البنك يصبح عمليا عاجزا عن منح أي ائتمان جديـد ، فإذا منح البنك ائتمانا جديدا في مثل هذه الظروف فيعني ذلك زيـادة ودائعـه دون أن يقابل ذلك زياده موازيه في احتياطياته النقديه السائله ، الأمـر الـذي يترتب عليه انخفاض هذه الإحتياطيات عن الحد الأدني الذي يشترطه القـانون مما يعرض البنك للعقاب ٠

وعلي العكس ، فإنه إذا تمتع أي بنك تجاري باحتياطيات نقديه سـائله تفوق في مجموعها الحد الأدني الذي يشترطه القانون ، فإن هذا البنك يسـتطيع مبدئيا أن يزيد قروضه وسلفياته بقدر هذا الفائض فـي الإحتياطيـات النقديـه السائله عدة مرات حتي يصل إلي وقت تنخفض فيه حتمـا الإحتياطيـات فـي

مجموعها إلي الحد الأدني الذي يشترطه القانون نتيجة للزياده المستمره في الودائع • ويبلغ ذلك من الأهمية القصوي بحيث يمكن القول بأن حجم الإئتمان المصرفي يعتمد اساسا علي مستوي هذه الإحتياطيات الفائضه لدي البنوك التجاريه •

وفي الأزمه الحديثه خولت البنوك المركزيه في كافة الدول تقريبا سلطة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني التي تلتزم بها البنوك التجاريه بغرض التأثير علي مستوي الإحتياطيات الفائضه لدي هذه البنوك وبالتالي علي مقدرتها علي منح الإئتمان وخلق الودائع •

فعندما يرغب البنك المركزي مثلا في تخفيض حجم الإئتمان المصرفي ، فإنه يبادر برفع نسبة الإحتياطي القانوني ، وبذلك يستبعد في الحال بعضا من الإحتياطيات الفائضه لدي البنوك التجاريه ، ويحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الإئتمان وخلق الودائع ، ويستطيع البنك المركزي ، لو شاء ، أن يرفع النسبه بدرجة يتحتم معها علي البنوك التجاريه ليس فقط التشدد في تقديم قروض جديدة (بما في ذلك المطالبه بأسعار فائده أعلي) بل وتخفيض قروضها القائمه – أي استدعاء بعض قروضها للسوق قبل موعد استحقاقها ، والإصرار علي عدم تجديد ما تنتهي مدته منها ، وذلك كي تحقق مطالب السيوله القانونيه •

هذه الوسيله الخاصه بتغيير نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجاريه تميل لأن تستخدم الآن بشكل متزايد في معظم بلاد العالم ، إما كبديل لسياسة تغير سعر الخصم ، أو عمليات السوق المفتوحه عندما لا تكون هذه فعاله ، أو كمكمل لها ، وفي البلاد المتخلفه بالذات ، حيث عمليات السوق المفتوحه محدودة النطاق ، وسياسة سعر الخصم ضعيفه الأثر عموما ، تعتبر سياسة تغير نسبه الإحتياطي القانوني من أنسب أدوات الراقه النقديه ، فنظرا لضيق سوق الأوراق الماليه في هذه البلاد ، فإنهي صعب القيام بعمليات السوق

المفتوحه إلي الحد اللازم للتأثير علي احتياطيات البنوك أو علي هيكل أسعار الفائده بدون خلق تقلبات عنيفه في أسعار الأوراق الماليه ، وعلاوه علي ذلك ، فحيث أن البنوك التجاريه في هذه البلاد عادة ما تحتفظ باحتياطيات فائضه كبيره نسبيا ، فإن عمليات السوق المفتوحه كوسيله للتحكم في حجم الإئتمان المصرفي تصبح عديمة الجدوي ، فحتي لتجميد جزء من الإحتياطيات الفائضه ، سيتحتم القيام بمبيعات كبيره في السوق المفتوحه ، الأمر الذي سيتضمن ، مرة أخري ، انخفاضا حادا في أسعار الأوراق الماليه ، وعلي العكس من ذلك ، يمكن لسياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني أن تحقق نفس الغرض بسهوله عن طريق رفع نسبة الإحتياطي القانوني التي تلتزم بها البنوك التجاريه ٠

وإذا كانت وسيلة عمليات السوق المفتوحه أقل فاعليه نسبيا في أسواق النقد المتخلفه ، فإن معالجة سعر الخصم تبدو غير مفيده كثيرا ، ففاعلية تغيير سعر الخصم تفترض سلفا وجود سوق نقدي متطور ومتكامل يتميز بسرعه تدفق الأموال ما بين مختلف قطاعات السوق ، حتي أن أي ارتفاع أو انخفاض في سعر الخصم يتبع بدون غبطاء بارتفاع أو انخفاض مقابل في أسعار الفائده الأخري ٠ وفي البلاد المتخلفه ، يعمل غياب التكامل الصحيح لمختلف قطاعات سوق النقد ضد التشغيل الناجح لتغيرات سعر الخصم ٠ وعلي العكس من ذلك ، يمكن أن تستخدم سياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني بنجاح حتي في تلك البلاد التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمه لنجاح سياسة السوق المفتوحه ، أو سياسة سعر الخصم بمفردها ٠

وبالرغم من أن سياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني تعتبر مناسبه جدا خصوصا في أسواق النقد المتخلفه ، إلا أن هناك بعض الصعوبات في استخدام هذه السياسه ، والصعوبه الأولي تنشأ من حقيقة أن البنوك التجاريه في البلاد ذات أسواق النقد المتخلفه عادة ما تحتفظ باحتياطيات فائضه كبيره ،

فطالما تراكم البنوك التجاريه احتياطيات فائضه كبيره ، فإن رفع نسبة الإحتياطي القانوني ، ما لم يكن كبيرا جدا ٠ لن يخفض النسبه لافعليه للأرصدة النقديه إلي الودائع دون الحد الأدني الذي يشترطه القانون ، ومن ثم لن يؤثر جوهريا علي عمليات الإقراض التي تزاولها البنوك التجاريه ٠

ومع ذلك ، فهذه الصعوبه ليست وقفا علي سياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني وحدها ، فكافة الوسائل الكميه الأخري للرقابه علي الإئتمان من المحتمل أن تفقد فاعليتها إذا كانت البنوك التجاريه تحتفظ عادة باحتياطيات فائضه كبيره ، وعلي العكس ، حيث أنه يمكن فرض تغيرات كبيره نسبيا في متطلبات الإحتياطي عن طريق تعديل النسبه القانونيه للإحتياطي النقدي بمجرد جرة قلم ، بينما لايمكن إحداث إلا تعديلات صغيره فقط في احتياطيات البنوك التجاريه عن طريق تعديل سعر الخصم ، أو القيام بعمليات السوق المفتوحه ، فإنها الوسيله الأولي دون الأخيره للرقابه علي الإئتمان هي التي يمكن أن تستخدم لمواجهة الضرورات الناشئه عن حيازة البنوك التجاريه لاحتياطيات فائضه كبيره ٠

وعلاوه علي ذلك ، فحتي إذا لم يكن رفع نسبة الإحتياطي القانوني بمثل ذلك القدر الذي يمحو تماما الإحتياطيات الفائضه ، فإنه قد لا يزال نافعا بطريقتين : أولا ، كإشاره بتشدد موقف البنك المركزي فيما يختص بإتاحة الإئتمان في المستقبل ، وهو ما قد يجبر البنوك التجاريه علي اتباع سياسة ائتمانيه تقييديه ، وثانيا كوسيله تقدي عن طريقها القوه الكامنه للبنوك علي خلق الإئتمان عن طريق تجميد جزء من الإحتياطيات الفائضه ٠

والصعوبه الأخري في استخدام سياسة تغير نسبة الإحتياطي القانوني هي ما تنطوي عليه هذه السياسه من تمييز ٠ فرفع النسبه عند الإقتضاء سيترك عمليات بدون تأثير تلك البنوك التي تحوز احتياطيات فائضه كبيره نسبيا بينما سيلحق الضرر بتلك البنوك التي تحوز احتياطيات فائضه قليله ، ومع ذلك ،

فهذا النوع من التمييز لا مهرب منه ، أيا كانت الوسيله المتبعه للرقابـــه علـــي الإئتمان ، وهكذا ، فحتي في ظل عمليات السوق المفتوحـــه أو تغييـــر ســـعر الخصم ، ستتمتع البنوك ذات الإحتياطيات الفائضه الكبيره - بعكس تلك التـــي تحوز احتياطيات فائضه قليله - دائما بميزه فـــي مواجهـــة إجـــراءات البنـــك المركزي لضغط الإئتمان المصرفي • ويمكن حدوث التمييـــز أيضـــا إذا تـــم تغيير نسبة الإحتياطي القانوني بدرجات متفاوته حسب حجم البنوك •

٤- تغيير نسبة السيولة :

ليست نسبة الإحتياطي القانوني بالنسبة الوحيده التي قـــد تلتـــزم البنـــوك التجاريه قانونا بمراعاتها في مباشرة نشاطها الإقراضي والإســـتثماري • فقـــد تلزم البنوك التجاريه أيضا بأن تحتفظ بصفه دائمه بأصول سائله توازي نســـبة معينه علي الأقل من ودائعها • والأصول السائله التي يمكن الإحتفاظ بها لهـــذا الغرض تتألف في الغالب من الأرصده النقديه التي يحتفظ بها البنك التجـــاري في حزائنه ، أو لدي البنك المركزي ، ومن الأوراق الماليه الحكوميـــه ، ومـــن بعض أنواع معينه من الأوراق غير الحكوميـــه ، وأحيانـــا تســـتبعد الأرصـــده النقديه من عداد الأصول التي تدخل في حســـاب نســـبة لاســـيوله • وعندئـــذ تتحصل النسبه في جوهر الأمر في احتياطي ثانوي أو تكميلـــي يتعـــين علـــي البنوك الإحتفاظ به بالإضافه إلي الإحتياطي القانوني ، ويتألف في المعتاد مـــن الأوراق الماليه الحكوميه •

وقد نظر في استحداث نسبه السيوله في العشرينات والثلاثينات مـــن هـــذا القرن إلي ضمان سيولة البنوك التجاريه ، وحماية حقوق المودعين ، تبعا لمـــا يترتب علي فرضها من إقبال البنوك التجاريـــه علـــي اســـتثمار جانـــب مـــن مواردها في السواق التي يدخلها المشرع في حساب النسبه المذكوره •

أما اليوم فإن تقرير نسبة السيوله يستهدف بالدرجة الأولي تزويد البنك المركزي بأداه إضافيه لتقييد مقدرة البنوك التجاريه علي التوسع في منح الإئتمان ، إذ يؤدي القيام برفع النسبه مثلا عند الإقتضاء إلي تجميد جانب أكبر مما في حوزة البنوك التجاريه من أصول سائله ، وخاصة الأوراق الحكوميه ، والحيلوله بالتالي دون أن تتخذ البنوك من تصفيتها أداه لتعزيز احتياطياتها النقديه السائله بما يهيؤه لها ذلك من القدره علي التوسع في منح الإئتمان وخلق الودائع المصرفيه .

ويمكن أن تستخدم نسبة لاسيوله إما كأداه عامه للسياسه النقديه ، أو كوسيله لتوجيه موارد البنوك لتمويل الميزانيه الحكوميه ولتنمية أسواق للأوراق الماليه الحكوميه ، وفي البلاد التي توجد بها أسواق متسعه للأوراق الماليه ، أدخلت نسبه السيوله مبدئيا بقصد تقييد التوسع في الإئتمان المصرفي، وتعزيز الأدوات العامه الأخري للتحكم في الإئتمان المصرفي ، فعلي سبيل المثال ، لجأت كل من بلجيكا وفرنسا إلي استخدام نسبة السيوله عقب الحرب العالميه الثانيه ، كوسيله للحد من توسع البنوك التجاريه في تقديم الإئتمان للقطاع الخاص بمنعها من اللجوء إلي تصفية حيازتها من الأوراق الماليه الحكوميه التي كانت قد زادت زياده كبيره أثناء فترة الحرب وما بعدها ، وذلك للحصول علي احتياطيات إضافيه لمقابلة التوسع في الأقراض .

وفي البلاد المتخلفه ، استخدمت نسبة السيوله بصفه خاصه كوسيله لتوجيه موارد البنوك لتمويل الإنفاق الحكومي . هذا المصدر للتمويل يساعد علي تقليل الحاجه للإقراض من البنك المركزي ، وهكذا فبينما تعد الأداه وسيلة ملائمه لتدبير الأموال بالنسبه للحكومه ، فإنها تزاول تأثيرا تثبيتيا - بمعني أنها تستبعد الحاجهل لمزيد من الإقتراض من البنك المركزي لتغطية عجز الميزانيه ، وبالإضافه إلي ذلك ، تساعد هذه الوسيله علي تنمية عادة

حيازة الأوراق الماليه الحكوميه لدي البنوك التجاريه ، وهي الخطـوه الأولـي في سبيل تنمية سوق للأوراق الماليه الحكوميه ٠

وقد خول عدد كبير من البنوك المركزيه في آسيا وأمريكا اللاتينيه سلطة فرض وتغير نسب للسيوله ، وتختلف خصائص النسب المفروضه علي البنوك التجاريه في هذه البلاد بشده منب لد إلي آخر ، خصوصا فيما يتعلق بأنواع الإلتزامات التي يشترط الإحتفاظ بأصول سائله في مقابلها ٠ ففي بعض البلاد تخضع الودائع الجاريه والودائع الآجله لنسب سيوله منفصله ، فتفرض نسبه مرتفعه للأولي ونسبه منخفضه للثانيه ، وفي بعض بلاد أخري تفرض نسبه سيوله موحده بالنسبه لكافة الودائع ٠ ٠ أما بالنسبه للأصول السائله التي تدخل في حساب نسبة لاسيوله فتتكون في الغالب من الإحتياطيات النقديه السائله والأوراق الماليه الحكوميه ٠ وفي بعض البلاد قد يسمح أيضا بإدخال أوراق غير حكوميه معينه في حساب النسبه ، والحدود التي قد يمكن تغيير نسبة لاسيوله في نطاقها بواسطة البنوك المركزيه لهذه الدول محددة بواسطة القانون ٠ مع وجود حد أقصي وحد أدني ٠

وبالرغم من أن لعدد كبير من البنوك المركزيه في البلاد المتخلفه سلطة فرض وتغيير نسب للسيوله ، فإن الوسيله لم تستخدم إلا بواسطة عدد محدود من البلاد خصوصا في أمريكا اللاتينيه ، وحيثما جري تطبيق نسبة للسيوله ، فإنها قد أثبتت أنها إجراء نافع يضمن مصدرا ملائما للتمويل بالنسبه للحكومه٠ أما فاعليتها كأداه للرقابه النقديه فإنها لا تزال غير واضحه ، إذ أنها لم تستخدم بعد لهذا الغرض إلا في عدد محدود جدا من البلاد ٠ ومع ذلك يمكننا لقول بصفه عامه بأن نسبة لاسيوله – كما هو الحال بالنسبه لنسبة الإحتياطي القانوني – تعد بحق أداه فعاله للتحكم في الإئتمان المصرفي ٠ فحيث أن فرض النسبه أو زيادتها عند الإقتضاء يترتب عليه تجميد جانب أكبر من الأصول السائله للبنوك التجاريه فإنه يصبح علي هذه البنوك ، كي

تحصل علي أرصده نقديه إضافيه بغرض التوسع في الإقــراض ، أن تســعي لتصفية بعض أصولها الأخري الأقل سيوله ، طبقا لتخلف الأســواق الماليــه ، فإن الخساره الرأسماليه التي قد ينطوي عليها القيام بمثل هذا العمــل ســتكون كبيره ٠

وبالطبع تستطيع البنوك التجاريه أن تعتمد علي إعــادة الخصــم لــدي البنك المركزي للحصول علي أرصده نقديه إضافيه ، علي أنه ســيكون عليهــا في هذه الحاله أن تواجه أسعار خصم مرتفعه ٠ وهكذا ، فإن اســتخدام نســبه السيوله لن يساعد فقط علي عرقلة التوسع فــي الإئتمــان المصــرفي ، ولكــن أيضا علي زيادة فاعلية الأدوات الأخري للرقابه النقدية ٠

٥- <u>الرقابه المباشرة :</u>

قد يمنح البنك المكزي ، بالإضافه إلي الوسائل السابقه للإداره النقديــه ، سلطة الرقابة المباشرة علي قروض واستمثارات البنوك التجاريه ، مــن قبيــل ذلك ما قد يخوله القانون أحيانا للبنك المركزي من حق وضع حــدود قصــوير علي الحجم الكلي لقروض واستمثارات البنوك التجاريــه ، أو وضــع حــدود علي الزياده التي تحدث في مجموع هذه الأصول في فترة معينه مســتقبله ، أو تحديد الأغراض والشروط التي يمكن بمقتضاها عمل القروض والإســتثمارات ٠٠٠ وهكذا ٠

فبالنظر إلي ما تلاقيه البنوك المركزيه أحيانا من صعوبات في التــأثير علي الإئتمان المصرفي عن طريق الوسائل التقليديه ، فإن بعــض الــدول قــد لجأت إلي إعطاء بنوكها المركزيه الحق في أن تتدخل مباشرة لتنظيم عمليــات الإقراض والإستثمار للبنوك التجاريه ، ففي استراليا مثلا ، فــي ظــل قــانون البنوك عام ١٩٤٥ أعطي بنك الكومونولث الحق في أن يحدد السياســه التــي

تتبع بواسطة البنوك التجاريه فيمـــاي تعلـــق بالســلفيات ، وفـــي أن يعتطـــي توجيهات بخصوص نوع الأغراض التي يمكن للبنوك أو الحق فـــي شـــراء أو الإكتتاب في أي أوراق ماليه حكوميه أو غيرها إلا بموافقـــة بنـــك الكومنولـــث كتابة ٠ وفي المملكه المتحده نص قانون بنك انجلتـــرا عـــام ١٩٤٦ علـــي أن للبنك ، إذ رأي ذلك ضروريا للمصـــلحه العامـــه ، أن يطلـــب مـــن البنـــوك معلومات أو يقدم لها توصيات ، وله بعد موافقة الخزانه أن يصـــدر تعليمـــات إلي أي بنك بغرض ضمان تنفيذ أي من مثل هـــذه الطلبـــات أو التوصـــيات ، وقد منحت سلطات مماثله للبنوك المركزيه في لاد أخري مثل هولندا وألمانيـــا الغربية ٠

وفي محيط البلاد المتخلفه اقتصاديا ، نلاحظ أن للعديـــد مـــن البنـــوك المركزيه في آسيا ، وأمريكا اللاتينيه ، وإفريقيا ، سلطة وضع حدود قصـــوي علي الحجم الكلي لقروض وسلفيات واستثمارات البنـــوك التجاريـــه أو وضـــع حدود علي الزياده في مجموع هذه الأصول ٠

ولا شك بطبيعة الحال في مضاء الرقابه المباشـــرة علـــي الإئتمـــان ، خصوصا عندما تتخذ صورة وضع حدود قصوي لجملة قروض واســـتثمارات البنوك التجاريه ، فالبنك المركزي يستطيع في هذه الحاله أن يحد من التوســـع في الإئتمان المصرفي مباشرة ببساطه عن طريق وضع حد أقصـــي مـــنخفض لجملة قروض واستثمارات البنوك التجاريه بغض النظر عن مركز سيولة هـــذه البنوك ٠

ومع ذلك فإن لهذا الإجراء ، مثل تغيير نســـبة الإحتيـــاطي أو نســـبة لسيوله ، بعض الحدود الفنيه والنفسيه التي تـــوحي بأنـــه يجـــب أن يســـتخدم بحكمه، وفقط في الظروف غير العاديه ، فإذا ما طبقت حدود قصـــوي موحـــده علي كافة البنوك ، فإنها من المحتمل أن تسبب بعض الصعوبات بالنسبه لتلـــك البنوك التي تكون قد توسعت في قروضها واســـتثماراتها بمعـــدل أبطـــأ مـــن

منافسيها ، فعن طريق معاقبة البنوك المعتدله ومحاباة تلك التي فعلت نفس الشيء الذي تسعي السلطات الأن للحد منه ، فإن الإجراء قد يخلق شعورا بالإستياء لدي المجموعه الأولي من البنوك ، ويمكن تجنب هذا الأمر عن طريق السماح بحدود قصوي مرتفعه نسبيا بالنسبه للبنوك التي تكون قد توسعت في قروضها واستثماراتها بسرعة أقل من غيرها ، ومع ذلك ، فإن هذا سيميل لأن يهزم الغرض الذي استخدم الإجراء من أجله ، علي وجه التحديد تخفيض حجم الإئتمان المصرفي • فبينما تكون بعض البنوك قد منعت من زيادة قروضها واستثماراتها ، يكون قد سمح للبعض الآخر بأن يستمر في زيادة قروضه واستثماراته ، الأمر الذي قد يضيف أكثر إلي حجم الإئتمان المصرفي • لهذه الأسباب يجب أن يستخدم الإجراء بحكمه وفقط في الظروف غير العاديه عندما تبرهن الإجراءات الأخري بأنها غير كافيه لتخفيض حجم الإئتمان المصرفي •

وفي ختام هذا التحليل نحب أن نلفت النظر إلي أن ما قد يرد علي بعض الأدوات السابقه أحيانا من قيود في التأثير علي الإئتمان المصرفي لايعني تواضع سلطان السلطات النقديه في التأثير علي العرض الكلي للنقود في الإقتصاد القومي • ذلك أن البنك المركزي لا يعتمد في تنفيذ السياسة النقديه علي أداه واحده من أدوات الرقابه ، وإنما له أن يستخدم أكثر من أداه في نفس الوقت لتحقيق ما يرمي إلي بلوغه من أهداف – وهكذا – حيث يتجه الرأي مثلا إلي تخفيض حجم الإئتمان المصرفي ، لا يعتمد البنك المركزي فقط علي بيع أوراق ماليه في السوق المفتوحه أو علي رفع نسبة الإحتياطي القانوني • وإنما له أن يعمد أيضا إلي رفع سعر الخصم ابتغاء الحيلولة دون اتجاه البنوك التجاريه إلي تعويض الضغط الذي متمارسه هذه الأدوات علي مركز احتياطياتها النقديه السائله عن طريق اللجوء إلي إعادة خصم ما تحتفظ

به من أوراق مقبوله للخصم ، أو زيادة ما تتزود به من البنك المركـزي مـن سلفيات ٠

إن البنك التجاري شركة ينطوي عملها علـي استلام ودائـع تحـت الطلب من عملائها وتدفع شيكات العملاء المسحوبه عي هذه الودائـع وتسـتلم ودائع ادخار وتدفع مقابلها سعر فائده ، وتقوم بمنح قطـاع الأعمـال والأفـراد قروضا وتستثمر السندات الحكوميه والخاصـه وتحصـل شـيكات العمليـات الإئتمانيه لعملائها وتصدق شيكات مودعيها وتصدر شيكات علي نفسها ٠

وتقوم العديد من البنوك غضافة لذلك بإصدار بطاقات ائتمـان وتـدير جدول الرواتب (Pay rolls) لعملائها مـن قطـاع الأعمـال وتـدفع فـواتير عملائها من الأفراد وتقوم بالمناقصات لبيع أسهم الشـركات ، وتنـيء دوائـر الأمانات (Trusts) لاستثمار أمـوال عملائهـا الأثريـاء ، وتبيـع وتشـتري العملات الأجنبيه وغيرها من الأعمال ٠ وهكذا باختصار يطلـق علـي كثيـر من هذه البنوك اصطلاح " دكان التمويل " ٠

ولا تنفرد البنوك بالقيام بهذه الأنشطه حيث تمارسـها أيضـا منشـآت مالية أخري ، إلا أن البنوك التجاريه تمتاز عـن المنشـآت الأخـري بمـدي تخصصها في قبول وخلق الودائع التجاريه ٠ فلا يوجد هنـاك منشـآت ماليـه يوازي حجم ودائعها القابله للسحب أو التحويل الفـوري نتيجـة إشـعار مـن مودعها حجم الودائع التي بحوزة البنوك التجارية ٠ وبذلك تقوم ودائع البنـوك التجاريه بوظيفة وسيط للتبادل بدرجة تتعدلي أي خصـوم ودائعيـه لـدي أي وسيط مالي ٠

أن وظيفة البنوك المتعلقه باستلام الودائع تحت الطلب قد جعلت ومنـذ زمن طويل من هذه البنوك موضع رقابه وتنظيم السلطات النقديـة ٠ فـلا بـد لهذه المصارف من الإحتفاظ باحتياطيات نقديه كما تحددها اللطات فضلا عـن

التزامها باتباع قواعد ماليه مصممه تجعل من البنوك مؤسسات ماليه مستقره. ويندر أن تخضع منشآت أخري لمثل هذه الصرامه في التنظيم ·

وتجعل الطبيعه النقديه للودائع تحت الطلب من البنوك هدفا مفضلا للدراسة من قبل الإقتصاديين النقديين · إذ يعتقد هؤلاء الإقتصاديون بأن التفاعل بين الطلب وعرض النقد مصدر أساسي للتغيير في الأسعار والناتج والعماله في الإقتصاديات الصناعيه الحديثه · ولهذا السبب يقومون بدراسة أعمال البنوك التجاريه ، إذ تساعدهم المعلومات المكتشفه علي فهم القوي المؤديه إلي التقلبات الإقتصادية ·

البنوك التجاريه كمنشآت Commercial Banks as Firms

لقد ظهر مصطلح " البنوك التجاريه " في أراء المنظرين في القرن التاسع عشر ، فقد اعتقد هؤلاء الإقتصاديون أن علي المصارف أن تقصر قروضها علي القروض قصيرة الأجل وذات الأهداف التجاريه مثل قروض المزارعين حتي يحصدوا محاصيلهم ، وقروض تمويل المخزون السلعي للتجار والعاملين في الصناعات التحويليه · واعتقدوا بأن هذا النوع من القروض يتسم بصفه التصفيه الذاتيه لأن السلع التي توضع كرهينه علي القروض ستؤدي عند بيعها في المستقبل القريب إلي توفير النقود اللازمه لدفع القروض · وكانت هذه النظريه والمعروفه " بنظرية القروض التجاريه " (Commercial Lian Theory) أو نظرية الفاتورة الحقيقيه (Real Bill Theory) شائعه في كل من الولايات المتحده وبريطانيا ·

وتعتبر هذه النظريه صحيحه علي القليل فيما يتعلق بالتالي : نظرا لأن الودائع تحت الطلب تشكل المصدر الأساسي لأموال المصرف · ونظرا لكونها مهيئة للسحب نتيجة طلب كتابي من مودعها الذي قد يحتاج نقودا سائله ، أو يسحب عليها شيكا لصالح فرد آخر ليس بالضروره من أحد عملاء البنك توجب علي هذا البنك الإحتفاظ بسيوله نقديه · وينظر إلي بنك

ما علي أنه يحتفظ بسيوله نقديه إذا كان بحوزته نقدا أو قـدره علـي تحصـيل النقد بشكل يؤهله تلبية طلبات السحب غير المتوقعته من قبل المودعين ٠ أمـا إذا أقدم البنك علي منح قروض طويلة الأجل ٠ فإنه يكـون بـذلك قـد جمـد أصوله بشكل يخفض مستوي السيوله لديه ٠ ولكن القـروض قصـيرة الأجـل المنظمة في سلسلة المواعيد المتعاقبه تضمن للبنك كل يوم أو أسبوع الحصـول علي القروض المسدده مما يوفر له الأموال التي تمنحه القدره علـي مواجهـة السحب النقدي من قبل المودعين دون أن يشكل ذلك استنزافا لموارده ٠

ومع ذلك فإن البنوك لم تعد بعد ملتزمه بنظرية القـرض التجـاري ٠ فهي تقدم القروض حاليا للأفراد وتمنح قروضا طويلة الأجل وتعطي قروضـا لقطاع الأعمال بدون ضمان سلعي أو أنواع أخري من الرهائن ٠ ومـع ذلـك فإن المفهوم الذي ينطوي عليه مصطلح " البنوك التجاريه " يـذكرنا بالمشـاكل التي تواجه مؤسسة تلتزم بالدفع عند الطلب ما يقرر المودعـون سـحبه مـن الودائع ٠

<u>بيانات الميزانيه Balance Sheets</u>

إن أفضل طريقة لوصف طبيعة البنوك الخاصه كمؤسسه أعمال هـي تتبع خطوات إقامتها وأعمالها خطوة فخطوه ٠ ولهذا السبب علينـا أن نناقش أولا أداة مهنة الإقتصادي النقدي الأساسيه ألا وهي بيانات الميزانيه ٠

ويعرف الموقف المالي لمنشأة ما بالقيمه النقديه لأصوالها وخصـومها ورأس مالها ٠ والأصول هي البنود التي تملكها المنشـأه ٠ والخصـوم هـي الديون والإلتزامات المستحقه علي هذه المنشأه ، أما رأس المال فهـو الفـرق بين الأصول والخصم ٠ ويمكن تبيان ذلك من خلال معادلة الميزانيه التالية :

Assets (A) = Liabilities (L) + Networth (NW)

الأصول (A) = الخصوم (L) + راس المال (NW)

حيث تشير (A) إلـــي الأصـــول و (L) إلـــي الخصـــوم و (NW) لرأس المال وتصور بيانات الميزانيه هذه المعادله أيضا كـــا هـــو مبـــين هنـــا لعائلة افتراضيه :

الوضع المالي لعائله محمد منصور

(٣٠ يوليو ١٩٩٠)

أصول		خصوم + رأس المال	
ممتلكات نقدية	١٠٠٠ جنية	قرض على المنزل	٤٠٠٠٠ جنية
اوراق مالية	١٠٠٠٠	دبون اخرى	٢٠٠٠
منزل	٥٠٠٠٠	رأس المال	٤١٠٠٠
أثاث	١٥٠٠٠		
سيارة	٥٠٠٠		
ملابس وغيرها	٢٠٠٠		
المجموع	٨٣٠٠٠ جنية	المجموع	٨٣٠٠٠ جنية

<u>وللميزانيه خصائص تستحق الذكر وهي :</u>

١- تسجيل جميع البنود عند نقطة معينه من الزمن ٠

٢- مجموع الأصول يساوي مجمـــوع الخصـــوم ورأس المـــال ٠ وتظهـــر هـــذه الخاصه من تعريف رأس المال علـــي أنـــه صـــافي المســـتحقات الشخصـــيه الاقتصادية علي أصوالها ٠

٣- يؤدي استخدام أحد الأصول لشراء أصل آخر إلـي تغييـر تركيـب الأصـول نفسها ولكنه لا يغير جملة قيمة الأصول ولا رأس المال • ولـذلك فـإن قيمـة رأس مال عائلة محمد منصور ومجموع أصوله لن تتغير إذا اسـتخدمت ٥٠٠ جنية من ممتلكاتها النقديه لشراء طاولة لغرفة الطعام •

٤- تؤدي الأصول التي يتم شرائها بقرض إلي زيـاة الأصـول والخصـوم بقـدر متساو • أما رأس المال فتظل قيمته ثابته •

٥- يؤدي استخدام أحد الأصول لسداد قرض ما إلي خفض قيمة الأصـول وقيمـة الخصوم بقدر متساو وتظل قيمة رأس المال ثابته •

٦- تحدث الزياده في رأس المال من خلال الطرق الأربع التاليـه (أ) الإدخـار ، (ب) الهبه (جـ) الأرباح الرأسماليه ، (د) السـرقه ويتحقـق الإدخـار عندما تقرر الشخصية الاقتصادية استخدام جزء من دخلهـا لشـراء أصـل أو تخفيض مديونيتها • وتأتي الهبه من أفـراد أو منشـئات أخـري • وتتحقـق الأرباح الرأسماليه عند زيادة القيمه السوقيه للأصول • أما السرقه فهي غنيـه عن التعريف •

٧- يمكن حدوث الإنخفاض في رأس الما من خلال الطرق الأربـع التاليـه (أ) الإستهلاك ، (ب) الإهداء ، (جـــ) خسـارة راسـماليه ، (د) خسـائر السرقات • ويمثل الإستهلاك تدهور قيمة واستنزاف كمية الأصول • ومـا لـم تتم عملية تجديد للمستهلك بادخارات جديدة انخفضت قيمة راس المال ن وقـد يحدث انخفاض رأس المال بسبب إهداء بعض الأصول إلي أفـراد آخـرين • أو من خلال انخفاض القيمه السوقيه للأصوال أو مـن خـلال الخسـاره عـن طريق السرقات •

وهكذا يمكن القول وبشكل عام أن تغير أحد بنود الميزانيـه لا بـد وأن يؤدي إلي تغير في بند آخر • ويتطلب استعمال بيانـات الميزانيـه لتسـجيل التغيرات في وضع الشخصيه الاقتصادية إلي استخدام نظـام محاسـبي مبنـي

علي نظام القيـد المـزدوج (Double Entry Accounting System) كمـا وأن أي تغيير في مجموعه من الأصول لابد وأن يتبعه تغير عكسي مساو لـه فـي مجموعه أخري منها أو في الخصوم أو في رأس المال ٠ ونفس هـذا القـول ينطبق علي جانب الخصوم من الميزانيه ٠ وتجعل هذه الخاصيه من الميزانيـه أداة هامه لتحليل الآثار المترتبه علي الأعمال المصرفيه والسلطات النقدية ٠

كيفية إقامة المصرف : Setting up a bank

إن إقامة مصرف تتطلب إنشاء شركة ما للحصول علـي رأس المـال الضروري وللحصول علي ترخيص حكومي أيضا ٠

ويحتاج إنشاء المصرف إلي رأس المال لإقامة المباني وشـراء الآلات والمعدات والأدوات اللازمه لممارسة العمل والإستثمار في أصـول إيراديـة ٠ وفضلا عن ذلك يحتاج المصرف إلي رأس مال لسداد الـديون عنـد ظهـور الحاجه إلي ذلك ٠ ويحصل المصرف علي رأس المال عن طريق بيـع أسـهم وعن طريق تجميع فائض عن قيمة الأسهم الإسميه هذه – أولا بفرض عـلاوه (Premium) علي مشتري الأسهم ٠ وثانيا عن طريق الإحتفاظ بالأرباح غيـر الموزعه لحاملي الأسهم علي شـكل الأربـاح الموزعـه (Dividends) ومـن وجهة نظر محاسبيه يمكن القول بأن رأس المال المسجل في بيان ميزانية بنـك ما يعتبر رأس ماله ٠

وتحصل البنوك علي ترخيص عادة مـن وزارة الماليـه أو السـلطات النقديه في الدوله ٠ إلا أن المصرف لايستطيع الحصول علـي تـرخيص دون أن يوفر الحد الأدني من رأس المال المطلوب الذي تفرضه السـلطه المخولـه منح الترخيص ٠ وتطلب السلطات النقديه عادة أن يكون رأس المـال جميعـه مدفوعا نقدا قبل السماح للبنك بفتح أبوابه للعمل ٠

ودعنا نتابع الآن ما يحدث عند فتح المصرف أبوابه وملاحظة ما يحدث من تطورات كلما تقدمت عمليات المصرف ٠ فإذا حصل بنك ما علي ترخيص وافترضنا أنه قام ببيع ما قيمته ٥٠٠ مليون جنية اسهم فسوف يكون شكل الميزانيه كالآتي :

أصول	خصوم + رأس المال
احتياطيات نقدية ٥,٠٠٠,٠٠ جنية	رأس المال والفائض ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية

وتمثل الخطوات الأولي لفتح المصرف الجديد في إعداده ماديا وفنيا لممارسة نشاطه إذ يلزم إقامة المبني وإعداده وتجهيزه بالمعدات والآلات والأدوات وتكوين قدر مناسب من المخزون ٠ كما يسعي المصرف إلي استثمار نسبه من أرصدته النقديه في اصول إيراديه مناسبه ، والإحتفاظ بنسبه معينه من النقد في صورة احتياطي نقدي قانوني لدي المصرف المركزي ، وليس ثمة ريب أن كلا من هذه الأعمال يمارس تأثيرا علي جانب الأصول من الميزانيه ٠

وتظهر هذه التغيرات أولا ، وقبل أن تنعكس علي الميزانيه ، في حسابات الأستاذ (T-account) وهي سجلات للعمليات الماليه في المصرف٠ وتنعكس هذه البيانات المسجله في هذه الحسابات علي الميزانيه ومن ثم يتبين كيف أن هذه العمليات قد غيرت من البناء الهيكلي للأصول والخصوم ، ورأس المال ٠

فإذا فرضنا أن هذا المصرف الجديد قد اشتري مبان ومخزونا بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية ، فإن ذلك يظهر في حساب الأستاذ كما يلي :

(القيمه بالجنية)

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
احتياطي نقدي اختياري- ١,٠٠٠,٠٠٠ مباني ومخزون + ١,٠٠٠,٠٠٠	

فإذا استثمر هذا المصرف ٣ مليون جنية في أوراق ماليـــه حكوميـــه ، وقام بإيداع ٨٠٠,٠٠٠ جنية احتياطي نقدي قانوني لدي المصـــرف المركـــزي فإن ذلك يظهر في حساب الأستاذ كما يلي :

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
احتياطي نقدي اختياري – ٣,٨٠٠,٠٠٠	
احتياطي نقدي قانوني + ٨٠٠,٠٠٠	
أوراق ماليه حكوميه + ٣,٠٠٠,٠٠٠	

ويلاحظ حتي الآن أن كل التغيرات قد تمت في جانب الأصـــول مـــن الميزانيه ، ولم يحدث تغير ما في حساب رأس المال ، ومع ذلك فإن الميزانيـــه الجديده تكون صورتها مختلفه ٠ فهي تبين الآن المصـــرف كمنشـــأه تمـــارس نشاطها المصرفي ٠

التغيرات في ميزانية المصرف الإفتراضي

(القيمه بالجنية)

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
احتياطي نقدي اختياري ٢٠٠,٠٠٠	رأس المال المدفوع ٥,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي نقدي قانوني ٨٠٠,٠٠	
أوراق ماليه حكوميه ٣,٠٠٠,٠٠٠	
مباني ومخزون ١,٠٠٠,٠٠٠	
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

وبديهي أن يسعي المصرف ، في الخطوه التاليه ، إلي جذب الودائع الجاريه ، فهذه الودائع تدعم قدرة المصرف علي الإستثمار في الأوراق الماليه وتقديم القروض ٠ ولما كانت هذه الودائع لا تحصل علي فائده فإنها تشارك مشاركة فعاله في زيادة معدل ربحية المصرف ٠ ومع أن هذه المشاركه تنخفض نسبيا بسبب التزام المصرف بالإحتفاظ بنسبه معينه من هذه الودائع كاحتياطي نقدي قانوني لدي المصرف المركزي ، فإن هدف تعظيم الربحيه يدفع هذا المصرف إلي السعي لاستقطاب تلك الودائع ٠ ولا يغيب عن عين الفكر أن هذا السعي لا يقلل من جهد المصرف لجذب الودائع لأجل والودائع الإدخاريه كذلك ٠

فإذا فرضنا أن هذا المصرف قد نجح في جذب ودائع جاريه – تحت الطلب – قيمتها ١٠ مليون جنية ٠ وتكون معظم إن لم يكن جميع هذه الودائع علي شكل شيكات سحبها العميل الجديد علي ودائعه من البنك الذي يود هجره وتقديه هذه في كشوف حساب الأستاذ ومصرفنا علي الشكل الآتي :

تغيرات الميزانيه في المصرف الإفتراضي

(القيمه بالجنية)

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
أرصده نقدية تحت التحصيل +١٠,٠٠٠,٠٠٠	**ودائع جاريه** + ١٠,٠٠٠,٠٠٠

لاحظ أنه ليس بحوزة مصرفنا إلي الآن تلك الأرصده النقدية الإضافيه إذ عليه أولا أن يحصل الأرصده من البنوك الأخري ، أو ترسل الشيكات المسحوبه علي تلك البنوك عادة إلي البنك المركزي والذي يقوم

بدوره بزيادة ودائع مصرفنا ب ١٠ مليون جنية ويخفض نفس المبلغ من حساب ودائع البنوك الأخري ويظهر القيد بالشكل التالي في مصرفنا

مصرفنا

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
بنود نقديه في طور التحصيل – ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ودائع لدي البنك المركزي + ١٠,٠٠٠,٠٠٠	

البنوك الأخري

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
ودائع لدي البنك المركزي – ١٠,٠٠٠,٠٠٠	ودائع جاريه – ١٠,٠٠٠,٠٠٠

البنك المركزي

الأصول	الخصوم + حـ / رأس المال
	ودائع مصرفنا + ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ودائع البنوك الأخري – ١٠,٠٠٠,٠٠٠

وتحتفظ المصارف التجاريه باحتياطيات نقديه لهدفين أساسيين أحدهما احتياطي نقدي اختياري لمواجهة السحب غير المتوقع من الودائع الجاريه . وثانيهما احتياطي نقدي قانوني تنفيذا لتعليمات الإداره النقديه التي تتولي مراقبة وتوجيه هذه المصارف .

الإقــراض المصــرفي وخلــق الودائــع : Bank Lending and Deposit Creation

عندما تزيد مجموع احتياطيات بنك ما عـن الإحتياطيـات القانونيـه يسـمي الفـرق بالإحتياطيـات الزائـده (Excess reserves) ولنفتـرض أن الإحتياطيات القانونيه التي تفرضها السلطات النقديه علي مصرفنا الإفتراضـي تعادل ١٥% علي الودائع الجاريه ٠ وهذا يعني أن الإحتياطيات القانونيه علـي ١٠ مليون جنية في مصرفنا ستعادل ١,٥ مليون جنية ، وطالمـا أن مجمـوع الإحتياطيات يساوي ١١ مليون كانت قيمة الإحتياطيـات الزائـده ٩,٥ مليـون جنية ٠

إن هذه الكميه الكبيـره مـن النقـود صـالحه لاسـتخدامات متعـدده فباستطاعة البنك الحفاظ عليها دون استخدامها ولكنه لن يكـون ذكيـا إذا فعـل ذلك ، فالبنك يخسر كل يوم من احتياطياته نتيجة السـحب النقـدي والشـيكات المسحوبه علي ودائعه والتي قد تودع في بنك آخر ، ولكن أيضا يحصـل كـل يوم علي احتياطيات عن طريق الودائع النقديه ون الشيكات المسـحوبه علـي بنوك أخري ٠ فإذا كان متوسط حصيلتها من النقود كبيرا مقارنة بمـا يتوقعـه من خساره ودائعيه كانت احتياطياته الزائده كبيـره جـدا ٠ فيتوجـب علـي المصرف نيتيجة لذلك استبدال احتياطياته الزائده بقروض وسندات تـدر عليـه عائدا ٠ وبذلك يستطيع البنك زيادة أرباحه ٠

فإذا أقرض بنكنا ٩ مليون جنية من احتياطياته الزائـده والمسـاويه ل ٩,٥ مليون جنية تظهر هذه العمليه في حساب الأستاذ بالشكل التالي :

الأصول	الخصوم + رأس المال
قروض + ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنية	ودائع جاريه + ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنية

أنظر بدقة إلي طريقة إقراض البنوك ٠ أنها علي عكس مـــا تظـــن أو أظن لا تقرض عن طريق تخفيض أصولها النقديه ٠ فبدلا مـــن ذلـــك تخلـــق وبكل بساطه ٩ مليون جنية ودائع جاريه ٠ وتعمل ذلك بزيادة ائتمـــان حســـاب ودائع المقترض بالأموال الجديده ٠ وعوضا عن ذلك يستلم البنك كمبيالـــه مـــن المقترض بقيمة ٩ مليون جنية ٠ وبالنتيجة فإنها تخلق ودائـــع طلـــب مغطـــاه بالقرض الذي يعد مســـتلمه بدفعـــه ٠ ويشـــير الإقتصـــاديون لهـــذه العمليـــه باصطلاح " تحويل القرض إلي عمله " (Monetires debt)٠

وينكر مدراء البنوك بأن قروضهم تجعل من القـــرض عملـــه ٠ فمـــن وجهة نظرهم أنهم ببساطه يقرضون نقودا استلموها من المودعين أو كانوا قـــد اقترضوها أصلا ٠ ويعتقدون بأنهم يقرضون الإحتياطيات الزائده التي تخلقهـــا هذه المعاملا ٠

ولكن من وجهة نظر الجهاز المصرفي ككل يخلـــق كـــل جنيـــة مـــن الإحتياطيات الزائده فرصه للبنك لزيادة ودائع الجهاز ٠ وتمثل أية زيـــاده فـــي الودائع الكليه زياده في عرض النقد كمـــا يعرفهـــا الإقتصـــاديون والســـلطات النقديه ٠

لذلك ، تصبح التسعة ملايين جنيـــة مـــن الودائـــع الجديـــده المغطـــاه بالقرض والتي زيدت لحساب المقترض من مصرفنا صالحه للصرف من قبـــل مقترضيها ، وكذلك العشرة مليون من الودائع تحـــت الطلـــب الموجـــوده فـــي المصرف قابله أيضا للصرف لأن كميتها لم تنخفض بعد ٠ والمنطق في ذلـــك بسيط ، فبمنح قروض مقدارها ٩ مليون جنية زاد مصرفنا الودائع وهـــي أحـــد مكونات عرض النقد بكميه مماثله ٠ فما لم تنخفض قروض المصـــرف تبقـــي كمية عرض النقد ٩ مليون أكثر مما كانت عليه قبل القرض ٠

وعندما ينفق المقترضون ودائعهم الجديده تقع عـــادة الشـــيكات التـــي سحبت علي الودائع بين أيدي بنوك أخري ٠ وتقدم البنوك الأخـــري الشـــيكات

المضافه أو للبنك المركزي للتحصيل • فإذا خسر مصرفنا ٩ مليون جنية من الإحتياطيات بهذه الطريقه تكون العمليه كما هو مبين في حساب الأستاذ لمصرفنا والمصرف الآخر :

مصرفنا

الأصول	الخصوم + رأس المال
احتياطيات – ٩,٠٠٠,٠٠٠	ودائع جاريه – ٩,٠٠٠,٠٠٠

البنك الآخر

الأصول	الخصوم + رأس المال
احتياطيات + ٩,٠٠٠,٠٠٠	ودائع جاريه + ٩,٠٠٠,٠٠٠

لاحظ بأن التسعة ملايين جنية لم تختلف عند إنفاقها • وبدلا من ذلك ظهرت عند مصرف آخر • وهذا ما يثبت بأن البنوك تؤدي إلي زيادة الودائع الجاريه كمكون لعرض النقود عند استخدامها الإحتياطيات الزائده لزيادة قروضها •

وفي بعض الأحيان قد تزيد قروض البنوك العملات المتداوله كمكون من مكونات عرض النقد أيضا • فلو تذكرنا بأن تعريف عرض النقد ينص علي أنها تتكون من العملات المتداوله المملوكه من قبل الأفراد والمنشآت غير المصرفيه ، لأن النقود خزينه البنوك واحتياطياتها لا تشكل جزءا من عرض النقد •- ولكن إذا قرر مقترض استلام جزء من القرض بصيغه نقد بدلا من ودائع ، تحولت احتياطيات المصرف أوتوماتيكيا إلي نقود كما هي معرفه رسميا أو بمعني عملات متداوله .

وكمثال علي هذا التحويل افترض أن مصرفنا قام بإقراض ٥٠٠ ألــف جنية لمجموعه من المقترضين الذين طلبوا أن تكون قروضــهم بصــيغة نقــد وليس ودائــع مقابــل كمبيــالات (Promissory notes) يعطونهــا للمصــرف وسيكون قيد هذه المعامله في مصرفنا كالتالي :

مصرفنا

الأصول		الخصوم + رأس المال
احتياطيات	- ٥٠٠,٠٠٠	
قروض	+ ٥٠٠,٠٠٠	

الأفراد والمؤسسات الغير مصرفيه

الأصول	الخصوم + رأس المال
نقود + ٥٠٠,٠٠٠	قروض للبنك + ٥٠٠٠,٠٠٠

وبعد منح القروض وخسارة الودائع التــي خلقتهــا للبنــوك الأخــري وخسارة العمله للأفراد غير المصرفيه تصبح ميزانية مصرفنا بالشكل التالي:

مصرفنا

أصول		الخصوم + حـــ / رأس المال	
احتياطيات	١,٥٠٠,٠٠٠	ودائع جاريه	١٠,٠٠٠,٠٠٠
قروض	٩,٥٠٠,٠٠٠	رأس مال	٥,٠٠٠,٠٠٠
سندات حكوميه	٣,٠٠٠,٠٠٠		
مباني ومخزون	١,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع	١٥,٠٠٠,٠٠٠	المجموع	١٥,٠٠٠,٠٠٠

إن احتياطيات البنك لا تتعدي ١٥% من الودائع الجاريــه تمامــا كمــا هي مفروضه قانونيا من قبل السلطات النقديه ٠ وليس هذا صدفه ٠ فإذا كــان البنك قد أقرض أكثر من ٩,٥ مليون جنية الأصليه من الإحتياطيات الزائده لجازف بخساره أكثر من ٩,٥ مليون جنية للبنوك الأخــري والعمــلاء الــذين يطلبون نقدا ٠ ولو حدث ذلك لانخفضت احتياطياته لأقل من ١,٥ مليون جنيــة وهو مبلغ أقل مما هو مطلوب وهو ١٥% من الإحتياطيــات القانونيــه مقابــل ١٠ مليون من الودائع ٠ ويجبر هذا الفشل البنك علي تخفيض قيمــة قروضــه أو الإقتراض للحفاظ علي احتاطياته في السمتوي الطلوب قانونيا وإلا لفــرض علي المصرف غرامه من قبل البنك المركزي ٠

وتحاول البنوك حماية نفسها من العجز في الإحتيــاطي عــن طريــق تقييد قروضها واستثماراتها لمبالغ تساوي أو اقل من احتياطياتها الزائده ٠

وتقسم ودائع البنوك إلــي نــوعين : الأول ودائــع أوليــه (Primary deposits) وهي التي تظهر عندما يودع الأفراد نقودهم أو شيكاتهم المســحوبه علي بنوك أخري في حساب ودائعهم ٠ أما الصــوره الثانيــه للودائــع فهــي الودائع المشتقه (Derirative deposits) وهي الودائع تحت الطلب التــي خلقهــا المصرف نفسه عن طريق نشــاطاته فــي مــنح القــروض والإســتثمار فــي السندات٠

وتعتبر الودائع الأوليه إلي حد ما ثابتــه نظــرا لاســتمرارية إضــافة وتخفيض المودعين لودائعهم وبالتالي يمكن التنبــوء بالإحتياطيــات القانونيــه علي الودائع الساسيه ويمكن إقراض الإحتياطيات الزائده بدون خوف ٠

أما الودائع المشتقه فهي مختلفه ٠ إذ ينــدر أن يرغــب المقترضــون بالإبقاء عليها عاطله ٠ وبدلا من ذلك يقومون عادة باســتخدامها فــي الحــال لدفع فواتير مورديهم أو دائنيهم ٠ وفي تلك الحاله يغلب أن يخسر البنك معظــم

أو جميع الودائع (ومن ضمنها الودائـــع الزايـــده المعتمـــده عليهـــا) للبنـــوك الأخري ٠

وعندما تقرض البنوك قيمة تزيد عن احتياطياتها الزائده فإنهـــا تواجـــه بمخاطر العجز في الإحتياطي ٠ وفي هذه الحاله تجبر البنوك إما علـــي تقليـــل قروضها واستثماراتها أو علي الإقتراض وتعاقب من قبل السلطات النقدية ٠

وعندما تطبق البنوك قاعدة إقـــراض كميـــات مســـاويه أو اقـــل مـــن احتياطياتها الزائده ، فإنها تكون علي يقين بأن خسارتها من الإحتياطيـــات لـــن تلحق باحتياطياتها القانونيه ٠ ويعود ذلك لكون معظـــم ودائعهـــا المقيـــده فـــي سجلاتها ودائع أوليه ٠

أما الودائع المشتقه فأغلب الظن أنها قد سحبت مســـبقا٠ لـــذلك فـــإن قاعدة تقييد الإقراض بكميات تعادل الإحتياطيات الزائده هي الوسيله الاساســـيه لتقليل الإرتباك المالي الناتجين عن العجز في الإحتياطي ٠

الإقراض ورأس مال البنك Borrowing and Bank Capital

لقد تعرضت الأقسام الســـابقه مـــن هـــذا الجـــزء لطبيعـــة الأعمـــال المصرفيه٠ وسنقوم الآن بتفحص أعمالها بطريقه أكثر أسهابا وذلـــك بـــالنظر للمصادر الأخري للأرصده المصرفيه وطبيعة اصول البنوك ٠ وسندرس فـــي هذا الجزء ودائع الإدخار والودائع لأجل ومصادر اقتـــراض البنـــوك الأخـــري وهيكل حساب راس المال ٠

الودائع لأجل ، ودائع الإدخار Time and Saving Deposits

ومع أن الودائع الجاريه مصدر رئيسي للموارد الماليـــه للمصـــرف ، فإن الودائع لأجل وودائع الإدخار لا تقل عنها أهميه ، إن لم تكن أهميتها أشـــد

واقوي • والودائع لأجل هي ودائع أوليه يحدد أجلها مسبقا بين المصرف وعملائه • وهذا ما يفسر احتفاظ المصرف بنسبه منخفضه نسبيا

أما ودائع الإدخار فهي تشبه الودائع لأجل من حيث عدم إمكانية السحب منها إلا بعد أجل معين ، ووضع حد أقصي للودائع • وتتسم هذه الودائع ببطء الحركه الأمر الذي يمكن المصرف من استثمارها في اصول متوسطه أو طويلة الأجل •

وليس ثمة ريب أن دفع المصرف لعائد علي الودائع لأجل والودائع الإدخاريه تجعلها أقل ربحيه له من الودائع الجاريه • ومع ذلك فإن انخفاض نسبة الإحتياطي النقدي في حالة الودائع لأجل والودائع الإدخاريه أقل كثيرا منه في حالة الودائع الجاريه ، وفي هذا تحرير لقدر من النقود يمكن للمصرف استثماره • ومن ناحية أخري ، فإن الودائع لأجل والودائع الإدخاريه لا يمكن سحبها قبل أجل معين بدون خسارة في العائد • ومن ثم يقوم المصرف باستثمارها في أصول متوسطه أو طويلة الأجل وتحقق له عائدا أعلي •

ولن نبتعد عن الواقع حين نقرر أن التمييز بين الودائع الجاريه والودائع لأجل والودائع الإدخاريه علي اساس إمكانية السحب منها ليس أمرا مطلقا ، ذلك أن المصارف لاتمتنع عادة عن الموافقه علي السحب من الودائع لأجل أو ودائع التوفير عند الطلب مع حرمان المودع من العائد علي المبلغ المسحوب

ومع ذلك فإن المصارف التجاريه تتأثر في توزيعها لمواردها علي الإستخدامات المختلفه بدرجة الأهميه النسبيه للودائع الجاريه في جملة الودائع، فكلما ارتفعت هذه الأهميه كان المصرف أكثر حرصا علي توفير مستوي أعلي من السيوله النقديه • وكلما انخفضت هذه الأهميه اتجه المصرف إلي استثمار ودائعه في أصول أقل سيوله وأعلي ربحيه •

ويمكن تقسيم القروض المصرفيه إلي قروض بضمانات وأخري بدون ضمانات ٠ وتستهدف الضمانات التي يطلبها المصرف خفض درجة الخطر المحتمل لعدم السداد ٠ وقد تكون هذه الضمانات شخصيه أو عينيه ٠ ويكون الضمان العيني ، غالبا ٠ في شكل أوراق تجاريه أو أوراق ماليه ، أو سلع أو محاصيل ٠٠٠الخ ٠ أما القروض بدون ضمانات فهي محدوده ولا يقدمها المصرف إلا لعملاء عرفوا بالأمانه وقوة المركز المالي والإلتزام بمواعيد السداد ، ومع ذلك فلا بد للمصرف من مراعاة مبدأ الحذر عند منح هذه القروض بسبب ارتفاع مستوي خطر عدم السداد ٠

ولا يخفي أن هناك مبدأ أساسيا يحكم تحديد ضمانات القروض وهو أن قيمة القرض لا تتعدي نسبة محدده من القيمة السوقيه لهذه الضمانات ٠ وتتضاءل هذه النسبة مع زيادة احتمالات الخطر ٠ وإعمال هذا المبدأ يجنب المصرف الخساره التي قد تتولد عن انخفاض القيمه السوقيه للضمانات في نفس الوقت الذي يعجز فيه المقترض عن السداد ، ومن هنا فإن المصرف يراعي دائما أن تكون الضمانات التي يقبلها سهلة التسويق حتي لايواجه مشاكل عند بيعها استيفاء لحقوقه ٠

شباك الخصم واقتراض البنوك من بعضها البعض والقروض الأخري The discounting window, federal funds, and other boorowed money

بالرغم من أن الودائع تشكل المصدر الأساسي للأموال القابله للإقراض المصرفي ، إلا أنها تقوم أيضا بالإقتراض ٠ وأحد مصادر الإقتراض القانونيه والمهمة هو الإقتراض من البنك المركزي ٠ فعلي البنوك ذات العجز في الإحتياطيات التخلص منه لتلبية احتياجاتها من الإحتياطيات القانونيه ٠ وللحيلوله دون هذا العجز المالي تحافظ معظم البنوك المركزيه علي إيجاد ما يسمي " بشباك الخصم " (Discount rate) ولا يعتبر هذا السعر عقوبه لأنه عادة أقل من سعر الفائده الذي تحققه البنوك علي قروضها

واستثماراتها في السندات • ومع ذلك لا تشجع البنوك المركزيـه المصـارف علي استخدام شباك الخصم باستمرار • وإذا زاد استخدام المصـرف لشـباك الخصم قام البنك المركزي بإنذار المصرف أو رفض منحـه القـروض التـي يحتاجها

وتقترض البنوك من سوق يسـمي " بسـوق الأرصـده الفيدراليـه) Federal fund market (ولهذا المصـطلح معنيـان • يشـير الأول إلـي اقتراض البنوك من أرصدة البنوك الأخري المودعه فـي البنـك المركـزي • وتقترض البنوك من هذا السوق بدلا من الذهاب لشباك الخصم • وتتم عمليـة الإقراض لليله واحده غالبا وبمقادير لا تقل عـن مليـون دولار بسـعر فائـده يحدده العرض والطلب في هذا السوق • ولا تفرض احتياطيات قانونيـه علـي هذه القروض وبذلك تصلح جميع الأموال المقترضـه للإسـتعمال • وعمليـة الإقتراض تتكون من طلب البنك المقرض من البنك المركزي تحويـل بعـض من احتياطياته لاحتياطيات البنك المقترض •

ويقوم العديد مـن المصـارف الكبيـره باسـتمرار بمـنح قـروض واستثمارات تفوق احتياطياتها الزائده ، وتقترض من سوق الأرصده الفيدراليـه لتغطي العجز الناتج في الإحتياطيات • ولقد أصبحت عملية الإقتـراض سـهله لوجود العديد من البنوك الي بحوزتها أرصده فيدراليـه ، وبسـبب الإتصـال بالسماسره الذين يعملون كوسطاء ، وتتوفر المعلومـات عـن اسـعار الفائـده وتوفر الأرصده عن طريق الإتصال الهاتفي وتسـتخدم البنـوك نظـام تلكـس البنك المركزي (Wireservice لتحويل الودائع بين المقـرض والمقتـرض في المناطق المختلفه •

والأرصده الفيدراليه أموال متوفره في الحال للبنـوك المقترضـه ولا يفرض عليها احتياطيات قانونيه • ولهذا السبب أخذ يطلق هذا المصطلح علـي

جميع الأرصده بدون احتياطيات قانونيه وحتي علي القروض المصرفيه التي ليس مصدرها البنوك ٠

وقد تسمح بعض البنوك المركزيه للبنوك التجاريه الإقتراض مباشرة من المؤسسات الحكوميه ذات الأرصده وبدون احتياطيات قانونيه ومن مؤسسات الإدخار والمؤسسات العقاريه وفروع البنوك الأجنبيه وتجار السندات الحكوميه ٠

ولقد أخذت السوق هده التنظيمات بعين الإعتبار حيث أخذت قروض الأرصده الفيدراليه معني ثانيا جديدا يطلق علي القروض لمدة ليله واحده أو أكثر ، فقط بين مصرفين تجاريين ولكن بين مؤسستين أيضا قد تقترض منهما البنوك بدون أن تفرض عليه احتياطيات قانونيه من البنك المركزي ٠ فمثلا قد يقترض البنك من مؤسسه ادخار وقد يقترض من سمسار السندات ٠ وقد يقوم البنك بإقراض الإحتياطيات المتوفره لبنك آخر ذي علاقه تجاريه نظاميه معه (Correspondent bank) وفي السابق لم تحصل البنوك ذات العلاقه التجاريه ببعضها البعض علي أسعار فائده ، إلا أنه في الآونه الأخيره أخذت البنوك الصغيره فيىجميع أرصده كبيره مع البنك الكبير ذي العلاقه ، وأخذت تقرض الأرصده الفائضه عن الحاجة ٠

والنوع الآخر من المعاملات التي تخلق أرصده وفي الحال للبنوك التجاريه هي اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase ageeement (RPS) لقد تعرضنا لهذه الإتفاقيات سابقا وتحصل عادة عندما يبيع المصرف أحد المودعين -- ربما شركة غير ماليه -- سندا علي شرط أن يقوم البنك بشراء نفس السند في اليوم التالي ٠ ولا تخضع هذه الأرصده المخلوقه لاحتياطيات قانونيه وبذلك تكون مشابهه غلي حد كبير لقروض الأرصده الفيدراليه سابقة الذكر ٠

ولا تتطلب وسائل الإقتـراض التـي أشـرنا إليهـا احتفـاظ البنـوك باحتياطيات مقابل الخصوم التي نتجت عن لاقـروض • ومـع هـذا تتغيـر الطرق من حيث تأثيرها علي ميزانية المصارف • فمثلا • إذا اقترض البنـك مباشرة من البنك المركزي حصل الأول علي زياده لحسـاب ودائعـه مسـاو لحجم القرض • أما خصومه أصوله النقديه فإنها تزداد بنفس القيمه • ونظـرا لعدم خلق ودائع جديده في هذه المعاملات ، فإن الإحتياطيات الجديده لا تـؤدي إلي زيادة الإحتياطيات القانونيه ، وبـذلك تكـون جميـع القـروض صـالحه لاستعمال البنك إما في إعطاء قروض جديده أو استثمارها في السندات •

أما قـروض الأرصـده الفيدراليـه بـين المصـارف فإنهـا تحـول الإحتياطيات الزائده من البنك المقرض إلي البنك المقتـرض • وحالهـا حـال الأرصده المقترضه من البنك المركزي من حيـث كونهـا صـالحه للكامـل لاستخدام البنك المقترض • ولكـن إقـراض الإحتياطيـات الزائـده لا يزيـد مجموع احتياطيات الجهاز المصرفي كما هو الحال في القـرض مـن البنـك المركزي لبنك تجاري ، وبدلا من ذلك ، تصـبح احتياطيـات البنـوك أكثـر استعمالا من قبل • ولهذا فإن هذين النوعين من القروض يؤديـان إلـي نفـس النتيجة -- زيادة حجم الإئتمان والإحتياطيات المصرفيه في الجهـاز المصـرفي ككل •

ولا تخلق عملية الإقتراض من مؤسسات الإدخار والمؤسسـات غيـر المصرفيه قيمه مساويه من الإحتياطيات الزائده • افترض علي سـبيل المثـال أن لأحد مؤسسات الإدخار ودائع بقيمة مليون جنيه في أحد البنـوك التجاريـه ونظرا لعدم حاجة الأول لاستخدام النقود حتي اليوم التالي تقرضها لمـدة ليلـه واحده للبنك • وسـتكون العمليـه بالشـكل التـالي (علـي افتـراض ١٥% احتياطيات قانونيه)

البنك

خصوم + رأس المال	أصول
ودائع لصالح مؤسسه – الإدخار – ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه قرض من مؤسسة الإدخار + ١,٠٠٠,٠٠٠	**احتياطيات قانونيه ١٥٠,٠٠٠ جنيه احتياطيات زائده ١٥٠,٠٠٠**

وتؤدي هذه المعامله إلي تحرير الإحتياطيات القانونيه علـي ودائـع مؤسسـه الإدخار ولكنها لا تخلق قيمة مساويه للقرض كمـا هـو الحـال مـع قـرض الأرصده الفيدراليه بين مصرفين ٠

ونظرا لكون اتفاقيات إعادة الشراء تنطوي علـي قـرض لمـدة ليلـة واحده بين المودع والبنك ، فإن تحليلها بطريقه الميزانيه مشابه لتحليل قـرض مؤسسة الإدخار – ولكن اتفاقية إعادة الشرا تحرر احتياطيات قانونيه بكميـات تساوي نسبة (Fraction) من انخفاض الودائع تحت الطلب ٠

والمصدران الآخران للأرصده قصيرة الأجـل التـي تحصـل عليهـا البنوك هما الدولار الأوروبي والشركات القابضـه (Holding Companies) (والدولار الأوروبي ودائع بالدولار في بنوك خارج الولايات المتحـده أو فـي فروع للبنوك الأمريكيه في خارج الولايات المتحده ٠ وتجبـر هـذه الودائـع البنوك علي دفع دولارات لأصحاب الودائع ٠ فعندما تزيد أسعار الفائـده فـي أوربا عنها في الولايات المتحده يحـول المودعـون فـي البنـوك الأمريكيـه أرصدتهم إلي خارج أمريكا ٠ ونتيجة لذلك ، تحصل البنوك خـارج الولايـات المتحده علي الأرصده المودعه سابقا في البنوك الأمريكيه ٠

وعندما تواجه البنوك الأمريكيه عجزا في الإحتياطي تقـوم بـاقتراض ودائع من فروعها خارج الولايات المتحـده أو مـن بنـوك سـوق الـدولار الأوروبي وهذه القروض تنقل ودائع البنوك الأوروبيه في البنـوك الأمريكيـه وتحرر الإحتياطيات القانونيه لتصبح صالحه للإقراض بين البنوك الأمريكيه٠

إن معظم البنوك الكبيره في الولايات المتحده مثلا تملكها شركات تسمي بالشركات القابضه (Holding Companies) وقد استخدمت البنوك وسيلة " الشركات القابضه " بنهاية الستينات من أجل توحيد بنوك مستقله في نفس الولايه أو في ولايات أخري تحت ظل مؤسسه واحده • وفي عام ١٩٥٦ اقر البرلمان الأمريكي قانونا بخصوص الشركات القابضه هذه للحد من نموها – وكان الحافز منع احتكار الأعمال المصرفيه عن طريق الشركات القابضه •

ولكن القانون لم يمنعها كليا مما أبقي علي إمكانية انضمام بنوك متعدده كمؤسسه واحده ، وتقوم هذه الشركات بمختلف الأعمال غير المصرفيه ، بالإضافه إلي ملكيتها لبنك واحد ، وفي الظروف التضخميه التي سادت نهاية الستينات استخدم البنك المركزي الأمريكي تعليمات كيو (Q) للحد من ارتفاع اسعار الفائده علي ودائع الإدخار وليجعل من بيع البنوك شهادات إيداع (CDS) عمليه صعبه جدا ، مما دفع بالعديد من البنوك إلي توحيد نفسها تحت ظل شركه قابضه واحده لتفتح مصدرا جديدا للأموال المقترضه • وباستطاعة هذه الشركات اقتراض أموال من أسواق الأوراق التجاريه • ومن ثم إعادة إقراض الأموال هذه لفروعها من البنوك وبذلك تهيء هذه الشركات القدره للبنوك للحصول علي احتياطيات بدون احتياطيات قانونيه مفروضه عليها ولا تخضع لتعليمات (Q) ولكن قام البنك المركزي بفرض احتياطيات قانونيه علي هذه القروض كما فع بقروض الدولار الأوروبي وذلك منذ عام ١٩٧٠ –

قبول أوامر الدفع المصرفيه : Banker,s Acceptances

ويظهر في ميزانية المصرف التجاري أحد الخصوم الهامه ويتمثل في قبول أوامر الدفع المصرفيه • وتنشأ هذه الأوامر بالإتفاق بين المصارف وعملائها وخاصة بالنسبه لعمليات التجاره الخارجيه • فقد لا يجد أحد عملاء

المصرف مالا يدفع به قيمة مشترياته • وحينئذ يطلب من المصرف الذي يتعامل معه أن يقوم بالدفع نيابة عنه • فإذا كان مركزه الإئتماني قويا • فقد يستطيع إقناع المصرف بقبول " أمر الدفع " وحينئذ يصبح قبولا مصرفيا وهذا يعني أن يحل الإئتمان المصرفي محل ائتمان العميل • ولا ريب أن بائع السلع الأجنب يفضل هذا السلوب للدفع • ذلك أن " قبول المصرف " للدفع أو الضمان الذي يقدمه المصرف للدفع يمكنه من بيع هذا القبول المصرفي في السوق النقديه والحصول علي نقوده فورا •

وهذا القبول المصرفي للدفع يشكل ، من ناحية أخري مصدار حسنا لتحقيق دخل للمصرف • ذلك أن المصرف يحصل علي عموله علي ما يقدمه من خدمه في هذا المجال • وفضلا عن ذلك فإن تنفيذ المصرف لالتزامه بالدفع لا يستخدم أرصدته النقديه بشكل مباشر ، حيث تبقي هذه الأرصده حره لمنح قروض أخري • لذلك فإنه في فترات ندرة النقود وصعوبة حصول المصارف علي أرصده ماليه ، فإنها تحبذ زيادة قبولها لأوامر الدفع من رجال الأعمال •

حساب راس المال Capital Accounts

قبل أن ننهي حديثنا عن الجانب الأيسر من الميزانيه يتوجب علينا ذكر بعض الشيء عن حساب راس مال البنوك • ويتكون الحساب هذا من السهم (قيمه اسميه) والفائض والأرباح غير الموزعه وحساب الإحتياطي الخاص • وينشأ رأس المال عندما يصدر المصرف اسهما جديده ، وعندما تكون قيمة البيع أعلي من القيمه الأسميه للأسهم ينشأ الفائض • ويجب أن نلفت الإنتباه أن البنوك لا تحتفظ بعمله تساوي حساب رأس المال في خزائنها ، لأن حساب رأس المال ببساطه مقياس لصافي قيمة ممتلكات البنك أو حق أصحاب البنك علي اصول المصرف بجميع صورها فإذا رغب المصرف في دفع قيمة الأسهم لأصحابها أوزياده توزيع الأرباح أمكنها استخدام أي من

أصولها لهذا الهدف ، بمعني أنها تستطيع الحصول علي الأمـوال الضـروريه عن طريق تخفيض ما تحتفظ به من نقود أو بيع سندات أو تقليل القروض ·

ومع أن جميع البنوك تحصل علي أموالها الأوليه عن طريق السـهم ، فإن الزيادات التي تلي ذلك في الأموال القابله للإقـراض تـأتي مـن توسـيع الودائع ·

الأصول الماليه للمصارف التجاريه Bank Assets

إن الدراسه التحليله لجانب الصول فـي ميزانيـة العمـل المصـرفي تكشف عن مجالات استخدام وطبيعة مـوارده الماليـه · وفـي تحليـل هـذه الأصول يجب أن نتذكر دائما أن الموارد الماليه للمصرف قصـيرة الأجـل · لذلك فإن ما بحوزة من أصول لابد وأن يكون متفقا مع طبيعـة هـذه المـوارد ويمكن القول بشكل عام أن هذه الأصول تنقسم إلي ثلاث مجموعـات رئيسـيه وهي الأرصده النقديه ، والقروض والإستثمارات ·

وتتكون الأصول النقديه لدي المصرف مـن الأرصـده النقديـه فـي خزينتـه (Vault Cash (Currencu and Coins) والإحتيـاطي لـدي المصـرف المركـزي (Reguired reserves) والأرصـده النقديـه لـدي المصارف الأخري وبنود نقديه في طور التحصيل · ونظرا لاننـا قـد قمنـا سابقا بنقاش هذه البنود ، فإننا لن نعيرها اهتماما إضافيا زياده عن القـول بـأن الأرصده النقديه ليست هي الوحيده التي يستخدمها البنك للقيام بعمليـة تـلاؤم سريعه نتيجة لخساره مفاجئه في الإلأحتياطيات · إذ تقوم عملية بيع السـندات قصيرة الأجل والاقتراض من البنوك الأخري والقدره للوصـول إلـي شـباك الخصم في البنك المركزي بدور مماثل ·

الإستثمارات Investments

ويتكون هذا البند من الإستثمار في الأصول الماليه وأهمها الأسهم والسندات والأوراق الماليه الحكوميه ن وتفضل المصارف التجاريه الإستثمار في الأوراق الماليه الحكوميه وتلك التي تصدرها المنشئات العامه لسببين أساسيين ٠ أولهما أن هذه الأوراق مضمونه وتتمتع بأمان كامل حيث ينعدم خطر عدم القدره علي السداد ٠ أما ثانيهما فهو اتساع نطاق السوق أمام هذه الأوراق إذ تستطيع المصارف حين تشتد حاجتها إلي النقود أن تحصل عليها بسرعه وبتكلفه ضئيله من خلال بيع هذه الأوراق إلي عدد من تجار الأصول الماليه العامه ٠

وتجدر الإشاره إلي أن الأوراق الماليه العامه " الأوراق الماليه الحكوميه وتلك التي تصدرها المنشئات العامه " التي تكون في حيازة المصارف التجاريه ، فضلا عما تقوم بخصمه من اذون الخزانه يمثل مقدار مساهمتها في تمويل الدين العام ٠

ومهما يكن من أمر فإنه لكي تحتفظ المصارف التجاريه بدرجة مناسبه من السيوله فإنه لا مناص من وجود قدر من الصول قصيرة الأجل من استثماراتها ٠ ذلك أن هذه الأصول تعدها المصارف احتياطيات ثانويه ٠

القروض المصرفيه Bank Loans

تحتل القروض المصرفيه الأهميه النسبيه الأولي بين أصوال المصارف التجاريه فقد تصل نسبتها إلي نحو ٥٠% من جملة هذه الأصول ٠ ويمكن التمييز بين القروض والإستثمار في الأوراق الماليه باسلوبين ٠ أولهما أن القروض ليست أدوات قابله التداول ٠ لذلك فإنها أقل سيوله من الإستثمار في الأوراق الماليه ، أي أن هذه القروض لا يمكن بيعها مقابل نقود في سوق نشطة ٠

أما ثانيهما فهو أن القرض ينشأ من خلال سعي المقترض وطلب للقرض • ذلك أن المصرف لايمكنه أن يجذب فردا ما من الشارع ويجبره على الإقتراض • أما حيازة المصرف للأوراق الماليه فتتولد عن سعيه هو ومبادرته • فإذا رغب المصرف في شراء أوراق ماليه ، فإنه يسعي إلي تحقيق ذلك من خلال الإتصال بسمسارة وتجار الأصول الماليه •

وتكمن أهمية هذه التفرقه في أن المصارف لاتنتظر المقترضين حتي يطلبوا قروضا لكي تجد سبيلا لاستخدام ما لديها من أرصده ماليه ، ولكنها يجب أن تسعي للإستثمار في الأصول الماليه قصيرة وطويلة الأجل بشكل يحقق لها التوازن المرغوب بين السيوله والربحيه •

وتحتل القروض التي تقدمها المصارف التجاريه إلي رجال التجاره والصناعه لتمويل النشاط الجاري أهمية نسبيه عاليه في جملة القروض ، إذ يقترض هؤلاء لآجال قصيرة لدفع الأجور والمرتبات • وتمويل المخزون ولمواجهة بعض المشاكل الماليه المؤقته ٠٠٠الخ ومن المعلوم أن أغلب القروض قصيرة الأجل يتم سدادها خلال سنه • أما القروض طويلة الأجل فيتراوح أجلها بين سنه وعشر سنوات • علي أن بعض القروض قصيرة الأجل قد يتحول إلي قروض متوسطة أو طويلة الأجل من خلال تجديدها كلما حل موعد استحقاقها • كما تمثل القروض العقاريه -- وخاصة القروض لإنشاء مساكن – نسبه هامه من القروض المصرفيه • وهي قروض طويلة الأجل قد تتجاوز آجالها عشر سنوات •

وقد أصبحت المصارف مصدرا رئيسيا للإئتمان الاستهلاكي في عالم اليوم • إذ تمثل القروض التي تمنح للمستهلكين نسبه عاليه من القروض المصرفيه • ولا عجب فإن بعض المصارف تفضله عن الإئتمان لرجال الأعمال ، لأنه أكثر ربحيه واستقرارا ، ولذلك فإن هذه المصارف قد ابتكرت وسائل جديده وطورت ما لديها من وسائل لتقديم هذا النوع من الإئتمان •

وهناك أنواع أخري متعدده من القروض، مثل ما تقدمـه المصـارف من قروض لسماسرة وتجار الصول الماليه، وما تقدمه مـن قـروض للأفـراد لشراء أوراق ماليه ٠٠٠الخ ٠

ثالثا : العمليات المصرفية : التنظيم والهيكل

Bank Operations : Regulation and Structure

سنتعرض في هذا الجزء إلي عمليات المصارف وكيف نبقي وتزدهـر في أعمالها المصرفيه ٠

إدارة مصرف تجاري : Running a Bank

إن المصرف الذي يرغب أن يواصل رحلته في العمل المصرفي لابـد أن يعمل علي تحقيق معدل تنافسي للعائد ٠ وهذا المعدل يساوي علـي الأقـل المعدل الذي يمكن أن يحصل عليه المساهمون إذا اسـتثمروا أمـوالهم فـي مجالات أخري تواجه نفس مستوي الخطر الذي يواجهـه العمـل المصـرفي ٠ومع أن هؤلاء المساهمين قد يقبلون انخفاض معدل العائد في بعض سـنوات عجاف ، إلا أنهم قد يسحبون رأس المال ليوجهوه إلي مجالات أخـري أكثـر عائدا ، إذا لم تأت سنوات الرخاء بعائد مرتفع بدرجة كافيه ٠ وهكـذا ينهـي هذا المصرف أعماله ، ويغلق أبوابه تاركا حلبة المنافسه لغيره من المصـارف المتنافسه ٠

ولكي يحقق المصرف أرباحا لابـد أن يحقـق إيـرادا مـن عملياتـه المصرفيه متمثله في القروض ، والإستثمارات وما يقدمه من خدمات لعملائـه أعلي مما يتحمله من نفقات عند حصوله علي ودائع أو قـروض ، ولا يخفـي أن هذا المصرف سوف يدفع من هذا الفرق أجور ومرتبـات العـاملين بـه ٠ فضلا عن تغطية نفقات العمليات المصرفيه ٠ وحين تزيد قيمة الإيرادات عـن قيمة النفقات يحقق المصرف ربحا ٠ ويذهب جزء مـن هـذه الأربـاح إلـي

الإدارة الضريبيه ، أما الجزء الآخر فيتجه إلي المساهمين في صورة أرباح لأسهمهم أو إلي أحد حسابات رأس المال ،

ونود أن يرسخ في الوجدان أنه لو أن تحقيق هذا الربح يتوقف فقط علي عملية البحث عن مقترضين يرغبون في دفع أسعار فائدة عاليه نسبيا ، لكانت حياة مدير المصرف سهله نسبيا ، إذ يعمل المصرف حينئذ علي خفض نفقاته إلي أدني حد ممكن ، ويجد في البحث عن مودعين جدد ولكن الأمر ليس بهذه السهوله وليست إدارة المصرف أو حياته بهذا اليسر فالدنيا مليئة بالمخادعين المولعين بالمغامرة أو المضاربه فلي النقود المقترضه والذين يمكنهم أن يدفعوا معدلات عاليه للفائدة سعيا لاقتناص فرصة مناسبه ، لذلك يجب أن تكون إدارة المصرف علي حذر تام في إدارتها للعمليات المصرفيه وإلا دفعت بالمصرف إلي هاوية الخراب والإفلاس ،

وتأتي المتاعب التي تواجه إدارة المصرف من طريقين ، أحدهما العسر المالي ، أي عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته (Insolvency) وثانيهما ضعف السيوله (illiquiduty) والمصرف العاجز عن الوفاء بالتزاماته هو المصرف الذي تدهورت قيمة أصوله حتي أضحي رأس المال لايكفي للوفاء بهذه الإلتزامات ، وفي مثل هذا المصرف تكون قيمة الخصوم أكبر من قيمة الأصول ، ومن ثم يكون صافي حقوق الملكيه سالبا ، وهذا يعني أيضا أن إدارته قد فشلت في الصعود في ميدان المنافسه وعليها أن ترحل عنه ، وتتولي السلطات النقديه تصفية أصوله أو بيعها لمصرف آخر ،

أما ضعف السيوله فيعني عدم قدرة المصرف علي تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد إخطار عاجل ، ومن المعلوم أن الشطر الأكبر من خصوم المصرف يتمثل في ودائع جاريه وغيرها من الإلتزامات قصيرة الأجل ، ومن المعلوم أيضا أن المصرف لا يمكن أن يحتفظ بكل أصوله في صورة سائله ، ولكنه يتدرج بها بعيدا عن السيولة التامه ، ويحتفظ المصرف

بنسبة صغيره من هذه الأصول في صورة نقد حاضر واحتياطيات ثانويه في صورة أوراق ماليه قصيرة الأجل • لذلك فإن إدارة المصرف لا بد أن تحدد مستوي السيوله تحديدا دقيقا وأن يتسم تقديرها بالحرص والحذر •

إذ يؤدي عجز المصرف عن الجدفع الفوري لطلبات السحب النقدي رواج إشاعات خطيره حوله وتلوثيث سمعته الماليه • وقد يدفع هذا المودعين المصرف بين البناء الهيكلي للأصول والخصوم بحيث يتكون قادره علي المناوره في الأجل القصير •

وليس ثمة ريب أن المصرف القوي ، هو ذلك المصرف الذي يظل متمتعا بالسيوله والقدره علي سداد التزاماته في الأجل الطويل ، أما الأجل القصير فإن هناك تعارضا بين الربحيه من ناحية ، ودرجة اليسر المالي ، والسيوله من ناحية أخري ، ذلك أن القروض ذات الإحتمال الأكبر لخطر عدم السداد هي أعلي القروض عائدا • ومع ذلك فإن الإندفاع وراء هذه القروض قد يؤدي إلي العسر المالي والإفلاس • ومن ناحية أخري ، فإن القروض والإستثمارات طويلة الأجل تدر عائدا أعلي من تلك القروض والإستثمارات قصيرة الأجل • ومع ذلك فإن الإرتفاع الشديد في متوسط أجل هذه الأصول يضر بمستوي السيوله • ولا يخفي أن الودائع ذات الآجال الطويله (**Long-tgerm *time* eposits**) يخفض من تكرار السحب من الأرصدة النقديه ، ومع ذلك فإن الزياده في السيوله الناتجه عن هذه الودائع يدفع المصرف مقابلها معدلا أعلي للفائدة •

وعلي أية حال ، فإن العمل اليومي لإدارة المصرف هو أن يحقق التناسق المناسب بين الموارد الماليه للمصرف واستخداماته • ويجب أن نؤكد هنا أن المصرف الذي يتمتع بدرجة عاليه من السيوله ليس هو المصرف القادر علي تحقيق أعلي معدل للربحيه • كما أن اليسر المالي والسيوله الكامله تتوفران عندما تكون الأصول جميعا في صورة نقود • ومن المعلوم

أن هذه النقود أصل عقيم لا يولد أرباحا لأصحاب الأسهم ٠ كما أن أشد الأصول تعرضا للخطر وأطولها أجلا يحقق أرباحا كثيره لفترة محدوده ، وتولد مشاكل كثيره كذلك ٠

ومهما يكن من أمر ، فإن إدارة المصرف مطالبه دائما بإقامة التوافق بين طبيعة أصول المصرف وخصومه بحيث تحقق معدلا تنافسيا للفائده ٠ وتوفر الحمايه اللازمه لرأس مال المصرف في نفس الوقت ٠ وبعباره أخري ، إن هذه الإداره مطالبه بتحقيق نقطة الإلتقاء السوي بين الربحيه والسيوله في ظل الظروف الاقتصادية والإجتماعيه التي يمارس فيها المصرف نشاطه.

ولكي تحول الإداره النقديه بين المصارف التجاريه وبين الإسراف في توظيف مواردها بشكل يعرضها للخطر ويفرز آثارا شديدة السوء علي المسار الإقتصادي فإنها تقرر ، غالبا ، نسبة معينه للسيوله النقدية تلتزم بها هذه المصارف ٠

وتتحدد هذه النسبه ، غالبا ، بالعلاقه بين الإحتياطيات النقديه الإختياريه والقانونيه والأصول الماليه شديدة السيوله ، من ناحية ، وجملة الودائع بالعمله المحليه والإلتزامات الأخري ٠ التي تقترب من طبيعة الودائع بحيث يلتزم المصرف بالوفاء بها حالا أو في أجل قريب ، من جهة أخري ٠

إدارة أصول البنوك Managing a bank,s Portfolio

تشمل أصول البنوك التمويليه علي النقود والقروض والإستثمار فى السندات وتضم النقود الإحتياطيات الزائده ٠ ففي نهاية عام ١٩٧٧ كانت احتياطيات البنوك الأمريكيه الزائده أقل من ٢٠٠ مليون دولار بينما كانت مجموع الإحتياطيات تزيد عن ٣٦ بليون دولار ٠

وأهم قرارات البنوك من حيث إدارة خصومها هو تقسيم أصولها الإيراديه بين القروض والإستثمارات ٠ وليست جميع البنوك حرة في قرارها

هذا ، نظرا لأن الحكومه الفيدراليه والمحليه عنـدما تـودع فـي المصـارف تتطلب من الأخيرة أن تكون مالكه لسندات حكوميه كضـمان (Collaterized) للودائع • إلا أن العديد من البنوك ترغب في حمل سندات حكوميه أكثـر مـن المطلوب منها قانونا • فكما أشرنا في الفصل الرابع تعتبر السندات الحكوميـه عالية السيوله ونتيجة لذلك تعتبر احتياطيات ثانويه إيراديه لأنهـا تـدر فائـده والسؤال الأساسي الذي يواجه إدارة البنك هو كم مـن قيمـة دخـل القـروض يجب التضحيه به من أجل توفير السيوله والقدرة علي الحركـه الـذي تهيئـه السندات الحكوميه للإدارة المصرفية •

وبالطبع يعتمد الجواب جزئيا علـي مـدي تـوفر فـرص الإقـراض المربحه والقليلة الخطر ، فعندما يكون الطلب علـي القـروض عاليـا تحـول البنوك أموالها من السندات للقروض عالية العائـد وبـذلك تضـحي البنـوك بالسيوله ، وتزيد من الخطورة علي مكانة الأصول • ولكن إذا كانـت زيـادة الطلب علي القروض تعني زيادة الفارق بين عائد القروض وعائـد السـندات فقد يشعر مدراء البنوك بأن الأرباح الإضافيه تستحق انخفـاض النوعيـه فـي ميزانيتها •

وتشير الدراسات الاقتصادية إلي أن مدراء البنوك يتصرفون تبعا لمـا ذكرنا • فقد دلت الدراسات بأن البنوك تزيد من أصولها كقروض فـي وقـت الإنتعاش الإقتصادي وتقلل من مشترياتها للسندات القابله للتسويق • أمـا فـي أوقات الكساد فتقلل من قروضها وتزيد من مشترياتها للسندات .

أما اتجاه أصول البنوك في الأجل الطويل الذي يدون التغييرات التـي جرت علي مكونات البنوك التجاريـه الأمريكيـه فـي الفتـره ١٩٥٢-١٩٧٥ لوحظ بأن جميع أنواع القروض التجاريـه والصـناعيه والعقاريـه وقـروض المستهلكين قد ارتفعت نسبتها من الأصول الإيراديـه • وفـي نفـس الوقـت انخفض الإستثمار في سندات الحكومه الأمريكيه تدريجيا إلي ما هو أقـل مـن

ربع حصتها في بداية الفتره • وتم تعويض الإنخفاض جزئيـا بارتفـاع نسـبة سندات الحكومات المحليه وحكومات الولايات والمؤسسات الفيدراليه •

وإجمالا فأن البنوك الأمريكيه قد أصبحت أقل سيوله عما كانـت فـي بداية الخمسينات • أضف إلي ذلك فقد عرض النظام المصرفي نفسـه لخطـر الإفلاس أكثر من قبل وذلك نظرا لإحلاله قروضـا وسـندات محليـه محـل السندات الفيدراليه • وليست القروض والسندات المحليه صالحه للتسويق كمـا هو الحال مع السندات الفيدراليه وهي أكثر من الأخيـره خطـرا أيضـا • إن قدرة الحكومه الفيدراليه علي خلق النقود وفرض الضرائب تجعل من سـنداتها أكثر أمانا من غيرها • وكل خطوه تأخـذها البنـوك بعيـدا عـن السـندات الفيدراليه تجاه القروض والسندات المحليه تعرض النظـام المصـرفي لنسـبة أعلي من الخطر •

ولا يقتصر تقويم دور القروض في النشاط المصـرفي علـي تحديـد نسبتها من الأصول • ففي الماضي اعتبرت القروض أصولا سـائله • حيـث تم التركيز حينئذ علي قروض قطاع الأعمال قصيرة الأجل التي تدفع أو تجـدد خلال سنه واحده • وإذا تم ترتيب فترات دفع القروض بشكل مـنظم أعطـت هذه القروض تيارا من الدخل الدائم يستطيع البنك التحكم بها • وبـذلك تكـون محفظة البنك من القروض الكبيره لا تشكل قيـدا علـي سـيولة المصـرف • وكان الإهتمام حينئذ منصبا عي ضمان منح القـروض لأعمـال جيـدة وبـأن القرض مضمون برهائن وتوزيع محفظة القروض بين عدد مـن المقترضـين في نشاطات مختلفه • ويعتبر الشرط الأخير • تنويـع محفظـة القـروض – ضروريا لتخفيض معدل الخطر الـذي يواجـه هيكـل الأصـول ، وتركيـز القروض علي أفراد معينين يواجهون نفس الخطر في عملهم لا يخـدم هـدف البنك •

أما في هذه الأيام فإن قروض البنوك مختلفة جدا عما كانت عليه في السابق • فهم يعطون قروضا للمستهلكين وقروضا عقاريه • وهذه القروض إما متوسطة الأجل في طبيعتها ، كذلك فإن قروض قطاع الأعمال طويلة الأجل أيضا • وقروض الأجل Term Loans (مقارنة مع قروض قصيرة الأجل) قد تأخذ عدة سنوات – حتي أن القروض التي تأخذ فترة استحقاها ثلاثة إلي خمس سنوات تعتبر قروضا متوسطة الأجل • ويتم الإتفاق علي طريقة سداد القرض قبل منحه ، وتنص بعض القروض علي دفعها علي أقساط وهناك قروض يتم دفعها مرة واحده بنهاية فترة الأجل • وتنص بعض القروض علي سعر فائدة ثابت ولكن هذه الأيام هناك ما يسمى بسعر الفائده العائم بمعني تغيير سعر الفائده حسب تغير أسعار الفائده السائده في السوق •

وتحتجز قروض قطاع الأعمال والعقارات والمستهلكين طويلة الأجل أصول المصارف وتقلل سيولتها مؤدية إلي مشاكل خطيره لهذه البنوك التي تخضع ودائعها أو تكاليف ودائعها لتقلبات كبيره • وتساعد اتفاقيات دفعات القروض علي أقساط في بناء بعض السيوله المفقوده ، ولكن التأثير الإجمالي لزيادة قروض الأجل بدلا من القروض قصيرة الأجل أو السندات الفيدراليه يؤدي إلي إضعاف السيوله •

ويجادل بعض المراقبين بأن نمو القروض طويلة الأجل قد جرد العديد من البنوك الأمريكيه من قدرتها علي الحفاظ علي نوعية أصولها وأدي إلي انخفاض مستوي أداء النظام المصرفي •

وتزداد المشكله خطوره إذا كانت القروض طويلة الأجل ذات قيمه عاليه • ففي السبعينات منحت العديد من البنوك الكبيرة قروضا هائله لصناديق الإستثمار العقاري وحكومات دول العالم الثالث والشركات الكبيره ، ومن ثم جاء ارتفاع أسعار البترول وحظر تصديره مقترنا بكساد شديد عام ١٩٧٤-١٩٧٥ تسبب في مصاعب كبيره ومستمره لحكومات العالم الثالث

غير المستقرة وللعديد من صناديق الإستثمار العقاري والشـركات المحليـه ، ولكن البنوك التي منحت قروضا لهؤلاء المقترضين والوقاعين فـي مصـاعب لم يكن بوسعها طلب دفع القروض منهم أو حتي مطـالبتهم بـالإلتزام بجـدول الدفعات علي أقساط وذلك نظرا لأنه لو طلبت البنوك ذلك لأدي إلـي انهيـار مالي لهؤلاء العملاء ، ولأدي الإنهيار بالتالي إلي خسارة البنـوك لقروضـها والتي ستقطع حينئذ من حساب رأس المال ، فبدلا من اتخاذ تلـك الإجـراءات الخطيره قامت العديد من تلك البنوك بإعادة المفاوضات حول القروض لإعـادة ترتيب نظام دفعها مع المقترضين ، مما أدي إلي تحديد جدول الأقسـاط وفـي بعض الأحيان تخفيض أسعار الفائده .

وهكذا نستطيع القول بـأن قـروض الأجـل تـربط البنـك بعملائـه المحظوظين ، بينما القروض قصيرة الأجل بالمقابـل تسـمح للبنـوك بإعـادة تقويم مدي صحة القرار في منح الإئتمان فرد معـين أو منشـأه أو حكومـه ـ ولقد قيدت البنوك قروض الأجل نتيجة رغبـة البنـك فـي تحقيـق رغبـات العملاء، فهؤلاء المقترضون ليس باستطاعتهم دفع قيمة هذه القروض الكبيـره الحجم كل سنه ، فهم بحاجه إلي قروض طويلـة ومتوسـطة الأجـل لتمويـل مشاريع طويلة أو متوسطة الأجل والتي لا تعطي ثمـارا لعـدة سـنوات فـي المستقبل ، فهم لا يريدون الإقتراض قصير الأجل لتمويل اسـتثمارات طويلـة الأجل ، لأنهم إذا فعلوا ذلك تعرضوا للخطر إن لم يكن لـديهم الأمـوال عنـد الحاجه إليها أو المخاطره بدفع أسعار فائده عاليه مما يجعلهم يقررون التوقـف عن الإستثمار ، أما القروض الآجله ذات سعر الفائده المتفق عليه مسبقا فإنـه يحميهم من هذه الأخطار ، ونظرا لأن المقترضين للقروض الآجله مسـتعدون لدفع أسعار فائده عاليه للبنوك ، فإن الأخيره تتجه نحو قروض قطاع الأعمـال وتبتعد أكثر عن تركيزها التقليدي علي القروض قصيرة الأجل .

لقد قبل مدراء البنوك بشكل عام في السابق توزيع عملائهم لودائعهم وطوعوا أصولهم بطريقة تتلاءم مع ذلك التوزيع ، وكان اهتمامهم التقليدي ينصب علي الأصول أو إدارة محفظة الإستثمارات وليس إدارة الخصوم ، وجري علي هذا الموقف في آخر عشرين سنه تغير ملحوظ ، أن اهتمام مدراء البنوك هذه الأيام بإدارة خصومهم تعادل اهتمامهم القديم بإدارة أصولهم ،

وبدأ هذا الإهتمام عندما اكتشفت إدارة البنوك شهادات الإيداع التفاوضيه (Negotiable Certificate of Deposit – CD-) ففي الماضي لم يكن بإمكان حامل شهادة الإيداع لأجل بيعها لطرف ثالث في سوق منظمه ، إلا أن تجار الأصول أوجدوا عام ١٩٦١ السوق الثانويه هذا لتبادل الشهادات. وأعطت هذه السوق للبنوك الفرصه لبيع الشهادات بقيمه إسميه للشهادة تعادل ١٠٠ ألف دولار أو أكثر لشركات كبيره وللحكومات المحليه وحكومات الولايات ، ولهذه المنظمات غالبا نقود زائده عن الحاجه يمكن استثمارها بشكل مؤقت ، ومما زاد انجذابها لهذه النشاطات فرصه شراء الشهادات التي يمكن بيعها والتخلص منها عند الحاجه في سوق ثانويه ، ولقد ارتفعت هذه الشهادات كمصدر من مصادر تمويل المصارف من صفر عام ١٩٦٠ إلي حوالي ١٠% عام ١٩٨٣ ،

وكانت شهادات الإيداع من أولي التطورات التي أعطت البنوك فرص الحصول علي أموال قابله للإقراض علي صعيد قومي ، وبينت للبنوك أن ليس عليها الإنتظار فقط حتي يجلب المودعون أموالهم إلي أبواب البنوك بل عليهم الآن ، أي البنوك ، التحرك والبحث عن هذه الأموال ، وبدلا من تقسيم الودائع المحدده أصلا من قبل المودعين بين المقترضين المشهورين ، بإمكان البنوك الآن توسيع مصادرها لتلبية حاجات عدد أكبر من المقترضين ،

والنقطه الوحيده التي عليها قبولها هي القبول بدفع لاسعر الذي يحدده سوق الطلب علي الأموال القابله للإقراض ، وإذا كانت المؤسسات الماليه الأخري والحكومات وقطاع الأعمال مستعده لدفع اسعار أعلي علي القروض القصيرة الأجل وجب علي البنوك أن تقوم بذلك أيضا ،

وتعتبر شهادات الإيداع أكثر أنواع الخصوم أهميه وتسمي بالأرصده المشتراه (**Purchased Funds**) وتشمل الأنواع الأخري من الأرصده المشتراه الأرصدة الفيدراليه والسندات التي تباع طبقا لاتفاقيات إعادة الشراء والدولار الأوروبي والسندات طويلة الأجل ، ويشمل المفهوم أيضا حسابات أوامر السحب التفاوضيه (**NOW**) وشهادات الإيداع المباعه للأفراد أو ما يسمي شهادالات سوق النقد (**Money maridt certificates**) ذات فترة استحقاق تعادل ستة شهور بحد أدني للقيمه يساوي ١٠ آلاف دولار وسعر فائده يتغير مع سعر الفائده علي سندات الخزينه ، لقد دفعت جميع هذه الأدوات بالبنوك إلي المنافسه المباشره علي الأموال مع المقترضين الأساسيين في أسواق النقد ،

لذلك فإن العاده بقبول الودائع وإدارة الأصول قد تنحت عن الطريق لتعطي الفرصه لأوضاع جديده تلزم البنوك بإدارة كل من أصولها وخصومها. وفي الحقيقه فإن الواقع هو عكس ما كان عليه أيام الطريقه التقليديه مع معظم البنوك ، حيث أدي ارتفاع تكلفة الخصوم إلي إجبار البنوك لجعل القروض جزءا كبيرا من الأصول ، وبالرغم من رغبتها في جعل معظم قروضها قصيرة الأجل إلا أن عملاءها يطلبون عادة قروضا لأجل ،

إن عملية شراء النقود علي مستوي قومي أسهل بكثير من محاولة منح قروض علي نفس المستوي ، لذلك فإن رغبة قطاع الأعمال المحلي والمقترضين من المستهلكين قد تسيطر علي هيكل توزيع الأصول المصرفيه،

وإذا أرغمت البنوك علي قبول محفظة استثمار الأصول التي يفرضها السوق عليها فليس لها من بديل إلا أن تذعن وتقوم بإدارة خصومها نظرا لقدرة البنك علي تغيير هيكل الودائع والأموال المقترضه إلي حد ما عن طريق شراء أموال من أسواق رأس المال والنقود علي المستوي القومي ٠ ولقد أصبح هم البنوك الأساسي الآن تطويع الخصوم للأصول بدلا من تطويع الأصول للخصوم ٠

ولإدارة الخصوم نتائج ضمنيه عديده تخص صحة البنك التجاري وهيكل المنافسه في قاع البنوك والتمويل وفعالية السياسه النقديه التي تتبعها البنوك المركزيه ٠ وسنقوم بدراسة هذه النتائج عند مراحل عديده في هذا الكتاب ولكن أهمها التأثير علي سلامة البنك منفردا ٠

ولسوء الحظ ليس هناك اتفاق واضح بشأن هذا الموضوع ٠ فمن المعلوم أن إمكانية البنك علي المنافسه للحصول علي أموال في الأسواق القوميه تعطيه القدره علي استقرار مستوي التمويل بشكل عام ٠ ويستطيع البنك الذي يقبل بدفع السعر أن يعوض خساره الودائع عن طريق شراء الأموال ٠ وبالنتيجة يمكنه شراء السيوله من الأسواق القوميه ٠

إلا أن تكلفة السيوله هذه قد أجبرت البنوك علي تخفيض مستوي الإحتياطيات الثانويه وزيادة القروض وتخفيض السيوله علي جانب الأصول. وكان أحد النتائج المترتبه علي ذلك الزياده في مستوي الخطر الذي يواجه النشاط المصرفي ٠ وتعتبر قروض الأجل أكثر عرضه لخطر الإفلاس من السندات الحكوميه ٠ علاوه علي ذلك فإن ربحية هذه القروض تنخفض كثيرا إذا ارتفعت بسرعه تكاليف الأموال التي يستخدمها البنك لمنح هذه القروض ٠ وتؤدي خسارة القروض إلي استنزاف رأس المال المصرفي وتزيد الخطر الذي يواجهه المودعون وغيرهم ممن باعوا أرصدة للمصرف ٠

إن إيجابيات وسلبيات إدارة الخصوم تجعل من الصعب إجــراء تقــويم دقيق لأثرها علي صحة النظام المصرفي • أضف إلي ذلك أن سياســات إدارة الخصوم لم تزل في مرحلة التطور فمثلا تقــوم البنــوك هــذه الأيــام بزيــادة استخدامها لأسعار الفائده العائمه علي القروض لتتلافي خطر تقلبــات أســعار الفائده علي ودائعها والأموال المقترضه • ومع هذا يعتقد بعض المراقبين بــأن النظام المصرفي ومنذ الحرب الثانيه قد أصبح أكثر عرضه لأخطار الأســواق الاقتصادية والماليه •

الفصل الثامن

التضخم Inflation

أولا : تضخم الطلب

ثانيا : تضخم التكاليف

ثالثا : التضخم الخليط (الطلب والتكاليف)

رابعا : تضخم التعلية

خامسا : التضخم والبطاله : مشكلة الركود التضخمي

سادسا : فرضية المعدل الطبيعي للبطاله

سابعا : المعدل الطبيعي والبطاله الإحتكاكيه والهيكليه

ثامنا : التوقعات وارتفاع منحنيات فيلبس وفرضية عامل المعجل

الفصل الثامن

التضخم Inflation

تعتبر مشكلة التضخم من المشكلات الإقتصادية العامه في كثيـر مـن بلاد العالم ، ويعرف التضحم بأنه " وجود اتجاه نحو الإرتفـاع المسـتمر فـي المستوي لعام للأسعار ، ومن هذا التعريف نتعرض لـبعض المفـاهيم الهامـه المرتبطه بظاهرة التضم ثم نتناول أنواع التضخم وفقا لمصدره وآثار التضـخم وكيفية التحكم فيه ٠

إن " وجود اتجاه " في التعريف السابق تستدعي التفرقه بين مفهومي :

أ- التضخم المفتوح :

وهو الحاله التي يسمح فيها للقوي التضخميه للتعبير عن نفسـها فـي شكل ارتفاع فعلي في مستوي الأسعار ٠

ب – التضخم الكامن (المكبوت)

هو الحاله التي تتواجد فيها ضغوط (تدخل حكـومي مباشـر) علـي مستوي الأسعار في الإتجاه التصاعدي هذه الضغوط في صورة وضـع حـدود عليا لأسعار السلع المختلفه تمنع تحقيق ارتفاع فعلـي فـي المسـتوي العـام للأسعار ٠

كما أن " الإرتفاع المستمر " يشير إلي أن التضـخم لا يعنـي مجـرد انتال السعر من مستوي أعلي منه فحسب ، بل استمرار الأسعار في الإرتفـاع بصوره متواصله ، أي أن التضخم أحد حالات عـدم التـوازن والتـي تحلـل ديناميكيا وليس حاله من السكون أو الإعتماد علي التحليل الإستاتيكي لها ٠

أما من حيث درجة أو حدة التضخم فعادة ما يتم التفرقه بين مفهومي :

أ – التضخم الزاحف : وفيه تتجه الأسعار إلي الإرتفاع ببطء ٠

ب – التضخم الجامح وفيه تتجه الأسعار إلي الإرتفاع بسرعه قـد تصـل

إلي ٢٠% أو ٣٠% سنويا ، وقد يـؤدي اسـتمرار التضـخم الزاحـف إلـي الوصول للتضخم الجامح ٠

وتوجد أنواع مختلفه من التضخم وفقـا لمصـدره (السـبب) وهـي تضخم الطلب ، تضخم التكاليف ، تضخم خليط (الطلب والتكـاليف) ، تخـم التعليه أو الحلزوني ، <u>فيما يلي مناقشة لهذه الأنواع :</u>

أولاً- تضخم الطلب :Demand Inflation

توجد عدة نظريات لتضخم الطلب وأولي هذه النظريات هي النظريـه الكلاسيكيه ، وتبين النظريه الكلاسيكيه أن المستوي العام للأسعار يعتمد علـي كمية النقود في البنيان الإقتصادي بدرجة مباشره وتناسبيه ووفقا لهذا المنطـق فإن معدل التضخم - أي معدل التزايد في الأسعار يتوقف علي معـدل الزيـاده في كمية النقود ويتوقف التضخم عندما تصبح كمية النقود ثابته ٠ فـإذا كانـت الزياده في كمية النقود م ، م / م تساوي ٣% ، علـي سـبيل المثـال ، فـإن السعار تميل إلي الإرتفاع بنفس المعدل سنويا وفقـا للنظريـه الكميـه للنقـود وتعتبر النظريه الكميه للنقود قاصره في تغير المسلك الذي تمر به الزياده فـي الإنفاق نتيجة لزيادة كمية النقود بافتراض ثبات الكميه المنتجه مما ينشـأ عنـه ارتفاع الأسعار ٠

وقد عالج وكسل Wicksell هذا القصور في النظريـة الكميـه للنقـود حيث لاحظ أن وجود تيار جديد من النقود في شكل سلف بنكيـه إلـي رجـال الأعمال لتمويل الإستثمار فضلا عن المعدل الجاري للإدخار يؤدي إلي زيـادة الطلب الإجمالي في حين أن الغرض الكلي مـن السـلع لـم يتغيـر (مـادام الإقتصاد فعلا في حالة عماله كامله وفقا للمنطق الكلاسيكي) مما يـؤدي إلـي رفع أسعار السلع والموارد اللازمه لإنتاجها وفـي نفـس الوقـت يرفـع مـن

الإدخار الإجباري للمستهلكين حيث أن دخولهم النقديه ما زالت ثابته ، وقد بين وكل أن ارتفاع الأسعار لن يؤدي إلي تخفيض الطلب الكلي في النيان الإقتصادي حيث أنه بعد فتره وجيزه فإن الدخول النقدية سترتفع بنسبه ارتفاع الأسعار الأمر الذي ينشأ عنه عدم وجود تغيير بالنسبه للمستهلكين ووجودهم في نفس الوضع السابق • وإذا كانت البنوك مستمره في إمداد المستثمرين بقروش جديده فإن عملية ارتفاع الأسعار أيضا ستستمر ، أما إذا توقفت البنوك عن زيادة العرض النقدي فإن معدل الفائده في السوق سيرتفع إلي المعدل العادي معرقلا الطلب علي الإستثمار (وقد يؤدي أيضا إلي زيادة الإدخار والحد من الإستهلاك) وبالتالي يتوقف التضخم •

وقد قام كينز بتحليل مشكلة التضخم وقد افترض وجود عماله كامله ، وفي مثل هذه الحاله فإن زيادة الطلب الكلي عن العرض الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الأسعار نظرا لأن مبيعات السلع والخدمات عند أسعار مرتفعه يخلق زياده مساويه في الدخول النقديه ، وقد قام كينز بالتمييز الصحيح بين تأثر كل من عرض النقود والطلب الكلي علي التضخم وقد قرر كينز أن البنيان الإقتصادي يمكن أن يعاني من مشكلة التضخم حتي ولو كانت كمية النقود ثابته ، ويجب أن يلاحظ القارئ أن ذلك يعتبر اختلافا جوهريا عن النظريه الكلاسيكيه وتعديلات وكل لها • ويمكن تفسي ذلك إذا افترضنا ثبات كمية النقود في البنيان الإقتصادي عند (م) مع ارتفاع مستوي الأسعار ، ومن الطبيعي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي بالتبعيه إلي زيادة الطلب علي النقود من أجل المعاملات ، الأمر الذي سيرفع من سعر الفائده ثم يخفض من الإنفاق الإستثماري وقد تعتقد أن انخفاض الطلب الإستثماري سيؤدي إلي التخلص من مصدر التضخم بالكامل • وهذا الإعتقاد صحيح إذا كان جميع الطلب علي النقود هو بدافع المعاملات ولكن غير صحيح إذا وجد طلب بدافع المضاربه فإن ارتفاع الطلب بدافع المعاملات يحول بعض النقود من أجل

المضاربه إلي المعاملات الأمر الذي يدفع بالأوراق الماليه للسوق وبالتبعيه ينخفض ثمنها أي يرتفع سعر الفائده ولكن هذا الإرتفاع سيكون في حدود حيث أ، بعض الأفراد سيشتري هذه الأوراق لانخفاض ثمنها ويحتفظ بها ٠ إذن فإن سعر الفائده لن يرتفع – إذا وجد الطلب من أجل المضاربه – بالدرجة التي تتلاشي معها زيادة الطلب الإستثماري وبالتبعيه ل يمكن القضاء علي التضخم بأكمله ومن ذلك نستخلص معوقا للقضاء الكامل علي التضخم في حين إذا كان الطلب علي النقود جميعه من أجل المعاملات وفقا للمنطق الكلاسيكي فإن سعر الفائده سيرتفع بالدرجة التي تقضي عليه تماما ٠

ويمكن مقارنة وجهة نظر كل من وكسل وكينز بالمثال الآتي :

افترض زياده في الإنفاق الحكومي وأن البنيان الإقتصادي في حالة عماله كامله فإذا كانت هذه الزياده لم تأتي عن طريق فرض الضرائب فإن الحكومه يمكن أن نحصل عليها من مصدرين :

أ – الإقتراض من الجمهور ٠

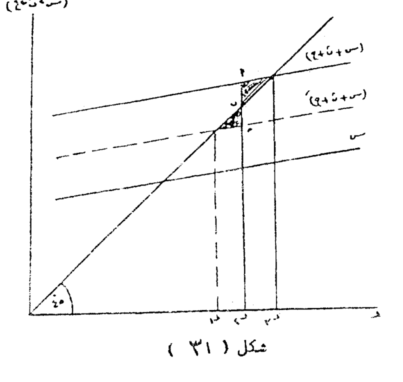
ب – طبع نقود جديده أو الإقتراض من البنوك باحتياطات متزايده أي عن طريق زيادة العرض النقدي بطريقة مباشرة ٠

وفقا لتحليل وكل للتضخم فإن الطريقه (ب) تتسبب في رفع الأسعار أي لها آثار تضخميه في حين أن الطريقه (أ) لا تؤدي إلي ذلك ولكن ما هو منطق وكل في هذا الصدد ؟ ، يعتقد وكل أنه في الطريقه (ب) لا يقابل الزياه في الإنفاق الحكومي تخفيض في الطلب الخاص ولذلك تظهر زياده في الطلب الكلي وبالتبعيه ترتفع السعار ، أما في الطريقه (أ) فإذا اقترضت الحكومه من القطاع الخاص فإنها بذلك تتنافس مع المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع سعر الفائده إلي الحد الذي ينخفض فيه الطلب الخاص بنفس القدر الذي يزيد به الإنفاق الحكومي وبالتبعيه فإن ذلك لن يؤدي إلي آثار تضخميه أما بالنسبه لكينز فإن الطريقه (أ) أيضا لها آثار تضخميه لأن

الطلب علي النقود من أجل المضاربه لين يؤدي إلـي ارتفـاع سـعر الفائـده بالدرجة التي يتساوي معها الإنخفاض في الإسـتثمار الخـاص والزيـاده فـي الإنفاق الحكومي كما سبق أن بينا ، وتجدر الإشاره إلـي أن الطريقـه (ب) لها آثار تضخميه أكبر من الطريقه (أ) حيث لم ينتج عنها زياده فـي سـعر الفائده .

مما سبق يتبين أن هناك فرق جوهري بين وجهة نظر كل من وكسـل وكينز في تفسير تضخم الطلب – فالأول يعتقد أن زيادة كمية النقود ما دامـت غير مصحوبه بزيادة الإنتاج تتسبب حتما في ارتفاع الأسـعار وهـذه النتيجـة صحيحه في حالة زيادة عرض النقود عن طريق سـوق الأوراق المفتوحـه ، أما كينز فيعقد أن التضخم يمكن أن يحدث حتي إذا لم يتغير عـرض النقـود ، كما أن زيادة عرض النقود عن طريق سوق الأوراق المفتوحه قد لايكـون لـه أثرا تضخميا في حالة ما إذا كان البنيان الإقتصادي في حالـة عمالـه غيـر كامله وأن زيادة الطلب في هذه الحاله قد تؤدي إلـي زيـاده الإنتـاج وعـدم ارتفاع الأسعار .

ويمكن شرح نظرية كينز لتضخم الطلب بما يسمي بالفجوه التضـخميه Inflatonary Gap ، ويبين الشـكل رقـم (٣١) الإسـتهلاك (س) كدالـه للدخل الحقيقي (د) وإذا افترضنا انفاقـا تسـتثماريا (ث) وانفاقـا حكوميـا (ح) فإن جملة الطلب الكلي تساوي (س + ث + ح) وإذا لم توجـد حـدود علي الإنتاج فإن الدخل القومي يرتفع إلي المستوي د٣ حيث يتساوي الإنفـاق الحقيق مع العرض أي الخط الصاعد (٤٥°) ولكـن إذا افترضـنا أن الـدخل عند مستوي العماله الكامله د٢ فإن زيادة الطلب الكلي لن تـؤدي إلـي زيـادة الدخل الحقيقي عن د٢ أي أن د٣ لن يتحقق .



شكل (٣١)

ويلاحظ عند الدخل د٢ (دخل العماله الكامله) أن الطلب الكلي يرتفع عن العرض الكلي الأمر الذي يؤدي إلي خلق ما يسمي بالفجوه التضخميه وهي الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوي العماله الكامله أي المسافه أ ب كما هو مبين بالشكل وهذه الفجوه تؤدي إلي ارتفاع الأسعار ولا يمكن الحد من تأثير هذه الفجوه لي الأسعار إلا إذا وجدت مؤثرات جانبيه أي غير مباشره للأسعار فإن ارتفاع الأسعار قد يتسبب في تخفيض الإستهلاك أو الإستثمار أو الإنفاق الحكومي أو مجموعة فهم بالدرجه التي تؤدي إلي تلاشي الفجوه التضخميه وعلي العموم فإن تحليل كينز للفجوة التضخميه يعتبر موازيا لتحليله للفجوه الإنكماشيه ٠ فإذا ما كان الطلب الكلي غير كافيا لتحقيق العماله الكامله كما هو مبين بالخط (س + ث + ح) أي مستوي الدخل د فإن هناك عجزا في الطلب الكلي عن العرض الكلي قدره المسافه ب ج ويطلق علي هذه المسافه " الفجوه الإنكماشيه Deflationary Gap ويعتقد كينز في أنه إذا ما نخفضت الأسعار والأجور (إذا وجدت الفجوه الإنكماشيه) فإن ذلك يكون له أثرا غير مباشر من حيث تشجيعه للإستهلاك والإستثمار

وبالتبعيه زيادة الطلب الكلي الأمر الذي قد يؤدي إلي تخفيض دخل مستوي العماله الكامله ، مما سبق يتبين أن كينز قد اعتمد تحليله علي الآثار غير المباشره للأجور والأسعار للتخلص من كل الفجوتين الإنكماشيه والتضخميه.

ويمكن التعرف علي بعض آثار الفجوه التضخميه من العرض التالي :

١- إذا كانت كمية النقود (م) ثابته أو أنها تزيد بنسبه أقل من الزياده في الأسعار فإن معدل الفائده (و) سيرتفع ويترتب علي ذلك، انخفاض الإستثمار (وأحيانا اتجاه منحني الاستهلاك إلي أسفل) .

٢- تتسبب زيادة الأسعار في وزيع الدخل الحقيقي في غير صالح ذوي الدخل الثابت (مثل الموظفين) وإذا كان الميل الحدي للإستهلاك لهذه الفئه أكبر من المتوسط فإن ذلك يؤدي إلي انتقال الداله الإستهلاكيه إلي أسفل (ولكن إذا كان أقل من المتوسط فإنه يؤدي إلي انتقالها إلي أعلي) .

٣- يشجع ارتفاع أسعار الواردات بينما يحد من الصادرات .

٤- نتيجة لتأثير بيجو **Pigon Effect** فإن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلي تخفيض الإستهلاك

٥- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلي عن الأسعار فإن الداله الإستهلاكيه تنتقل إلي أسفل .

٦- إذا توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل فإن ذلك يدفعهم لشراء السلع المعمره هذا بالإضافه إلي إقبال المستثمرين علي المزيد من الإستثمارات .

كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين إلي تخزين السلع علي هذا التوقع فإن الفجوه التضخميه ستزداد ، أما إذا كانت التوقعات بأن زيادة الأسعار وقتيه ولن تدوم فإن ذلك قد يتسبب في تأجيل شراء السلع المعمره والإستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذي قد يخفض الفجوه التضخميه .

زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب في توزيع الدخل لصالح رجال

الأعمال علي حساب العاملين أي يرفع من الربح علي حساب الأجـور ، وفـي حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدي للإستهلاك والميـل الحـدي للإسـتثمار للحاصلين علي الربح عن الميل الحدي للإستهلاك الحاصلين علي الأجـور ، فن ذلك مؤداه انتقال الداله الإستهلاكيه إلي أسفل الأمر الذي يحد مـن الفجـوه التضخميه ٠

كيفية التحكم في تضخم الطلب : The Control of Demand Inflation

لقد سبق أن بينا أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلي التضخم في حالـة ما إذا كان البنيان الإقتصادي في حالة عماله كامله ومن الطبيعي فإن تضـييق هذا العرض قد يتسبب في الحد من الفجوه التضخميه وبالتالي إلي الحـد من آثارها ، ولكن في بض الأحيان لا يمكن للمجتمع تضـييق العـرض النقـدي بالدرجة الكافيه ولذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى التي قـد تسـاعد في تضييق الفجوه التضخميه وهذه المعايير قد تشمل رفـع سـعر الفائـده لتثبـيط الإنفاق الإستهلاكي وقد تسـتخدم السياسـه الضـريبيه للحـد مـن الإنفـاق الإستهلاكي ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسيه فالحكومـه لا يمكنهـا رفـع الضرائب بدرجة كبيره ٠ وقد تستخدم وسائل مباشره مثل التحكم فـي توزيـع السلع ومنح تضييق أو استخدام المواد الخام في الصـناعات غيـر الأساسـيه وكذلك وضع حد أعلي للأجور ٠

التحليل الديناميكي لتضخم الطلب :

لقد بينا فيما سبق أن تحليل التضخم يجب أن يكـون ديناميكيـا حتـي يمكننا أن نتبين كيفية تزايد الأسعار ومعـدل هـذه الزيـاده وتتوقـف سـرعة التضخم علي عدة عوامل أهمها :

١- الفتره التي تفصل بين ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحصول الأفـراد علي دخول نقدية مرتفعة .

٢- المرونه الدخليه للسلع والخدمات

ثانياً– تضخم التكاليف : Cost Inflation

ينشأ تضخم التكاليف بنتيجة لضغط النقابات العماليــه لرفــع الأجــور ويبين هذا التحليل أن الأجور في الإقتصاد الحديث لاتتحدد فقط بقوي العــرض والطلب للعمال بل تخضيع للقوي المساومه للنقابــات العماليــه والمنشــآت . وعليه فإن الأجور لا تزيد فقط عندما يزيد الطلب علي العمــال عــن عــرض العمال وتؤدي المساومه إلي رفع الأجور حتي إذا لم توجد زياده في الطلــب علي العمال بل ربما قد تكون هناك زياده فــي العــرض ، ويختلــف تضــخم الطلب عن تضخم التكاليف في أن ارتفاع الأجور قد لايكــون لجميــع أنــواع العمل كذلك ليس في جميع قطاعــات البنيــان الإقتصــادي ، أي أن تضــخم التكاليف، ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب .

ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمــال علــي العمــال وبالتبعيه ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط الماليــه حتــي ولو لم تكن هناك ندره في العماله وإذا ما ارتفت الأجور بمعدل فوق التحســين في الإنتاجيه فإن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج مما يدفع رجال الأعمال إلــي رفــع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم . وقد افترض في هــذا التحليــل (أ) يقــرر أصحاب الأعمال الأسعار والإنتاج بحيث يحصلون علي أقصي الأربــاح فــي المدي القصير (ب) قيمة الإنتاج الحدي لعنصر العمل ينخفض لكــل منشــأه بزيادة العماله إلا إذا ارتفعت الأسعار بنفس معدل الزياده في الأجــور النقديــه أو بمعني آخر زيادة تكاليف الإنتــاج (تضــخم التكــاليف) لايتطلــب علــي الإطلاق زيادة في الطلب .

ثالثاً – التضخم الخلــيط (الطلــب والتكــاليف) Mixed -Cost Infletion Demand

قد لاتكون الزياده في الطلب عامه في البنيان الإقتصادي فقــد تحــدث

زيادة في الطلب علي منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخري – وإذا ارتفع الطلب علي منتجات أحد القطاعات فإن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالي يرتفع الربح .

وهذا الوضع يؤدي بأصحاب الأعمال في هذا القطاع إلي التوسع في الإنتاج ويستلزم هذا التوسع زيادة العماله والتي يمكن تحقيقها برفع الأجور ، إلا أن العمال في الصناعات الأخري عندما يجدون ارتفاع معدلات الأجور في هذه الصناعه يرغبون في تعديل أجورهم في صناعتهم حتي علي فرض عدم وجود زياده في الطلب علي العمال ، لذلك يمكن القول أن التضخم العام قد يحدث دون زياده عامه في الطلب ولكن نتيجة الطلب زائد في أحد القطاعات البنيان الإقتصادي . ومن ذلك يتبين أن قوي التكاليف لم تبدأ التضخم ولكنها ساعدت في انتشاره .

رابعاً – تضخم التعليه : Mark-up Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم من تقاليد قطاع الأعمال في وضع الأسعار ، وتوضع الأسعار في هذه الحاله وفقا للتكاليف المباشره وتكاليف العماله بحيث يغطي السعر هذه التكاليف كذلك يسمح بتغطية التكاليف الثابته ويسمح أيضا بهامش من الربح كما أن العمال يحاولون الحصول علي الأجور التي تحافظ علي مستواهم المعيشي وذلك بمقارنة الأجور النقديه بالرقم القياسي للأسعار .

افترض أن الرقم القياسي للأسعار قد ارتفع فإن ذلك سيدفع العمال إلي المطالبه برفع أجورهم النقديه حتي يحافظون علي مستوي رفاهيتهم وعندما ترتفع الأجور النقديه بنفس معدل الزياده في الأسعار فإن ذلك سيرتفع من التكاليف المباشره للإنتاج مما يردي برجال الأعمال إلي تعلية الأسعار ، ثم ارتفاع الأسعار سيدفع ثانيه العمال لرفع الأجور وهكذا تستمر هذه العمليه من ارتفاع الأجور لارتفاع الأجور لارتفاع الأسعار مادام الإنتاج لا يتوسع

بالدرجة التي تجد من التضخم ويسمي هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم الحلزوني ٠

التضخم والبطاله : مشكلةالركود التضخمي

اعتاد أغلب الإقتصاديين أن يفكروا في التضخم والبطالـه كبـديلين ٠ وقد تدعم هذا الزعم بدراسة قويه قام بهـا أ٠ و فيليـبس (A.W.Ogukkuos) الذي اكتشف وجود علاقه مستقره طويلة الأجل (١٠٠سـنه) بـين تغيـرات الأجور النقديه ومستويات معدلات البطاله في المملكـه المتحـده ٠ وقـد أدت كذلك ، دراسات حول العلاقه بين الأسعار والبطاله في الولايات المتحـده إلـي منحنيات فيلبس سالبه الإنحدار تشبه ذلك المنحني الـذي رسـم علـي أسـاس الملاحظات التي سجلت عن الخمسينات والستينات وقد أدت هذه الدراسه إلـي اقتناع كثير من الإقتصاديين وصانعي السياسات أنه لابد مـن الإختيـار بـين زيادة في البطاله أو زيادة في التضخم ٠ ولقد ظنوا أن الإبقاء علـي التضـخم عند مستوي منخفض يؤدي إلي رفع معدل البطاله بشكل دائم ، كما أن الإبقـاء علي معدل البطاله عند مستوي منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم ٠

وقد أدت مناقشات هذا التبادل إلي كثير من الجدل حول مقارنة شـرور البطاله والتضخم ٠ ولكن ليس من الضروري أن يؤدي الحـوار إلـي انقسـام الإقتصاديين إلي معسكرات متعارضه ٠ ففي السبعينات اختفي التبادل الظـاهر بين التضخم والبطاله وبدأت النقط في الشكل البيـاني تأخـذ اتجـاه الشـمال الشرقي ٠ وبدلا من وجود منحني واحد لـ " فيليـبس " تبـدو إمكانيـة رسـم سلسله من المنحنيات ، واحد لبداية السبعينات وآخـر لمنتصـف السـبعينات ، وثالث لنهاية السبعينات ٠ فإذا كان هناك ثمة تبادل فهو لـيس دائمـا ويسـتمر سنوات قليله ٠ وحتي هذا التبادل المرتقب قد يختفي في السـنوات القادمـه ٠ وقد يكون الوجود المتزامن للمستويات غيـر المتوقعـه للبطالـه والتضـخم – الركود التضخمي – هو مشكلة العصر الذي نعيشه ٠

فرضية المعدل الطبيعي للبطالة.

لقد كان الإقتصاديون في أواخر الستينات يتساءلون عن مدي استقرار منحني فيليبس في الأجل الطويل • وفي سنة ١٩٦٧ بين كل من مليتون فريدما(وأدمون فيليبس كل علي حده بأن منحني فيلبس في الأجل الطويل هو في الواقع خط رأسي بين علي أساس ما أسماه فريدمان " المعدل الطبيعي للبطاله " وعلي العكس من ذلك فإن منحنيات فيلبس قصيرة الأجل ذات الإنحدار السالب تصف العلاقات المؤقته والمتغيره التي تقطع المنحني الرأسي طويل الأجل عند نقط مختلفه .

وقد ارتبط المعدل الطبيعي للبطاله والأفكار المتعلقه بمنحني فيلبس المتغير في نظرية اقترحها فريدمان في خطابه سنة ١٩٦٧ أمام الجمعيه الاقتصادية الأمريكيه (American Economic Association) والفكره الجوهريه في نظريته هي أن التحرك بعيدا عن المعدل الطبيعي للبطاله يتم بسبب عدم قدرة العمال علي التنبؤ بمعدل التضخم علي نحو صحيح •

ونتيجة لذلك فإنهم يقبلون (أو يرفضون) إعمالا كانوا سيرفضونها (أو يقبلون القيام بها) لو استطاعوا عمل تنبؤات صحيحه • وعلي هذا فإن الزياده غير المتوقعه في معدل التضخم تخفض معدل البطاله إلي ما دون معدل البطاله إلي مستوي أعلي من المعدل الطبيعي • ولكن هذه تعد تغيرات عارضه في البطاله ، وعندما تتسق التوقعات التضخميه مع الواقع ، فإن العمال سوف يتصرفون بشكل يؤدي إلي استعادة المعدل الطبيعي للبطاله • ويترتب علي ذلك أن يتسق المعدل الطبيعي للبطاله مع معدلات تضخم كثيرة ومختلفه • ويعكس الإتجاه التصاعدي لمنحنيات فيلبس قصيرة الأجل تعادل معدل التضخم المتوقع مع معدل التضخم الفعلي ، وتبين نقط تقاطعها مع منحني فيلبس طويل الأجل معدل البطاله الذي عنده يتعادل معدل التضخم المتوقع مع معدل التضخم الفعلي •

المعدل الطبيعي والبطاله الإحتكاكيه والهيكلية :

أن المعدل الطبيعي للبطاله هو ذلك المعدل الذي ينشأ لو أن العمال وأصحاب الأعمال كانوا قادرين علي التنبؤ بمعدل التضخم علي نحو صحيح في كل الأوقات • فإذا كان ذلك كذلك ، فإن العمال سوف يقبلون الأعمال التي تمنح معدلات للأجور النقديه في الحال والمستقبل تحقق لهم الأجور الحقيقيه التي يرغبون فيها مقابل ما يعرضونه من خدمات • علي أن يكون أصحاب الأعمال راضين كذلك • إذ يعرضون أجورا في الحال والمستقبل تحقق مستويات مرضيه للربح وتحميهم من خسارة نقود بفعل توقعات سيئة للتضخم •

ويرتبط المعدل الطبيعي للبطاله ارتباطا وثيقا بفكرة التوازن الكلي • حيث أن التوازن في أسواق معينه يعني أن المشترين والبائعين يواجهون في الواقع الأسعار التي يتقعونها عند تخطيط نوع وكميات السلع والخدمات التي يتبادلونها في السوق • وبفرض عدم وجود تغيرات في ظروف السوق القائمه، فإن الأسعار والكميات المتوقعه والمحققه في المبادلات السوقيه لن تتغير بصوره غير متوقعه • وفي إطار التوازن الكلي لسنا نتوقع أن يتم هذا في كل سوق علي حده • ولكننا نتوقع أن يتحقق توازن بين الناس الذين أصابتهم خيبة أمل في معاملاتهم السوقيه وهؤلاء الذين أسعدتهم معاملاتهم بصوره تدعوا للدهشه •

إن المعدل الطبيعي للبطاله هو مفهوم يرتبط بالتوازن الكلي • وعليه فهو لا يفترض أن كل من يرغب في الحصول علي عمل بأجر حقيقي جار أو متوقع أن يلحق بالعمل حالا • وهو يعترف بأن فرص التوظف تتغير باستمرار بفعل التغير في الطلب ، وفي العمليات الإنتاجيه ، وتغير متطلبات مهارة العمال ، والتغيرات في السياسات العامه التي تؤثر علي الصناعات الخاصه أو الإقتصاد في جملته • وليس يخفي أن بعضا من هذه التغيرات

دائم وبعضها عارض ، كما أن بعضها يمكن توقعــه وبعــض آخــر لايمكــن توقعه ٠

إن هناك مجالا كبيرا لدهشة العمال وأصــحاب الأعمــال ســواء مــن الرضي أو انعدامه ٠ ذلك أن التوازن الكلي بهذا الشكل الحركــي لا يمكــن أن يعني صحيح عند صياغة خططهم ٠ بدلا من ذلك ، فهو يعنــي بالضــرورة ، عند التوازن ، أن توقعات التضخم صحيحه – أنه في كلا الجانبين من الســوق هناك من يتوقع معدل التضخم بأقل من قيمته الفعليه أو يبالغ فــي تقــدير هــذا المعدل ، وأن الأخطاء التي وقعوا فيها تلغي بعضها البعض لتولد – مــع بقــاء الأشياء الأخري علي حالها ٠ معدلا للبطاله هو استثناء للتغيرات فــي مســتوي معدل التضخم بحيث يقابل التوقع ٠

ويصنف الإقتصاديون عادة البطاله إلــي بطالــه احتكاكيــه وهيكليــه ودوريه ٠ وتتولد البطاله الإحتكاكيه من الأداء الحركــي فــي ســوق العمــل فالتغيرات في هيكل الطلب علي الناتج يقود إلي إلغــاء وإلــي خلــق فــرص العمل، ولابد أن يبحث العمــال الــذين يفقــدون أعمــالهم فــي الأســواق أو الصناعات التي تواجه انكماشا عن عمل فــي الصــناعات الناميــه ٠ وذلــك يضيف إلي حجم البطاله عمالا جددا وعمالا متقاعدين قرروا أني لتحقــوا إلــي قوة العمل مرة ثانيه ٠

ولو أن كل العاطلين من العمال يجدون عملا فــورا فســوف تختفــي البطاله الإحتكاكيه ٠ ولكن لا توجد آليه ذاتيه تحقق التقاء أصــحاب الأعمــال وفرص العمل المتاكه للعمال العاطلين ٠ لذلك فإن أصحاب الأعمــال والعمــال لابد أني بحث كل منهم عن الآخر ٠ ويعلن عــن الأعمــال فــي الصــحف ، ومراكز خدمات التوظيــف (**Placement services**) عــن طريــق الإتصــال المباشر ، ويبحث العمال عــن الأعمــال فــي المــدن لاتــي يعيشــون فيهــا والمجتمعات القريبه منها أو في الأماكن البعيده ٠ وغالبــا مــا يجــد العمــال

المتمرسون أعمالا مرضيه دون إضاعة كثير من الوقت • أمـا العمـال غيـر المهره فيواجهون كثيرا من القلق • وغالبا ما تكون الأعمال التي جدونها غيـر مرضيه أو غير مناسبه لمهاراتهم • ونتيجة لذلك ، فـإنهم يواجهـون نوبـات أكثر وأطول من البطاله •

وتستقيم البطاله الإحتكاكيه في وضوح مع مفهـوم البطالـه الطبيعيـه فهي تنشأ من التغيرات اليوميه في الطلب والعرض التي تحدث فـي اقتصـاد سوقي • وهي ذات ارتباط صغير نسبيا بعدم قدرة العمال وأصـحاب الأعمـال علي التنبؤ بمعدل التضخم علي نحو صحيح • ولكنها أقـوي ارتباطـا بعـدم قدرة هؤلاء علي توقع السعار النسـبيه بشـكل طيـب • فلـو كـان العمـال وأصحاب الأعمال قادرين علي عمل تنبؤات جيده لأمكنهم حينئـذ أن يتخـذوا قراراتهم قبل أن تتغير ظروف الطلب والعرض ، ومن ثـم لا توجـد البطالـه الإحتكاكيه ولا يؤثر التضخم علي البطاله الإحتكاكيه إلا عندما يؤدي إلى خلـط المتعاملين في السوق بين تغيرات المستوي العام للأسعار وتغيـرات الأسـعار النسبيه ، فإذا كانت الحاله كذلك ، فإن معدل البطاله الإحتكاكيه يرتبط ايجابيـا بالتضخم •

وتنشأ البطاله الهيكليه عن غياب التوافق بين فـرص العمـل المتاحـه ومجموعات المهارات ، والأعمار ، ومحال الإقامه ، والجـنس ، والإنضـمام للإتحادات وسمات أخري لبعض العمال العاطلين • ويشبه بعض الإقتصـاديين مشكلة البطاله الهيكليه بالمشكله الناشئه عن محاولة دق أوتاد مربعه فـي حفـر مستديره Squqre- Pegs- In- round holes وترمـز الأوتـاد المربعـه إلـى العمال العاطلين ، وأما الحفر فترمز إلي الوظائف التي لا يستطيعون شـغلها • ولكن الأوتاد المربعه يمكن جعلها مستديره والحفر المستديره يمكـن تحويلهـا إلى حفر مربعه والتعبير هنا كناية عن وجود أشخاص غيـر مـؤهلين لشـغل فرص العمل المتاحه • والوسيله لإحداث مثل هـذه التغيـرات فـي اقتصـاد

السوق هي تغيرات الأسعار النسبيه ٠ فنجد علـــي ســـبيل المثـــال أن الأجـــور المرتفعه نسبيا لعمال ذوي مهارات تواجه قصورا في العرض يشـــجع عمـــالا ليست لديهم هذه المهارات ليتدربوا للحصول علي أعمال أفضل ٠ كمـــا أنهـــا توفر لأصحاب الأعمال دوافع لتغيير أساليب الإنتـــاج أو تغييـــر المـــزج بـــين عوامل الإنتاج لتحل بعض العمال ذوي الأجور المنخفضه ، وهم أقل مهـــاره ، محل بعض العمال ذوي الأجور المرتفعه ، الأعلي مهارة ٠

علي أن الحركات الذاتيه للسوق لا تستطيع أن تفخض البطاله الهيكليـــه عندما تؤدي قوانين الحد الأدني للأجور ، ومعـــدلات الأجـــر التـــي يحـــددها الإتحاد ، وغير ذلك من العوائق إلي منع حدوث التعـــديلات الضـــروريه فـــي الأجور والأسعار وظروف العمل ٠ وفي غياب البرامج التـــي تصـــاغ لإزالـــة تلك العوائق لابد أن تتجه الحكومه كحل بديل ، إلي برامج التدريب الـــوظيفي ، وخلق فرص العمـــل ، والتـــوطين الـــوظيفي (Job location) ولا نســـتطيع السياسات الكليه التي تحفز الطلب وترفع المستوي العام للأسعار أن تفعل شـــيئا كثيرا لتحقيق خفض دائم في مستوي البطاله الهيكليه ٠

وقد تكون نظم الرفاهيه وبرامج تعويضات البطاله مسئوله عن بعـــض من البطاله الهيكليه ٠ ذلك أن من يتلقون دعما غـــذائيا مـــن العـــاطلين ومـــن يحصلون علي إعانه من الأطفال المعالين ، ١٦ ســـنه فـــأكثر ، علـــي ســـبيل المثال – لابد أني سجلوا أنفسهم للهمل لدي وكالات الدوله للتوظف ، حتي لـــو كانوا يبحثون عن وظيفه بشكل جدي أو يمكن أن يعملـــوا بشـــكل جـــدي عنـــد المستوي الأدني الحالي للأجور ٠

ويقول " كينيث كلاكرسون (Kenneth Clarkeswon) مـــن جامعـــة ميامي " روجر مينيرز Roger Meiners) من تكساس أنـــه فـــي ســـنة ١٩٧٦ كان ٢ مليون من الناس يحسبون ضمن البطاله بسبب شرط التســـجيل للعمـــل في هذين البرنامجين للرفاهيه ٠ وحنيئذ كان ال ٢ مليون عامـــل يعـــادلون ٢%

من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكيه • وعلي ذلك فإن معدل البطالـه بعد استبقاء هؤلاء العمال من قوة العمـل يكـون ٥% ولـيس ٧% ومـع أن الإقتصاديين في إدارة العمل بالولايات المتحده لا يحسـبون الـرقم ٢% فـإنهم يوافقون علي أن نحو نصف نقطة مئويه من معدل البطالـه يـأتي مـن هـذا المصدر •

ويؤدي تعويض البطاله إلي زياده المعدل الطبيعي للبطاله بطـريقتين : أولهما ، أنه يخفض بشده النقص الصافي ، أو النقص بعد الضريبه ، في دخـل الناس الذين فصلوا من العمل • ذلك أن إعانات البطاله في أغلب الولايـات – في الولايات المتحده – تؤدي إلي مدفوعات معفاه من الضـريبه تعـادل ٥٠-٦٠% من متوسط الإيرادات الإجماليه للعمال قبل الضريبه والبالغه نحـو ٦٥-٧٥% من دخلهم الصافي المفتقد • فإعانـات بهـذا الحجـم تشـجع العمـال العاطلين علي أخذ أجازات ، وإصـلاح أو تجديـد سـياراتهم أو منـازلهم ، والحصول علي أعمال عارضه لا يسجل الدخل منها • وتكـون لديـه فرصـه أكبر للإختيار فيما يرتبط بالأجر والشروط الأخري قبل قبول عمـل جديـد • وفي مثل هذه الظروف تطول الفتره المقيسه للبحث عن العمل ، والتـي تـؤدي إلي زياده المعدل المسجل للبطاله •

أما ثانيتهما ، فهي أن تعويضات البطاله تدعم أصحاب الأعمال الـذين يعرضون أعمالا موسميه أو غير مستقره ، وفي حالة عدم وجـود تعويضـات بطاله فإن العمال الذين يلتحقون بمثل تلك المنشئات يطلبون أجورا أعلـي كمـا يحاول أصحاب الأعمال الأخذ بوسائل إنتاج أو قواعد عمـل تحقـق اسـتقرار التوظف • وسوف تنقل نفقات هذه التعديلات إلي مستهلكي السلع التي تنتجهـا الصناعات المتناثره • بعيدا عن ممول الضريبه ومـع ذلـك فحيـث يفصـل العمال الحديون من وظائفهم فقد يزيدون مدفوعات الرفاهيه ومن ثـم يرفعـون المعدل العادي للبطاله •

ويزعم " مارتن فيلدشتين ، وباحثون آخرون في آثار تعويضات البطاله أن النظام يرفع معدل البطاله الطبيعيه بنقطه مئويه تقريبا ٠ وبإضافة هذا الرقم إلي تقديرات آثار برامج إعانات الغذاء والأطفال المعالين علي البطاله فقد يكون المعدل الطبيعي للبطاله ١,٥ – ٣,٥ نقطة مئويه أعلي من مستواه في غياب مثل هذه البرامج الإجتماعيه ٠ وإذا حدث ذلك ، فإن معدل البطاله في سنة ١٩٧٩ ، أي قبل بداية الإنكماش الإقتصادي في سنة ١٩٨٠ مباشرة يصل إلي ٢,٣ – ٤,٣٥ بدلا من المعدل المحسوب البالغ ٥,٨% من قوة العمل المدينه ٠

وإذا أضفنا البطاله الإحتكاكيه والبطاله الهيكليه معا (متضمنه آثار تعويض الرفاهيه والبطاله علي مستوي البطاله) فسوف نحصل علي تقدير جيد بدرجة مقبوله عن المعدل الطبيعي للبطاله ، ويظن الإقتصاديون عادة أن المعدل الطبيعي للبطاله كان بين ٣% ، ٤% من قوة العمل ٠ وتفع التقديرات الحاليه بين ٥,٥% و ٦,٥% بسبب ما يحدث من تغيرات في التركيب العمري والنوعي لقوة العمل ، وقوانين الحد الأدني للأجور ، وبرامج الرفاهيه وتعويضات البطاله وعوامل أخري ، وإذا لم يغير الكونجرس دوافع البطاله الكامنه في قوانين الضرائب ، ونظم تعويضات البطاله والرفاهيه ، وقوانين الحد الأدني للأجور وما شبه ذلك فقد لايعود المعدل الطبيعي للبطاله إلي نطاق ٣% – ٤% ٠

إن **البطاله الدوريه** هى الناشئه عن تقلبات في الناتج الكلي حول مساره في الأجل الطويل ، وتؤدي الإتجاهات الإنكماشيه في الدوره الاقتصادية إلي زياده البطاله عن معدلها الطبيعي ٠ أما إذا كانت الإتجاهات التوسعيه في النشاط الإقتصادي قويه فإنها تدفع البطاله إلي مستوي أدني من هذا المعدل .

وتنشأ غالبا البطاله الدوريه من انتشار فصل العمال الذي يصاحب انكماش الطلب الكلي وهكذا فإنها تصيب العمال البالغين ذوي الخبره كما تصيب العمال الجدد والعائدين إلي قوة العمل ٠ وسوف يختفي كثير من هذه البطاله الدوريه لو كانت الأجور وأسعار السلع مرنه ٠ ففي هذه الحاله تحدث التعديلات في فائض الطلب علي الأرصده النقديه الحقيقيه من خلال انخفاض الأسعار بدلا من الإنخفاض في الدخل الحقيقي ٠

ولكن حتي لو كانت الأسعار يمكن أن تنخفض فإن عدم مرونة الأجور النقديه سوف يجبر رجال الأعمال علي فصل بعض العمال بدلا من الاستمرار في ممارسة الإنتاج مع تحقيق خساره ٠ وما يحدث ، طبعا ، هو أن الأجور والأسعار في كثير من الصناعات تتحرك ببطء في الإتجاه الإنكماشي ، حيث يقود انكماش الطلب المنشئات إلي خفض الإنتاج والتوظف ٠ وإذا ما استقر الطلب الكلي الحقيقي عند مستوي أدني يتوقف فصل العمال ٠ والواقع أنه يعاد تشغيل بعض العمال عادة ، لاستعادة مستويات المخزون التي قد تنخفض بشده ، ولكن الإنتاج والتوظف لن يرتفعان ثانية إلي مستويات ما قبل الركود ، إلا إذا تمت استعادة الطلب الكلي علي الإنتاج بوسيله أو أخري ٠ وفي اقتصاد غير تضخمي يتطلب ذلك انخفاض مستوي الأسعار بشدة أو حدوث زياده في عرض النقود ٠ وفي اقتصاد تضخمي ، فإن إبطاء معدل التضخم بالنسبه لنمو العرض النقدي يكون مطلوبا ٠ ومثل هذه السياسه سوف تمنع تكرار فائض الطلب علي الأرصده النقديه الحقيقيه الذي قد يظهر مرة أخري عند مستويات أعلي للدخل الحقيقي ٠

ويمكن القول ، مبدئيا أن البطاله الدوريه قد تكون سالبه وقد تكون موجبه ٠ وتحدث البطاله الدوريه السالبه عندما ينخفض المعدل الفعلي للبطاله أدني من المعدل الطبيعي للبطاله ٠ وهي تنشأ ، عادة ، عندما تحدث زياده

غير عاديه في الطلب الكلي تزيد من سرعة معدل التضخم • وفي هذه الحالــه يتحرك معدلا التضخم والبطاله إلى أعلي وإلي اليسار علــي منحنــي فيلــبس قصير الأجل • ويظل معدل البطاله الدوريه لاسالبه باقيــا حتــي يبــدأ هــذا المنحني في الإنتقال إلي اتجاه الشمال الشرقي • ولكن وكما بينا حالا ، توجــد اسباب جيده لإثارة الشك حول استقرار منحني فيلبس في الأجل الطويــل ،وإذا استمر المعدل الأسرع للتضخم ، فإن التغيرات فلي التوقعات بحــدوث تضــخم قد تؤدي إلي نقل المنحني إلي أعلي وجهة اليمين •

التوقعات – وارتفاع منحنيات فيلبس وفرضية عامل المعجل •

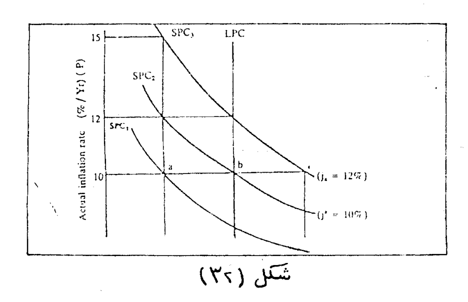
إن التوقعات التضخميه تميل إلي التركز حول المعدل الفعلي للتضــخم • فإذا ظل التضخم ثابتا فترة طويله بدرجة كافيه فسوف ينتقل منحنــي فيلــبس قصير الأجل حتي تصبح البطاله في مستوي تتساوي عنده معــدلات التضــخم الفعليه والمتوقعه عند المعدل الطبيعي •ويشرح الشــكل البيــانى التــالى هــذه العملية (٣٢) ولنفترض أن المعدل الفعلــي الأولــي للتضــخم كــان ١٠% سنويا وأن معدل البطاله السائد كان ٤% فهذه المجموعه من التضخم والبطالــه a تضع الإقتصاد علي منحني فيلبس قصير الأجــل SPC١ ويكــون المعــدل المتوقع للتضخم P^eالمرتبط بالمنحني SPC١ ٨% ، لذلك تكون البطالــه تحــت المعدل الطبيعي ، وتكون التوقعات التضخميه أدني من معدل التضــخم الــذي يواجهه الإقتصاد فعلا ، وإذا استمر معدل التضخم البــالغ ١٠% فــلا بــد أن ترتفع التوقعات التضخميه تدريجيا • وحالما تقترب مــن ١٠% فــإن البطالــه تقترب من ٦% ، أي النقطة b علي المنحني SPC٢ • وهو منحنــي فيلــبس المرتبط بتوقعات تضخميه تساوي ١٠% •

دعنا نفترض الآن أن الإقتصاد يبدأ عند معــدل بطالــه ٨% ومعــدل متوقع للتضخم ١٢% ويؤدي استمرار معدل التضخم عند ١٠% فــي النهايــة إلي خفض التوقعات التضخميه

وحالما تنخفض إلي ١٠% فإن منحني فيلبس ينتقل وارتفاع منحنيات فيلبس ، سواء بدأنا مع توقعات تضخميه أعلي أو أدني من المعدل الفعلي للتضخم ، تشير إلي أن التعديلات في التوقعات التضخميه سوف تعيد الإقتصاد إلي المعدل الطبيعي للبطاله – وهو ، كما قد تتذكر ، معدل البطاله الذي عنده تتساوي الأجور والأسعار الفعليه والمتوقعه ٠

ولهذه النظريه نتيجتان ضمنيتان هامتان – أولهما هو أن استخدام التضخم لتحفيز الإقتصاد هو في النهايه خداع النفس حيث يتعادل التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي إن آجلا أو عاجلا ٠ وأما ثنيهما فهو أن أية محاولى للإبقاء علي البطاله أدني معدلها الطبيعي سوف يؤدي إلي زياده سرعة التضخم ٠ ان فرضية عامل المعجل علي أن استخدام السياستين النقديه أو الماليه للإبقاء علي معدل البطاله عند ٤% سوف يؤدي إلي نقل منحني فيلبس إلي أعلي ٠

وما دمنا نعرف الآن معاني التوقعات وارتفاع منحني فيلبس يجب أن ندرس سؤالين هامين : (١) لماذا تكون منحنيات فيلبس في الأجل القصير ذات انحدار سالب ؟ (٢) كيف يتم التعبيرعن التوقعات حول التضخم ؟



شكل (٣٢)

منحنيات فيلبس قصيرة الأجل سالبه الإنحدار ٠

تؤكد أغلب نظريات الإنحدار السالب لمنحنيات فيلبس قصيرة الأجل حدوث تغيرات عارضه في معدلات الأجور الحقيقيه ٠ وهذه المعدلات هي معدلات الأجور النقديه بعد تصحيحها علي ضوء تغيرات القوه الشرائيه في النقود ٠ فعندما تتعدي أسعار السلع والخدمات الأجور النقدية ، فإن معدلات الأجور الحقيقيه تنخفض وعندما ترتفع الأسعار بمعدل أبطأ من الأجور النقديه فإن الأجور الحقيقه ترتفع ٠ ويؤدي انخفاض الأجور الحقيقيه إلى حث أصحاب الأعمال علي طلب العمل ٠ بينما يؤدي ارتفاعها إلي خفض المنشئات فرص العمل المعروضه ٠ ومع ذلك فإن الأثر يكون عكسيا علي العمال ٠ ذلك أن ارتفاع الأجور الحقيقيه يزيد عروض العمل ٠ أما انخفاض هذه الأجور فلا يشجع العمال علي قبول الوظائف ٠

وتقدم دراسة الإقتصاديين لاقتصاديات معلومات وبحوث العمل شرحا طيبا لمنحنيات فيلبس قصيرة الأجل ذات الإنحدار السالب ، ولتوضيح هذا الرأي ، دعنا نفترض أن الإقتصاد يعمل بداية عند مستوي يتوافق مع المعدل العادي للبطاله ٠ وعند هذه النقطه تكون أغلب البطاله احتكاكيه ، ويعتمد مستواها علي عدد الناس الذين يبحثون عن عمل ، ومتوسط فترة البحث ، ويعتمد عدد من يبحثون عن عمل علي عدد العمال الجدد الذين يلتحقون بقوة العمل والعائدين إليها ، وعدد من يستقيلون أو يفصلون أو يستغني عنهم ٠ أما الوقت الذي يقضونه في البحث عن عمل فيعتمد علي مجموعه متباينه من العوامل تتضمن توقعاتهم فيما يتعلق بالعمل والأجر ومصادرهم الماليه للقيام بالبحث عن العمل ٠

وليس يخفي أن أي عامل يبدأ البحث عن عمل يكون لديه ، عادة ، مستويات دنيا معينه لقبول عمل ما ، ويدخل بين هذه المستويات الحد الأدني للأجر الذي يمكن أن يقبله العامل ، وهو الأجر الذي لا يقبل العامل أي

عرض للعمل بأجر أدني منه ٠ وهذا يعني أن الأعمال المعروضه عند هذا الأجر أو أعلي منه سوف يتم قبولها ، ومع أن هذا الأجر يختلف من عامل إلي آخر فإنه يسهل تشخيص عدد من العوامل التي تؤثر علي مستواه ٠ وهي تشمل : الظروف الأخري للعمل ، ومعرفة العامل بشروط الأجر في سوق العمل ، والموارد الماليه للعامل بما فيها المدخرات وأهليته لتعويض البطالة أو الرفاهيه ، والإيرادات الجاريه للزوجين أو أعضاء الأسرة الآخرين ، وأثمان الطعام والأشياء الأخري التي تدخل في حساب نفقات الحياه ٠ وعلي ذلك فإن الأجر الأدني الذي يقبله العامل هو متغير بالنسبه لكل عامل ، وهو يعتمد عكسيا علي جاذبية الشروط الأخري للعمل ويعتمد طرديا علي الموارد الماليه للعامل وأسعار الطعام والسلع الإستهلاكيه ٠ علي أن المعرفه الماليه للعامل وأسعار الطعام والسلع الإستهلاكيه ٠ علي أن المعرفه المرتبطه بالأجور في سوق العمل قد تؤدي إلى زياده أو نقص هذا الأجر وتكتسب هذه المعرفة الضروريه اساسا من خلال عملية البحث عن العمل ٠

وأفضل استراتيجيه للعمال المتعطلين هي أن يقبلوا حدا أدني للأجر مع قبول الشروط الأخري للعمل ، وأن يستمروا في البحث عن عمل حتي يجدون عملا عند هذا الأجر أو عند أجر أعلي ٠ وقد يكون بعض العمال ذوي حظ عظيم فيجدون مثل هذه الأعمال مباشرة ولكن أغلب العمال يستمرون في البحث عن عمل فترة من الزمن ، وتعمل الحدود الدنيا لامرتفعه التي يتمسك بها العمال علي زيادة متوسط فترة البحث عن العمل ٠ وبالإضافه إلى ذلك فإن البحث عن عمل مسألة عالاليه النفقات وأجر كل عمل (خاليا من تعويضات البطاله) يرفض هو تكلفة الفرصه البديلة التي يجب تقديرها ومقارنتها بالقيمه الحلايه للأجر الأدني الذي يقبله العامل ٠ ويتم اختيار هذاالأجر بحيث تكون القيمه الحديه المتوقعه للإستمرار في البحث مساويه تماما للنفقه الحديه المتوقعه للإستمرار فيه ومن المحتمل أن تتزايد التكلفه

الحديه للبحث ، بالنسبه للعامل المتوسط ، مع قيمة العمل الأخيـر المرفـوض وأما المنفعه الحديه التي قد تنشأ عن استمرار البحث عن عمل فقد تـنخفض • وعلي ذلك فإن متوسط فترة البطاله تتحدد بطول عملية البحـث عـن عمـل ، كما تتحدد بتساوي النفقات الحديه والمنافع الحديه لاستمرار البحث عن عمل•

علي أن المعلومات التي تزيد البحث عن العمل قد تقود العمـال إلـي تعديل الحدود الدنيا التي يقبلونها زياده أو نقصا • ولكن هذه المعلومات قـد لا يمكن الإعتماد عليها • وإذا صح ذلك فقد يخدع العمـال فـي اسـتراتيجياتهم للبحث عن عمل • وعلي سبيل المثال ، دعنا نفترض وجود زياده في الطلـب الكلي ترفع المستوي العام للأسعار • وحيث أن اصحاب الأعمال هم أول مـن يلمس ارتفاع الأسعار فسوف يزيدون عدد فرص العمل عند الأجور السـائده • ولا يدرك العمال بعد أن زيادة الأسعار سوف تؤثر بسرعه علي الأجور الـدنيا القائمه • وفي نفس الوقت ، ولأسباب لا يدركونها ، يفتقدون الحمايه ويقبلـون فرصا أكثر للعمل عند الهيكل القائم للأجور الدنيا التي حددوها وعلي ذلك فـإن متوسط فترة البحث عن عمل تنخفض ، ويكون معدل البطاله أقل مـن المعـدل الطبيعي • ويلاحظ الإقتصادي المدرك للأحداث أن هناك حركـه إلـي أعلـي وإلى اليسار علي طول منحني فيلبس قصير الأجل القائم •

وسوف تنشأ حركة إلي أدني وإلي اليمين علي منحني فيلـبس قصـير الأجل بفعل الإنخفاض غير المتوقع في معدل التضخم • وفي هذه الحاله فـإن أصحاب الأعمال ، الذين يدركون ارتفاعـا فـي الأجـور الحقيقيـه ، سـوف يخفضون فرص العمل المعروضه ، وربمـا يسـتغنون عـن بعـض العمـال وبسبب عدم إدراكهم للبيئه الاقتصادية الجديده فإن كثيرا من العمـال العـاطلين يستمرون في البحث عن الأعمال عند الأجور الـدنيا القائمـه التـي يحـددها العمال • علي أن وجود فرص أقل للعمل عند الهيكـل القـائم لهـذه الأجـور

سوف يزيد متوسط فترة البحث عن عمل ومن ثم ترتفع البطاله عـن المعـدل الطبيعي ٠

وفي النهايه فإن الظروف المتغيره للطلب سوق تكون واضحه للعاطـل وتغير الأجور الدنيا التي حددوها ٠ وعلي هذا فإن انخفاض الأجـور الحقيقيـه الناشئه عن التضخم والتي تدفع البطاله إلي مستوي أدني من المعدل الطبيعـي تنعكس في النهايه عندما يكتشف العمال زيادة اسعار سلع المسـتهلك ، حيـث يرفع هؤلاء العمال الحدود الدنيا التي حددوها لأجـورهم لتناسـب الظـروف الجديدة ٠ ويعرض أصحاب الأعمال ، الذين يواجهون بطلـب أجـور أعلـي فرصا اقل للعمل عند الهيكل الجديد لتلك الأجـور الـدنيا ٠ وهكـذا ، ينتقـل منحني فيلبس قصير الأجل إلي أعلي وتقترب البطاله مـن المعـدل الطبيعـي وعندما يؤدي تباطؤ نمو الطلب الكلي إلي زيـادة الأجـور الحقيقيـه وزيـادة البطاله عن المعدل الطبيعي ، فإن نفس العمليه تحـدث ولكـن فـي الإتجـاه العكسي ، إذ ينتقل منحني فيلبس قصير الأجل إلي أسفل وفـي اتجـاه اليسـار لأن انخفاض التضخم المتوقع يخفض هيكل الأجور الدنيا التي حددها العمـال٠ وسوف يجد أصحاب الأعمال إقبالا أعظم لشغل الوظائف ، وتبدأ البطالـه فـي العوده إلي المعدل الطبيعي ٠

إن معدلات الأجور النقديه تميل إلي الجمود فـي الإتجـاه النزولـي ٠ وهناك عقود ضمنيه ورسميه بين العمال ، والإتحادات ، وأصـحاب الأعمـال تمنع عادة تخفيضات الأجور النقديه كوسيله للإستجابه للإنخفاض في الطلـب٠ وغلبا ما تفرض العقود علي أصحاب الاعمال أني رفعـوا معـدلات الأجـور خلال ٢-٣ سنوات ٠ وفضلا عن ذلك ، فإن شروط نفقات الحياه فـي العقـود قد تبقي علي ارتفاع الأجور استجابة للتضخم الأخير ، حتي عنـدما تـنخفض المعدلات الحاليه والمتوقعه للتضخم ٠ وبالإضافه إلي ذلـك ، فـإن الزيـادات المحدده في الحد الأدني القانوني للأجور تتمتع بالحصانه في حالات الركـود ٠

ويترتب علي ذلك احتما بقاء البطاله عند معدل أعلي من المعدل الطبيعي لفترات زمنيه أطول منها لو ساد انخفاض الأجور الدنيا التي حددها العمال العاطلون ويغرى المنتظيمن في جانب العرض في سوق العمل •

ويمكن أن تؤدي الإجراءات التعاقديه الرسميه وغير الرسميه – من خلال إبطاء الزيادات – إلي تخفيض مرونة الأجور أثناء فترات الرواج • وهذا يعني أن الأجور ، إلي حد ما تتسم بالجمود في الإتجاه الصعودي مثلما يحدث في الإتجاه النزولي • ومع ذلك فإن التجربه تبين أنه بالنسبه للعمل ككل فإن الأجور تكون اقل مرونه في اتجاه النزول خلال الركود مما تكون عليه في حالة الصعود خلال فترات الرواج • إن البطاله الدوريه التي تكون أدني من المعدل العادي للبطاله قد تكون أقصر أجلا من البطاله الدوريه الأعلي من المعدل العادي •

التوقعات المرتبطه بالماضي

يعتقد أغلب الإقتصاديين الآن أن منحنيات فيلبس قصيرة الأجل غير مستقره وأن التغيرات في التوقعات التضخميه تنقلها إلى أعلي أو إلى أسفل بحيث ينشأ عنها منحني رأسي طويل الأجل • ولكن اختفاء التبادل بين معدل البطاله ومعدل التضخم لم يحسم النقاش حول السياسه الكليه للإستقرار • فإذا كانت التوقعات التضخميه تزداد ببطء ، فإن السياسات الحافزه يمكن أن تستمر في توليد مكاسب قويه منه خلال دفع البطاله الي مستوي أدني (والناتج القومي إلي مستوي أعلي) من المستويات التي يحددها المعدل الطبيعي للبطاله • وقد تستحق المكاسب تكلفه السرعه النهائيه للتضخم وفضلا عن ذلك فإن تزايد التوقعات ببطء قد يزيد – بدرجة غير مقبوله – البطاله ونفقات إنتاج أية سياسة تعمل علي تخفيض معدل التضخم •

وتكون المزايا والتكاليف الناشئه عن سياسات الإستقرار الكليه قصيرة الأجل أقل عندما تتغير التوقعات التضخميه استجابة لتغيرات في السياسه أو

تغيرات في معدل التضخم السائد • وعلي ذلك كلما تضاءلت الفجـوه الزمنيـه المرتبطه بالتوقعات كانت سياسة الإستقرار مقنعـه بدرجـة اقـل • وبـنفس المنطق تكون إجراءات الإستقرار التي تؤكد وضـع التضـخم تحـت الرقابـه أقوي وأشد ، حقا ، إن التكيف السريع للتوقعات التضخميه سوف يحطم تمامـا استراتيجيات الإستقرار قصيرة الأجل ما دامت هذه السياسات غير قادره علـي تحريك البطاله عن المستوي الذي يحدده المعدل الطبيعي •

ويحتلف الإقتصاديون حول كيفية إعداد التوقعات التضخمية • ومـدي سرعة استجابتها للظروف القائمه • وقد اعتقد الإقتصاديون حتي عهـد قريـب أن التوقعات تعد علي أساس عمليـة التكيـف • ويقـول منظـرو التوقعـات المرتبطه بالماضي أن الناس يتنبأون بالتضخم في المستقبل من خلال اسـتقراء الإتجاهات التضخميه الماضيه • وحيـث يسـتخدم أغلـب النـاس خبـراتهم الماضية أدلة للمستقبل • فإن هذه النظريه يكون لها إغـراء بـديهي • ومـع ذلك، فإن الدراسه النظريه والتطبيقيه الحديثه قد أثارت شكوكا خطيـرة حـول صحة هذه النظرية •

علي أن فهم هذه الإنتقادات يتطلب منا أن ننقب قليلا في عمق نظريـة التوقعات المرتبطه بالماضي • وتفترض هذه النظريه ، أساسـا ، أن التضـخم الماضي هو المعلومه الوحيده التي يستخدمها الناس في صياغة توقعـاتهم عـن التضخم في المستقبل • وفضلا عن ذلك فإنها تقول شـيئا قلـيلا غيـر أنها تفترض أن الأوزان التي يعطيها الناس للتضخم خلال فترات ماضـيه مختلفـه تكون مستقره ويمكن اكتشافها من خلال أساليب الإقتصادد القياسـي • وعلـي ذلك ، يفهم ضمنيا أن الدراسات القياسيه تمكن صانعي السياسـه مـن تحديـد فوائد سياسات الإستقرار قصيرة الأجل ، فمثلا ، لو أن الدراسات الاقتصـادية القياسيه تكشف عن أوزان صغيرة للتضخم الحديث ، وفجوات زمنيـه طويلـة فإنه من غير المحتمل أن تقود أية سياسه تزيد من التضخم الحالي إلي إحـداث

اضطراب في منحني فيلبس قصير الأجل لعدة سنوات • أما إذا كشفت هذه الدراسات عن أوزان كبيره للتضخم الحديث ، وفجوات زمنيه قصيرة يزداد الإحتمال في أن تقود سياسات افستقرار إلي خلق تغيرات سريعه في ذلك المنحني •

وتمت الدراسات التي تستخدم التوقعات المرتبطه بالماضي بشكل طيب خلال الستينات، ولكنها فشلت فشلا ذريعا في السبعينات • فقد تنبأت الدراسات بأنه يمكن للولايات المتحده أن تخفض معدل البطاله إلي ٤% في ظل معدل للتضخم يتراوح بين ٥-٦% فقط سنويا • ورغم قيام جدل حول المده التي يمكن خلالها استغلال هذا التبادل بين المعدلين ، فقد اعتقد أغلب الإقتصاديين أنه وفر أساسا قويا لسياسة الإستقرار ، إن الثقه في عملية التبادل لم تكن في محلها ، فقد ارتفعت البطاله في منتصف ونهاية السبعينات إلي ما يزيد عن ٤% كما تزايدت كذلك معدلات التضخم المرتبطه بالمعدلات الأعلي للبطاله •

التوقعات الرشيدة : Rational Expectation

يظن " توماس سارجنيت (Thomas Sargent) و (روبرت لوكاس (Rogert Lucas) وأعضاء آخرون في المدرسه التي تدعي (مدرسة التوقعات الرشيدة) أنهم يعرفون الخطأ الذي وقع ، ويشيرون إلي أن نظرية التوقعات المرتبطه بالماضي بها خطأ أساسي ، فهي تفترض أن الناس يستخدمون معرفتهم بالإتجاهات الماضيه للسعر فقط لإعداد التنبؤات المتعلقه بالتضخم في المستقبل • وهذا يعني أنهم لا يبذلون جهدا لاكتشاف أو استخدام معلومات أخري لمراجعة آرائهم • وهم بذلك يتجاهلون المعرفه النظريه المتولدة عن البحث الإقتصادي والمعلومات التطبيقيه الأخري التي تبثها الوكالات الخاصه والعامه من خلال أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف ،

واستراتيجيات سياسة الإستقرار التي تأخذ بها السلطات النقديه والماليه . وهذا يعني أنهم لا يهتمون بأشياء مثل الزيادات في أسعار النفط الذي تصدره دول " الأوبك " والقفزات الكبيره في معدل نمو كمية النقود .

والضغوط التي تتعرض لها السلطات الحكوميه لإجراء تخفيض في الضرائب خلال فترات الكساد ، واندلاع الحروب .. وهكذا . ولايخفي أن تجاهل مثل هذه الأحداث ليس منطقيا . فهو يقود الناس إلي مجموعه متماسكه من الأخطاء في عملية التنبؤ كان يمكن تجنبها لو استخدموا معلومات غير تلك التي يتضمنها شريط الخبرات الماضيه للتضخم . ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الخبرات تشتمل فقد علي قدر محدود من المعلومات عن المستقبل وخاصة عندما تتضمن الزياده السعريه التي حدثت منذ عدة سنوات .

ويمكن أن تكون الأخطاء المتماسكه عالية التكلفه . لذلك فإن ذوي الحكمه من الناس يحاولون تحسين قدرتهم علي التنبؤ بأحداث المستقبل وفي سبيل ذلك يستثمرون الوقت والنقود ففي جمع معلومات أفضل عن المسار الذي يمكن أن تسلكه السعار والمتغيرات الإقتصادية الأخري . وتتضمن المعلومات رأي الخبراء ، والمناخ السياسي ، واستراتيجيات سياسة الحكومة ... وهكذا ، غالبا ما يستأجر رجال الأعمال ، والعمال (من خلال اتحاداتهم) اقتصاديين محترفين للمساعده في جمع وعرض البيانات . كما أنهم يقرأون الصحف التي تبذل جهدا كبيرا في جمع ونشر المعلومات والآراء حول المستقبل . وعندما نأخذ في الإعتبار الحجم الكبير من المعلومات المتاح لمراجعة الآراء حول مسار التضخم في المستقبل فليس من المقبول أن يلزم الإقتصاديون أنفسهم بنظرية التوقعات المرتبطه بالماضي والتي تولد أخطاء نظاميه في الحكم علي الأشياء .

ويفترض أصحاب نظرية التوقعات الرشيده أن الناس يستخدمون المعلومات بكفاءه . وتتحقق الكفاءه من خلال جمع المعلومات حتي تنخفض الأخطاء النظاميه بدرجة تجعل الحصول علي معلومات إضافية عالية التكلفه جدا . وهذا يعني أن الناس قد لايحصلون علي أفضل التوقعات الممكنه حول المستقبل ولكنهم يزيلون كثيرا من الأخطاء النظاميه الناشئه عن نقص المعلومات . وما يبقي هو مجموعه من التوقعات محاطه بتوزيعات احتماليه وتعكس إلي حد كبير أخطاء غير نظاميه أو عشوائيه .

علي أن لهذه النظريه مضمون له جاذبيه وهو أن التوزيعات الإحتماليه الذاتيه المتعلقه بأحداث المستقبل قد يشبه التوزيعات الإحتماليه غير الذاتيه أو الفعليه . وهذه البدايه الموجزة هي النتيجة الضمنيه لفرض الرشاده. علي أن الفروق الكبيره بين التوزيعات الإحتماليه الذاتيه وغير الذاتيه سوف تحدث أخطاء نظاميه وتخلق دافعا وحوافز للبحث عن معلومات إضافيه حتي تكون الأرباح من المعرفه الجديده مساويه للصفر . وعلي هذا ، فإنه رغم أن التوزيعات الإحتماليه الذاتيه وغير الذاتيه قد لاتتساوي تماما فإن الوكلاء الإقتصاديين الذين يتسمون بالرشد سوف يحاولون تحقيق الإتساق بينها بقدر ما تسمح الدوافع الإقتصادية .

إن منحني فيلبس قصير الأجل سوف يختفي لو أن الصدمات الماليه والنقديه التي تغير معدل التضخم كانت متوقعه تماما من قبل رجال الأعمال والعمال . فحينئذ سوف يفهم العمال وأصحاب الأعمال أن تغيرات الطلب التي واجهتهم في أسواق العمل والإنتاج كانت جزءا من ارتفاع عام في الطلب ، وأن الأجور والأسعار في صناعاتهم لابد أن تتكيف مع التغيرات في المستوي العام للأسعار ، وعلي ذلك ، فإن التضخم الفعلي والمتوقع يتعادلان. وعندما يتم توقع صدمات الطلب الكلي فسوف يكون أثره صغيرا علي المعدل

المتوسط للأجر الحقيقي والأسعار النسبيه للسلع أو الناتج الكلـــي والتوظـــف ، وسوف تظل البطاله عند معدلها الطبيعي ٠

وعلي عكس ذلك ، سوف تؤدي الصـــدمات الماليـــه والنقديـــه غيـــر المتوقعه إلي تغيير التوظف والإنتاج ٠ وسوف يعجز الوكلاء الـــذين يتســـمون بالرشد عن التمييز بين ارتفاع في الطلب علي خدماتهم أو سلعهم والتغير فـــي الطلب الكلي ٠ لذلك ، تتجه المنشئات إلي تغيير الإنتاج والسعار علي أســـاس أن أسواق سلعهم تتغير بالنسبه لأسواق السلع الأخـــري ، أمـــا العمـــال وهـــم يواجهون تغيرات في الطلب علي خدماتهم ، لن يغيروا كثيـــرا الحـــد الأدنـــي الذي يحددونه لأجورهم ٠ لذلك فإن تغيرات الطلب علي العمل تـــؤثر مباشـــرة علي مستوي التوظف ٠ وعلي ذلك فإن نظريـــة التوقعـــات الرشـــيده تشـــرح منحنيات فيلبس قصيرة الأجل ببيان أنها تتوافق مع الصدمات غيـــر المتوقعـــه في الطلب الكلي ٠

وقد تؤدي التوقعات الرشيده إلي التخفيف كثيرا من فاعليـــة السياســـه الكليه للإستقرار ٠ فإذا لم يخدع صانعوا السياسه الـــوكلاء الإقتصـــاديين فقـــد يفشلون في تخفيض البطاله من خلال صدمات نقديه أو ماليه محفـــزه ٠ ولكـــن نظرية التوقعات الرشيده تشير إلي أن محاولات نظاميه لخـــداع الجمهـــور قـــد أدركها الوكلاء الإقتصاديون فعلا ٠ فمثلا ، لو أن الحكومه تتبع ، علـــي نحـــو ميالي ، ارتفاع معدل البطاله بسياسات نقديه حافزه ، فإن الوكلاء الإقتصـــاديين يعرفون كيف يتوقعون مثل هذه السياسات ونتائجها التضـــخميه ٠ وفـــي هـــذه الحاله فإن العمال وأصحاب الأعمال يعدون عقودا جديدة ، ويتخذون قـــرارات أخري يمكنها أن تلغي الزياده في الناتج وفي التوظف التي تســـعي الســـلطات لتحقيقها ٠ ويمكن للحكومه ، طبعا ، أن تيغر اســـتراتيجية سياســـتها ، ولكـــن الحوافز الاقتصادية تدفع الناس لجمع معلومات حتي تفهم السياسات الجديـــده ٠

ونادرا ما تكون استراتيجيات السياسه سريه في المجتمعات المفتوحه مثل الولايات المتحده ، ومن ثم فإن عملية التعليم قد تأخذ وقتا قليلا ٠

وقد شرح أثر التوقعات الرشيده علي منحني فيلبس حديثا في دراسة قدمها بول أندرسون (Paul Anderson) وباستخدام نموذج بسيط للإقتصاد القياسي صممه جهاز البحوث في بنك الإحتياطي الإتحادي في (St. Louis) قام بول أندرسون برسم منحنيين من منحنيات فيلبس ٠ وقد افترض المنحنيان معدلا أوليا للبطاله قدره ٥,٨% ومعدلا مبدئيا للتضخم قدره ٢% سنويا ٠ وقد بني المنحني الأول علي أساس توقعات سعريه مرتبطه بالماضي (Adaptive price expectations) بينما بني الثاني علي أساس التوقعات الرشيده ٠ وقد قام بول أندرسون ، بعد ذلك ، بعمل صدمه للنموذج بافتراض زيادة في نمو النقود قدرها ٦% سنويا ، ويبين المتجه الأصلي للنموذج (باستخدام التوقعات المرتبطه بالماضي) منحني مسطحا نسبيا مما يعكس سياسة توازنيه قويه تستهدف خفض البطاله ٠ وعلي عكس ذلك ، يبين متجه التوقعات الرشيده منحني أشد انحدارا ٠ مما يعني اهتماما أقل لسياسة خفض البطاله ٠

<u>المقابله بين التوقعات الرشيده وغير المنظمه</u> :

إن الدراسات الاقتصادية القياسيه مثل تلك التي قام بها أندرسون ليست دليلا علي أن الوكلاء الإقتصاديين يقومون فعلا بتوقعات رشيده ٠ ولم تفعل ذلك أية دراسة بعد ٠ ويشير الدليل العملي في أحسن الحالات أن الرشد لايمكن رفضه كاساس للسلوك ٠ وهذا الدليل يتفق مع التفسيرات الأخري لكيفية إعداد التوقعات بما في ذلك ما يسمي بالنظم غير الرشيده المرتبطه بالماضي ٠

ولقد كثرت الإنتقادات المتوجهه لنظرية التوقعات الرشيده ٠ فرغم أن أحدا لم يدع إلي رفض المنطق والرشد فإن الفكره قد فقدت بريقها ٠

علي أن هناك سؤالا هاما حول ما إذا كان هناك خط دقيق يفصل بـــين السياســـات النظاميـــه وغيـــر النظاميـــه (Systematic and unsystematic) فالحكومات الديمقراطيه الحديثه قد تعجز عن اتبـــاع سياســـات نقديـــه وماليـــه نظاميه حقيقيه ومتسقه ، ذلك أن السياسات النظاميه وغير النظاميـــه تتـــداخل عادة بحيث لا يمكن الفصل بين المجموعتين بيسر وســـهوله ، وفضـــلا عـــن ذلك ، فإن الأهداف المتعدده مثل تحقيق العماله الكامله والحرص علـــي عـــدم تدهور القيمة الخارجيه للعمله ، كثيـــرا مـــا تتعـــارض ، لـــذلك فإنـــه حتـــي الإقتصاديين المحترفين لا يستطيعون دائما بيان ما تفعله الحكومـــه ، وتنتشـــر سياسات الحكومه عادة لتغطي مجالات واسعه لذلك فإن القضيه تكون خاضـــعه للتنبؤ بشكل ما وليست قضية اختيار بين هذا أو ذاك .

ويترتب علي هذا ، كقضيه مبدأ ، أنه يستحيل أن نقرر مـــا إذا كانـــت الدوره الاقتصادية هي نتيجة سياسات غير نظاميه فقـــط ومـــن ثـــم صـــدمات سياسة غير متوقعه ، وفضلا عن ذلك فإنه من غير المحتمل إلي حد بعيـــد أن يفسر صانعو القرارت الاقتصادية في القطاع الخاص سياسات الحكومه بـــنفس الطريقه وأن تصل إلي نفس النتائج حول المستقبل ، إذ يتطلب ذلك أن يكـــون لديهم نفس النموذج الإقتصادي وأن يتضمن هذا النموذج وصفا دقيقـــا لأعمـــال الإقتصاد القومي ، وحيث يختلف الإقتصاديون المحترفون حول هذه المســـائل غالبا ، فإن هذه الفروض تكون – علي الأقل – غير مقبوله إلي حد كبير .

ويميل أصحاب نظريـــة التوقعـــات الرشـــيده إلـــي تجاهـــل الجمـــود التنظيمي، مثل عدم المرونه المرتبط بأســـعار كثيـــر مـــن الســـلع الصـــناعيه ومعدلات الأجور النقديـــه ، حيـــث إنـــه باســـتثناء الأوراق الماليـــه والســـلع الأساسيه، فإن الأسواق الحـــره (Flexprice markets) نـــادرة نســـبيا فـــي الإقتصاديات الحديثه ، وبدلا من ذلك ، فإن الإجـــراءات التعاقديـــه الرســـميه وغير الرسميه وعوامل أخري تؤدي إلي بـــطء اســـتجابة الأســـعار والأجـــور

للتغيرات في الطلب • ولكن اصحاب نظرية التوقعات المنطقيه يركزون بثقل علي ردود فعل الأفراد للأسعار الحاليه والمتوقعه • علي أن العقبات التنظيميه التي تواجه ردود الأفعال لدي الناس توفر للسلطات فرصه الأخذ بسياسات نظاميه تستغل ردود الفعل التخلفه زمنيا •

وهذه الإنقادات لا تدمر نظرية التوقعات الرشيده • ولكنها تبعد بالنظريه عن حدود الإدعاءات المتطرفه • فمنحنيات فيلبس قصيرة الأجل قد تكون وليدة الصدمات النظاميه وغير النظاميه • وكلما استمر التضخم فتره أطول ، أصبح المنظمون الإقتصاديون أكثر رشدا • وعلي سبيل المثال ، فبدلا من ضياع الوقت والمال في محاولات غير مثمره لتحسين توقعاتهم فإنهم سوف يطلبون ربط العقود بمعدل التضخم • ومع أنه لا يوجد رقم قياسي للأسعار يعكس حقيقة مستوي الأسعار بشكل عام ، فإن ربط عقود الأجور والإئتمان وغير ذلك من العقود بالرقم القياسي يضيف مرونه كبيره إلي هيكل الأسعار • وبقدر ما يحدث ذلك تنخفض إلى حد ما فاعلية السياسات النقديه / الماليه للإستقرار •

النتائج الضمنيه للسياسه – قاعدة فريدمان للنمو النقدي

أن الصيغة المتطرفه لنظرية التاوقعات الرشيده تشير إلي أن السياسات النقدية / الماليه النظاميه لا تستطيع أن تقدم علاجا للإقتصاد من خلال صدمه طلب أو عرض غير متوقعه تعيده إلي مسار نموه الحقيقي في الأجل الطويل • وعلي ذلك فإنها تشير إلي أن السلطات يجب أن تتجنب سياسات الإستقرار الكليه قصيرة الأجل وتأخذ بسياسة ثابته •

والمثل الذي نسوقه لهذه السياسه هو القاعدة الثابته للنمو النقدي التي اقترحها فريدمان منذ سنوات كثيره ولا زالت تناقش علي نطاق واسع •

ويعتقد فريدمان أن سلطات الإحتياطي الإتحادي – في الولايات المتحده – يجب أن تختار وتحتفظ بمعدل نمو نقدي يتسق مع أهداف طويلة الأجل للتضخم فإذا كان معدل التضخم صفرا ، مثلا ، وإذا كان الناتج الحقيقي و (K) في معادلة كمبردج يزيدان بمعدل ٣% سنويا فإن معدل النمو النقدي يكون ٦% سنويا ، ومن ناحية أخري ، لو أن اتجاه (K) كان صفرا ، فإن القاعده تشير إلي أن معدل النمو النقدي سيكون ٣% وعلي هذا فإن وجود أهداف مختلفه للتضخم ومعدلات النمو المحتمله في الناتج و (K) في معادلة كمبردج تقود الي قواعد مختلفه لمعدل النمو ، ولكن النقطة الرئيسيه هي أن تلك السلطات لا بد أن تختار معدلا معينا للنمو النقدي وأن تتمسك به ، متجاهله في نفس الوقت الإغراء الذي يدعو لتحسين المسار الإقتصادي في الأجل القصير •

وقد اقترح فريدمان قاعده السياسه كوسيله لمنع أخطاء سياسة يعتقد أنها لصيقه بنظام الإحتياطي الإتحادي • وتفترض نظرية التوقعات الرشيده غياب الإتفاق بين صانعي السياسه ، وتعتمد بدلا من ذلك علي رشد المنظمين الإقتصاديين • ولا تستطيع نظرية التوقعات الرشيده أن تدمر تماما سياسة الإستقرار قصير الأجل لو أدت القيود التنظيميه ، والخلط بين السياسات النظاميه وغير النظاميه والعوائق الأخري إلي منع المنظمين الإقتصاديين من استغلال قدرتهم علي دراسة المسقبل • وفضلا عن ذلك فقد كشف البحث الحديث عن بيئة عمليه علي أن التوقعات قد تتكيف مع الماضي في واقع الأمر من خلال طرائق أكثر تعقيدا مما افترضت الدراسات المبكره • ومع أن هذا البحث لا يستطيع أن يرفض نظرية التوقعات المنطقيه فإنه يشير إلي أن بعض التوقعات المسجله في دراسات اقتصاديين محترفين قد صيغت علي أساس الأسعار الماضيه وحدها • وإذا كان ذلك صحيحا بالنسبه للمنظمين

الإقتصاديين بشكل عام فإن وجود " عدم الرشد " سوف يؤيد سياسة الإستقرار قصيرة الأجل المستنده إلى التبادل بين معدلي البطاله والتضخم الذي يبينه منحني فيلبس ٠

ويستخدم بعض الإقتصاديين التوقعات المنطقيه لدعم النظريه القائله بأن السلطات النقديه يمكنها أن تخفض معدل التضخم في الأجل الطويل دون إحداث أضرار كبيره في الإقتصاد ٠ علي أن قبول قاعدة النمو النقدي الثابت سوف يكتشف في النهايه ويأخذ بها الوكلاء الإقتصاديون ٠ ولكن المشاركين في السوق بما في ذلك الإتحادات وجماعات الضغط الأخري تكون غير راغبه في تخفيف الطلب إلا إذا وثقوا بأن الحكومه سوف تتبع سياسة طويلة الأجل دون حدوث اضطرابات بمجرد زيادة البطاله ٠ فإذا أصرت السلطات النقديه علي إحداث زيادات تضخميه تنشأ عن صدمات في جانب العرض أو زيادات أجريه غير عاديه فسوف تفقد مصداقيتها ٠

وعلي ذلك فإن " المصداقية " تختلف عن " الرشد " في أمر هام ٠ إذ تقول نظرية التوقعات الرشيده أنه من خلال الدراسات المتعلقة بسجل السياسه يستنتج الناس الأفعال النظاميه التي يقوم بها موظفو الحكومه ٠ ويقرر فرض المصداقيه (**Credibility hypothesis**) أن الناس يمكنهم أن يتبينوا مثل هذا النظام لو أن السلطات أقنعت المشاركين في السوق أنها تتصرف بأسلوب متسق ٠ وهذا يعني أن موظفي الحكومه يجب أن يستبعدوا الظنون من عملية التعلم حتي يضطرب فكر الناس بسبب الخلط بين السياسات النظاميه وغير النظاميه ٠ وبهذه الطريقه فإن الإتحادات ، علي سبيل المثال سوف تتعلم كيف تتوقع زيادات البطاله بين أعضائها كنتيجة لإجبار أصحاب الأعمال علي دفع أجور إضافيه مرتفعه وبالمثل سوف يتوقع رجال الأعمال ذوي القوه

الإحتكاريه أن يحققوا خساره في المبيعات عند طلب زيـادات سـعريه كبيـره لمنتجاتهم . وعلي ذلك فإن سياسة ما تتمتع بالثقـه (Credible policy تعمـل علي خفض معدل التضخم من خلال أدوات مثل قاعدة فريدمان للنمـو النقـدي تقود الإقتصاد بقوة ليخرج من شـرك الركـود التضـخمي (Stagflation trap) .

الفصل التاسع

الدورات الاقتصادية (التجارية)

أولا : مراحل الدوره الإقتصاديه

ثانيا : أسباب ظهور الدورات الإقتصاديه

الفصل التاسع

الدورات الاقتصادية (التجارية)

لقد ناقشنا في الفصول السابقه العوامل المحدده لمستوي الدخل القومي ويتناول هذا الفصل مناقشة التقلبات في مستوي الدخل القومي وأسباب هذه التقلبات خاصة فيما يتعلق بما يسمي بالدورات الاقتصادية والتجاريه ٠

والدورة الاقتصادية مفهوم يصف حالات الإنكماش والتوسع في النشاط الإقتصادي عندما يكون الإنكماش والتوسع منتظما ومتكررا في فترات زمنيه متفاوته وهي والأمر كذلك تقلبات قصيرة المدي وقد انتبات البنيان الإقتصادي لكثير من الدول هذه التقلبات ، فبعد أن كان البنيان الإقتصادي في حالة من الإزدهار يتحول إلي حاله من الكساد وتتميز حالة الإزدهار بارتفاع معدلات العماله والأجور والإنتاج وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية بينما يتميز الكساد بعكس ذلك ٠ وقد قدر بعض الإقتصاديين متوسط طول الدوره الاقتصادية بثمانية سنوات ٠

ويعتبر الكساد الذي حل بالعالم في الفتره ١٩٢٩ – ١٩٣٢ أشد وقعا وأطول مدي عما سبقه من كساد ٠وفيما يلي سنناقش بإيجاز مراحل الدوره الاقتصادية وأسباب ظهورها :

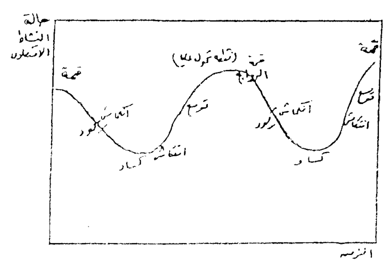
مراحل الدوره الإقتصادية :

تمر الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل رئيسيه هي :

الإنتعاش ، التوسع (الرواج) ، الإنكماش ، الكساد

حيث توجد قمة للرواج (نقطة تحول عليا) ونقطة تحول سفلي (قاع الدورة)

ويبين الشكل رقم (٣٣) هذه المراحل



ومن الشكل رقم (٣٣) يتبين أن قمة الرواج أن هـي إلا نقطـة تحول حيث تبدأ مرحلة الإنكماش وتتميز بالإنخفاض المستمر فـي معـدلات العماله والإستثمار والأسعار والإنتاج والـدخل القـومي إلـي أن تبلـغ هـذه المتغيرات أدني قيمه لها وتسمي نهاية مرحلة الإنكماش بحالة الكساد ، وحالـة الكساد هذه تعتبر نقطة تحول جديده حيث تبدأ مرحلة الإنتعاش الذي قد يكـون ضعيفا أو قويا فتبدأ الأسعار في التماسك وتزداد معـدلات العمالـه والإنتـاج والدخل القومي وبذلك تدخل الدوره في مرحلـة التوسـع والتـي تتمثـل فـي مستوي مستقر من الطلب والعماله والأسـعار المرتفعـه واضـطراد ارتفـاع مستوي المعيشه كما قد يصاحب هذا التوسع نوع من التضخم ، ويصل النشـاط الإقتصادي إلي أعلاه عند قمة الرواج والتي تعتبر نقطة تحـول مـن التوسـع الإقتصادي إلي الإنكماش الإقتصادي .

وتجدر الإشارة بأنه ليس من الضروري علي الإطلاق أن تؤدي كـل فتره من فترات الرواج إلي حاله من العماله الكامله وكل مرحله مـن مراحـل الدوره الاقتصادية تدخل في التاليه لها وتتسـم كـل مرحلـه منهـا بـأحوال اقتصاديه مختلفة .

وليس هناك من دورتين تجاريتين متماثلتين تماما ، ولكن في جميع الدورات التجاريه نواحي كثيره مشتركه بينهما • وفي الدول الرأسماليه تمثل الدوره الاقتصادية تحديا صارخا وإنذارا رهيبا ، ويلزم لذلك معرفة الكيفيه التي يمكن عن طريقها فرض الرقابه علي الإنكماش والتضخم وإلا فإن الهيكل السياسي لتلك المجتمعات ستكتنفه المخاطر ذلك لأن التقلبات الاقتصادية الصعوديه والهبوطيه في مجال النشاط الإقتصادي لا يلغي بعضها البعض ،وعند ذروة الرواج تكون هناك فرص مناسبه لبلوغ حد العماله الكامله أما في المراحل الأخري من الدوره فإن الكثير من أفراد المجتمع يقاسون مرارة البطاله والحرمان ومن ناحية أخري فإن الدول الإشتراكيه – نظرا لسيطرة الحكومه علي الشطر الأعظم من وسائل الإنتاج لا تخشي حدوث الدوره الاقتصادية ، وعلي ذلك فبإمكانها أن تفوق الدول الرأسماليه في النهوض باقتصادياتها لعدم تعرضها لتقلبات الدوره الاقتصادية وعلي ذلك فالدوره الاقتصادية إن هي إلا مظهر آخر للمشكله الاقتصادية التي تستهدف الاحتفاظ بمستويات مرتفعه من العماله والإنتاج •

أسباب ظهور الدورات الإقتصادية:

يعزي معظم الإقتصاديون ظهور الدورات الاقتصادية إلي ما ينتاب الإنفاق الإستثماري أي الإنفاق علي السلع الرأسماليه من تقلبات واسعة النطاق • وتعزي تقلبات الإستثمار إلي عوامل خارجيه عن النظام الإقتصادي أي إلي العوامل التي تؤثر علي الإستثمار التلقائي كالإكتشافات العلميه والنمو السكاني واكتشاف الموارد الجديده والتغيرات التي تطرأ علي أساليب الإنتاج، كما تعزي تقلبات الإستثمار أيضا إلي العوامل الداخليه التي تؤثر علي الإستثمار التبعي •

وتؤثر العوامل الداخليه والخارجيه مجتمعه علي الكفايه الحديه لـرأس المال مما يؤدي بالتالي إلي تقلب الإنفاق علـي سـلع الإسـتثمار مـن تقلـب سيترتب عليه تقلبات أوسع مدي في مستوي الـدخل القـومي وبالتـالي فـي مستوي عماله موارد الإنتاج عن طريق مكـرر الإسـتثمار ومبـدأ العجلـة ، فأفراد المجتمع الذين يوظفون مواردهم في صناعات الإستثمار سـوف ينفقـون بالتالي جزءا من دخولهم الجديده علي سلع الإستهلاك عندما تسبب موجه مـن التفاؤل لتعمر رجال الأعمال مترتبا علي ذلك أن يولوا وجوههم شطر البنـوك وأسواق الأوراق الماليه ليحصلوا منها علي حاجاتهم من ائتمان جديد .

ومن ناحية أخري فإن مستوي النشاط الإقتصادي في ميـدان الأعمـال سيؤثر بالتالى على مستوى الاستثمار وذلك عن طريق مبدأ الاسـراع فازديـاد مبيعات السلع الاستهلاكية يشيع روح التفاؤل بين رجال الاعمال ممـا يترتـب عليه اقبالهم على برامج الاستثمار رغم ما قـد ينطـوى عليـه مـن عوامـل المجازفة والمخاطرة وكما سبق القول فان الاستثمار من ناحية يعتبـر نتيجـة لمستوى الدخل ، انه من ناحية اخرى قد يكـون سـببا للحصـول الـى هـذا المستوى من الدخل . وعلى ذلك فان التوسع قد تصـل الـى نهايتهـا ولا لان الانفاق على سلع الاستهلاك قد انخفـض عـن ذى قبـل ولكـن ببسـاطه لان المبيعات قد استقرت عند مستوى مرتفع واستقرت عند هـذا المسـتوى أو لان المبيعات قد استمرت على الازدياد ولكن بمعدل يقل عن مثيلة سابقا .

المراجع العربية والأجنبية

- أولا : المراجع العربية
- ثانيا : المراجع الأجنبية

المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية :

١. اسماعيل محمد هاشم (دكتور) ، **المدخل الى أسس علـم الاقتصـاد** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣.

٢. السيد عبد المعبود ناصف (دكتور) ، عثمان محمد عثمان (دكتـور) ، **النظرية الاقتصادية** ، المكتب الجامعى الحديث بالرمـل ، الاسـكندرية ، ١٩٨٦ .

٣. أحمد الصفتى (دكتور) ، **اقتصاديات التجـارة الدوليـة** ، القـاهرة ، ١٩٧٧ .

٤. بارى سيجيل ، **النقود والبنوك والاقتصاد "وجهة نظـر النقـديين"** ، ترجمة عربية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧.

٥. خزعل البيرماني (دكتور) ، **مبـادئ الاقتصـاد الكلـي** ، بغـداد ، ١٩٨٧ .

٦. سعد الشريف (دكتور) ، **مقدمة فى الاقتصاد الكلى** ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٧. صقر احمد صقر (دكتور) ، **النظرية الاقتصـادية الكليـة** ، وكالـة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧.

٨. عبد المنعم راضى (دكتور) ، **مبادىء الاقتصاد "تحليل كلى وجزئــى"** ، مكتبة عين شمس للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٩. عثمان الخولى (دكتور) واخرون ، **مبـادىء النظريـة الاقتصـادية (اقتصاد الماكرو)**، شبين الكوم ، ١٩٨٩ .

١٠. على حافظ منصور (دكتور) ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، القاهرة ، ١٩٨١.

١١. قسم الاقتصاد الزراعي – جامعة الزقازيق ، **مـذكرات نظريـة فـي الاقتصاد الشامل** ، ١٩٨٢.

١٢. كامل بكري (دكتور) ، **مبادئ الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، بيـروت ، ١٩٨٨ .

١٣. محمد جابر عامر (دكتور) ، **محاضرات فـى الاقتصـاد الشـامل** ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٠ .

١٤. محمد رئيف مسعد عبده (دكتور) ، الاقتصاد الـدولى فـي **عصـر التكتلات الاقتصادية** ، دار الثقافة العربية ، ١٦٩٧ .

١٥. محمد سلطان ابو على (دكتور) ، **مبادىء** الاقتصاد **التجميعـى مـع الاشارة للاقتصاد القومى** ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٧٩.

١٦. محمد يحى عويس (دكتـور) ، **التحليـل الاقتصـادى الكلـى** ، ط٣ ،القاهرة ، ١٩٧٥.

١٧. مصطفى رأفت عبد الظاهر (دكتور) ، **الاقتصاد الشامل** ، المعهد العالى للتعاون الزراعى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٨. يوجسين أ٠ديوليو ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، سلسلة ملخصات شوم ، ترجمة عربية ، دار ماكجروهيل للنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. J . Mc Knna , **Aggregate Economic Analysis** , 3rd , ed ., 1969.
2. W.L.Smith , **Macroeconomies ,** Richard D. Irwin , Ine , 1970.
3. F . Brooman and H . Jacoby , **Macroeconomies** , Aldine Publishing company , 1970.
4. Ackley e. **, Macroeconomic Theory & Policy** , Macmillon Publishing , 1978 .
5. T . Dernburg and D . Mc Daugall , **Macroeconomies** , McGraw , Hill , Inc . , 1972.
6. Harvey and M. Johnson , **An Introduction to Macroeconomies** , Macmillon Publishing ,1972.
7. W.L.Smith and R. L. Teigen , **Readings in Money, National Income, and Stabilization policy**, Richard D. Irwin , Ine , 1970.

التطبيقات العملية

الدخل القومي وطرق قياسة

(بالأسعار الجارية)

مثال (١)

- أعطيت البيانات التاليه بالمليون جنيه بالأسعار الجاريه

السنة **البيان**	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٢٤٠٠	٢٥٨٤٠
عوائد عوامل الإنتاج الأجنبيه داخل الدوله	٢٠٠	٢٤٠	٣٠٠	٣٥٠
عوائد عوامل الإنتاج الوطنيه من الخارج	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
الضرائب غير المباشرة	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
إعانات الإنتاج	٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٢٠٠	١٥٠٠

أوجد الناتج القومي الإجمالي



مثال (٢)

بالإشارة إلي المثال رقم (١) ، إذا علمت أن إهلاك رأس المال كان علي النحو التالي

السنة / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
أهلاك رأس المال	٢٠٠٠	٢٨٠٠	٤٤٨٠	٧١٠٨

أوجد قيمة الناتج المحلي الصافي



مثال (٣)

بالإشارة إلي المثال رقم (١) احسب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

مثال (٤)

بالإشاره إلي المثال رقم (١) وإذا علمت أن :

السنة / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الإستهلاك الخاص	٦٥٠٠	٩١٠٠	١٤٥٦٠	٢٣٢٩٥
الإستهلاك الحكومي	٢١٧٠	٣٠٥٠	٤٨٦٠	٧٧٧٠
الصادرات	١٠٠٠	١٤٠٠	٢٢٥٠	٣٦٠٠
الواردات	٢٠٠٠	٢٨٠٠	٤٥٠٠	٧٠٠٠

أوجد إجمالي الإستثمار المحلي :



مثال (٥)

من البيانات الفرضيه التاليه احسب الناتج القومي الإجمالي :

١) الإنفاق الإستهلاكي علي السلع المباشرة والنصف معمره والخدمات ٩٠٠.

٢) الإنفاق الإستثماري العام ١٢٠ والإنفاق الإستثماري الخاص ١٥٠ والتغير في المخزون ٣٠

٣) الإنفاق الحكومي علي الإستثمارات الحكوميه ١٦٠ والمصروفات الحكوميه علي السلع والخدمات ١٨٠ بينما بلغ الإنتاج الحكومي ٩٠

٤) الإنفاق علي الصادرات بلغ ١٢٠ وعلي الواردات ١٧٠



مثال (٦)

يوضح الجدول التاي كيفية احتساب قيمة الخبز في الناتج القومي

الإجمالي بطريقة القيمة المضافه وطريقة المنتجات النهائيه

مرحلة الإنتاج	قيمة المبيعات (١)	قيمة السلع الوسيطة (٢)	القيمة المضافه (٣)=(١)-(٢)
القمح	٤	صفر	٤
الدقيق	٦	٤	٢
الخبز	١٢	٦	٦
خبز تسليم المستهلك	٢٠	١٢	٨
انجمله	٤٢	٢٢	٢٠

حيث يوضح الجدول السابق أنه يمكن حساب قيمة الخبز في الناتج القومي إما باحتساب قيمته النهائيه والتي تساوي (٢٠) أو باحتساب القيمه المضافه والتي تساوي (٢٠) •



مثال (٧)

فيما يلي البيانات التي تم الحصول عليها من حسابات الدخل القومي في أحد السنوات

	بالمليون جنيه
أجور ومرتبات	٩١٥
ضرائب الدخل الشخصيه	١٧٣
مخصصات إهلاك رأس مال	١٩٥
دخل ايجاري للأشخاص	٢٢
ضرائب أرباح الشركات	٤٥
مشتريات حكوميه من سلع وخدمات	٢٨٥
أرباح شركات غير موزعه	٣٠
صافي الفائده	٦٠
الإنفاق الإستهلاكي الشخصي	٩٦٠
صافي الصادرات	٣٠
مدفوعات تحويليه لأشخاص	١٢٠
ضرائب غير مباشرة علي قطاع الأعمال	١٠٥
إجمالي الإستثمار الخاص المحلي	٢٢٥
دخل الملكيات الفرديه	٩٠
أرباح اسهم	٣٨
اشتراك التأمين والمعاشات	١٢

والمطلوب حساب :

أ) إجمالي الناتج القومي ب)الدخل القومي

ج)الدخل الشخصي د)الدخل الممكن التصرف فيه



مثال (٨)

بافتراض أن الجدول التالي بين المراحل الإنتاجيه المختلفه لإنتاج لحوم الدواجن ، المطلوب بيان كيفية تقدير قيمة الدواجن الحيه والمجمده في الناتج القومي الإجمالي

المرحله الإنتاجيه	قيمة المبيعات
أمهات إنتاج اللحم	٥١٢
بيض كتكوت التسمين	٥٢٨
كتكوت التسمين	٥٨٣
دواجن حيه	٦٢٥
دواجن مجمده	٦٥٥



مثال (٩)

احسب القيمه المضافه من الجدول التالي

المرحله الإنتاجيه	قيمة المبيعات
القطن الزهر	١٥
القطن المحلوج	١٧
غزل القطن	٢٠
نسيج القطن	٢٢
تصنيه المنسوجات	٢٤



مثال ١٠

فيما يلي بعض البيانات المعتمده من حسابات الدخل القومي عن سنة معينه بالمليون جنيه

(١) إنفاق استهلاكي شخصي	٦٠٠
(٢) أرباح الشركات (قبل خصم ضرائب دخل الشركات	١٠٠
(٣) ضرائب دخل الشركات	٢٠
(٤) مخصصات إهلاك رأس المال	٢٠
(٥) إنفاق حكومي علي السلع والخدمات	٨٠
(٦) مدفوعات تحويليه حكوميه لأشخاص	٥٠
(٧) إجمالي الإستثمار الخاص المحلي	١٠٠
(٨) دخل الملكيات الفرديه	٤٠
(٩) ضرائب الأعمال غير المباشره	٨٠
(١٠) مدفوعات الفائده	٣٠
(١١) ضرائب الدخل الشخصيه	٤٠
(١٢) الإيجارات	٤٠
(١٣) استقطاعات التأمين والمعاشات من الأجور والمرتبات	١٠
(١٤) أرباح الشركات غير الموزعه	٢٠
(١٥) صافي الصادرات	٢٠
(١٦) أجور ومرتبات	٥٠٠

والمطلوب حساب:

إجمالي الناتج القومي

صافي الناتج القومي

الدخل القومي

الدخل الشخصي

الدخل الممكن التصرف فيه

يوجد صفح ساقطة
من الأصل

مثال ١١

فيما يلي بعض البيانات المستمده من حسابات الدخل القومي عن سنة معينه بالمليون جنيه

ضرائب دخل شخصيه	٢٣
صافي استثمار خاص محلي	٣٣٠
مدخرات شخصيه	١٧٠
صافي الصادرات	٦٠
الدخل القومي	٢٧٨٠
الصادرات	٢٠٠
إجمالي الإستثمار الخاص المحلي	٥٦٠
الدخل الممكن الصرف فيه	٢٢٢٠
ضرائب أعمال غير مباشره	٣٢٠
أرباح شركات (غير موزعه)	١٥٠
دخل ملكيات فرديه	٤٥٠

والمطلوب حساب :

I- مخصصات إهلاك رأس المال

II- الواردات

III- الدخل الشخصي

مثال ١٢

إذا علمت أن

السنه	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
الناتج القومي	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٢٦٠٠	٣٨٠٠	٥٧٠٠	٨٠٠٠
الناتج المحلي	٢٦٠٠	٣٢٠٠	٣٧٠٠	٤٠٠٠	٦٩٠٠	١٠٥٠٠

أوجد صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج وفسر ما طرأ عليها من تغيرات

مثال ١٣

إذا كانت قيمة السلع والخدمات المنتجه بصوره جديده في الدوله في عام ١٩٨٨ هي ١٢ ألف مليون جنيه وكان مجموع الأجور في هذا العام ٧ آلاف مليون جنيه والريع والفوائد ٣ آلاف مليون جنيه

فما هو مقدار الأرباح في هذا العام

الدرس العملي الثاني

تابع الدخل القومي وطرق قياسه

(بالأسعار الثابته)

مثال (١)

بفرض أن الجدول التالي يوضح الدخل القومي بالمليون جنيه خلال الفتره من عام ١٩٨٥ إلي عام ١٩٩١ - والمطلوب حساب الرقم القياسي المناسب علي أساس أن عام ١٩٨٥ = ١٠٠

السنة	الدخل القومي بالمليون جنيه	الرقم القياسي النسبي
١٩٨٥	٤٧٢	١٠٠
١٩٨٦	٦١١٨	١٣٠
١٩٨٧	٨٢١٠	١٧٤
١٩٨٨	٩٧٨٧	٢٠٠
١٩٨٩	١٢٦١٠	٢٦٧
١٩٩٠	١٨٠٤١	
١٩٩١	٢٠٧٢٧	

مثال (٢)

الجدول التالي يوضح الكميات المنتجة من اللحوم البيضاء بالألف طن ،

والأسعار الجاريه بالقرش للكجم منها عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، والمطلوب

حساب الرقم القياسي التجميعي البسيط ٠

السنه / الإنتاج	١٩٩٠		١٩٩٣	
	ك	ع	ك	ع
الدجاج	١٤٤	٨٥	٢٤٢	١٢٣
الرومي	١٦١	٣	٢٦٧	٣
البط	١٣٢	١٢	٢١٨	١٢
الأوز	١٢٩	٦	١٩٧	٦
الحمام	١٢٤	٣	١٩٩	٣
الأرانب	١٢٦	٨	٢١٤	٧

مثال (٣)

من بيانات مثال (٢) - باعتبار أن عام ١٩٩٠ هو سنة الأساس ، احسب الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنة الأساس - والرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنة المقارنة ٠

مثال ٤

الجدول التالي بين أسعار وكميات عدد من السلع الزراعيه في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ٠

	الوحده	سعر الوحده بالجنيه			الكميه المنتجه بالمليون		
		١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٣	٩٩٤
ـن	قنطار متري	١٦,٧٤	١٥,٢٤	١٦,٩٠	٩,٥٦	٨,٨٣	٠,٨١
ـخ	أردب	٤,٢٩	٤,٣١	٤,٤	٩,٩٩	٩,٩٥	٠,٠
ـز	ضريبه	١٧ز٠	١٧,٠	١٨,٣	١,٥٧	٢,٣٥	,١٥
ـره ـميه	إردب	٣,٦٨	٣,٧٦	٣,٩١	١٢,٠٨	١٢,٢٤	,٨١
السكر	قنطار	٠,١١	٠,١١	٠,١١	١٠,٢٢	١٤,٧٦	١,٨٥

المطلوب :

أ- الرقم القياسي النسبي للإسعار لكل سلعه باعتبار أن عام ١٩٦٠ = ١٠٠%

ب – باعتبار أن سنة الأساس عام ١٩٦٠ وسنة المقارنه عام ١٩٦٤ ٠

احسب كل من الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس، وسنة المقارنه

مثال ٥

إذا كان الناتج القومي بالأسعار الجاريه والأسعار الثابته علي أساس أن عام ١٩٨٤ = ١٠٠ علي النحو التالي

السنه	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
تج القومي بالأسعار الجاريه	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٨٠٠	٥٧٠٠	٨٠٠٠
لناتج القومي بالأسعار الثابته	٣١٢٥	٣٣٣٣	–	٣١٦٧	٤٠٧٦	٥٠٠٠

أوجـــــد :

I– الناتج القومي بالأسعار الثابته في عام ١٩٨٤

II– الرقم القياسي للأسعار للسنوات المذكوره

مثال ٦

بفرض أن الجدول التالي يبين الدخل القومي بالمليون جنيه بالأسعار الجاريه والرقم القياسي للأسعار ، في إحدي الدول في السنوات المختلفه

السنه	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الدخل القومي	١٠٨٠٠	١٥٢٦٠	٢٤١٠٠	٢٧٩٩٠
الرقم القياسي للأسعار	٩٥	١٠٠	١٠٦	٢٠٠

احسب الدخل القومي بالأسعار الثابته

مثال ٧

من مثال (١) بالدرس العملي الأول ، أوجد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته موضحا أثر تغير الأسعار علي قيمة الناتج إذا علمت أن :

السنه	١٩٦٥	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٨٠
الرقم القياسي للأسعار	٩٥	١٠٠	١٠٦	٢٠٠

الدرس العملي الثالث

" الإستهلاك "

مثال (١)

الجدول التالي يعبر عن أرقام فرضية للعلاقه بين الدخل والإستهلاك

الدخل	الإستهلاك
صفر	٤٠
١٠٠	١٢٠
٢٠٠	٢٠٠
٣٠٠	٢٨٠
٤٠٠	٣٦٠
٥٠٠	٤٤٠
٦٠٠	٥٢٠

المطلوب حساب كل من:

١-الميل الحدي للإستهلاك

٢-الميل المتوسط للإستهلاك

٣-الميل الحدي للإدخار

٤-الميل المتوسط للإدخار

مثال (٢) :

الصورة الرياضية العامه لدالة الإستهلاك في صورة الدالــه المستقيمة البسيطه ص = أ ٠ ب س تكون

الإستهلاك (ك) = أ ٠ الميل الحدي للإستهلاك × الــدخل (ل)

فإذا فرض أن قيمة الإستهلاك في أحد المجتمعات تســاوي ٩٠٠ مليون ، إذا كان الحل يســاوي صــفر وأن الميــل الحــدي للإستهلاك في هذا المجتمع ٠,٧ تكون الداله الإستهلاك هي :

مثال (٣)

من البيانات في مثال (٢) حيث دالة الإستهلاك

ك = ٠,٧٠٩٠ (ل)

مثال (٤)

باستخدام البيانات الوارده بمثال (١) المطلوب

١-رسم دالة الإستهلاك

٢-تقدير الميل الحدي والميل المتوسط للإستهلاك بيانيا عند مستوي الدخل ٣٠٠ وحدة نقدية ٠

٣-تقدير الميل الحدي والميل المتوسط للإستهلاك بيانيا عند مستوي الدخل ٤٠٠ وحدة نقدية ٠

مع تفسير النتائج المترتبه علي زيادة الدخل ٠

مثال ٥

من البيانات الوارده بمثال (١) المطلوب

١- رسم **دالة الإدخار**

٢- تقدير **الميل الحدي** للإدخار والميل المتوسط للإدخار بيانيا عند مستوي الدخل ٤٠٠ وحده نقديه

٣- تقدير **الميل الحدي** للإدخار والميل المتوسط بيانيا عند مستوي الدخل ٥٠٠ وحده نقديه

مع تفسير النتائج المترتبه علي زياده الدخل .

مثال ٦

(١) اشرح الفرق بين الصورتين التاليتين لدالة الإستهلاك :

د = د (ل)

ك = ١٠٠- ٠,٧٥ ل

ومن الصوره الثانيه احسب جدول الإستهلاك إذا كان الدخل

يأخذ القيم

صفر – ٢٠٠- ٤٠٠ – ٦٠٠- ٨٠٠ – ١٠٠٠ ومنه ارسم دالة

الإستهلاك

استنتج مستوي الدخل الذي يساوي الإستهلاك

استنتج مما سبق دالة الإدخار

مثال ٧

إذا كانت دوال الإستهلاك لأفراد مجتمع ما هي :

ك $_{١}$ = ٠,٧٠١٠ ل

ك $_{٢}$ = ٠,٧٥٠١٠ ل

ك $_{٣}$ = ٨٠٠١٥ ر ٠ ل

اشرح الفرق بين المعادلتين الأولي والثانيه والفرق بين المعادلتين الأولي والثالثه وارسم المنحنيات الداله عليها في شكل واحد إذا كان الدخل

احسب دالة الإستهلاك الكلي وارسم منحناها إذا كان الدخل القومي يساوي ٦٠ ، ٢٠٠

مثال ٨

إذا فرض أن دالة الإستهلاك هي :

ك = ٠,٧٠٢٠ ل

أ – دالة الإدخار

ب – احسب كل من الإستهلاك والإدخار عند مستويات الدخل

صفر – ٥٠ – ١٠٠ – ١٥٠ ٢٠٠

ج – ماهو مستوي الدخل الذي يساوي الإستهلاك ٠

د – ماهي قيمة الإدخار في الحاله (ج)

مثال ٩

إذا فرض أن دالة الإدخار هي :

الإدخار = - ٢٠ + ٠,١٥ ل

أوجـــــد

أ - دالة الإستهلاك

ب - احسب كل من الإستهلاك والإدخار عند مستويات

صفر - ٥٠-١٠٠-١٥٠-٢٠٠

ج - ماهو مستوي الدخل الذي يكون الإدخار عنده يساوي

مثال ١٠

البيانات التاليه توضح دالة الإستهلاك

الدخل صفر – ٢٠٠ – ٤٠٠ – ٦٠٠ – ٨٠٠ – ١٠٠٠

الإستهلاك ١٠٠-٢٥٠-٤٠٠-٥٥٠-٧٠٠-٨٥٠

i– احسب الميل المتوسط للإستهلاك

ii– احسب الميل الحدي للإستهلاك

iii– احسب الميل الحدي للإدخار

د – ارسم كلا من دالة الإستهلاك ودالة الإدخار واستنتج منها كل من الميل المتوسط والميل الحدي للإستهلاك وكذا الميل المتوسط والميل الحدي للإدخار بيانيا عند مستوي الدخل ٤٠٠ .

الدرس العملي الرابع

(الإستثمار)

مثال (١)

إذا كان الميل الحدي للإستهلاك في أحد المجتمعـــات ٠,٧٠ وتم إنفاق مبلغ ألف جنيه استثماري إضافي ، احسب تأثير المضاعف الإستثماري لتلك الحاله ٠

مثال (٢)

إذا توقع أحد المنتجين أن استخدام آلة جديده سيدر عليه إيراد قدره ١٠٠ جنيه لمدة ثلاث سنوات هي العمر الإفتراضي لتلك الآلة ، وكان معدل الكفاءه الحديه لرأس المال ١٠% فما هي القيمه الحاليه لتلك الآلة التي تحفز المنتج للإستثمار بشراء الآلة .

مثال (٣)

إذا كان إيراد أحد الأصول الرأسماليه في السنه الأولي ١١٠٠ جنيه ، وفي السنة الثانيه ٢٤٢٠ جنيه وكان سعر الخصم ١٠% فما هي القيمه الحاليه لهذا الأصل التي تحفز علي الإستثمار فيه .

مثال (٤)

إذا أتيح لمنتج زراعي ستة عروض مختلفة للإستثمار :

١) بناء مخازن تتكلف ٦٠٠٠ جنيه تحقق عائد ٤%

٢) شراء آلات زراعيه تتكلف ١١٠٠٠ جنيه يحقق عائد ٨%

٣) شراء بطاريه أرانب تتكلف ٣٠٠٠ جنيه تحقق ١٣%

٤) شراء ماشيه تسمين بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه تحقق عائد ١٧% .

٥) بناء حظيرة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تحقق عائد ٦%

٦) إنشاء منحل بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه يحقق عائد ١٠%

مطلوب:

معرفة مجموعة الاستثمارات التى تحقق أكبر عائد ممكن

مثال ٥

اقترض أحد المنتجون مبلغ ٥٠٠٠ جنيه بسعر فائده ٨% علي أن يرده بعد عام واحد ، كم يكون المبلغ عند السداد ٠

إذا تعدد المنتج ٣٠٠٠ في نهاية السنه الأولي وسدد ٢٠٠٠ في نهاية السنه الثانيه ، كم يكون جملة المسدد في هذه الحاله ؟

وإذا سدد المنتج ١٠٠٠ كل عام ، كم يكون جملة المسدد في الحاله الثالثه ؟

مثال ٦

اقترض منتج مبلغا من بنك القريه وعند سداده بعد ثلاث سنوات طالبه البنك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، علما بأن سعر الفائده ٦% كم كانت قيمة القرض الأصلي ؟

مثال ٧

اقترض منتج مبلغ ٧٠٠ جنيه لمدة عامين طالبه البنك بعدها بمبلغ ٨٦٠ جنيه كم يبلغ سعر الفائده لهذا القرض ٠

مثال ٨

اشتري مزارع آلة زراعيه بالتقسيط لمدة ٥ سنوات كان يدفع كل عام مبلغ ٥٠٠ جنيه قسطا لها ، إذا كان سعر الفائدة ١١% كم كان سعر الآلة وقت الشراء ؟

مثال ٩

أ – اشرح المقصود بالكفاءه الحديه لرأس المال ٠

ب – اشرح المقصود بالمعجل

مثال ١٠

إذا كانت إحدي المزارع في حاجه للمشروعات التاليه :

- إنشاءات تتكلف ٦٠٠٠ جنيه وتحقق عائد ١١%
- شراء آلات تتكلف ٢٢٠٠ جنيه تحقق عائد ٨%
- شراء وسائل نقل تتكلف ١٨٠٠٠ جنيه تحقق عائد ١٥%
- شراء حيوانات تسمين تتكلف ١٥٠٠٠ جنيه تحقق عائد ١٨%
- بناء حظائر تتكلف ٥٠٠٠ جنيه تحقق عائد ٦%
- بناء صوب تتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه تحقق عائد ٢٠%

I- استنتج من ذلك جدول الكفاءه الحديه لرأس المال وارسم منحناه

II- إذا توفر لهذه المزرعه إمكانيه اقتراض مبلغ ٩١٠٠٠ جنيهب سعر فائده ٦% ماهي المشروعات التي يمكنها الإستثمار فيها ٠

III- إذا كان سعر الفائده السائد ١٠% ما هي أفضل توليفه من المشروعات التي يمكن لهذه المزرعه الإستثمار فيها ٠

IV- إذا كانت الأموال المتاحه للمزرعه لاتتعدي ٥٥٠٠٠ جنيه ماهي أفضل المشروعات لتلك المزرعه ؟ وما هي المشروعات المفضله إذا كانت الأموال المتاحه ٣٩٠٠٠ جنيه

مثال ١١

رأس المال	الإنتاج
١٠٠٠٠	٢٠٠٠
١١٠٠٠	٢٢٠٠

احسب المعجل للبيانات السابقه ، وإذا زاد الطلب على المنتجات النهائيه بمقدار ١٥% احسب تأثير المعدل الناتج في هذه الحاله .

مثال ١٢

إذا كانت دالة الإدخار في أحد المجتمعات (خ) = ٠,٢٠٣٠ ل وكانت دالة الإستثمار (ث) = ٦٠-٥٠(ف) فإذا كانت أعلي نسبة فائده سائده هـي ١٣%

استنتج العلاقة بين سعر الفائده والدخل في هذا المجتمع وارسم منحني (ث) = (د)

مثال ١٣

إذا كانت دالة الإستهلاك في أحد المجتمعات هي :

ك = ١٠,٧٥٠٢٠ ل) ودالة الإستثمارات (ث) = ٦٠-٥٠ (ف)

وأعلي سعر فائده في المجتمع هي ١٣% ، استنتج العلاقه بي سعر الفائده والدخل في المجتمع ، وارسم منحني (ث) = (خ) .

الدرس العملي الخامس

التوازن في سوق النقود

مثال (١)

الدوال التاليه تمثل دوال الطلب علي النقود بغرض المعاملات والإحتياط والمضاربه علي التوالي لإحدي الأسر

ط ع =٠,١٢ و (ل) ، ط ح = ٠,٠٨ (ل) ، ط ض = ١٠٠-١٥٠ ف

المطلوب :

حساب الطلب الكلي علي النقود لهذه الأسر في الحالات التاليه مع مقارنة النتائج في الحالات ب ، ج ، د ، هـ بالحاله أ ، مع تفسير

I- إذا كان مستوي الدخل لهذه الأسره ١٥٠ جنيه وسعر الفائده ١٠%

II- إذا انخفض دخل الأسره إلي ١٠٠ جنيه وظل سعر الفائده ثابتا .

III- إذا زاد دخل الأسره ألي ١٠٠ جنيه وظر سعر الفائده ثابتا .

IV- إذا زاد دخل الأسره إلي ٢٠٠ جنيه وظل سعر الفائده ثابتا

V- إذا ظل دخل الأسره ثابتا عند ١٥٠ جنيه وزاد سعر الفائده إلي ١٢%

VI- إذا ظل دخل الأسره ثابتا عند ١٥٠ جنيه وانخفض سعر الفائده إلي ٨%.

مثال (٢)

إذا كانت المعادلات التاليه تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والحيطه والمضاربه على الترتيب :

ط ع = ٠,١٥ ل ، ط ح = ٠,١٠ ل ، ط ض = ١٠٠- ١٥٠ ف

المطلوب :

اشتقاق معادلة التوازن النقدي في الحالات التاليه مع مقارنة النتائج في الحالات ب ، ج بالحاله الأولي ، مع تفسير النتائج

I- معادلة التوازن النقدي إذا كانت كمية النقود المعروضه ٨٠٠ وحدة نقدية ٠

II- معادلة التوازن النقدي بافتراض زيادة الكميه المعروضه من النقود إلي ٩٠٠ وحده نقدية ٠

III- معادلة التوازن النقدي بافتراض ثبات الكميه المعروضه وتغير كل من طلب المعاملات والإحتياط على النحو التالي ط ع = ٠,١٧ل ، ط ح = ٠,١٣ ل

مثال ٣

إذا كانت المعادلات التاليه : طع = ٠,١٤ ل ، ط ح = ٠,١٠٠ ل

ط م = ٥٠-١٥٠ ف هي معادلات الطلب علي النقود بدافع

المعاملات والحيطه والمضاربه علي الترتيب ، فأوجد

I- جدول الطلب علي النقود بدافع المعاملات والحيطه عند مستويات الدخل ٢٤٠ ، ٢٠٠ ، ٢٦٠ ، ٢٠٠

II- جدول الطلب علي النقود بدافع المضاربه عند مستويات سعر الفائده ١٢% ، ١٦% ، ٢٠% ، ٢٤%

III- من جداول الطلب علي النقود أوجد مقدار الطلب الكلي عند مستويات الدخول القابله للتصرف وسعر الفائده في الحالات التاليه

أ- مستوي دخل قابل للتصرف مقداره ٢٠٠ جنيها مصريا وسعر الفائده ١٦% .

ب - مستوي دخل قابل للتصرف مقداره ٣٠٠ جنيها مصريا وسعر فائده ٢٤%

ج - مستوي دخل قابل للتصرف مقداره ٢٦٠ جنيها مصريا وسعر فائده ٢٠%

مثال ٤

إذا كانت معادلات الطلب علي النقود بدافع المعاملات والحيطه والمضاربه هي

ط ع = ٠,١٥ل ، ط ح = ٠,٠٨ ، ط ض = ١٥٠ – ٦٠ ف علي الترتيب .

اشتق معادله التوازن النقدي إذا كانت كمية النقود المعروضه = ٥٠٠ وحده نقديه

مثال ٥

فرض زيادة الكميه المعروضه من النقود في مثال (٣) بمقدار ٢٠٠

وحده نقديه

احسب معادلة التوازن النقدي واشرح التغير الذي حدث

مثال ٦

بفرض زيادة الطلب علي المعاملسات والحيطه في تمرين (٣) بحيث

أن :

ط ع = ٠,١٨ ل ، ط ح = ٠,١٠ ل ٠٠٠٠ احسب معادلة التوازن

النقدي واشرح التغيير الذي حدث ٠

